إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الأوضاع السياسية في (إسرائيل) (1948-1956م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	اسم الطالب: حازم أحمد قاسم
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ: 2015/6/30 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدارسات العليا
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار



الأوضاع السياسية في (إسرائيل) (1948-1956م)

إعداد الباحث
حازم أحمد خليل قاسم

إشراف الدكتور
أحمد محمد الساعاتي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين.

غزة فلسطين

1436هـ - 2015 م





الجامعة الإسلامية – غزة

The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref

التاريخ 2015/03/21م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حازم أحمد خليل قاسم** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم التاريخ**، وموضوعها:

الأوضاع السياسية في إسرائيل 1948 – 1956م

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 01 جمادى الآخر 1436هـ، الموافق 2015/03/21م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد محمد الساعاتي	**مشرفاً ورئيساً**	....
د. زكريا إبراهيم السنوار	**مناقشاً داخلياً**	....
د. خالد رجب شعبـــان	**مناقشاً خارجيًا**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine

public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء

- إلى من علماني أن المعرفة طريق الرشاد.. أمي وأبي حباً وعرفاناً.
- إلى زوجتي العزيزة وأبنائي حفظهم الله.
- إلى إخواني وأخواتي.. وأخص منهم أخي الأكبر سامح.

شـــكر وتقـــــدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير محمد بن عبد الله، ومن سار على دربه إلى يوم الدين، أما بعد:

الشكر في المبتدأ والمنتهى لله رب العالمين، الموفق للأعمال، والميسر للأحوال.

اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، يتقدم الباحث بجزيل الشكر للدكتور الفاضل أحمد محمد الساعاتي، لتفضله بالإشراف على الرسالة، وإسدائه لي النصائح القيمة.

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لعضوَيْ لجنة المناقشة اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذا البحث، وبالتأكيد سيكون لملاحظاتهما الأثر المهم في تجويد الرسالة وإخراجها بشكل أفضل. الدكتور زكريا إبراهيم السنوار، والدكتور خالد رجب شعبان.

والشكر موصول للعاملين في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية، ومكتبة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يفوتني شكر كل من ساعدني في إخراج الرسالة بهذا الشكل.

فهرس الموضوعات

فهرس الملاحق

المقدمة

مثل إقامة دولة (إسرائيل) على الأرض الفلسطينية العربية عام 1948م، تتويجاً لجهود الحركة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية، ولسياسة التهجير عبر المجازر والقتل، والتقت هذه المجهودات مع توجه سلطات الانتداب البريطاني لإقامة كيان صهيوني في فلسطين، وقد تزامن ذلك مع تشتت الشعب الفلسطيني، وتشرذم الوضع العربي.

سعت الحركة الصهيونية مبكراً لتشكيل المؤسسات الصهيونية السياسية في فلسطين، فأسست أسيفات هانفخاريم (جمعية النواب) عام 1918م؛ لتكون ممثلاً للصهاينة في فلسطين، وأفرزت فاعاد ليئومي (المجلس القومي) عام 1920م كذراع تنفيذي لها، وأنشأت الحركة الصهيونية بعدها الوكالة اليهودية التي أصبحت بمثابة حكومة موازية لحكومة الانتداب، وقد تحولت مكونات الوكالة، إلى مؤسسات دولة (إسرائيل) عند إعلانها، وقد ساعد الوكالة في نشاطها لاستيطاني الإحلالي مجموعة من المؤسسات مثل الكيرين كيميت (الصندوق القومي اليهودي) والهستدروت والكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي) والكيبوتسات.

وإلى جانب تلك المؤسسات كانت العديد من الأحزاب السياسية تشارك في تمثيل اليهود، وتساهم بقوة في عملية الاستيطان؛ لإنجاز مؤسسات (الدولة)، وإحلال المستوطنين محل العرب. وهذه الأحزاب برغم تعددها وانقساماتها إلا أنها كانت تجتمع على المبادئ الصهيونية العامة.

ومع إعلان الدولة الصهيونية في 14 أيار (مايو) 1948م، كانت الساحة الحزبية الإسرائيلية تنقسم بشكل عام بين اليمين (بشقيه القومي والديني)، واليسار العمالي وخاصة حزب الماباي الذي حكم إسرائيل عند إقامتها، وتعدد رؤى ومواقف هذه الأحزاب من العرب، واختلفت أشكال مشاركتهم في مؤسسات الدولة الناشئة. وبالرغم من هذا التقسيم إلى يمين ويسار، وكون حزب الماباي العمالي هو الحاكم فقد كانت بعض أحزاب اليمين شريكاً دائماً للماباي في الائتلافات الحكومية، بينما بقيت العديد من أحزاب اليسار خارج الائتلافات.

صاغت القيادة الصهيونية النظام السياسي (للدولة) بما يضمن سيطرة واضحة لمن يقف على رأس هذا النظام. وحرصت منذ الإعلان عن الدولة على إتمام عملية انتخابات البرلمان (الكنيست)، برغم الظروف التي كانت تمر بها الدولة. ومع ذلك تواطأت القيادة الإسرائيلية على عدم ضرورة كتابة دستورٍ لإسرائيل، لتبقى يد الحكومة طليقة في التحكم بالشأن

العام، وفي عملية التوسع على حساب الدول العربية. وحتى المنظومة القضائية بالرغم من إعلانهم استقلاليتها، إلا أنها ساهمت في عملية شرعنة الاحتلال، ولم تنحز يوما للحق العربي.

فرض التعدد الحزبي في الساحة الإسرائيلية أن تكون الحكومات على شكل ائتلافات يقودها حزب الماباي، وقد تشكلت في الفترة ما بين 1948-1956م، سبع حكومات خلال ثلاث انتخابات للكنيست. وبالرغم من تعاقب الحكومات إلا أن الأداء السياسي للحكومات شهد نوعاً من الاستقرار؛ لتشابه شركاء الحكم في كل مرة ولوجود شخصية بن غوريون القوية على رأس معظم هذه الحكومات، الذي عزز هيمنة (الدولة)، مقابل الأجهزة التابعة للمنظمة الصهيونية، وكان لشخصيته الأثر الأكبر على صياغة النظام السلطوي، وجمع كل الصلاحيات والمهام التي كانت تمارسها الأجسام الصهيونية في (الدولة).

أهمية الدراسة:

- ضرورة التأريخ للأوضاع السياسية التي سادت في (إسرائيل) بعد تأسيسها، وحتى عام 1956م.
- المشاركة في كشف زيف دعاوى احترام المؤسسات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي.
- عدم وجود دراسة علمية تغطي هذا الموضوع في هذه الفترة، وبذلك يتم إضافة دراسة جديدة للمكتبة العربية تغطي الوضع السياسي في إسرائيل (1948-1956م).

أهداف الدراسة:

- دراسة الأوضاع السياسية الصهيونية في فلسطين (الحزبية والمؤسساتية) قبيل قيام دولة إسرائيل (1948-1956م).
- بحث طبيعة الأحزاب السياسية الصهيونية (اليسارية واليمينية)، ومواقفها الداخلية، وتجاه عرب فلسطين (1948-1956م).
- التعرف على تطور النظام السياسي الإسرائيلي بعد إعلان قيام الدولة (1948-1956م).

- تناول التطور الحزبي والانتخابات العامة والتشكيلات الحكومية (1948-1956م).
- تتبع الأنشطة السياسية الداخلية التي قامت بها الحكومات السبع الأولى (1948-1956م)، في السياسة الداخلية.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة في حدودها الزمانية الأوضاع في إسرائيل منذ إقامتها عام 1948م، وحتى العدوان الثلاثي عام 1956م. أما الحد المكاني فهو محدد بـ (دولة إسرائيل) التي أقامها الصهاينة على حوالي 78% من أرض فلسطين الانتدابية في تلك الفترة. وتناول الباحث الأوضاع السياسية في بعدها المؤسسي (الأحزاب والمؤسسات السياسية الرسمية)، وعلى نشاطها.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي، واستخدم النظام الفرنسي في التوثيق.

الدراسات السابقة:

- **أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.**

مع أن الدراسة تقع خارج الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة، فقد استفاد الباحث منها في تتبع تشكيلات الأحزاب العمالية قبل قيام إسرائيل عام 1948م.

- **الجيش، محمد: الأوضاع الداخلية في إسرائيل (1956-1967م)، وأثرها على قرار حرب 1967م، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.**

وتقع هذه الدراسة خارج فترة الدراسة التي يعتزم الباحث إعدادها، إلا أن الباحث سيستفيد منها في الفصل التمهيدي الذي تناول في جزء منه الأوضاع السياسية باختصار شديد، والباحث سيتناول بالتفصيل الأوضاع السياسية في الفترة (1948-1956م).

- **المدهون، ماجد: الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية (1948–1977)، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م.**

تحدث الكاتب في جزء من أحد المباحث عن الأوضاع السياسية في (إسرائيل)، ودرس الباحث هذا المبحث للتمهيد للحديث عن المبادرات السياسية الإسرائيلية، وبذلك جاء الحديث عن هذه الأوضاع مختصراً، علماً أن الباحث تناول الأوضاع في الجانب الفلسطيني في نفس الجزء من المبحث. أما الدراسة التي يسعي الباحث لدراستها فستكون عن الأوضاع السياسية في (إسرائيل) (1948–1956م). وسيتناول هذه الجوانب بالتفصيل إن شاء الله.

تقسيمات الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة:

كان **الفصل التمهيدي بعنوان: الأوضاع السياسية الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948م**، وتضمن الفصل جانبين؛ **الأول:** درس المؤسسات الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948م، أما **الجانب الثاني** فدرس الأوضاع الحزبية الصهيونية قبل عام 1948م.

ودرس **الفصل** الأول: الأحزاب اليسارية في (إسرائيل) (1948 – 1956)، واشتمل على مبحثين؛ **الأول** درس حزب الماباي، **أما المبحث الثاني** فتناول باقي الأحزاب العمالية، وهي حزب المابام، والحزب الشيوعي، وحزب أحدوت هعفوداه.

أما **الفصل الثاني فتناول: الأحزاب اليمينية (1948–1956م)**، وقد جاء في مبحثين؛ درس **المبحث الأول:** الأحزاب اليمينية (القومية) (1948– 1956م)، بينما درس **المبحث الثاني:** الأحزاب اليمينية الدينية (1948–1956م).

وتناول **الفصل الثالث النظام السياسي في (إسرائيل) (1948 –1956م)**، حيث درس **المبحث الأول:** السلطة التشريعية في (إسرائيل) (1948 –1956م)، أما **المبحث الثاني** فدرس: السلطتين التنفيذية والقضائية في (إسرائيل) (1948 –1956م).

ودرس **الفصل الرابع: تركيب الحكومات الإسرائيلية وأنشطتها (1948–1956م)**، وتكون من مبحثين؛ تتبع **المبحث الأول:** الائتلافات الحكومية الإسرائيلية (1948–1956م)، ودرس **المبحث الثاني:** الأنشطة السياسية الداخلية (1948–1956م).

وأنهى الباحث دراسته بخاتمة تضمنت النتائج التي خلص إليها الباحث، وبعض التوصيات، ثم الملاحق، وقائمة المراجع.

وختاماً: فهذا ما تمكن الباحث من جمعه وإعداده، وهو جهد البشر، فإن أحسن فمن الله عز وجل، وإن كان غير ذلك فإن النقص من طبيعة الإنسان.

الباحث

حازم أحمد قاسم

فصل تمهيدي:

الأوضاع السياسية الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948م

أولاً: المؤسسات الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948م.

ثانياً: الأوضاع الحزبية الصهيونية قبل عام 1948م.

أولاً: المؤسسات السياسية الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948م

تمهيد:

عمل المستوطنون الصهاينة في وقت مبكر على إنشاء مؤسسات ممثلة لهم، تكون نواة لكيانهم، خاصة بعد احتلال الجيش البريطاني لفلسطين عام 1918م، وتنوعت هذه المؤسسات التي تخدم فكرة أن لليهود كيانات بهدف الاعتماد عليها لإقامة كيانهم، ومارست المؤسسات عملية الاستيطان الإحلالي، وصولاً إلى عملية الطرد الكبرى لسكان فلسطين الأصليين عام 1948م، ومن أبرز المؤسسات السياسية:

1) جمعية النواب (أسيفات هانفخاريم) (كنيست إسرائيل):

اجتمع ممثلون عن الأحزاب السياسية الصهيونية، والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية الصهيونية واليهودية في يافا في 2 كانون الأول (ديسمبر) 1917م، وانتخبوا لجنة مؤقتة، كانت مهمتها معالجة المسائل الداخلية والخارجية للجالية اليهودية في فلسطين، والإعداد لإقامة مجلس تمثيلي منتخب للمستوطنين الصهاينة [1].

عقد ممثلو الصهاينة في فلسطين اجتماعاً آخر في 17 حزيران (يونيو) 1918م؛ لمناقشة موضوع إقامة جمعية تأسيسية، ووقع خلاف بين ممثلي الأحزاب الصهيونية، وممثلي المتدينين من حزب (أغودات يسرائيل)[2]، الذين رفضوا إطلاق اسم الجمعية التأسيسية على الهيئة التي يتم انتخابها؛ لأنهم كانوا يعارضون فكرة الوطن (القومي) والصهيونية، وقد تم الاتفاق على تسميتها المجلس التمثيلي اليهودي، وعلى أن يسمح للمتدينين إجراء الانتخابات بالطريقة التي يرونها مناسبة في أوساطهم[3]، وقد عقدت الجمعية جلستها الأولى في القدس عام 1920م، وانتخبت مجلساً قومياً (فاعاد لئومي) كجهاز تنفيذي، مهمته إدارة شؤون الاستيطان الصهيوني في الفترة ما بين انعقاد دورتي الجمعية، وإعداد مسودة الدستور للجماعة الصهيونية[4].

---

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص92.

(2) هي حزب ديني، كانت ترى أن التوراة هي الأساس في وجود (شعب) إسرائيل. وسيتم دراستها في الفصل الثاني.

(3) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص20.

(4) شوفاني، إلياس: نظام الحكم، ص11.

وفي دورة انعقاد المجلس الثانية التي جرت في آذار (مارس) 1922م ناقش المجلس مشروع الدستور الذي أعده المجلس القومي، وكان هذا الدستور مبنياً على أساس خضوع كل يهودي في فلسطين للمؤسسات التمثيلية، والتي لها حق فرض الضرائب على اليهود، وقد تضمن مشروع الدستور نظام انتخابات المجالس المقبلة[1].

صدرت في 3 آذار (مارس) 1930م، أنظمة تحدد طريقة انتخاب المجلس التمثيلي اليهودي، وبموجبها تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع النسبي السري المباشر، وظل المجلس يعمل حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني، وبعد قيام (دولة إسرائيل)، ألغى المجلس التمثيلي اليهودي رسمياً في 13 شباط (فبراير) 1949م[2]، وظلت (إسرائيل) تتبع نفس النظام الانتخابي الذي أقره المجلس التمثيلي اليهودي.

2) المجلس القومي (فاعاد ليئومي):

بعد انتخاب المجلس القومي (فاعاد ليئومي)، اتخذ القدس مقراً له، وبدأ السعي للحصول على شرعية لأنشطته من سلطات الانتداب، وقد حظي المجلس باعتراف رسمي من سلطات (الانتداب) في 25 كانون الثاني (يناير) 1925م، عبر رسالة رسمية، وأصبح المجلس يمثل اليشوف اليهودي في الاجتماعات التي كانت تعقد مع سلطات الانتداب[3].

ركز (فاعاد ليئومي) اهتمامه على الشؤون الداخلية للصهاينة في فلسطين، فكان له التأثير الكبير في توحيد الجمعيات المحلية، وقدم الخدمات الدينية والتعليمية والإغاثة، وسعى لنشر اللغة العبرية، وقام بتطوير أوضاع الصهيونية في فلسطين[4]، وحدد المجلس معالم النشاط الصهيوني لإقامة (دولة) لليهود على أرض فلسطين، من خلال برنامج سياسي واقتصادي وعسكري نفذه المجلس، بإشراف الوكالة اليهودية[5].

---

(1) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص21.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص92.

(3) أبو شمالة، مروان: الاستراتيجية الصهيونية تجاه مدينة القدس 1897–1948م، ص208.

(4) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، ص125.

(5) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج6، ص57.

من الواضح وجود إدراك مبكر عند الحركة الصهيونية بضرورة إقامة مؤسسات تمثيلية لليهود في فلسطين، وقد يكون ذلك نابعاً من البيئات الأوروبية التي قدموا منها.

3) الوكالة اليهودية:

بدأ طرح موضوع إنشاء مؤسسة تمثل اليهود مبكراً، فقد قال (ثيودور هرتزل)[1]: "إن فكرة إقامة الدولة اليهودية سيتحقق من خلال إنشاء هيئة عامة ستسمى (جمعية اليهود)"، وكذلك وجود شركة يهودية، وهي مؤسسة إنتاجية اقتصادية[2]، فقد تمثلت الجمعية اليهودية في المنظمة الصهيونية، وأما الشركة اليهودية فقد تطورت فكرتها حتى صارت هيئة سياسية تنفذ خطة المنظمة الصهيونية الخاصة بإنشاء (الوطن اليهودي)، وأطلق عليها اسم الوكالة اليهودية[3].

نصت المادة الرابعة من صك الانتداب 1922م[4] على إقامة وكالة يهودية تكون بمثابة هيئة استشارية للإدارة، وللتعاون معها في المسائل المختلفة المتعلقة بإقامة (وطن قومي) لليهود، واعترف صك الانتداب بالمنظمة الصهيونية على أنها هذه الوكالة؛ لذلك كان اسمها (المنظمة الصهيونية / الوكالة اليهودية)[5].

مهام الوكالة اليهودية:

تمثلت مهام الوكالة في عدة نقاط، أهمها: تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وجعل الأراضي في فلسطين ممتلكات يهودية كاملة، ونشر اللغة والثقافة العبرية[6]، وباتت الوكالة اليهودية بمركز قوي، لا سيما من الناحية الاقتصادية، حيث أصبحت القناة الرئيسة التي يتم من

---

(1) ثيودور هرتزل: ولد في المجر عام 1860م، بدأ اهتمامه بالمشكلة اليهودية عام 1894م. نجح هرتزل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا في 29 آب (أغسطس) 1897م، ومات عام 1904م في فينا، ويعد هرتزل واضع الأسس العقائدية للحركة الصهيونية (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 495-497).

(2) هرتزل، ثيودور: دولة اليهود، ص11.

(3) سليم، محمد عبد الرؤوف: نشاط الوكالة، ص 120.

(4) هو قرار صدر من عصبة الأمم في 24 يوليو 1922م (بانتداب بريطانيا على فلسطين)، وقد تم تضمين وعد بلفور بنص صك (الانتداب)، أي أن الوعد أصبح التزاماً رسمياً دولياً (صالح، محسن: فلسطين، ص19).

(5) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص 332-333.

(6) أبو عليان، عبد العزيز: تطور الأجهزة الأمنية الصهيونية، ص144.

خلالها توجيه المساعدات الاقتصادية من اليهودية العالمية إلى اليهود في فلسطين، وكانت مسئولة بشكل خاص عن إنشاء معظم المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين[1].

طرح موضوع توسيع الوكالة في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر[2]، لضم عدد من اليهود البارزين، ومن غير الصهيونيين، وتبنى رئيس المنظمة هذا الاقتراح، لتحقيق جملة من الأهداف، منها: تعزيز المركز التفاوضي للصهاينة أمام الدول الأجنبية، وطمعاً في زيادة مصادر التمويل للمنظمة، واستغلال المراكز الحساسة لبعض اليهود البارزين الذين يشغلون مناصب في العالم[3]، وتم إقرار توسيع الوكالة في آب (أغسطس) 1929م، في المؤتمر الصهيوني السادس عشر[4]، وتم التوافق بين زعماء المنظمة الصهيونية، وممثلين عن اليهود غير الصهيونيين بشأن دستور الوكالة الموسعة[5]، واعترفت الحكومة البريطانية بالوكالة الموسعة بصفتها "الوكالة اليهودية" المشار إليها في وثيقة الانتداب[6]، وحدد دستور الوكالة الموسعة مهامها، وكانت صلاحياتها تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى الاهتمام بتأمين الحاجات الدينية اليهودية، ونشر اللغة العبرية، والثقافة اليهودية[7].

تغلغلت الوكالة اليهودية في حياة الصهاينة في فلسطين، وشملت معظم مناحي حياتهم، وأصبحت حكومة داخل حكومة (الانتداب)، لا ينقصها إلا عنصر السيادة؛ كي تصبح لها (دولة)، وكان لها جيش وميزانية وجهاز إداري[8]، وقبل إقامة (دولة إسرائيل) كانت الوكالة مهيأة مهيأة تماماً لتحقيق لذلك، فالدكتور حاييم وايزمن[9]، (رئيس المنظمة الصهيونية)، أصبح رئيساً

---

(1) بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد (الانتداب)، ص622.

(2) المؤتمر الصهيوني الثالث عشر: عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 6–18 آب (أغسطس) 1923م (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 453).

(3) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص 26–27.

(4) المؤتمر الصهيوني السادس عشر: عقد في سويسرا (29 تموز (يوليو)–10 آب (أغسطس) 1929م) (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 453).

(5) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص201.

(6) جبارة، عابدين: الوكالة اليهودية، مجلة شؤون فلسطينية، ع19، ص113.

(7) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص201.

(8) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص332–333.

(9) حاييم وايزمن: ولد عام 1874م في بيلاروسيا، وشارك في المؤتمرات الصهيونية من الثاني حتى الثاني والعشرين. أقام علاقات واسعة مع قادة سياسيين في بريطانيا التي حصل منها على وعد بلفور عام 1917م. انتخب عام 1920م رئيساً للاتحاد الصهيوني العالمي. عين رئيساً للوكالة اليهودية بعد توسعتها العام 1929م.

(للدولة)، وابن غوريون[1] (رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة) أصبح رئيساً للوزراء، وكانت الدائرة السياسية التابعة للوكالة جاهزة لتصبح وزارة خارجية، وأصبح عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وزراء في الحكومة المؤقتة[2].

بادرت الوكالة اليهودية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) بالطلب من الحكومة البريطانية تجنيد يهود للقتال إلى جانب بريطانيا، فأنشأت الوكالة إدارة للتجنيد لهذا الهدف، وفرضت التدريب العسكري لمدة عام على الشبان والفتيات، قبل أن تبدأ بريطانيا بضم أولئك الجنود لساحات العمل العسكري البريطاني[3].

رحبت الوكالة اليهودية بقرار تقسيم فلسطين[4]، واعتبرته نصراً للصهاينة في فلسطين، بعدما قامت الوكالة بتقديم عدة مذكرات إلى اللجنة الخاصة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأرسلت قيادات من الوكالة للاجتماع مع اللجنة لتقديم مطالبهم بإنشاء (وطن قومي لليهود)[5].

=انتخب رئيساً مؤقتاً (لدولة إسرائيل) عام 1948م، ثم رئيسًا دائمًا في عام 1949م. توفي عام 1952م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص511-512).

(1) دافيد بن غوريون: ولد عام 1886م في بولندا، وتأثر ابن غوريون بميول والده الصهيونية منذ الصغر، ولما بلغ الرابعة عشر من عمره أعلن عن تأسيس جمعية يهودية (عزرا). اشترك عام 1905م في المؤتمر الأول لحزب بوعالي تسيون (عمال صهيون)، ووصل إلى فلسطين عام 1906م. بعد الحرب العالمية الأولى نفته السلطات العثمانية إلى الإسكندرية. توجَّه إلى فلسطين عام 1918م، وكان من مؤسسي حزب (أحدوت هعفوداه) (وحدة العمل) عام 1919م، وفي عام 1921م أصبح السكرتير العام للهستدروت، وفي عام 1930م تزعم حزب الماباي، وفي 1935م انتخب رئيساً للإدارة الصهيونية، وكان صاحب سلطة قوية على الهاغاناة، ومع صدور قرار تقسيم فلسطين 1947م تزعم ابن غوريون النشاط السياسي والعسكري من أجل تنفيذ القرار. وضع بن غوريون نص إعلان قيام (إسرائيل) وتلاه بنفسه في 14 أيار (مايو) 1948م، وأصبح بعدها رئيس وزراء (إسرائيل) ووزير (دفاعها) (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص107-108).

(2) جبارة، عابدين: الوكالة اليهودية، ص118.

(3) مقدادي، إسلام: العلاقات الصهيونية البريطانية (1936-1948م)، ص82-83.

(4) هو قرار اتخذته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م نص على أن تُقسم فلسطين بين العرب واليهود، وأن تكون القدس تحت الوصاية الدولية. (الأحمد، نجيب: فلسطين، ص369).

(5) أبو عليان، عبد العزيز: تطور الأجهزة الأمنية الصهيونية، ص156-157.

4) الهستدروت:

كلمة هستدروت هي اختصار للمصطلح العبري (هستدروت هاكلاليت شل هاعفوديم هاعفريم بايرتس يسرائيل)؛ أي (الاتحاد العام للعمال العبريين في (أرض إسرائيل))[1].

عقد الهستدروت مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا ما بين 4 – 9 كانون أول (ديسمبر) 1920م، ولم يناقش المجتمعون الموضوعات العمالية فقط، بل تطرقوا إلى أوجه النشاط الصهيوني كافة في فلسطين[2]، ودار النقاش حول سبل مساهمة الهستدروت في بناء (الوطن القومي) لليهود في فلسطين[3]. وأعلنت الهستدروت أن هدفها تجميع جهود العمال الذين يعملون بعرق جبينهم للسير في عملية استيطان الأرض، وأن يقحم نفسه في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن يبني مجتمعاً عمالياً يهودياً هناك[4].

رفع الهستدروت منذ البداية شعار "عبرنة" العمل، بهدف إقصاء العمال العرب عن العمل في المشاريع الصهيونية، وغالباً ما كان يفرض على أرباب العمل الصهاينة تطبيق ذلك؛ لأنه اعتبر نفسه من البداية مسئولاً عن عملية الهجرة والاستيطان في فلسطين[5]، وقد نوقش اقتراح انضمام العمال العرب إلى الهستدروت منذ مؤتمره الأول، ولكنه رُفض رفضاً قاطعاً، أما المؤتمر الثاني للهستدروت عام 1923م، فقرر إقامة "علاقة ودية مع العمال العرب"، وفي مؤتمره الثالث عام 1927م، تقرر إقامة نشاط للهستدروت بين العمال العرب لكن في إطار منفصل[6]، ولم يكتفِ الهستدروت بشعار العمل لليهود فقط، بل أطلق شعار الإنتاج اليهودي، ومعنى ذلك مقاطعة منظمة للبضائع العربية[7]، وذلك بهدف التضييق على الفلاح والعامل

---

(1) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج7، ص182.

(5) Tzahar. The Histadarut, in Essential Papers on Zionism,1996, Reinhars and Shapira, p 476.

(3) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، ج2، ص122.

(4) بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد (الانتداب)، الموسوعة الفلسطينية، مج1، ص622.

(5) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص186.

(6) حيدر، عزيز: العرب في الهستدروت، ص20.

(7) منصور، أنطوان: الهستدروت والمجتمع الإسرائيلي، ص96.

العربي؛ كي تزداد أوضاعه المالية سوءاً، فتنهار قدرته على الصمود، فيهاجر طلباً للرزق، ويترك أرضه[1].

وضع الهستدروت الأسس اللازمة لاقتصاد سليم ومزدهر قادر على جذب أكبر عدد ممكن من المهاجرين، والعمل على خلق مجتمع يتحول فيه الصهاينة القادمون من مختلف بقاع الأرض من أفراد منبثقين عن خلفيات اجتماعية متفرقة إلى أعضاء في (هيكل قومي) واحد[2]، وقد عبّر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: "ليست الهستدروت نقابة عمالية، ولا حزباً سياسياً، ولا هي جمعية تعاونية، أو جمعية لتبادل المنفعة ... إنها أكثر من ذلك، فهي اتحاد الشعب الذي يقوم ببناء موطن جديد، ودولة جديدة، وشعب جديد ... ومستوطنات جديدة "[3].

تزايد عدد المنتسبين للهستدروت بصورة متسارعة، ففي مطلع عهد الانتداب البريطاني عام 1920م، كان عددهم (4433 عضواً)، وارتفع في عام 1937م إلى (104.122 عضواً) وهو ما يشكل ربع المستوطنين حينها، ومع نهاية الانتداب البريطاني كان العدد (200.000 عضوٍ)، بالإضافة إلى عدد كبير من الأنصار والأتباع من بين المستوطنين الصهاينة في فلسطين[4].

شكل الهستدروت العمود الفقري للاقتصاد العمالي في فترة اليشوف[5]، فمنذ تأسيسه عام 1920م، قام بإنشاء مستعمرات زراعية ومؤسسات صناعية، ففي العام 1921م أسس بنك هابوعاليم (بنك العمال)، وبعد عامين أسس شركة حفرات هعوفيديم (شركة العمال)[6]، وأقامت

---

(1) طربين، أحمد: فلسطين في عهد (الانتداب) البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، مج 2، ص1115–1116.

(2) عجوة، موسى حسن: الهستدروت في (إسرائيل)، ص16.

(3) طايل، فوزي محمد: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص144.

(4) بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد (الانتداب)، الموسوعة الفلسطينية، مج1، ص623.

(5) فترة اليشوف: مصطلح يستعمل للدلالة على اليهود ومنظماتهم في فلسطين منذ الهجرة اليهودية الأولى 1882م وحتى إعلان قيام (إسرائيل) 1948م، وفي تلك الفترة أنشئت الأجهزة الإدارية والتنظيمية التي تحولت إلى أجهزة (للدولة) بعد عام 1948م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 528–529).

(6) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج7، ص183.

شركة نقل بحرية، وشركة للتأمين على الحياة، وبرنامج شامل للتأمين الصحي، فبالإضافة إلى كون الهستدروت جهة نقابية أصبح ربَّ عمل أيضاً[1].

في المجال السياسي كانت الهستدروت هي التي تحدد الخط السياسي للصهاينة في فلسطين، وكانت تهتم بأوضاعهم الداخلية وعلاقتهم بسلطات (الانتداب) البريطاني، وسكان فلسطين من العرب، وكون الهستدروت تحت سيطرة الماباي منذ عام 1930م، أكسبه مزيداً من الأهمية السياسية، فمثلاً: خرج معظم الزعماء السياسيين قبل عام 1948م وبعدها بسنوات من الهستدروت، مثل بن غوريون، وليفي أشكول[2]، وغولدا مائير[3][4]؛ أي أنها كانت إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمها الماباي للاستيلاء على سلطة اتخاذ القرار[5].

يتضح مما سبق أن الحركة الصهيونية اهتمت منذ البداية بتكوين المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، فشكلت في عام 1918م جمعية النواب، وأفرزت له ذراعاً تنفيذياً هو المجلس القومي الذي كان له دور واضح في توجيه النشاط الصهيوني لتشكيل نواة (للدولة) الصهيونية، جنباً إلى جنب مع الوكالة اليهودية التي تحولت إلى ما يشبه حكومة لليهود داخل حكومة الانتداب، والوكالة هي التي تحولت بمؤسساتها وشخصياتها إلى الحكومة المؤقتة بعد إعلان إقامة (دولة إسرائيل) عام 1948م.

---

(1) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص109.

(2) ليفي أشكول: ولد في أوكرانيا عام 1895م، وهاجر إلى فلسطين عام 1913م، وساهم في الأنشطة الاستيطانية قبل قيام (إسرائيل)، ومثَّل حزب الماباي في المؤتمرات الصهيونية، وشغل منصب المسئول المالي في الوكالة اليهودية، وبعد قيام (إسرائيل) عين المدير العام الأول لوزارة (الدفاع)، وفي عام 1951م عين وزيراً للتطوير الزراعي، وبين عامي 1952–1963م كان وزيراً للمالية، وشغل بعدها منصب رئيس الحكومة ووزيراً (للدفاع)، وتوفي عام 1969م (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص59).

(3) غولدا مائير: ولدت عام 1898م في أوكرانيا، وهاجرت إلى فلسطين عام 1921م، وانخرطت في العمل السياسي في الهستدروت العامة، ثم في الوكالة اليهودية، واختيرت سكرتيرة لمجلس العاملات في اللجنة التنفيذية في الهستدروت في عام 1928م. وانتخبت عام 1934م سكرتيرة اللجنة التنفيذية للهستدروت، ثم رئيسة الدائرة السياسية في الهستدروت. تولت مهام منصب مديرة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية عام 1946م. وانتخبت عضواً في مجلس (الدولة) المؤقت، ودخلت الكنيست في قائمة حزب (ماباي). عينت وزيرة للعمل والشئون الاجتماعية في الفترة 1949–1956م، ثم وزيرة للخارجية في عام 1956م وحتى عام 1966م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص397–398).

(4) منصور، أنطوان: الهستدروت والمجتمع الإسرائيلي، ص95.

(5) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص109.

كما شاركت الكيانات الاستيطانية العديدة، مع المؤسسات التمثيلية في التمهيد لقيام (الدولة)، فالهستدروت، عملت على السيطرة على الأرض الفلسطينية، وإفراغها من أهلها، وهي بذلك وفّرت الإقليم الجغرافي والسكان كركنين أساسيين من أركان (الدولة).

ثانياً: الأوضاع الحزبية الصهيونية قبل عام 1948م.

1- جذور الأحزاب العمالية التي نشطت من (1948-1956م):

تمهيد:

مع قيام دولة (إسرائيل) كان على الساحة السياسية الإسرائيلية حزبان يساريان، هما: الماباي، والمابام[1]، وفي عام 1954م حصل انشقاق في حزب المابام، وتشكل حزب أحدوت هاعفوداه[2]، لتصبح الأحزاب اليسارية خلال فترة الدراسة ثلاثة أحزاب، ويمكن وضع الحزب الشيوعي ضمن الأحزاب اليسارية، وإن كانت له خصوصية تختلف عن باقي الأحزاب العمالية.

مرت الأحزاب اليسارية بعمليات اندماج وانشقاق حتى وصلت إلى ما كانت عليه مع قيام (دولة إسرائيل). فالماباي شُكلَ في كانون الثاني (يناير) عام 1930م من اتحاد حركتي أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) وهابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)[3]، أما حزب المابام فقد قام بعد اندماج هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب)، وأحدوت هاعفوداه – بوعالي تسيون (اتحاد العمل – عمال صهيون) وبوعالي تسيون – سمول (يسار عمال صهيون)[4]، لذا ستتناول فيما يلي الحديث عن الأحزاب اليسارية التي شكلت في حالات الاندماج، الأحزاب اليسارية خلال فترة الدراسة باختصار.

أ) حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب):

أسس أتباع غوردون[5] حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) عام 1906م، وكانت أولى مقرراته أن يدخل اليهود في جميع فروع العمل في فلسطين، وتركز نشاطهم منذ البداية في

---

(1) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص33.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص163.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص250-251.

(4) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص99.

(5) أهارون ديفيد غوردون: ولد عام 1856م في روسيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1904م، وراح يعمل في الأشغال اليدوية الصعبة في مجال الزراعة، بالرغم من ضعف بنيانه الجسماني، واعتبره أتباعه أنه يمثل الموقف الحقيقي للمهاجرين اليهود من العمل. (العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص62؛ منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص322).

بناء المستوطنات، وطالب مؤتمر الحزب في صيف 1908م، بعدم استئجار العمال العرب[1]، وشارك هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) في تأسيس الهستدروت عام 1920م، وحصل على ثاني أعلى الأصوات في انتخاباته الأولى[2]، وكان من أكثر مؤيدي فكرة إنشاء الموشافيم[3][4]، و عارض هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) أن تشمل نشاطات الهستدروت العمال العرب[5]، أو أنه أراد أن يكون تعاون مع العمال العرب، لكن ضمن حدود جماعتين منفصلتين[6]، ولعل ذلك يكشف أن بذور التمييز في التعامل مع العرب في فلسطين الذي اتبعه الحزب العمالي الحاكم بعد قيام (إسرائيل) (الماباي) ، كان واضحاً منذ البدايات الأولى لنشأة تلك الأحزاب.

رفع هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) شعارات ومبادئ حول ضرورة أن يلعب احتلال المواقع الاقتصادية دوراً مركزياً في تحقيق الصهيونية، عبر تركيز الأملاك والعمل في أيدي الصهاينة، و(الدفاع) عن العمال الصهاينة، وزيادة عددهم في فلسطين، والاهتمام بسيطرة اللغة العبرية في فلسطين، وسعى لتنفيذ هذه الشعارات عبر عدد من الآليات، مثل: إقامة المطاعم الجماعية والأسواق الشعبية، وإنشاء صناديق للتأمين الاجتماعي، وفتح مكتبات وتنظيم رحلات، ونشر معلومات حول الأوضاع في فلسطين[7].

---

(1) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص67.

(2) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص121.

(3) الموشافيم: تعود فكرة إقامة الموشاف للنقاشات التي جَرَتَ بين المهاجرين اليهود (خاصة من الهجرة الثالثة) حيث وجدوا صعوبة في التأقلم مع الطبيعة الصارمة للحياة في الكيبوتسات، فقامت مجموعة ممن لم يتحملوا حياة الكيبوتس بإقامة مستوطنة عمال زراعية، تقوم على أساس التعاون بين الأفراد الذين اقتسموا الأرض فيما بينهم. (أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان، ص171).

(4) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص131.

(5) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص188.

(6) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص196-197.

(7) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، ص44-46.

وكان ليفي أشكول، وأليعازر كابلان[1] من أبرز قادة هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب) الذين كان لهم دورٌ في قيام (إسرائيل)[2].

ب) حزب بوعالي تسيون:

ظهرت في مطلع القرن العشرين جمعيات حملت اسم بوعالي تسيون في روسيا، تألفت من العمال اليهود الذين ينتمون إلى الحركة الصهيونية، وعقدوا مؤتمراً تأسيسياً لهم عام 1906م، وأطلقوا على حزبهم اسم (حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي (بوعالي تسيون) "عمال صهيون")، وأثناء الهجرة اليهودية الثانية لفلسطين اجتمع حوالي تسعين عضواً من عمال صهيون، كانوا قد وصلوا من روسيا، وأسسوا فرعاً للحزب في فلسطين، وكان من أبرز مؤسسيه دافيد بن غوريون الذي اختير رئيساً للجنة التأسيسية في فلسطين[3]، وأعلن الحزب أن هدفه هو تأميم جميع وسائل الإنتاج، وبناء المجتمع على أسس اشتراكية، وأن الوسيلة للوصول لذلك هي الصراع بين طبقات المجتمع، وبخصوص المسألة اليهودية فيهدف الحزب إلى تحقيق (السيادة الذاتية للشعب اليهودي) في فلسطين[4].

تبلورت منذ وقت مبكر تيارات داخل بوعالي تسيون، حول الموقف من التحالف العالمي للقوى الشيوعية والهجرة لفلسطين والصهيونية، وتشكل تيار أقرب لليمين وأخر يساري، وشكل الأخير حزباً سياسياً مستقلاً استقر اسمه على "حزب العمال الاشتراكيين اليهود"، وسرعان ما تشكل داخل هذا الحزب تياران أحدهما صهيوني اشتراكي والثاني شيوعي، وخلال عامي 1922م و1923م اتحدت الفئات المتقاربة في التيار الأول وشكلت حزباً جديداً هو بوعالي تسيون سمول (عمال صهيون اليساريون)[5].

---

(1) أليعازر كابلان: ولد عام 1891م في بيلاروسيا، ودرس الهندسة في روسيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1923م، وعمل في شركات بناء. مثّل (هبوعيل هاتسعير) في اللجنة التنفيذية للهستدروت. وأصبح عضواً في إدارة الوكالة اليهودية، ثم أمين صندوقها من 1933–1948م، ثم أصبح أول وزير مالية في (إسرائيل)، واهتم بالجهود المالية لتمويل حرب 1948م، وكان له الدور الأكبر في وضع شكل الاقتصاد الإسرائيلي في سنواته الأولى (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص355–356).

(2) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، ص51–52.

(3) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، ص53–54.

(4) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص69.

(5) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص233.

كان حزب بوعالي تسيون سمول يطالب بقبول العرب كأعضاء في الهستدروت، وعارض إرساء التعاون على أساس كتلتين قوميتين منفصلتين[1]، كما عارض اقتراح التقسيم بسبب تأييده لفكرة (الدولة ثنائية القومية)[2].

ت) حزب هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب):

ظهرت هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) بين عامَيْ (1911–1913م) على شكل كشافة بين الشباب اليهودي المتضرر من عملية التحديث والاندماج التي بدأت بين يهود أوروبا في محاولة للحفاظ على (الهوية اليهودية)[3]، وبدأت تتوسع تدريجياً كحركة كشفية تقوم على أفكار دوف بوروخوف[4][5]، وفي منتصف 1916م، أطلقت هذه المجموعات على نفسها اسم هاشومير (الحارس) تحت تأثير المنظمة التي كانت تحمل هذا الاسم في فلسطين[6]، ثم غيروا اسمهم إلى هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) عام 1919م[7]، وشكلت خلايا الحزب الأولى في فلسطين عام 1920م، وفي عقد العشرينيات دخل الحزب بشكل تدريجي في الحياة السياسية

---

(1) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص197.

(2) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص212.

(3) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، ص 196–197.

(4) دوف بوروخوف: ولد عام 1881م في أوكرانيا، وكان عضواً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي. طور فكراً اشتراكياً يهودياً يقوم على أنه لابد من قيام وطن لليهود حتى يبدأ صراع الطبقات الذي يؤدي بدوره إلى تقدم اليهود وتطورهم. كان من مؤسسي بوعالي تسيون العالمية. توفى عام 1919م في أوكرانيا (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص116).

(5) Rolnik, Eran j, Freud in Zion, pp 160-161.

(6) منظمة هاشومير: وتعني الحارس، أُسست سنة 1909م، على يد مجموعة من المهاجرين بهدف حراسة المستوطنات، وعملت بصورة سرية في حماية المستوطنات في الجليل، وتوسع نشاطها من الحراسة إلى تطوير الحركة الاستيطانية، وتعرضت هاشومير للملاحقة من قبل السلطات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، خاصة مع افتضاح شبكة تجسس كان من ضمنها اثني عشر عضواً اعتقلتهم السلطات العثمانية كانوا أعضاء في هاشومير، ومع زيادة الاضطرابات بين العرب واليهود عمل قادة اليشوف على توسيع تنظيم هاشومير، لتتشكل فيما بعد منظمة الهاغاناة (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص500).

(7) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص99.

الاستيطانية[1]، وعقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في نهاية آب (أغسطس) عام 1924م، وتم الاتفاق فيه على ضرورة الاهتمام بالهجرة، والحفاظ على ترابط الحركة بالخارج، وبالاستيطان في فلسطين[2]، وفي عام 1927م أسس هاكيبوتس هآرتسي هاشومير هاتسعير (الكيبوتس القطري- الحارس الشاب)[3]، والذي يعد فاتحة لمرحلة انتقلت فيها هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) من حركة شباب وكشافة إلى حركة استيطانية[4].

حاول حزب الماباي بُعيد تأسيسه عام 1930م ضم هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) إليه، إلا أن محاولاته باءت بالفشل؛ لأن هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) أراد أن يحتفظ باستقلاليته[5]. بدأت هاشومير هاتسعير في العمل للتحول لحزب سياسي فعملوا على توسيع صفوف منظمتهم، وفي شتاء 1936-1937م أُسسَت الرابطة الاشتراكية في (أرض إسرائيل)، واتحدت مع الكيبوتس القطري؛ ليشكلا حزب هاشومير هاتسعير[6]، والذي تبنىّ أيديولوجيا صهيونية طلائعية جماعية[7]، ودعت إلى ضرورة الثورة الداخلية، وضرورة إعداد الشخصية لتحقيق الأهداف، ورفضت فكرة القومية المنفردة، ودعت لدولة ثنائية القومية عربية ويهودية[8].

طرح هاكيبوتس هآرتسي هاشومير هاتسعير. في آذار (مارس) 1942م، إقامة نظام سياسي ثنائي القومية، يرتكز على المضي قدماً بالمشروع الصهيوني على أساس اقتسام السلطة بالتساوي دون الالتفات للنسبة العددية لكلا (الشعبين)[9]. ورفض هاشومير هاتسعير (الحارس

---

(1) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص48.

(2) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، ص197.

(3) هاكيبوتس هآرتسي هاشومير هاتسعير: حركة كيبوتسية قطرية أُسست عام 1927م، نتيجة اتحاد مجموعة من الكيبوتسات التابعة لـ (هاشومير هاتسعير)، ودعت منذ البداية للتعاون مع الهستدروت والعمل لإقامة منظمة عمالية يهودية، وقامت الحركة بإنشاء عشرات الكيبوتسات والمؤسسات الثقافية والتعليمية (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص367).

(4) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص159.

(5) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص233.

(6) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، ص 198.

(7) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص49.

(8) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905-1948م)، ص199.

(9) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص218.

الشاب) قرار التقسيم 1947م، وكان يرى أن الأفضل هو اقتسام السلطة وليس الأرض؛ لأن اقتسام الأرض – برأيه – يقلّص مجال العيش للاستيطان والاستيعاب لجماهير اليهود[1].

وظل حزب هاشومير هاتسعير يرفض الاندماج مع أحزاب أخرى حتى عام 1948م، فقد كان يرفض الاندماج في حزب يجمع النواحي الاشتراكية والصهيونية، وأراد أن يبقى بمفرده حزباً ثورياً صهيونياً وماركسياً[2].

يبدو واضحاً أن الأحزاب العمالية في فترة تشكيلها كانت تهتم بالإجراءات العملية والتحرك على الأرض، إلى جانب التنظير الفكري للصهيونية والاشتراكية، فهي تقوم بتشكيل الأطر النقابية والمشاريع الاقتصادية والهيئات الممثلة للعمال، وتؤسس الكيبوتسات والمستوطنات، والعصابات المسلحة.

ث) حزب أحدوت هاعفوداه:

تعود بدايات حزب أحدوت هاعفوداه إلى انشقاق حزب عمال صهيون (بوعالي تسيون) إلى جناحين؛ نتيجة رفض أغلبية أعضائها الانضمام إلى الشيوعية الدولية (الكومنترون)[3]، واتحدت هذه الأغلبية المنفصلة مع منظمة العمال الزراعيين – وهم تكتل غير حزبي – ليتشكل أحدوت هاعفوداه[4] عام 1919م كحزب صهيوني اشتراكي، يهدف إلى توحيد عمال أرض (إسرائيل)[5]، والعمل على الاهتمام بمصالحهم الاقتصادية والسياسية، وإقامة مجتمع عمالي صهيوني في فلسطين، عبر تأميم وسائل الإنتاج والأرض[6]، وبناء على هذه المبادئ أعلن أنه

---

(1) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص219.

(2) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص64.

(3) الكومنترون: هي رابطة شيوعية عالمية أُسست عام 1919م (وتسمى الأممية الشيوعية الثالثة)، وكان الهدف المعلن لإنشائها أن لا تكون أداة الثورة بيد الطبقة العمالية فقط، بل بيد كل العمال المستغلين في كل أنحاء العالم. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص327-328).

(4) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل) ودور حزب العمل، ص172.

(5) Lokmam, Zachary: Comrades and Enemies, p59.

(6) درون، أليعيزر: قيم – قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص19.

يقبل بين صفوفه كل من يعتاش من جهده دون استغلال غيره، حتى لو لم يكن من الطبقة العاملة، ليصبح هذا الحزب مع مرور الوقت أكبر حزب صهيوني في فلسطين[1].

إلا أن اعتبار حزب أحدوت هاعفوداه حزباً هو من باب التجاوز، لأن المؤسسين لم يريدوه حزباً يركز على الأمور السياسية؛ لأن السلطة السياسية كانت بيد الانتداب البريطاني، وإنما أرادوا منه إيجاد أرضية مشتركة للعمل على إنجاز المشروع الصهيوني بالصبغة الاشتراكية[2]، كما أن قيادة بوعالي تسيون كانت ترى أن الحزب مجرد أداة في يد الطبقة المسيطرة على المجتمع، وكان رأي ابن غوريون ويتسحاق بن تسفي[3] أن الحزب مؤقت، وهو مجرد اصطلاح سياسي، واقترح الاثنان تسميته اتحاداً اشتراكياً، لكن اللاحزبين[4] اعترضوا، وفي وفي النهاية تم التوافق على اسم اتحاد[5].

وجرت مفاوضات بين حزبي هابوعيل هاتسعير وأحدوت هاعفوداه، لتوحيد القوى اليسارية الصهيونية في فلسطين، حيث عقد الحزبان مؤتمرهما النهائي في الرابع من كانون الثاني (يناير) 1930م في (تل أبيب)، وفي اليوم التالي، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد (حزب عمال أرض إسرائيل "ماباي")[6].

بعد تأسيس الماباي بدأ الحزب ينزاح نحو اليمين، مثل: الاعتماد على الدول الرأسمالية، وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة؛ مما دفع بعض التكتلات الأكثر يسارية لاتخاذ مواقف

---

(1) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية (1918-1939)، ج2، ص89.

(2) ستيرنهل، زئيف: الأساطير المؤسسة لـ(إسرائيل)، ص123.

(3) يتسحاق بن تسفي: ولد في أوكرانيا عام 1884م، كان من مؤسسي حزب عمال صهيون. هاجر إلى فلسطين عام 1907م، وفي عام 1915م كان من بين من نفتهم السلطات العثمانية من فلسطين، وتوجه بعدها إلى الولايات المتحدة، حيث ساهم في تشكيل حركة التطوع للكتائب العبرية للقتال إلى جانب بريطانيا ضد تركيا، وعاد مع تلك الكتائب عام 1918م، وأصبح نشيطاً في الهستدروت ومؤسسات الاستيطان؛ ليصبح رئيس اللجنة (القومية) في فلسطين بين عامَيْ 1931 و1944م، وانتخب رئيساً (لدولة إسرائيل) في عام 1952م، وظل في المنصب حتى وفاته عام 1963م. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص73).

(4) اللاحزبيون: مجموعة من المهاجرين العماليين الذين كانوا يرفضون فكرة التشدد الحزبي بعيداً عن هويتهم كعمال مهاجرين، لكنهم انقسموا بعد ذلك، وقامت مجموعات قيادية بعقد تحالفات مع الأحزاب. (أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905-1948م).

(5) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905-1948م، ص94.

(6) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص223.

مخالفة، وطالبت بإقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتي، وتأميم جميع وسائل الإنتاج، وفي مؤتمر الماباي عام 1944م، قرر المؤتمر أن الخلافات الإيديولوجية غير كافية لتبرير التكتلات، وصاغت الأكثرية قراراً تنظيمياً يهدف إلى تذويب هذه التكتلات اليسارية؛ مما دفع الأخيرة للانفصال عن الحزب، وتأسيس حزب أحدوت هاعفوداه[1].وأصبحت حركة يسارية ذات طابع اشتراكي متطرف[2].

وفي نسيان (أبريل) عام 1946م، اندمجت أحدوت هاعفوداه (حركة وحدة العمل) مع بقايا بوعالي تسيون يسار، وشكلتا حزباً جديداً سُمى أحدوت هاعفوداه – بوعالي تسيون (اتحاد العمل – عمال صهيون)، وفي مؤتمره التأسيسي الذي عقد في العام نفسه دعا الحزب الجديد إلى توحيد الحركة العمالية الصهيونية، وأقر بالحاجة إلى قيام كتائب عبرية في فلسطين، ورأى في الجمعية التأسيسية (جمعية المنتخبين) خطوة عملية لتأسيس السلطة الذاتية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، ونص إعلان الوحدة بين أحدوت هاعفوداه وبوعالي تسيون على أن الحزب الجديد ملتزم بالعمل لتحقيق (الدولة اليهودية الاشتراكية)، وأبدى الإعلان رفضه القاطع لفكرة تقسيم فلسطين[3].

وفي 24 كانون ثاني (يناير) عام 1948م، اندمجت أحدوت هاعفوداه مع هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب)، ويسار بوعالي تسيون (يسار عمال صهيون)، ليشكلوا مجتمعَيْن حزب المابام (ميفليجيت بوعاليم هامئيوماد أيرتس يسرائيل) (حزب العمال الموحد في أرض إسرائيل)[4].

في رأي الباحث أن التشكيلات العمالية المختلفة كانت ترفض فكرة تقسيم فلسطين بين الصهاينة والعرب؛ بدعوى رغبتها في إقامة (دولة ثنائية القومية) تجمع العرب والصهاينة تحت سلطة مشتركة، لكنها لم تتخذ خطوات عملية تؤكد هذا الموقف، وما حصل هو العكس، فالأحزاب العمالية هي التي تَزَعَّمَت إقامة (الدولة الصهيونية)، ومارست عملية التهجير للفلسطينيين من مدنهم وقراهم، وكانت التشكيلات العسكرية التابعة لها هي بصفة خاصة التي قامت بمعظم عمليات القتل والترحيل والسلب.

---

(1) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص98.

(2) درون، اليعيزر: قيم – قاموس الصهيونية و(إسرائيل)، ص19.

(3) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، ص 209–211.

(4) Peri, Yoram: Between Battles and Ballots, p26.

ج) حزب الماباي:

ازداد شعور اليسار الصهيوني بضرورة التوحد، خاصة مع تعاظم قوته، وساعد على ذلك قناعته في أن تصفية خلافاته اللاصهيونية في سبيل الاتحاد هو أمر ليس بالصعب[1]، بالإضافة إلى خوف الأحزاب اليسارية من تعاظم قوة اليمين المتمثل بحزب الإصلاحيين بقيادة جابوتنسكي[2][3]، وجرت على هذا الأساس مفاوضات بين حزبي هابوعيل هاتسعير وأحدوت هاعفوداه، أسفرت عن تأسيس حزب الماباي عام 1930م بقيادة ديفيد بن غوريون [4]، حيث عقد الحزبان مؤتمرهما النهائي في الرابع من كانون الثاني (يناير) 1930م في (تل أبيب)، وفي اليوم التالي، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الجديد (حزب عمال أرض إسرائيل "ماباي")[5]. ورفض حزب هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) قد رفضت الانضمام لهذا الحزب؛ لما يمثله من خليط من التوجهات الاشتراكية والصهيونية، ولرغبته في البقاء بشكل منفرد حزباً "صهيونياً ثورياً وماركسياً"[6].

هذا الخليط بين مكونات الماباي سيظهر في سلوكه السياسي الداخلي على شكل تناقضات، وفي تحالفاته الحكومية التي لم تكن تستند لأي من المبادئ التي أعلنها.

---

(1) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص91.

(2) فلاديمر (زئيف) جابوتنسكي: ولد عام 1880م في مدينة أوديسا في روسيا، درس الحقوق في جامعات سويسرا وإيطاليا، وظهرت علامات تقربه من الصهيونية بعد الأعمال المضادة لليهود في أوديسا 1903م، وبعدها توصل إلى قناعة أن مصير الصهيونية مرتبط إلى حد كبير بمسألة ما اسماها (تحرير فلسطين من أيدي العثمانيين)، وبعد الحرب العالمية الأولى دعا للاستمرار في التجنيد للكتائب العسكرية بحجة حماية المستوطنات في فلسطين. ولما أصدرت اللجنة التنفيذية الصهيونية أمراً بمنع أي عمل مستقل للأحزاب ضمن المنظمة الصهيونية، انسحب جابوتنسكي منها وأسس المنظمة الصهيونية الجديدة، وكان من الداعين لتنفيذ عمليات هجرة سرية لليهود نحو فلسطين ابتداء من عام 1932م، ونادى بإقامة جيش عبري داخل الجيش البريطاني. توفي في شباط 1940م في الولايات المتحدة، ونقل رفاته إلى القدس عام 1964م، ويُعّد جابوتنسكي الأب الروحي والسياسي لحركة حيروت التي أسسها مناحيم بيغن. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص151).

(3) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص60.

(4) Kowalski, Werner: Geschte Dersozialistischen Arbeiter-Internationale, p315.

(5) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص223.

(6) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص64.

ح) الحزب الشيوعي:

يرجع التاريخ التنظيمي للحزب الشيوعي في فلسطين عام 1919م، بعد تأسيس (أحدوت هعفوداه)، وانفصال التيار اليساري بسبب رفضه الاستمرار في العمل في التيار الصهيوني. رأي الاشتراكيون اليهود في فلسطين أنفسهم أمام خيارين: إما البقاء إلى جانب قادة أحدوت هعفوداه، والنظام الاستعماري البريطاني، أو إقامة منظمة سياسية مستقلة تقف إلى جانب السلطة السوفيتية الجديدة، والأممية الثالثة الشيوعية، فقرروا عدم الانضمام إلى أحدوت هعفوداه، فانشقوا وأسسوا حزب العمال الاشتراكيين، وكان ذلك الحزب هو نواة الحركة الشيوعية في فلسطين[1].

ألقى الصدام بين المشروع الصهيوني وبين مشروع التحرر الوطني العربي في فلسطين بظلاله على الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبدأت بوادر الخلاف بالظهور، وزاد من حدة الانقسام أحداث ثورة 1936–1939م، بالإضافة لمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها فلسطين في الثلاثينيات والأربعينيات، لتصل في عام 1943م إلى انقسام في الحزب الشيوعي[2]، حيث انسحب معظم الأعضاء العرب وشكلوا (عصبة التحرر الوطني)، التي لم تشارك في اللجنة العربية العليا، وتعرضت هي الأخرى للانشقاق داخل العصبة عام 1947م بعد أن أيدت قرار التقسيم، وذلك بعد أن أعلن الاتحاد السوفييتي تأييده للقرار، وكانت الجسم السياسي العربي الوحيد الذي أيد قرار التقسيم، وبعد هذا الانقسام عادت بقايا (عصبة التحرر الوطني) للاندماج مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) في تشرين الأول (أكتوبر) 1948م[3]، ومع اعتراف الاتحاد السوفييتي (بدولة إسرائيل) بُعيد قيامها، تمكن الحزب الشيوعي من الحصول على اعتراف رسمي به من (الدولة)[4]، وغيَّر اسمه من الحزب الشيوعي في (أرض إسرائيل)، إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي[5].

---

(1) أبو جراد، يونس: التيارات اليهودية الرافضة للصهيونية، ص117.

(2) شاهين، أحمد: راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني، ص32.

(3) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص681.

(4) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص244.

(5) بكر، فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ص51.

2- جذور الفكر اليميني (القومي) الصهيوني:

تعود التنظيمات اليمينية في الحركة الصهيونية إلى عشرينات القرن العشرين، أما جذورها الفكرية فتكاد تتزامن مع تأسيس المنظمة الصهيونية، ولعل أول يميني تبنى منظومة فكرية يمينية هو الدكتور ماكس نورداو[1][2]، واصطف نورداو إلى جانب هرتزل في معارضته للصهيونية العملية[3]، ووصف جهودهم لحل المسألة اليهودية عبر إقامة مستوطنات يهودية تدريجياً في فلسطين بأنهم يريدون "ضخ ماء المحيط بواسطة سطل"، وكان الدرس الأول الذي تلقنه اليمينيون الصهيونيون من تعاليم نورداو التشدد والتطرف، ثم الإصرار على الحصول على كل شيء، أو لا شيء، وانتقاد كل من يختلف معهم في الرأي دون هوادة حتى وإن أدى ذلك إلى خسارة كل الحلفاء المتوقعين، وبعد ذلك تلقف جابوتنسكي أفكار نورداو، وعدَّل عليها بما يجعلها ملائمة للأوضاع التي سادت فلسطين أيام (الانتداب)، وجعل منها ركائز فكرية لنظريات اليمين الصهيوني مع بعض الإضافات من عنده[4].

بلور جابوتنسكي عدداً من الأفكار والمبادئ التي شكلت أساساً لفكر الحركات اليمينية بعد قيام (دولة إسرائيل)، وخاصة حزب حيروت[5].

---

(1) ولد ماكس نورداو عام 1849م في بودابست في هنغاريا، وهو طبيب وكاتب، من زعماء الصهيونية ومؤسسيها، وعمل إلى جانب هرتزل واعتُبر ساعده الأيمن في الخطوات المصيرية لتأسيس الصهيونية، وكان ينادي بضرورة هجرة نصف مليون يهودي من شرق أوروبا إلى فلسطين؛ لتحقيق وعد بلفور، لكن هذه الأفكار لم تلقَ صدىً في أوساط الحركة الصهيونية؛ مما أصابه بالإحباط، واعتزل النشاط الصهيوني، وتوفى في باريس عام 1923م، ونقل رفاته إلى (تل أبيب) بعد عام 1948م، (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص477).

(2) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص9.

(3) الصهيونية العملية: هي تيار في الحركة الصهيونية يؤمن بأن حل المسألة اليهودية يتم بالجهود الذاتية لليهود، عبر إيجاد أمر واقع عن طريق الهجرة السرية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، (يقترح عبد الوهاب المسيري تسميتها بالصهيونية التسللية؛ لأن ذلك أكثر دلالة على حقيقة هذا التيار من مصطلح الصهيونية العملية. (المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص2087).

(4) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص13-14.

(5) ظل مناحيم بيغن يربط حزبه بأفكار جابوتنسكي، ففي المؤتمر التأسيسي للحزب في تشرين الأول (أكتوبر) 1948م، دخل بيغن إلى القاعة التي تجمع بها أنصاره ممسكاً بيد شقيقة جابوتنسكي، بينما كانت القاعة محاطة بصور جابوتنسكي. (شندلر، كولن: (إسرائيل)، الليكود والحلم الصهيوني، ص 64).

اتخذ جابوتنسكي موقفاً مخالفاً لمعظم يهود روسيا الذين تبنوا الفكر الاشتراكي، فقد ظل هو مؤمناً بوجهة النظر الليبرالية[1]، وبعد قيام الثورة البلشفية[2] في روسيا عام 1917م، اعتقد جابوتنسكي أنها ستكون أكبر خطر على اليهودية والمشروع الصهيوني؛ لأن الاشتراكية فكر أممي، بينما الصهيونية فكرة (قومية)، فهما متعارضتان[3].

وأما نظرته للعرب في فلسطين، فكان يرى أن لديهم الكثير من الدول المستقلة التي بإمكانهم أن يعيشوا فيها، بينما لا يوجد لليهود أية دولة، فكان جابوتنسكي يرى أن احتلال فلسطين من اليهود أمر أخلاقي[4]، لكن جابوتنسكي لم يدعُ صراحة إلى فكرة الترحيل، فقد كان رأيه أن تضم (أرض إسرائيل) على ضفتي نهر الأردن العرب إلى جانب الملايين من اليهود، وبذلك سيتحول العرب إلى أقلية في (أرض إسرائيل)[5]، والأخطر في فكر جابوتنسكي في هذا المجال تأكيده على ضرورة إقامة قوة يهودية في فلسطين، بحيث لا يستطيع ضغط العرب التأثير عليها بأي صورة من الصور، وهذا هو السبيل الوحيد برأي جابوتنسكي للوصول إلى اتفاق مع العرب[6].

أما موقف جابوتنسكي من الدين اليهودي، فقد كان يرفضه تماماً، وقد صرح مرة أن (الشعب) اليهودي هو المعبد الذي يتعبد فيه، وكان يرى ضرورة أن تظل الصهيونية بعيدة عن اليهودية، لكن جابوتنسكي لم يمانع بعد عام 1932م من توظيف الدين لخدمة الصهيونية[7].

بعد استقالة جابوتنسكي من (اللجنة التنفيذية)عام 1922م، بسبب معارضته لسياسة قيادة المنظمة الصهيونية التي اعتبرها مهادنة لبريطانيا، تزعم تأسيس اتحاد الصهيونيين التصحيحيين (هتسوهر) عام 1925م، واختار اسم الاصطلاحيين للتأكيد على موقفهم الداعي

---

(1) الليبرالية: هي فلسفة سياسية اقتصادية تدعو للحرية والمساواة، وإتاحة الفرص للمواطنين بحد أدنى من تدخل الحكومة. (مؤلفون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ص113-114).

(2) الثورة البلشفية: قامت في روسيا عام 1917م، حيث أسقط الاشتراكيون الحكومة البرجوازية، وشكلوا حكومتهم الشيوعية (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص877).

(3) أبو جلهوم، سامي: تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية، ص3.

(4) بيلع، موشي: زئيف جابيتونسكي، أباء الحركة الصهيونية، ص46-47.

(5) ياهف، دان: مائة وعشرون عاماً من الصراع الصهيوني الفلسطيني، ص14.

(6) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص14.

(7) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)، مج2، ص284.

إلى مراجعة السياسة الصهيونية وإصلاحها[1]، وطالب التصحيحيون بتغيير سياسة استرضاء حكومة الانتداب التي تقوم بها اللجنة التنفيذية الصهيونية، وتصحيح نظام الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والدعوة لضم الأردن إلى فلسطين ضمن نطاق "الوطن القومي اليهودي"، كما طالب التصحيحيون بالعودة إلى الصهيونية السياسية التي كان يتبعها هرتزل[2]، ومع اشتداد الخلاف بين الصهيونية التصحيحية والمنظمة الصهيونية العالمية انشق التصحيحيون بزعامة جابوتنسكي عن المنظمة الأم، مكونين المنظمة الصهيونية الجديدة عام 1935م، وكان لها دور في الهجرة السرية، ومنحت تأييدها لمنظمة إتسل[3]، ولعبت أفكارها دوراً مهماً في تأسيس المنظمات العسكرية الصهيونية الأخرى، وفي عام 1946م عادت المنظمة الصهيونية الجديدة إلى المنظمة الأم، ويمكن القول أن الخلاف بينهما كان حول التكتيكات، ولا يمتد إلى الاستراتيجية أو مطالب الحد الأدنى من الأهداف الصهيونية[4].

وبذلك كان اليمين في اليشوف إلى قبيل الإعلان عن قيام (إسرائيل)، مركباً من تيارين، هما: اليمين الاقتصادي الاجتماعي للصهيونيين العموميين، واليمين القومي الفعال التابع للحزب التصحيحي، واستمر هذا التقسيم إلى بعد قيام (إسرائيل)؛ فحركة حيروت مثلت اليمين المتشدد، والصهيونيون العموميون مثلوا التيار المحافظ الرأسمالي في معسكر اليمين، وكلاهما كان معارضاً لمعسكر اليسار الاشتراكي[5].

---

(1) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص14.

(2) أبو جلهوم، سامي: تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية، ص28-29.

(3) إتسل: اختصار للاسم الكامل (إرغون تسفائي لئومي بإرتس يسرائيل) (المنظمة العسكرية القومية بأرض إسرائيل)، جرى تأسيس هذه العصابة على يد الصهيونيين التصحيحيين، وأعلن عن تأسيسها عام 1931م بعد انشقاق مجموعات غير عمالية من منظمة الهاغاناة، وفي عام 1936م وقعت اتفاقية بين المنظمة وجابوتنسكي، بحيث يصبح الأخير الرئيس الروحي لإتسل، وقد اتخذت المنظمة خطاً متشدداً ضد العرب، وحتى ضد الإنجليز، ونفذت العديد من المجازر، منها: مجزرة دير ياسين 1948م، وشاركت العصابة في حرب 1948م، ثم اندمجت في الجيش الإسرائيلي بعد إقامة إسرائيل(منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص75-76).

(4) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)، مج2، ص283.

(5) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل)(عبري)، ص89.

3- جذور الفكر اليميني الديني:

تداخلت البواعث الدينية و(القومية) والسياسية في نسيج الحركة الصهيونية منذ البداية، واستمدت الحركة الصهيونية بعض مقوماتها الأساسية من طبيعة الديانة اليهودية وطابعها التاريخي، واستوحت عدداً من التعاليم الدينية[1]، وساعد على ذلك التداخل، الصياغة المراوغة للعقيدة الصهيونية المتمثلة ببرنامج بازل، فبرغم طبيعته العلمانية[2]، إلا أنه استخدم كل الرموز الدينية في صياغتها، مثل: (العودة) إلى صهيون، والأرض المقدسة، والشعب المقدس[3]، فلم تمنع مطالبة الحركة الصهيونية بقيام دولة علمانية حديثة من التأكيد على طبيعة الروابط الدينية والغيبية التي (تربط يهود العالم بأرض إسرائيل)[4]، ويمكن القول إن الدافع لولادة "الصهيونية المتدينة" كان ذو بُعد عملي، يتمثل في إقامة (دولة) أو (أمة يهودية) رداً على معاداة السامية[5]، السامية[5]، وساد النقاش حينها على أن "القومية اليهودية" تشكل أداة إلهية في طريق الخلاص، وهذا الفهم أرسى أرضية للتفاهم بين الجناحين الديني والعلماني للحركة الصهيونية[6].

وكغيرها من الأحزاب نشأت الأحزاب الدينية اليهودية خارج فلسطين، ومع تزايد موجات الهجرة الصهيونية لفلسطين أقامت فروعاً لها فيها، ومع مرور الوقت تحولت الفروع إلى المراكز الأساسية لتلك الأحزاب[7]، كما لا تشذ الأحزاب الدينية عن غيرها من الأحزاب الأخرى بتشديدها بشكل كبير على مسألة العضوية في الحزب بصورة رسمية، واعتبار الانتماء الحزبي

---

(1) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص61.

(2) يؤكد الدكتور عبد الوهاب المسيري أن الفكر الصهيوني ليس نتاجاً للتراث الديني اليهودي، بل هو نتاج للفكر الاستعماري الغربي، وأنه تمت بلورتها في منتصف القرن التاسع عشر على يد مفكرين غير يهود، بل معادين لليهود واليهودية. (عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية، حوار سوزان حرفي، ص73).

(3) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، (الموسوعة الموجزة)، مج2، ص297.

(4) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص90.

(5) معاداة السامية: مصطلح أوروبي حديث يشار به إلى معاداة اليهود. ولكن المعنى الحرفي للمصطلح على لا يدل على المفهوم الذي يشير إليه. فلم تكن هناك شعوب سامية تعيش في أوروبا. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج5، ص379).

(6) مجموعة الأزمات الدولية، المجموعات الصهيونية المتدينة، ص2.

(7) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص83.

ضرورة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات التي تخضع لهذه الأحزاب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

ويلاحظ أن الأحزاب الدينية – وبرغم اختلافاتها – فإنها تسعى لتحويل فلسطين إلى (دولة دينية يهودية) تحكمها قوانين التوراة وليس التشريعات التي تقرها الكنيست[2]، وتركز الأحزاب الدينية على مجالات التربية والتعليم؛ لأنها تؤمن بأن التربية هي مفتاح التغيير الحقيقي، لذا امتلكت الأحزاب الدينية شبكات تعليمية شبه متكاملة[3].

وتعد الأحزاب الدينية أحزاباً براغماتية في نظرتها وتعاملها مع القضايا المختلفة، ولازمتها هذه الصفة خاصة بعد قيام (إسرائيل)؛ لأن هذه الأحزاب تعطي الحاخام صلاحية كبيرة لتأويل النص الديني كيفما يشاء، كما أن هذه الأحزاب لا تتعامل مع القضايا بشكل متكامل، بل تلجأ إلى تفكيك القضايا المثارة، لتعلن بعدها اتفاقها مع أجزاء ومعارضتها لأجزاء أخرى، عدا عن أن هذه الأحزاب لا تهتم كثيراً بالقضايا السياسية التي هي موطن الخلاف الدائم، لذا فحينما تقرر المشاركة في ائتلاف حكومي، فإنها تهتم أولاً وأخيراً بمطالبها الحزبية[4].

حافظت الأحزاب الدينية على معدل ثابت تقريباً في انتخابات الكنيست الثلاث الأولى؛ مما يشير إلى امتلاكها قاعدة انتخابية شبه مستقرة[5]، إلا أن تأثير هذه الأحزاب كان أكبر من حجم قوتها الظاهرية المتمثلة بعدد مقاعدها في الكنيست والحكومة، وترجع قوة التأثير من الاضطرار الدائم لحزب الماباي لإشراكها في تشكيل الحكومات التي يرأسها[6]، كما أن الماباي كان يحرص على عدم استبعاد التيار الديني من الحكم لضرورات تتعلق بعلاقات (إسرائيل) بالجماعات اليهودية في الخارج[7]، ويزيد من قوة تأثير الأحزاب تصلبها في مواقفها، وإصرارها على الاستجابة لمطالبها، حتى لو أدى ذلك للانسحاب من الحكومة، كما أن الأحزاب الدينية تستند إلى مجموعة من مراكز القوى التي لها تأثير كبير في الرأي العام واستقطاب الجمهور،

---

(1) رزوق، أسعد: الدين (والدولة في إسرائيل)، ص71.

(2) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص283.

(3) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص285.

(4) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص286.

(5) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص82.

(6) كايد، عزيز: البعد الديني في السياسة الإسرائيلية 1948–1988م، ص122.

(7) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج7، ص230.

مثل: دار الحاخامية[1]، ووزارة الشئون الدينية، وأكاديميات التلمود[2]، والكيبوتس الديني[3][4]، وعلى الرغم من أن كثيراً من الجمهور الإسرائيلي لا يتبع أحكام الدين اليهودي، لكنه يتأثر بالمطالب ذات الصبغة الدينية للأحزاب الدينية[5]، وقد أجبر هذا الوضع الأحزاب التي تعلن علمانيتها أن تساير في مرات كثيرة مطالب الأحزاب الدينية؛ بحجة الحفاظ على الائتلافات الحكومية، أو الاستقرار المجتمعي[6].

أ) حزب همزراحي (مركز روحي):

تأسيس حزب همزراحي:

يعد حزب همزراحي من أقدم الأحزاب الصهيونية، حيث يعود أصله إلى عام 1902م[7]، وجاءت الدعوة لتأسيس الحزب احتجاجاً على تزايد قوة التيار الثقافي[8] في المنظمة المنظمة الصهيونية، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الخامس[9][10]، حيث قرر المؤتمر

---

(1) دار الحاخامية الرئيسة: أقيمت عام 1921م، ويرأسها حاخامان، أحدهما يمثل الطوائف اليهودية الغربية، والآخر يمثل الطوائف اليهـــودية الشـــرقية، ويتشكل المجلس من عـــدد من الحاخامات مناصـــفة بين الشرقيين والغربيين، وبإمكان المجلس مناقشة القرارات الصادرة عن المحاكم الدينية المركزية. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص423).

(2) أكاديميات التلمود: هي معاهد للدراسات الحاخامية تعنى بدراسة التراث الديني اليهودي، ثم دمجت معه الجوانب التقنية، وهي إحدى مراكز القوة والتأثير عند الأحزاب الدينية. (السعدي، غازي: الأعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود، ص74-75).

(3) الكيبوتس الديني: حركة كيبوتسية أُسست عام 1938م على ثلاث أسس عقائدية (صهيونية، ودينية، واشتراكية دينية)، وكانت تريد تحقيق فكرة التوراة والعمل اليدوي. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص368).

(4) كايد، عزيز: البعد الديني في السياسة الإسرائيلية 1948-1988م، ص122.

(5) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص150.

(6) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص16.

(7) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص151.

(8) التيار الثقافي: توجه داخل المنظمة الصهيونية كان يرى أن المشروع الصهيوني لابد أن يكون ذا بُعد ثقافي بمعناها العلماني. (المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص281).

(9) المؤتمر الصهيوني الخامس: عقد في مدينة بازل السويسرية في الفترة: 26-30 كانون الأول (ديسمبر) 1901م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص452).

(10) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص141.

عام 1901م أن تثقيف (الشعب) بروح (القومية) أمر مهم في النشاط الصهيوني، بينما أعلن رجال الدين اليهود أن مثل هذه التربية العلمانية ستحطم الدين اليهودي، وكان ذلك دافعاً لهم لتأسيس حزب همزراحي[1].

يعد الحاخام يتسحاق رينز[2] أول من دعا إلى تأسيس حزب همزراحي في إطار الحركة الحركة الصهيونية في الخارج[3]، وبشر رينز بالخلاص المزدوج (لأرض إسرائيل) وللروح اليهودية[4]، للتقريب بين الصهيونية السياسية والتيار الديني، وقرر يتسحاق رينز تأسيس اتحاد الصهيونيين المتدينين، وفي آذار (مارس) 1902م عُقِدَ المؤتمر التأسيسي الذي أعلن فيه عن تأسيس المنظمة الدينية (القومية)، التي أصبحت تعرف باسم همزراحي فيما بعد[5]، وكلمة همزراحي هي اختصار للكلمتين (مركز روحي)[6].

واجه حزب همزراحي أول أزماته الداخلية في أعقاب المؤتمر الصهيوني العاشر الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية عام 1911م، عندما نادى المؤتمر بتضمين النشاطات الثقافية في النشاط الصهيوني، فبرز تيار داخل همزراحي يدعو للانسحاب من المنظمة الصهيونية، بينما طالب التيار الآخر بالبقاء في المنظمة، والنضال ضد القرار، وبعد طرح الأمر على المؤتمر الخامس لهمزراحي قرر البقاء داخل المنظمة، إلا أن التيار الداعي للخروج من المنظمة أصر على موقفه، وانسحب من المنظمة والتحق بحركة أغودات يسرائيل الدينية في أيار (مايو) 1912م[7]، وحصل انشقاق آخر في همزراحي، فخرجت جماعة منه عام 1922م كانت تحتج على المواقف اليمينية لهمزراحي، وشكلوا حزب هابوعيل همزراحي[8].

---

(1) غوانمة، نرمين: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص225.

(2) يتسحاق رينز: ولد عام 1839م، في بينسك، ويعد من أوائل الحاخامات الذين انضموا إلى حركة هواة صهيون والصهيونية السياسية، وقد حارب الحاخامات الذين عارضوا الصهيونية، وكافح العلمانيين في الحركة الصهيونية، مطالباً إياهم بالحفاظ على القيم الدينية، وتوفى عام 1915م، وأطلق اسمه على عدد من المستوطنات الدينية. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص429).

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص97.

(4) الحوت، بيان نويهض: فلسطين ... القضية، الشعب، الحضارة، ص377-378.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص85.

(6) درون، أليعيزر: قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص150.

(7) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص85.

(8) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص152.

أعلن حزب همزراحي مبادئه الأساسية خلال مؤتمره العالمي الأول عام 1904م، الذي عقد في تشيكوسلوفاكيا، وحضره وفود من بلاد عديدة، وتضمن إعلان المبادئ أن همزراحي منظمة صهيونية تقوم على برنامج بازل، وتهدف إلى إحياء وإبقاء (الشعب) اليهودي، من خلال التمسك بالتوراة، (والعودة لأرض الآباء)، وأكد همزراحي أنه سيبقى ضمن المنظمة الصهيونية، لكنه سيعمل على إيجاد منظمة منفصلة دينياً وتعليمياً، وحدد المؤتمر العالمي للحزب أن من أهدافه نشر أيديولوجيته بين الطبقة المتدينة، عن طريق خلق أدب ديني (قومي)[1].

ومن منطلق القرار الذي اتخذ في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م (بالعودة إلى أرض الأجداد)، بدأت همزراحي توجه أنظارها إلى فلسطين لافتتاح فرع هناك، فشكلت لها مركزاً مؤقتاً في يافا عام 1918م، وفي العام نفسه عقدت أول مؤتمر لها في فلسطين، ثم نقلت مركزها العالمي إلى مدينة القدس عام 1920م[2]، وكان أول إنجاز لمنظمة همزراحي في فلسطين، هو تشكيل الحاخامية الرئيسة في القدس عام 1921م، بمبادرة من الحاخام ابراهام يتسحاق كوك[3].

(1) غوانمة، نرمين: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص226،

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص318.

(3) ولد الحاخام أبراهام يتسحاق كوك في شمال روسيا، وتولى أصول التعليم التلمودي منذ طفولته، وتولى منصب الحاخامية لمدينة "بوستيك" في "لاتفيا" عام 1895م، وهاجر إلى فلسطين عام 1904م، حيث أصبح حاخاماً لمدينة يافا؛ ليكون أول حاخام صهيوني بارز في المدينة، وفي عام 1921م أصبح "أول حاخام أكبر للطائفة الأشكنازية في فلسطين"، واتخذ الحاخام كوك موقفاً معتدلاً من الصهيونية السياسية والاتجاهات العلمانية التي سادت صفوفها، ويعد كوك من الشخصيات الدينية التي مدت الجسور بين الصهيونية والاتجاهات الدينية، واستفادت الحركات الدينية المتطرفة من أفكار كوك في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. (شعبان، أحمد بهاء: حاخامات وجنرالات.. الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص52–55).

موقف حزب همزراحي من الصهيونية:

بالرغم من معارضة قطاع واسع من المتدينين للحركة الصهيونية باعتبارها اغتصاباً وقحاً للخلاص الرباني الذي ينتظره اليهود على يد المسيح[1][2]، فقد كان حزب همزراحي يرى في الصهيونية خطوة على طريق الخلاص، وأن عليه النضال من داخل المؤسسات الصهيونية، لإضفاء الطابع الديني على تجمع المهاجرين في فلسطين، والحث على التمسك بتعاليم الدين اليهودي؛ لذا رفعت همزراحي شعار (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب توراة إسرائيل)[3]، ومع أن اتباع همزراحي للحركة الصهيونية جعل منه حزباً ذا بعد (قومي)، إلا أنه عارض فرضية الحركة الصهيونية العلمانية بأن الدين موضوع شخصي ضميري، وظل همزراحي يرى أن من مهامه الرئيسة تعميق روابط اليهود في فلسطين مع تعاليم وفرائض الدين اليهودي[4].

ومع تمسك همزراحي بتعاليم الدين اليهودي إلا أنه كان يطرح نفسه كَوْنَه الطرف المعتدل في هذا الإطار، في مقابل التشدد الذي يبديه حزب أغودات يسرائيل[5]، ويكون همزراحي قد خطَّ لنفسه طريقاً وسطاً بين التيار الذي يرى بأن الصهيونية فوق كل شيء، وبين أولئك الذين يرون أن الدين فوق الصهيونية[6]، ويمكن اعتبار ذلك جمعاً للتناقضات، فكان هناك صراع مع المتدينين غير الصهيونيين، ومع العلمانيين الصهيونيين، وكان هناك صراع داخلي بين المفاهيم العلمانية (للدولة) التي تستمد سلطتها من (الشعب)، وبين الشريعة كمفهوم ديني يستمد معانيه من إرادة الله[7]، لكن تلك التناقضات لم يكن لها تأثير حقيقي على الحزب حتى عام 1956م.

---

(1) انتظار المسيح هي عقيدة عن اليهود، حيث سيأتي المسيح الذي هو محارب يهودي أسطوري، يحمل رسالة الحب والسلام، ويحارب من أجل أن تحكم صهيون كل الأمم. (ديبة، نايفة: القوى الدينية اليهودية، ص12).

(2) على عز الدين، جلال الدين: الصراع الداخلي في (إسرائيل)، ص20.

(3) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في (إسرائيل)، ص87.

(4) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في (إسرائيل)، ص87.

(5) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص270.

(6) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص82.

(7) بشارة، عزمي: دوامة الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص26.

ويرى البعض أن هذا الموقف من الصهيونية والدين يجعل همزراحي مجرد ممثلٍ للصهيونية تحت شعار الحفاظ على الدين وشعائره[1].

ساهم حزب همزراحي أثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين في الجهد الصهيوني العام، وشارك في مؤسسات اليشوف[2]، وكانت أفكاره للدولة المرجوة تستند إلى مسحة غيبية، وتعابير "العودة إلى أرض الأجداد" و"الحق التاريخي" كانت تكرر في معظم أدبيات وبرامج الحزب[3]، ورفض الحزب مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل عام 1937م[4]، 1937م[4]، لكن الحزب غير موقفه وأيد قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م، وشارك في مجلس (الدولة) المؤقت[5].

ب) تأسيس حزب هبوعيل همزراحي:

تركز نفوذ حزب همزراحي منذ تأسيسه في أوساط اليهود من الطبقة العليا الصغيرة في شرق أوروبا؛ لذا كانت توجهاته من البداية ذات صبغة يمينيه؛ مما أدى لتوتر علاقته بالأحزاب الاشتراكية الصهيونية في فلسطين، وكان العمال المتدينون يرفضون أن تمثلهم حركات علمانية في المنظمة الصهيونية، وفي الوقت نفسه لا يرون في قيادة همزراحي البرجوازية ممثلاً حقيقياً في نضالاتهم العمالية، ومن هنا جاء تأسيس منظمة العمال المتدينين (هابوعيل همزراحي) التي عملت تحت شعار (التوراة والعمل) وذلك عام 1922م في مدينة القدس[6]، ويرى البعض أن حزب همزراحي هو الذي سعى لتشكيل جناح عمالي له لكي يأخذ زمام المبادرة من الحركة الصهيونية العمالية، وللمزايدة عليها في اشتراكيته على طريقته الخاصة[7].

---

(1) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص55.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص110.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص109-110.

(4) لجنة بيل: هي لجنة تحقيق بريطانية جاءت إلى فلسطين بعد اندلاع ثورة 1936م، للوقوف على أسبابها وتقديم الحلول لها. وكانت من توصياتها ضرورة إقامة دولة يهودية، وأخرى عربية تتحد مع شرق الأردن، وطالب بالاحتفاظ بأجزاء حساسة من فلسطين تحت الانتداب البريطاني (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص654).

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص110.

(6) بدر ، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في (إسرائيل)، ص87-88.

(7) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص54.

وبالرغم من أن هابوعيل همزراحي كان يرى في البداية بأن الأيديولوجية الطبقية منافية لليهودية، إلا أن بعض الأوساط حاولت التوفيق بين الفكر الماركسي ومفهوم الاشتراكية في التوراة، ووصل بها للقول أن حياة الكيبوتس الاشتراكية تعود جذورها للتوراة[1]، فأصبح هابوعيل همزراحي حزباً دينياً قومياً، صاحب أيديولوجية عمالية اشتراكية دمجت مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية مع الدين اليهودي؛ لذا كان الحزب مقرباً من المعسكر العمالي، ومؤيداً للاستيطان الزراعي، وكانت له مواقف متشددة في السياسة الخارجية[2]، وهو بذلك يقف على يسار الأحزاب الدينية، حيث يكاد تختلط مفاهيمه مع حزب الماباي[3].

اهتم هابوعيل همزراحي منذ البداية بالنشاط الاستيطاني، وكانت القرى العمالية (موشاف عوفيديم)، هي الإطار الأكثر ملاءمة لنشاطاته الاستيطانية، حيث أنها تقوم على العمل التعاوني، ولكنها لا تلغي الملكية الخاصة، وخاض نضالاً كبيراً من أجل أن تعترف المنظمة الصهيونية والهستدروت به كحركة استيطانية مستقلة[4]، وفي عام 1927م كان الحزب الحزب قد أقام أول مستوطنة زراعية هي (سديه يعقوب) في مرج بني عامر[5]، وفي منتصف الثلاثينيات كان لهابوعيل همزراحي نشاط في حقل الاستيطان القروي الجماعي القائم على أساس الكيبوتس، ولهذا الغرض تم تأسيس الكيبوتس الديني سنة 1935م، الذي بدأ بإنشاء هذا النوع من القرى الجماعية عام 1937م، حيث تم إنشاء كيبوتس (طيرات تسفي) في غور بيسان[6]، وتمت إقامة هذه المستوطنات في المناطق الحدودية مما جعلها عُرضةً للهجمات.

ومن أبرز زعماء هابوعيل همزراحي في فترة اليشوف وبعد إقامة (الدولة) هو (حاييم موشيه شابيرا)[7] الذي شغل منصب وزير الداخلية والهجرة في الحكومة الأولى عام 1949م[1].

1949م[1].

---

(1) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في (إسرائيل)، ص88.

(2) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص142.

(3) ربيع، حامد: النموذج الإسرائيلي، ص214.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص121.

(5) تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص148.

(6) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص121-122.

(7) حاييم موشيه شابيرا: ولد في روسيا عام 1902م، وكان أحد رؤساء الحركة العالمية (همزراحي) ورئيساً للمركز العالمي لهمزراحي وهبوعيل همزراحي، هاجر إلى فلسطين عام 1925م، وعمل عضواً في الإدارة الصهيونية، ووزيراً في الحكومة الإسرائيلية. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص440).

ت) تأسيس حزب أغودات يسرائيل:

طُرحت فكرة تأسيس أغودات يسرائيل لأول مرة عام 1909م، لكن الإعلان الرسمي عن التأسيس، تم بعد ثلاث سنوات من ذلك، ففي عام 1912م، وفي أعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر عام 1911م بتضمين النشاطات الثقافية في البرنامج الصهيوني، انسحب بعض الأعضاء من منظمة همزراحي، وقام هؤلاء مع مجموعات أخرى من اليهود الأرثوذكس بالإعلان عن تأسيس "أغودات يسرائيل" في مؤتمر عُقد لهذا الغرض في بولندا عام 1912م[2]، ومنذ إقامتها قاطعت أغودات يسرائيل الحركة الصهيونية ومؤسسات اليشوف[3]، أي أنها كانت تمثل حينها التيار غير الصهيوني في الحركة الدينية اليهودية، ورأت في الصهيونية العدو الأكبر؛ لأنها حركة علمانية تسعى لبناء دولة على أساس قومي كما هو الحال مع باقي القوميات؛ ما يعني مساواة (شعب الله المختار) مع باقي شعوب العالم، كما أن جمع شتات يهود العالم يتوقف على مجيء المسيح المنتظر، ولا ينبغي لليهود السعي لجمع شتاتهم قبل قدوم المسيح[4]، بل أن أغودات (إسرائيل) كانت ترى أن التعاون مع العناصر المناوئة للدين في الحركة الصهيونية سيحول دون مجيء المسيح المنتظر[5].

قرر أتباع أغودات يسرائيل في البداية التقليل من أهمية مركزية فلسطين، من أجل التمييز بينهم وبين الصهيونيين المتدينين[6]، ولم تأتِ على ذكر (أرض إسرائيل) في مؤتمرها التأسيسي إلا بشكل ثانوي، لكن موقفها تغير في مؤتمرها المنعقد في هنغاريا عام 1923م، حيث دعت فيه للعمل في (أرض إسرائيل)، وكان لها نشاط في مجال التعليم[7].

ظلت أغودات يسرائيل طيلة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، تعارض مفهوم الوطن (القومي) لليهود، وظل أتباعها في فلسطين يرفضون الاندماج في مجتمع المستوطنين اليهود، وقاطعوا مؤسساته الصهيونية والرسمية، وعاشوا منعزلين عنه[8]، ولكن حزب أغودات

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص98.

(2) baskin, Judith: the Cambridge dictionary, p304.

(3) درون، أليعيزر: قيم– قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص7.

(4) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص88.

(5) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص53.

(6) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص81.

(7) درون، أليعيزر: قيم– قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص7.

(8) خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية ... دليل (إسرائيل) العام 2004م، ص179.

يسرائيل تأثر بموجات الهجرة إلى فلسطين، خاصة من بولندا وألمانيا بعد صعود النازية، وسعت هذه الجماعات لتحقيق مزيدٍ من الاندماج الاقتصادي والسياسي، وفي شباط (فبراير) 1935م وصل إلى فلسطين وفد من رئاسة الحركة في بولندا، وقام بإعادة هيكلة أغودات يسرائيل، وأسس وكالة للعناية بشؤون الهجرة والاستيعاب والتفاوض مع الهيئات اليهودية الأخرى[1]، وانتهجت بعدها أغودات يسرائيل سياسة التعاون مع المؤسسات الصهيونية التي قادت الاستيطان في فلسطين، حيث بدأت ترى في بناء وطن (قومي) لليهود ملجأً مؤقتاً يقي اليهود من شر كوارث المهجر[2]، وبالرغم من الخلاف مع المنظمة الصهيونية فقد طلبت أغودات يسرائيل بنصيب من من الإمكانيات التي كانت تقدمها المنظمة الصهيونية للأحزاب داخل المؤتمر الصهيوني بنسبة تماثل نسبة تمثيل الحزب في المؤتمر، وبالرغم من أن أغودات يسرائيل غير ممثلة في المؤتمر، فقد منحتها الوكالة نسبة من الإمكانيات بغرض الاستيطان في فلسطين[3].

ومنذ عام 1940م وحتى عام 1947م تجسد هذا التغير في موقف أغودات يسرائيل، وبدا أكثر ميلاً للتعاون والتنسيق مع مؤسسات اليشوف الرسمية، وتقبل فكرة (الدولة اليهودية)[4].

ث) تأسيس حزب بوعالي أغودات يسرائيل:

تختلف المصادر في ما إذا كان حزب بوعالي أغودات يسرائيل أُسس عام 1922م أو في عام 1923م، ويرجح رشاد الشامي أن الحزب أُسس في بولندا عام 1922م[5]، وكان من دوافع تأسيسه الحد من تغلغل النشاط العلماني والاشتراكي بين العمال اليهود[6]، والدفاع عن حقوقهم، فقد أُسس الحزب في مدينة لودج البولندية، وكانت مدينة صناعية يشكل اليهود الأغلبية فيها[7].

---

(1) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص117.

(2) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص89.

(3) بشير، نبيه: جدلية الديني والسياسي في (إسرائيل)، ص35–36.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص129.

(5) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص133.

(6) رزوق أسعد: نظرة في الأحزاب (إسرائيل)، ص52.

(7) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص327.

انتظم "بوعالي أغودات يسرائيل" في فلسطين كتنظيم عمالي عام 1923م، ومع تدفق الهجرة من بولندا نتيجة سياسة التمييز الاقتصادية التي انتهجتها السلطة هناك ضد اليهود الأرثوذكس من الطبقتين المتوسطة والعمالية، وكان الفرع المحلي "لأغودات يسرائيل" في فلسطين عاجزاً عن استيعاب هذه الهجرات، خاصة العناصر العمالية منها، وبالتالي شكلت هذه العناصر تنظيما مستقلاً عن "أغودات يسرائيل" لرعاية مصالح العمال الذين لم يجدوا في الأحزاب العمالية إطاراً صالحاً لاستيعابهم، وفي عام 1925م عقدوا المؤتمر الوطني التأسيسي، وفي العام نفسه هاجر الحاخام بنيامين فيتز (وهو أحد القادة السياسيين "لبوعالي أغودات يسرائيل")[1] من بولندا إلى فلسطين، إلا أنه لم يستطع أن يواصل نشاطه؛ بسبب خلافه مع حزب "أغودات يسرائيل"، وامتناع الأخير عن تقديم مساعدات مالية له؛ مما أدى لتوقف نشاطه حتى إعادة تأسيسه ثانية عام 1933م[2]، وظلت منظمات بوعالي أغودات يسرائيل في خارج فلسطين حتى عام 1946م تشكل جزءاً من الاتحاد العالمي لأغودات يسرائيل، ليشكل في هذا العام الاتحاد العالمي لبوعالي أغودات يسرائيل، وعدت هذه الخطوة انسحاباً من الاتحاد العالمي لأغودات يسرائيل، إلا أن العلاقة بين الحزبين لم تنقطع، حيث استمر بوعالي أغودات يسرائيل في الخضوع لسلطة مجلس كبار علماء التوراة[3].

---

(1) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص133.

(2) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص352.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص149-150.

الفصل الأول:

الأحزاب العمالية (اليسارية) في (إسرائيل) (1948 – 1956م)

المبحث الأول: جذور الأحزاب العمالية وحزب الماباي (1948 – 1956م).

المبحث الثاني: الأحزاب العمالية الأخرى (1948 – 1956م)

المبحث الأول

حزب الماباي (1948 – 1956م)

1. مبادئ حزب الماباي.
2. دور حزب الماباي في تأسيس (إسرائيل) وقيادتها.
3. نظرة حزب الماباي لعرب فلسطين.
4. نظرة حزب الماباي للسفارديم.
5. شعبية حزب الماباي.
6. موقف حزب الماباي من النظام الانتخابي.
7. مشاركة حزب الماباي في انتخابات الكنيست.

مبادئ حزب الماباي:

تضمن البيان التأسيسي لحزب الماباي أن الحزب سيحمل مشعل الصهيونية، ويسعى لتحقيق أهدافها، وأنه سينضم إلى المنظمة الصهيونية، ولجميع مؤسساتها، وإلى التمثيل البرلماني الصهيوني في فلسطين[1].

أكد الحزب أن هدفه الأساسي هو "بعث اليهود في (أرض إسرائيل)"[2]، كما دعا الماباي جميع أعضائه للقيام بدور فعال في الهستدروت، وتشجيع الحركة النقابية داخله، وأكد الحزب أنه سيناصر الهستدروت في دفاعه عن مصالح العمال في قطاع الأعمال الخاصة والعامة والحكومية، وأعلن أنه سيدافع عن الطبقة العاملة في العالم لإنهاء الهيمنة الطبقية، والنضال من أجل تحويل ملكية الطاقات الإنتاجية إلى الطبقة العاملة بشكل حر يضمن المساواة[3].

استمد الماباي مبادئه من التراث الفكري لحزبَيْ هابوعيل هاتسعير وأحدوت هاعفوداه، ويظهر بوضوح الاتجاه "القومي"، فالحديث عن الاشتراكية، وإقامة المزارع التعاونية كان هدفه تسهيل وصول المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، وبالتالي إقامة (إسرائيل)، فالماباي عبّر عن قوميته بإعلانه وعمله على (تجميع الشعب اليهودي وإقامة دولة إسرائيل)، ومارس لأجل ذلك الاستعمار الزراعي، وبلغ التعصب (القومي) عنده لدرجة إيمانه بأن اليهودي الذي يرفض المجيء إلى فلسطين عليه أن يتخلى عن كونه يهودياً[4].

وبالرغم من هذه المبادئ المعلنة للماباي التي جعلته ضمن تحت تصنيف الأحزاب اليسارية، فهناك نقاش حول حقيقة يساريته.

فالممارسة السياسية للماباي منذ تأسيسه تضعه في خانة الوسط "المعتدل"، فهو يحظى بدعم الأوساط اليمينية في سياسته الخارجية، وبدعم الأوساط اليسارية في سياسته الداخلية، وكل ذلك ضمن إطار الفكرة الصهيونية[5]، وهذا جعل مفهومه الأيديولوجي يتصف بالمرونة

(1) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص92.

(2) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص223.

(3) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص92.

(4) العابد، إبراهيم: الماباي، ص46-47.

(5) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص125.

الواضحة، بحيث يمكن القول إنه يمتلك في داخله اتجاهات تعبر عن جميع المواقف السياسية[1]، وهذه التناقضات في مواقف الماباي صحبته منذ بداية تأسيسه، فحزب هابوعيل هاتسعير(العامل الشاب) لم يكن يؤمن بالماركسية، بينما أحدوت هاعفوداه كان يعد نفسه ماركسياً، فجعل ذلك التناقض الماباي حزباً جماهيرياً يسعى لاستقطاب مجموعات تدين بمعتقدات اشتراكية وسياسية متباعدة، بدل أن يكون حزباً ممثلاً لمصالح الطبقة العاملة[2]، ومن الإشارات المبكرة لعدم التزام قيادة الماباي بما أعلنته من مبادئ اشتراكية محاولة ابن غوريون توحيد الماباي مع تيار جابوتنسكي الواقع في أقصى اليمين عام 1934م، إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلاً، كما اضطر الماباي للتنازل عن الكثير من مبادئه العلمانية لإرضاء الأحزاب الدينية[3]، وكانت هناك محاولات من الماباي للاقتراب من حزب حيروت اليمني لإدخاله في الائتلافات الحكومية في عامَيْ 1952م و1955م[4].

وكرد فعل على توجهات الماباي اليمينية، ظهرت بوادر تكتل يساري داخل الماباي، انتمى معظمها إلى تيار الكيبوتس الموحد[5] بقيادة إسحاق تابنكين[6]، وأسست (الكتلة ب) في الماباي ونادت بالرجوع إلى مبادئ الحزب المعلنة، إلا أن الحزب أقر دستوراً للماباي يرفض فيه

---

(1) ربيع، حامد: النموذج الإسرائيلي، ص208.

(2) العابد، إبراهيم: الماباي، ص21.

(3) العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني، ص94-95.

(4) شندلر، كولن: (إسرائيل)، الليكود والحلم الصهيوني، ص76-77.

(5) الكيبوتز الموحد: حركة كيبوتسية نشطت في الفترة 1928-1980م، ونتجت عن اجتماع عدد من الكيبوتسات، ومن المبادئ التي تم الاتفاق عليها: العمل المستقل داخل الكيبوتس، والعمل المشترك في الخارج بما يخدم مصلحة الكيبوتسات مجتمعة. شاركت في الأنشطة الصهيونية السياسية والعسكرية. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص368).

(6) إسحاق تابنكين: ولد في بيلاروسيا عام 1887م، وهاجر إلى فلسطين عام 1912م. شارك في إقامة الهستدروت العامة. كانت له خلافات مع ابن غوريون، أدى إلى تكوينه (للكتلة ب) داخل حزب الماباي عام 1944م، ودخل الكنيست الأولى ضمن قائمة حزب المابام، وفي عام 1954م انسحب من حزب المابام وأسس مع زملاء له حزب أحدوت هاعفوداه. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص298).

تكوين كتل داخلية ضمن الحزب[1]، وقد أدَّى ذلك إلى انسحاب أحدوت هاعفوداه من حزب الماباي خلال مؤتمره الذي عُقد في عام 1944م [2].

واستمر التناقض بين المبادئ المعلنة للماباي وممارسته السياسية بعد إقامة (الدولة)، فالحكومات التي كان يقودها الماباي أصرت على التقرب من الدول الغربية الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3]، مع أنه من الطبيعي لحزب الماباي – باعتباره يحمل فكراً اشتراكياً – أن تكون توجهاته في العلاقة الخارجية نحو إلى الاتحاد السوفييتي.

وما ساهم في دفع الماباي إلى توجهات أكثر محافظة في المجال الاقتصادي هو تكونه من خليط غير متجانس، فقد كان يضم بعد إقامة (الدولة) مزيجاً من الطبقة العاملة في الريف والكيبوتس وعمال المدن والمهاجرين الجدد القادمين من الشرق وبعض رجال الأعمال[4].

الأعمال[4].

أما النزعة العلمانية التي يفترض أن تكون واضحة في مبادئ الماباي نظراً لكونه حزباً اشتراكياً، فقد أصابها – مثل غيرها من مبادئ الماباي– اضطرابٌ واضحٌ، حتى أنه اضطر للتضحية بكثير من آرائه العلمانية فيما يتعلق بالحقوق المدنية والتعليم و(الدولة) في سبيل كسب تأييد الأحزاب الدينية في الكنيست؛ مما جعل هذه الأحزاب تشارك في الحكومات الائتلافات الحكومية التي شكّلها الماباي[5].

يكشف برنامج الحكومة الإسرائيلية الأولى الذي نالت الثقة على أساسه من الكنيست الأولى في 9 آذار (مارس) 1949م درجة التناقض في أفكار الماباي وبرامجه – على اعتبار أن الماباي هو من يقود الحكومة ويشكل الغالبية فيها–، فمن جهة، تضمن البرنامج تأميم الأرض والمصادر الطبيعية والمائية والخدمات الحيوية لأمن (الدولة)، وسمح البرنامج أيضاً للحكومة بالتدخل في السياسات الاقتصادية، كالإشراف على الواردات، ومراقبة الأسعار، وتحديد

---

(1) مركز الزيتونة: حزب العمل الإسرائيلي، ص10–11.

(2) درون، آدم: حزب العمل الإسرائيلي (عبري)، ص39.

(3) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل)، ص149.

(4) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص39.

(5) العابد، إبراهيم: الماباي، ص49–50.

قيمة الفائدة، ومن جهة أخرى، أعطى برنامج الحكومة الحرية لرأس المال الخاص والمبادرات الفردية[1].

هذا الانفصام بين المبادئ والقيم المعلنة من جهة، وبين الممارسة السياسية على أرض الواقع يكاد يصاحب معظم الأحزاب السياسية (الإسرائيلية)؛ لكنها أشد وضوحاً في حزب الماباي بحكم أنه الحزب الحاكم، بالإضافة إلى أنه قاد كياناً قائماً على تزوير الحقائق والتاريخ والجغرافيا.

دور حزب الماباي في تأسيس (إسرائيل) وقيادتها:

اضطلع حزب الماباي بدور رئيس في قيام (دولة إسرائيل) باعتباره الحزب القائد لليشوف خلال السنوات التي سبقت قيام (الدولة)، فمثلاً: كانت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في السنوات (1946–1948م) تتكون من قادة الماباي، فرئيس اللجنة التنفيذية كان ديفيد بن غوريون، وغولدا مائير كانت مسئولة الدائرة السياسية في القدس، وأليعازر كابلان كان أمين صندوق الوكالة، وموشيه شاريت كان رئيس الدائرة السياسية في القدس[2]، وتولى حزب الماباي تنظيم الهاغاناة وتحويلها إلى جيش نظامي بعد قيام (الدولة)، ونظم الهجرة السرية إلى فلسطين[3]، ومع إعلان إقامة (إسرائيل) تحولت قيادة الماباي إلى مسئولية قيادة (الدولة)، وأصبحت مسئولة عن المناصب الرئيسة والمؤثرة في (الدولة) الناشئة [4].

كما قاد حزب الماباي الهستدروت، الذي كان له دور محوري في إقامة (إسرائيل)، وقد تحدث بنحاس لافون[5] السكرتير العام للهستدروت عن هذا الدور بقوله: "إن تأسيس الهستدروت

(1) اجنيد، سليم نوران: الأحزاب الإسرائيلية، ص120.

(2) رزوق، أسعد: المنظمة الصهيونية العالمية 1946–1951م، ص122.

(3) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص124.

(4) جبارة، عابدين: الوكالة اليهودية ... التنظيم والجباية، ص118.

(5) بنحاس لافون: ولد في إسبانيا عام 1904م، ودرس الحقوق هناك، وانضم لحركة هاشومير هاتسعير فيها. فيها. هاجر إلى فلسطين عام 1929م. أصبح سكرتير حزب الماباي عام 1938م. وانتخب سكرتيراً عاماً للهستدروت عام 1949م. عين لافون وزيراً (للدفاع) بعد استقالة ابن غوريون. اتبع سياسة متشددة في القضايا الأمنية والعسكرية، وهو ما لم يرض رئيس الحكومة حينها موشيه شاريت. استقال من منصبه عام 1955م بعد

الهستدروت في هذه الظروف كان حدثاً أساسياً في عملية تكوين (الأمة العبرية في وطنها) ..."[1]، فقد كانت الهستدروت تحدد الخط السياسي لليهود قبل (الدولة) بخصوص علاقتهم بالانتداب البريطاني وبالعرب، وخرج من صفوف الهستدروت زعماء الماباي الذين قادوا (إسرائيل) بعد إقامتها[2]. معنى ذلك أن الهستدروت كانت الأداة السياسية لحزب الماباي الذي قاد عملية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قبل وبعد إقامة (دولة إسرائيل)[3]، ومما ساعد الماباي على لعب دور كبير في صنع القرارات في مؤسسات الهستدروت أن غالبية أعضاء الهستدروت تنتمي إلى حزب الماباي، وكان يحصل دائماً على الأغلبية في انتخابات الهستدروت[4].

يمكن القول إن الماباي هو الذي قاد (الدولة) بعد تأسيسها، وكان له الدور الأكبر في وضع الأسس الأولى للنظام السياسي (للدولة)، بالإضافة لقيادة الماباي للجانب الاقتصادي والعسكري والأمني[5]، بل صبغت مفاهيم الماباي جميع النظم الإدارية والاجتماعية، وبصفة عامة جميع الأدوات التي تمثل الجهاز المدني للسلطة، حتى أصبحت كلمة الماباي تكاد ترتبط في المفاهيم العامة لدى الجمهور الإسرائيلي بالأداة الحكومية[6]، ونجح الماباي أثناء حرب 1948م بوضع أسس تثبيت حكمه (للدولة) عن إخضاع المنظمات العسكرية السرية، وسميت هذه السياسة (إنقاذ سلطة الدولة)، وهي السياسة التي وضعت على رأس قائمة الأولويات بناء مؤسسات جديدة (للدولة)، بدل المؤسسات الحزبية التي سادت في مرحلة التكوين، واستغل الماباي الأطر المشتركة بينه وبين الهستدروت وحركة الكيبوتسات؛ لتعزيز سيطرة (الدولة) وسيطرته هو على (الدولة)، واستقطب الماباي مقترعين له في انتخابات الكنيست عن طريق نشطاء الهستدروت الذي كان يعمل على توفير وظائف لهم، وقامت حكومات الماباي في المقابل بتوفير موارد قانونية لنشاط الهستدروت[7]، ويعد هذا السلوك منافياً لنزاهة العملية

انكشاف (الأمر المشين)، وهو ما عرف بفضيحة لافون، لينتخب بعدها سكرتيراً عاماً للهستدروت. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص374).

(1) منصور، أنطوان: الهستدروت والمجتمع الإسرائيلي، ص96.

(2) منصور، أنطوان: الهستدروت والمجتمع الإسرائيلي، ص97.

(3) الجندي، محمد: الهستدروت، ص96.

(4) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل)، ص282.

(5) شحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص93.

(6) ربيع، حامد: من يحكم في (تل أبيب)، ص306.

(7) رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، ص6.

الانتخابية في (إسرائيل)، حيث يستغل الحزب الحاكم، مقدرات الدولة لتعزيز قدرته على الحصول على الأصوات في انتخابات الكنيست.

كما يكشف الدور الاستيطاني للهستدروت، التي كانت تعلن نفسها راعية لحقوق العمال، وحرصها على قيم المساواة، بينما هي في الحقيقية واحدة من أدوات الحركة الصهيونية في سلب الأرض، وتثبيت الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية.

وامتدت سيطرة الماباي على الجيش، حيث تعامل مع الضباط حسب انتمائهم الحزبي، ومن أجل ذلك نشطت في الحزب "لجنة المجندين"، وجرى استدعاء ضباط كبار بين وقت وآخر لعقد لقاءات سياسية بدعوى التشاور، والماباي بهذا السلوك خالف ما طالب هو به من ضرورة إبعاد الاعتبارات الحزبية عن شؤون الجيش(1).

نظرة حزب الماباي لعرب فلسطين (داخل الأراضي المحتلة عام 1948م):

كان حزب الماباي قبل إعلان إقامة (إسرائيل) يكتفي بتوضيح موقفه من العرب في فلسطين بالإعلان أنهم "سكان في أرض إسرائيل، لهم الحق في العيش في الدولة اليهودية بعد إقامتها"(2).

إلا أن الأوضاع التي نشأت بعد إقامة (إسرائيل) دفعت الحزب لإبداء موقف أكثر وضوحاً من السابق بخصوص عرب فلسطين، وعمل على كسبهم؛ لأنه من المهم أن يحصل على تأييدهم لسياسة الحكومة الرسمية، ولإثبات أن العرب واليهود يستطيعون العيش في سلام في ظل الحكم الصهيوني، وذلك يحقق صدق ادعاءات حزب الماباي بعدم وجود تناقض بين مصالح الصهيونية والعرب في فلسطين، وأن التناقض الذي قد يحصل إنما هو من صنع القيادات العربية التقليدية التي تكره الصهيونية(3).

ومع ذلك، كانت ممارسات الحكومات التي تزعمها الماباي تموج بالعنصرية والعدائية تجاه العرب، وهذا الموقف ليس جديداً، فحزب الماباي تزعم مبكراً الإجماع بين الأحزاب على طرد عرب فلسطين من أراضيهم، إلى سوريا والعراق، وكان الماباي يضم بين صفوفه حزب

---

(1) رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، ص7.

(2) جريس، صبري: غرباء في وطنهم، ص54.

(3) جريس، صبري: غرباء في وطنهم، ص54.

أحدوت هاعفوداه الأكثر تشدداً في موقفه من العرب[1]، كما قامت الحكومة (الإسرائيلية) بقيادة الماباي بطرد الفلسطينيين من المناطق التي تسيطر عليها (إسرائيل) بعد قيامها، ففي الفترة الممتدة من 1949م وحتى 1953م هجّرت السلطات (الإسرائيلية) سكان أكثر من 23 قريةً في الجليل والمثلث وجنوب فلسطين إلى الدول العربية ودمرت قراهم[2].

ويمكن تلخيص سياسة الماباي المتعلقة بالعرب في فلسطين المحتلة بعبارة مشهورة لأحد مستشاري رئيس الوزراء الصهيوني ابن غوريون للشؤون العربية جاء فيها: "يجب إبقاء عرب (إسرائيل) حطابين وسقائين"، كما أن ابن غوريون رفض استلام هويته الإسرائيلية؛ لأنه كتب عليها باللغة العربية "دولة إسرائيل"، وبالرغم من اعتراف الماباي ببعض الحقوق المدنية للعرب، إلا أن هذه الحقوق ظلت تخضع لما تسميه (إسرائيل) بمصلحة أمن (الدولة) ووجودها[3].

حدد الماباي طريقة مشاركة العرب في المؤسسات السياسية (للدولة) عبر دخولهم للانتخابات بقوائم انتخابية وليس بأحزاب، وتشكل هذه القوائم قبيل كل انتخابات عامة في (إسرائيل)، ويُختار أعضاؤها من بين المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية على أساس إقليمي – محلي وطائفي، ويتولى جهاز الحزب دعم هذه القوائم مالياً ومعنوياً، وبذلك يضمن ولاءهم لكل مواقف الماباي السياسية[4]، وكان تعامل الماباي غالباً مع رؤساء الحمائل والمخاتير، وكانت هذه القوائم صورية تابعة للحزب الذي يستخدمها لتحقيق أهدافه الخاصة[5]، وفي مقابل بعض الخدمات والمنافع المادية التي يقدمها الماباي للمشاركين معه من العرب، أو منافع بسيطة لقراهم أو منطقتهم المحلية، كان يحولهم إلى مخبرين ومتعاونين ضد غيرهم من الحمائل الأخرى، النشطاء السياسيين ذوي الحس الوطني[6].

---

(1) محارب، محمود: الصهيونية والهاجس الديموغرافي، ص31.

(2) محارب، محمود: الصهيونية والهاجس الديموغرافي، ص33.

(3) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص66- 67.

(4) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص277.

(5) غانم، هنيدة: ما بين الاحتلال العسكري الاستعماري والأبرتهايد، ص14.

(6) فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، ص321.

ففي انتخابات الكنيست الأولى 1949م، دفع الماباي بقائمتين عربيتين للاشتراك فيها، فازت إحداهما (القائمة الديمقراطية للناصرة) بمقعدين، شغل أحدهما سيف الدين الزعبي (مسلم من الناصرة)، وشغل الثاني أمين جرجورة (مسيحي من الناصرة)[1].

طرأ تغيير في طبيعة تعاطي الماباي مع مشاركة العرب في انتخابات الكنيست الثانية 30 تموز (يوليو) 1951م، فالمثلث كان قد تم ضمه إلى (إسرائيل) بعد توقيع اتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية 1949م[2]، وكانت الأوضاع قد استقرت في الجليل، ورأى الماباي بحكم أنه الحزب الحاكم ضرورة تمثيل هذه المناطق في الكنيست، وتزامن ذلك مع سعي السلطات (الإسرائيلية) لفصل أبناء الطائفة الدرزية عن باقي العرب في (إسرائيل)، فاشتركت في ثلاث قوائم أوصلت إلى عضوية الكنيست – بالإضافة إلى سيف الدين الزعبي– ، كلاً من: جبر معدّي (درزي من يركا الجليل)، ومسعد قسيس (مسيحي من معليا في الجليل)، وصالح خنيفس (درزي من شفا عمرو في الجليل)، وفارس حمدان (مسلم من باقة الغربية في المثلث)[3]، واستمرت طريقة تعاطي الماباي مع المسألة في انتخابات الكنيست الثالثة 26 تموز (يوليو) 1955م، مع تغير بعض الوجوه، فحل جبر معدي مكان الزعبي الذي استقال من منصبه، ودخل صالح سليم (مسلم من شفا عمرو) إلى الكنيست إلى جانب زميله صالح خنيفس[4].

تدل طريقة تعاطي حزب الماباي مع العرب الفلسطينيين الذين بقوا في الأرض التي احتلتها (إسرائيل) عام 1948م، على أنه تعامل معهم وفق مبدأ الاستخدام للأشخاص الذين يستجيبون للعمل مع الاحتلال الإسرائيلي، وهم ينظرون للعرب الذين يؤيدون التعامل مع مؤسسات الاحتلال، نظرة دونية على اعتبارهم أدوات لخدمة الاحتلال لا أكثر.

---

(1) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص277.

(2) اتفاقية الهدنة الإسرائيلية الأردنية: تم عقد الاتفاقية في 3 نيسان (أبريل) 1949م، في جزيرة رودس اليونانية، وجاءت استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948م والداعي للدخول فوراً في مفاوضات للتوصل إلى هدنة بين إسرائيل والدول العربية المشاركة في حرب 1948م. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج7، ص95).

(3) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص277–278.

(4) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص278.

نظرة حزب الماباي للسفارديم:

ظل الماباي في بداية (الدولة) يتعامل سياسياً مع الطائفة السفاردية (كجهات تابعة)، خاصة كقوائم تابعة له في انتخابات الكنيست[1]، فمثلاً وجه رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون رسالة إلى الزعيم السفاردي إلياهو اليسار[2]، وكان عضواً في الكنيست الأولى 1949م عن القائمة السفاردية، حذره فيها من أن النشاط الإعلامي والسياسي في صفوف الشرقيين "يمكن أن ينبههم لحقوقهم المدنية الدنيا، وذلك يلحق خطراً بهيمنة اليسار، وتفوق حزب الماباي في إدارة شؤون (الدولة)"[3].

شارك ديفيد بن غوريون في صياغة وبلورة وجهة نظر (الدولة) تجاه الشرقيين، والتي تعتبرهم أبناء ثقافة متدنية، ودون يهود أوروبا، فتصريحات وأقوال ابن غوريون، خلال السنوات الأولى من قيام (الدولة)، هي التي أملت وصاغت سلوك سائر أجهزة ومؤسسات (الدولة)، فمن تصريحاته: "لقد فقدت طوائف اليهود الشرقيين الوحي والإلهام، وبالتالي تراجع تأثيرها على (الشعب اليهودي)، أو حتى لم يعد له وجود على الإطلاق، وأوضحت اليهودية الأوروبية خلال القرون الأخيرة أنها هي المتزعمة والمتصدرة (للشعب اليهودي)، سواء من ناحية كمية أم من ناحية كيفية"[4].

---

(1) كيمرلنغ، باروخ: نهاية الهيمنة الأشكنازية، ص36.

(2) إلياهو إليسار: ولد عام 1899م في فلسطين، عمل في حكومة الانتداب، أصبح عضواً في لجنة طائفة يهود الشرق في القدس عام 1939م، وعضواً في الرئاسة الخاصة بها. في عام 1947م انتخب رئيساً لطائفة يهود الشرق في القدس.

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=258

(3) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في (إسرائيل)، ص130.

(4) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في (إسرائيل)، ص100.

وبذلك يبرز الوجه العنصري للزعامة (الإسرائيلية)، فابن غوريون الغربي الأصل يحاول أن ينسف أصول الهوية الشرقية لليهود الشرقيين، ويريد إعادة صياغتهم لتحويل إلى صورة عن اليهودي الغربي على اعتبار أنه الأنسب للدولة، وضمان استمرارها.

وفي عام 1951م، صرح ابن غوريون خلال نقاش في الكنيست حول مسألة تعليم المهاجرين: "اليهودي اليمني هو يهودي أولاً وقبل كل شيء، ونحن نسعى ولتحويله بالقدر والسرعة المستطاعين من إنسان يمني إلى إنسان يهودي"، أي أن ابن غوريون فسّر إذاً الهويات "يهودي" و"يمني" كنقيضين متعاكسين لا يستوي أحدهما مع الآخر، من قبيل "يهودي" مع "أمريكي" على سبيل المثال[1].

ودعا حزب الماباي في برنامجه الانتخابي للكنيست الثانية عام 1951م، إلى صهر كل الشتات في بوتقة واحدة [2]، وفي دعايته لانتخابات الكنيست الثالثة، وعد – في البند الأول من برنامجه الانتخابي– بدمج المهاجرين الجدد مع سكان (إسرائيل) وإلغاء الفوارق والحواجز الطائفية بينهم[3].

وكان ابن غوريون ينظر لليهود الشرقيين في العمل السياسي على أنهم متعاونين مع (الدولة)، وضرورة الإبقاء عليهم في حالة من عدم الوعي السياسي حتى بحقوقهم الدنيا.

وضع ابن غوريون التقليد المتبع حول ضرورة تمثيل اليهود السفارديم في الحكم تمثيلاً رمزياً، فعند تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1949م، قام ابن غوريون بالتنازل عن أحد المقاعد التابعة للماباي لصالح ممثل عن السفارديم لا يتبع أي تيار سياسي[4].

ويرى الباحث أنه يمكن تفسير نظرة ابن غوريون للسفارديم وضرورة صهرهم بالمجتمع لرغبته في إيجاد أكبر قدر من التجانس في المجتمع اليهودي الجديد الذي يتكون من أخلاط شتى، وخشيته من أن هذا التنوع قد يؤدي لحدوث تفسخات اجتماعية وسياسية، ومع ذلك كان يمكن للقيادة الإسرائيلية تتحاشى ذلك التفكك عبر مراعاة أحوال هذه المكونات، وإعطائهم حقوقهم، وليس إلغاء شخصيتهم.

---

(1) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في (إسرائيل)، ص100.

(2) http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset2.pdf

(3) http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset3.pdf

(4) شاهين، حنه: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في (إسرائيل)، ص26–27.

شعبية حزب الماباي:

يعد حزب الماباي أكثر الأحزاب شعبية وتعددية في عضويته، وترجع الشعبية الواسعة للحزب لعدة أسباب؛ منها أن قادته الأوائل هم جيل التأسيس (لدولة إسرائيل)، لدرجة أن بعض الصهاينة لم يكن يفرق بين الماباي و(الدولة)؛ لذا كان تأييد الماباي جزءاً من (الغيرة القومية)، فالماباي هو الذي قاد عملية طرد العرب وإسكان الصهاينة مكانهم، وقام بتنظيم الهجرات اليهودية إلى فلسطين[1]، كما أن سيطرة الماباي على الهستدروت وعلى الهاغاناة ومن بعدها على الجيش، وسيطرته على الوكالة اليهودية، وعلى (الدولة) من بعدها، كل ذلك زاد من شعبية الماباي[2].

موقف حزب الماباي من النظام الانتخابي:

كان دافيد بن غوريون من أوائل الذين تنبهوا إلى الثغرات في طريقة الانتخابات النسبية[3]، وعملوا من أجل استبدالها، ففي تشرين الأول (أكتوبر) 1948م بادر ابن غوريون إلى استصدار قرار حكومي يؤيد اتباع طريقة انتخابات حسب نظام الأكثرية، بموجب النموذج البريطاني، فقد كان ابن غوريون يتخوف من إمكانية أن لا تمنح هذه الطريقة أغلبية في الكنيست لأي حزب من الأحزاب، وأن تفضي بالتالي إلى فرض نظام ائتلافي مثقل ومعقد؛ لإدراكه أن هذا الأمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار وإعطاء الأحزاب الصغيرة القدرة على إسقاط الحكومات خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة[4].

---

(1) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص192- 193.

(2) العابد، إبراهيم: الماباي، ص42.

(3) النظام الانتخابي النسبي: أسلوب في انتخاب أعضاء البرلمان على أساس نظام القوائم، أو نظام الدائرة الانتخابية الواحدة حيث يقدم كل حزب قائمة مرشحيه لمقاعد البرلمان جميعها أو بعضها، على أن يختار الناخب بصرف النظر عن مكان إقامته قائمة انتخابية بكاملها وليس مرشحين محددين ليتم تمثيل كل حزب أو قائمة في البرلمان إذا حصل على نسبة معينة من الأصوات كحد أدنى (في (إسرائيل) 1%) من أصوات الناخبين. ونسبة هذه الأصوات من المجموع العام تحدد نسبة المقاعد في البرلمان. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج6، ص737).

(4) عسيئيل، أموتس: طريقة الانتخابات النسبية، ص93.

دعا حزب الماباي منذ البداية – خاصة بعد ظهور نتائج انتخابات الكنيست الأولى 1949م- إلى تغيير النظام الانتخابي الذي يقوم على نظام التمثيل النسبي، إلا أنه فشل في الحصول على موافقة الأحزاب الصغيرة التي يعتمد الماباي على دعمها في إقامة الائتلافات الحكومية، كما ظل ابن غوريون يدعو إلى اعتماد نظام الدوائر[1] في انتخابات الكنيست، وكان يهدف إلى الحد من العدد الكبير للأحزاب التي تصل إلى مقاعد الكنيست[2]، فقد صرح ابن غوريون بعد ظهور نتائج انتخابات الكنيست الأولى: "عندنا 19 قائمة انتخابية تحتوي على 2000 مرشح، فكيف يمكن للمرشح أن يعرف من ينتخب؟. إن أعضاء الكنيست لا يمثلون أحداً، والناخبون لا ينتخبون أشخاصاً أحياء بل قوائم جامدة"، ومنبع هذا الموقف للماباي رغبته في الحصول على أكبر عدد من مقاعد الكنيست؛ لأن الماباي من الأحزاب التي تمتلك جماهير موزعة في كل المدن، وبالتالي فرصته بالفوز في أغلب الدوائر تكون كبيرة، بينما تكاد تتلاشى فرص الأحزاب الصغيرة[3].

أدرج حزب الماباي مطالبه بتغيير النظام الانتخابي ضمن البرنامج الانتخابي للكنيست الثانية، حيث جاء في البند الأول من البرنامج أن انتخابات الكنيست الثانية تجري قبل موعدها المحدد بأربع سنوات بسبب عدم وجود أغلبية برلمانية قادرة على صياغة وتطبيق نظام حكم مسئول وعملي، وطالب الحزب في البند الثاني من البرنامج الشعب الإسرائيلي بالتغلب على الضعف الداخلي الذي يسيء للقدرة على العمل، ويعرض أمن (إسرائيل) للخطر[4].

وفي البرنامج الانتخابي لحزب الماباي للكنيست الثالثة، كان هجوم الحزب واضحاً على النظام الانتخابي النسبي المعمول به، مطالباً بتغييره، فجاء في برنامجه الانتخابي أن "نظام الانتخابات النسبية كان معمولاً به في (إسرائيل) قبل إقامة الدولة خلال فترة الانتداب البريطاني كان هناك ربما مبرراً له، لكن هذا النظام الآن يسلب حق (الشعب) في اختيار ممثليه، ويساعد على الانقسام، فمن أجل مصلحة (الأمة) بجميع أطيافها يجب إتباع سياسة انتخابات للمناطق

(1) نظام الدوائر: تُقسم الدولة دوائر انتخابية متعددة بحيث تكون كل دائرة وحدة مستقلة بحد ذاتها تُحدد فيها أغلبية الأصوات من يمثلها في المجلس النيابي، وإن كان النائب يمثل الشعب ككل لأنه وحدة لا تتجزأ. ولا يحق =للفرد الإدلاء بصوته إلا في دائرة واحدة حيث يكون مسجلاً في الجداول الانتخابية. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص641).

(2) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص197.

(3) العابد، إبراهيم: الماباي، ص77-78.

(4) http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset2.pdf

لضمان انتخاب حكومة مسئولة ومعارضة مسئولة تتيح المجال (للمواطن) اختيار ممثليه للكنيست بشكل مباشر"[1].

مشاركة حزب الماباي في انتخابات الكنيست:

في الانتخابات للكنيست الأولى عام 1949م حصل الماباي على (46) مقعداً، بينما حصل في الكنيست الثانية 1951م على (45) مقعداً، أما في انتخابات الكنيست الثالثة 1955م فحصل على (40) مقعداً[2]. وكان الحزب يختار مرشحيه لانتخابات الكنيست الثلاثة الأولى عن طريق لجنة ترشيحات مؤقتة، ثم تقدم الأسماء إلى اللجنة المركزية في الحزب (صاحبة القرار النهائي في الموضوع)[3].

ويلاحظ أن هناك تراجع في مقاعد الكنيست في الانتخابات الثانية والثالثة؛ ويرجع ذلك لأسباب، منها: أن وضع (الدولة) عند إقامتها ترافق مع صعوبات كبيرة شعر بها المستوطنون، وهذا تحمله الماباي بحكم أنه الحزب الحاكم، وهذه الصعوبات الأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها (إسرائيل)؛ نتيجة العمليات الفدائية التي كانت تنطلق من قطاع غزة، والتي خلفت موجة من الرعب في صفوف الإسرائيليين، عدا عن المشاكل التي برزت مع التدفق الهائل للمهاجرين الجدد، وساهم في ضعف شعبية الماباي ظهور أحزاب أخرى بدأت تنافسه، مثل: حزب حيروت، والصهيونيون العموميون[4].

شكل حزب الماباي العمود الفقري لكل الحكومات الإسرائيلية حتى عام 1977م، وكانت رئاسة الحكومة حكراً عليه، بحكم أنه الحزب الأكبر في الكنيست.

يتضح مما سبق أن حزب الماباي تشكل من تجمع عدد من الأحزاب العمالية قبل إنشاء (إسرائيل) وظل يقود مؤسسات اليشوف ويرسم الخطوات السياسية والاقتصادية والعسكرية له. ولم تمنع إقامة الدولة من استمرار قيادة الماباي بزعامة دافيد بن غوريون للدولة الجديدة.

---

(1) http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset3.pdf

(2) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist3_s.htm

(3) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل)، ص304.

(4) العابد، إبراهيم: الماباي، ص80-81.

وطيلة فترة قيادته للحكومة الإسرائيلية ظل حزب الماباي يعاني انفصاما بين ما يعلن من مبادئ وما يمارسه على أرض الواقع.

أسس حزب الماباي للتعامل العنصري للدولة الجديدة تجاه الفلسطينيين الذين بقوا في الأراضي المحتلة عام 1948م، فظلوا تحت الحكم العسكري منذ إقامة (إسرائيل) وحتى عام 1966م، وكان زعيم الماباي ابن غوريون لا يلتفت للقضايا العربية، ويتعامل مع مشاركتهم في انتخابات الكنيست كقوائم تابعة لحزبه. وكان ابن غوريون يقف خلف التشريعات والقوانين التي سلبت الأرض، وتسببت في تهجير الإنسان الفلسطيني.

ظل حزب الماباي من عام 1948م حتى عام 1956م، يحصل على أعلى الأصوات في انتخابات الكنيست؛ مما أهّله لقيادة الحكومات خلال تلك الفترة. وقد أثر ذلك سلباً على شعبيته؛ بسبب تصديه للمشكلات العامة. ومن أجل ضمان سيطرته على الكنيست حاول رفع نسبة الحسم أو التحول إلى نظام الدوائر، إلا أنه لم ينجح في ذلك.

المبحث الثاني

الأحزاب العمالية الأخرى (1948 – 1956م)

أولاً: حزب المابام.

ثانياً: الحزب الشيوعي.

ثالثاً: حزب أحدوت هاعفوداه.

أولاً: حزب المابام: (ميفليجيت بوعاليم هامئيوماد أيرتس يسرائيل)

(حزب العمال الموحد في أرض إسرائيل)

تمهيد:

بعد تأسيس (الحركة من أجل اتحاد العمل) المنشقة عن حزب الماباي عام 1944م، واتحاد هذه الحركة مع يسار بوعالي تسيون (يسار عمال صهيون) عام 1946م تكون حزب (أحدوت هاعفوداه- بوعالي تسيون)، وفي السنة نفسها تحول هاشومير هاتسعير – هكيبوتس هآرتسي (الحارس الشاب- الكيبوتس القطري) إلى حزب سياسي، وشكل هذان الحزبان ما سميَّ يسار الأحزاب العمالية، لتبدأ بعدها المساعي لتوحيد المعسكر لمواجهة حزب الماباي[1]، لتثمر هذه الجهود عن تأسيس حزب المابام (حزب العمال الموحد) في 24 كانون ثاني (يناير) عام 1948م، وذلك باندماج أحزاب هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب)، وأحدوت هاعفوداه- بوعالي تسيون (إتحاد العمل- عمال صهيون)، ويسار بوعالي تسيون (يسار عمال صهيون)، وقد أُطلق عليه اسم ميفليجيت بوعاليم هامئيوماد أيرتس يسرائيل (المابام) (حزب العمال الموحد في أرض إسرائيل)[2].

مبادئ حزب المابام:

تضمنت مبادئ الحزب أن الصهيونية هي الحل لكافة مشاكل اليهود في العالم، عبر تجميعهم من الدول التي يتواجدون بها في منطقة واحدة، وتأييد ودعم الهجرات الجماعية والاستيطان في فلسطين، ويسعى الحزب لتكوين طبقة عمالية تقضي على الرأسمالية في الوسط الصهيوني، ويطرح الحزب أنه جزء من الحركة العمالية في فلسطين للوصول إلى حلف للقوى العمالية التي تناضل من أجل العامل ومصلحته[3].

وانسجاماً مع دعوة المابام لإقامة نظام صهيوني ماركسي، سعى الحزب لإقامة المستوطنات الجماعية (الكيبوتس) ذات النمط الاشتراكي، معتمداً على جماعية العمل والإنتاج والاستهلاك، وجماعية اتخاذ القرارات، وكان المابام يريد لهذه المستوطنات أن تحقق المشروع

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص179.

(2) أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية، ص213.

(3) درون، أليعيزر: قيم – قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص161.

الصهيوني من جهة، وإيجاد مجتمع اشتراكي من جهة أخرى، وكان يعتقد أن المستوطنات الزراعية ستقود الكادحين اليهود في صراعهم الطبقي[1]، ولكن ذلك السلوك لا يتماشى مع الفكر الماركسي الذي يدعي المابام أنه يمارسه؛ لأن الماركسية تعتمد في الأساس على الطبقة العاملة في القطاعات الصناعية في المدن، بينما المابام يعتمد أساساً على عمال الزراعة في الكيبوتس، ويرى أنهم من سيقود الطبقة العاملة للوصول إلى المجتمع اللاطبقي، لذا يصف البعض المابام بأنه قبل كل شيء حزب الكيبوتس[2]، وبالرغم من الماركسية التي يدعيها المابام، إلا أنه كان على خلاف مع الحزب الشيوعي في (إسرائيل)، وسبب خلافه مع الشيوعيين هو تعصبه للفكرة الصهيونية[3].

ومع ذلك ظل المابام يطرح خططه النظرية للوضع الاقتصادي والاجتماعي منذ تأسيسه وطوال الخمسينات على أساس ماركسي، وفي برنامجه لانتخابات الكنيست الثانية عام 1951م، والثالثة 1955م كان يرفع شعار القضاء على الرأسمالية، وظل يطالب خلال تلك الفترة بتأميم وسائل الإنتاج ودعم الاقتصاد الجماعي[4]، وكان يطالب بتأميم الاستثمارات الأجنبية في (إسرائيل)، إلا أن ذلك المطلب لم يعجب جمهور الناخبين؛ لأن (إسرائيل) تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والمعونات الأمريكية؛ مما اضطر المابام إلى استثناء تلك الاستثمارات من قائمة المصادر التي يجب تأميمها، شريطة أن توظف في الصناعة والموارد غير الرئيسة في (إسرائيل)[5].

كان حزب المابام من المؤيدين لكتابة دستور للدولة الناشئة، وكان يهاجم حزب الماباي الذي سعى لتعطيل كتابة الدستور، وطالب في برنامجه الانتخابي للكنيست الثانية عام 1951م بسن دستور يتضمن الحق لكل يهودي في الهجرة إلى (إسرائيل) والعيش فيها، وأن تكون السيادة العليا على مؤسسات الدولة هي للشعب، وكفالة الحريات العامة، وأن يكون الجيش هو جيش كل الشعب، وإلغاء كامل لعقوبة الإعدام، ومنع التحريض العنصري، وأن يكون التعليم إلزامي لكل أبناء (إسرائيل)، ومساواة كاملة للمرأة ومشاركتها في كل مجالات الحياة [6].

---

(1) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل)، ص166.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص137-138.

(3) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص103.

(4) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص49.

(5) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص216.

(6) http://www.idi.org.il/media/393468/mapam%202.pdf

عارض حزب المابام مساعي حزب الماباي، لتغيير طريقة الانتخابات من النسبية إلى طريقة الدوائر، وهو ما جاء في برنامجه للكنيست الثانية 1951م، حيث أكد في برنامجه، أن الكنيست له صلاحيات غير محدودة في سن القوانين، وتحديد تشكيلة الحكومة وسياستها، والرقابة على أنشطتها، وأن مصدر هذه الصلاحيات الواسعة هو أن الكنيست انتخبت عن طريق الشعب كقطر واحد[1]، أما برنامجه الانتخابي للكنيست الثالثة 1955م فكان أكثر وضوحاً برفضه الصريح لطريقة الانتخابات بنظام الأكثرية، وإصراره على طريقة الانتخابات النسبية، معتبراً أن هذه الطريقة هي الضمان لتعزيز الاشتراكية والديمقراطية والتقدم[2].

موقف حزب المابام من العرب:

دعا حزب المابام قبيل إعلان (دولة إسرائيل) إلى إقامة دولة ثنائية القومية، مفضلاً إياها على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين[3]، وبعد إعلان إقامة (إسرائيل) تمثل موقف حزب المابام من عرب فلسطين بالدعوة لتكوين جبهة مشتركة من العمال اليهود والعرب في فلسطين، والوصول إلى اتفاق سلام بين الطرفين[4]، لكن موقف المابام من الصراع العربي الإسرائيلي – خاصة في الفترة بين 1948م إلى 1952م – ظل يتنازعه عدة توجهات، بحسب الكتل المكونة للمابام، فتوجهات هاشومير هاتسعير (الحارس الشاب) الذي كان يدعم قيام دولة ثنائية القومية فترة اليشوف، وتوجه أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) الذي كان يدعو (لأرض إسرائيل) كاملة ويهودية، وبرز هذا التناقض واضحاً في برنامج الحزب لانتخابات الكنيست الثانية 1951م[5]. فأظهر الحزب أكثر من مرة أنه ذو وجهين ولسانين، فالحزب يتحدث بلهجة معينة إلى اليهود، وبلهجة أخرى إلى العرب، فمثلاً تحمل الصحيفة اليومية التي يصدرها الحزب (عال همشمار) شعار "للصهيونية، للاشتراكية، لإخوة الشعوب"، كانت صحيفته العربية "المرصاد" أنها من أجل "التحرر القومي والاجتماعي وإخاء الشعوب"، وتعدى التناقض من الشعارات إلى المواقف، فالحزب يعلن أنه مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن موقفه عكس ذلك بالنسبة للقضية

---

(1) http://www.idi.org.il/media/393468/mapam%202.pdf

(2) http://www.idi.org.il/media/393474/mapam%203.pdf

(3) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص219.

(4) درون، أليعيزر: قيم – قاموس الصهيونية و(إسرائيل) (عبري)، ص161.

(5) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص51.

الفلسطينية، ولم يمنع موقفه الرافض لمصادرة الأراضي من إقامة كيبوتساته على الأراضي المصادرة [1].

يظهر مرة أخرى حالة التناقض بين المبادئ المعلنة للأحزاب الإسرائيلية وبين ما يمارسه على الأرض. فحزب المابام الذي كان يعلن أنه ضد مصادرة الأراضي من أهلها الفلسطينيين، كان يقيم المستوطنات والكيبوتسات على الأراضي الفلسطينية. وبذلك لا يكون التناقض حكراً على حزب المابام كونه حزباً حاكماً، بل يشمل غيره من الأحزاب، وهذا حال الكيانات الاستعمارية الاستيطانية.

لكن مع انشقاق حزب أحدوت هعفوداه من حزب المابام الذي حدث سنة 1954م، أصبحت أفكار المابام أكثر تصالحية مع العرب، حيث رفض أي حرب مع العرب وذلك في برنامجه الانتخابي للكنيست الثالثة 1955م [2]. لكن معارضة المابام لعدوان عام 1956م كانت بسبب اشتراك (إسرائيل) مع كل من فرنسا وبريطانيا في الاعتداء على مصر، لكن المابام لم تعارض ما أسمته "حق إسرائيل في شن حملة عسكرية ضد (المخربين) الذين كانوا يشنون الهجمات على المستوطنين قرب الحدود" وأيد المابام "حق إسرائيل في حرب وقائية لمنع مصر من تركيز قواتها على الحدود مع إسرائيل"[3]، ومع بدء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، أعلن مئير يعري[4] رئيس حزب المابام على منبر الكنيست قائلاً: "إننا مجتمعون هنا لنتولى تقييم حملة عسكرية قلّ نظيرها في العالم، ويحق لنا في البدء – وقبل كل شيء– تهنئة أنفسنا (بتحريرنا لغزة)، فقد انتزعنا الشوكة المسمومة المغروسة في خاصرة إسرائيل"[5]، وتزعم المابام مقاومة ابن غوريون بخصوص الانسحاب من غزة، وطالب بضمها إلى "أرض إسرائيل لتكون الجزء المكمل لحدود الدولة"[6]، بل أكثر من ذلك فقد كان قياديو المابام في الجيش

---

(1) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص295–296.

(2) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص52.

(3) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص62.

(4) مئير يعري: ولد عام 1897م وكان من نشطاء حزب هاشومير هاتسعير في فينا. هاجر إلى فلسطين عام 1920م، كان من مؤسسي الكيبوتس والهستدروت، وكان من المبادرين لتأسيس (الكيبوتس القطري) عام 1926م، وكان من مؤسسي حزب المابام، وأحد أبرز قادته، ودخل الكنيست ضمن قائمة الحزب.
https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=433

(5) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص52–53.

(6) ربيع، حامد: من يحكم في (تل أبيب)، ص228–229.

والسياسة من أكثر المتشددين في إتباع خط عسكري حازم دون هوادة، ليصدق فيهم القول: "إن رجال المابام رأوا المسألة العربية من خلال فوهة البندقية"[1].

يبدو واضحاً أن حزب المابام برغم مواقفه اليسارية، أنه لم يخرج عن الإطار الصهيوني العام، بضرورة الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض، عليها أقل قدر ممكن من السكان العرب. وأن الحزب كان يرى ضرورة أن تكون الغلبة في فلسطين للعنصر اليهودي، وأن تكون السيطرة الحقيقة بيد القوى الصهيونية. كما أنه ليس لديه مشكلة في محاربة العرب، طالما كان ذلك يحقق الهدف الأساس للصهيونية بالاستيلاء على الأرض العربية وطرد سكانها منها.

اتبع حزب المابام في انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م وسيلة الماباي نفسها في إشراك العرب معه في العمل السياسي الرسمي، فأيد قائمة عربية مرتبطة به خاضت الانتخابات وحدها، إلا أن أحداً من مرشحيها لم ينجح في الانتخابات، أما في انتخابات الكنيست الثانية 1951م فقد ضم الحزب إلى قائمته الانتخابية نفسها أحد المرشحين العرب، وهو رستم بستوني[2]، وكان من الفائزين في الانتخابات، وشغل منصبه إلى جانب باقي الأعضاء اليهود، وفعل الأمر نفسه في انتخابات الكنيست الثالثة 1955م، حيث كان يوسف خميس[3] العربي الذي كان العضو العربي في الكنيست عن الماباي[4].

ينبع حرص المابام على تقديم مرشح عربي ضمن قوائمه الانتخابية؛ لكسب أصوات العرب، بحكم أنه كان يقدم نفسه كحامي للأقليات في (إسرائيل)، كما كان يطرح ذلك في برامجه الانتخابية.

كان حزب المابام يطالب بإلغاء الحكم العسكري المطبق على المواطنين العرب في (إسرائيل)، ومساواتهم باليهود، لكنه لم يحرز تأييداً يذكر في أوساط العرب في (إسرائيل)[5].

---

(1) منصور، جوني: تفكيك واختفاء الأحزاب الصهيونية الأيديولوجية، قضايا إسرائيلية، ع17-18، ص91.

(2) رستم بسيوني: هو فلسطيني نصراني، ولد عام 1923م، انضم لحزب المابام عام 1951م، ودخل الكنيست الثانية على قائمة المابام.

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=306

(3) يوسف خميس: هو فلسطيني مسلم، ولد في الناصرة عام 1921م، شغل مناصب متقدمة في الهستدروت، ودخل الكنيست الثالثة على قائمة المابام.

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=421

(4) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص293.

(5) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص423.

يرجع عدم قدرة المابام على كسب تأييد جماهير أوسع بين العرب، إلى عدة أسباب من بينها: أن الحزب حاول أن يتصدى لقوتين رئيستين تعملان في أوساط العرب، الماباي والحزب الشيوعي، في حين أنه لم يكن باستطاعته تقديم المنافع المادية التي كان بإمكان الماباي تقديمها إلى مؤيديه، أو أن يتولى الدفاع عن قضايا العرب، محلياً وخارجياً، لكسب تأييدهم كما فعل الحزب الشيوعي[1]، وقد رفض المابام التعاون مع الحزب الشيوعي في القضايا التي يوجد بينهما اتفاق حولها، بما يخص العرب الفلسطينيين في (إسرائيل) مثل: موقفهما الرافض من الحكم العسكري الذي فرض على العرب بعد إقامة (إسرائيل)[2]، عدا عن كون المابام جزءاً من المشروع الصهيوني والسلطة الحاكمة، وكان يبدي عداءً تجاه رغبة الأمة العربية في التقدم والتحرر، خاصة بعد تصاعد الحركة القومية في بداية عهد جمال عبد الناصر[3].

في المجمل فإن حزب المابام – باستثناء فروق طفيفة في صياغة المواقف– لم يخرج بصورة حقيقية عن الإجماع الصهيوني في قضية الصراع العربي الإسرائيلي حتى نهاية العقد الأول بعد إقامة (الدولة)[4].

تنظيم حزب المابام:

وعلى المستوى التنظيمي يعد (الفرع) هو الوحدة الأساسية المكونة للتنظيم الحزبي، ولكل فرع خلايا محلية ومهنية حسب مكان السكن أو العمل، ولكل فرع مجلس وسكرتارية، وعدد المجلس يحدد حسب سكرتارية الحزب المركزية[5]، ويعد المؤتمر أعلى سلطة في الحزب، ويُعقد على فترات متباعدة، وينوب عن المؤتمر بين فترات انعقاده (المجلس)، ويليه في السلسلة التنظيمية اللجنة المركزية، وهي التي تقوم بانتخاب الهيئات الأخرى، ويأتي بعدها السكرتارية التي تتابع شؤون الحزب الجارية، والإشراف على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية، وأخيراً القيادة وهي هيئة مقلصة جداً، وتعد الزعامة الجماعية للحزب، ويشارك فيها السكرتير العام، والسكرتير

---

(1) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص295.

(2) بينين، يوئيل: العرب واليهود، ص5.

(3) بشارة، عزمي: العرب في (إسرائيل)، ص41.

(4) بينين، يوئيل: العرب واليهود، ص5.

(5) حاييم، شيبح: السياسيون في (إسرائيل) (عبري)، ص15.

السياسي، وسكرتير اللجنة المركزية، إلى جانب شخصيات أخرى، منهم أعضاء الحزب في الكنيست[1].

الانشقاقات في حزب المابام:

تعرض المابام لأول انشقاق في صفوفه بعد حادثة ما يعرف بمحاكمات سلانسكي في تشيكوسلوفاكية عام 1951م، حيث أوقفت السلطات هناك إسرائيلياً عضواً في حزب المابام (موردكاي أورين) بتهمة التجسس لصالح الصهيونية، وفي عام 1952م أوقفت السلطات التشيكوسلوفاكية أربعة عشر شخصاً شيوعياً وحاكمتهم بتهمة العمل لصالح الصهيونية و(إسرائيل)، وأعقب هذه الحوادث قيام الاتحاد السوفييتي عام 1953م بمحاكمة فريق من الأطباء اليهود في موسكو بتهمة التآمر على حياة القادة السوفييت[2].

هذه المحاكمات فجرت التناقضات داخل مكونات حزب المابام، وانقسمت إلى ثلاثة تيارات؛ الأول أخذ يمين المابام، ورأى أنه لا جدوى من التقرب من الاتحاد السوفييتي، وتمثل غالب هذا التيار بحركة أحدوت هاعفوداه التي انشقت فيما بعد عن المابام، أما التيار الثاني فرفض اعتبار المحاكمات تعبيراً عن سياسة الاتحاد السوفييتي، وبالتالي دعت للاستمرار بسياسة التقرب منه، وتمثل هذا التيار بمجموعة من المفكرين التي انشقت فيما بعد وانضمت للحزب الشيوعي، في حين أن التيار الثالث عبَر عن رأي الحركة الأم للمابام أي (هاشومير هاتسعير) التي بدلت سياستها بعد المحاكمات من التقرب إلى الاتحاد السوفييتي إلى الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي[3].

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص182-183.

(2) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص19.

(3) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص20-21.

مشاركة حزب المابام في انتخابات الكنيست:

حصل حزب المابام في الكنيست الأولى1949م على (19) مقعداً، محتلاً بذلك المرتبة الثانية في حجم تمثيل الأحزاب في الكنيست، لكن الحزب تراجع في انتخابات الكنيست الثانية إلى المرتبة الثالثة بحصوله على (15) مقعداً، وواصل الحزب تراجعه في انتخابات الكنيست الثالثة حيث حصل (9) مقاعد، واحتل بذلك المرتبة السادسة[1]، ويعود السبب الأساس في التراجع إلى الانشقاقات التي حصلت في المابام منذ تأسيسه.

عدا عن الانشقاقات التي حصلت في المابام فإن هناك أسباباً أخرى ساهمت في تراجع قوة الحزب، منها: فقدان التجانس والانسجام بين الفئات التي اندمجت وشكلت الحزب، فكانت وحدته تتهدد عند كل موقف حاسم؛ مما جعله يخفف من مواقفه الأيديولوجية والثورية؛ مما أثر على مصداقيته[2]، وعانى الحزب من فقدان جزء من جمهوره وأعضائه بسبب مناصرته لسياسة الاتحاد السوفييتي، التي كانت ترى فيها (إسرائيل) سياسة معادية للحركة الصهيونية[3]، وفي المقابل اتبع سياسة معادية للولايات المتحدة، بالرغم من أنها كانت تمد (إسرائيل) بالكثير من المساعدات الحيوية[4].

كما عانى الحزب من انخفاض في شعبيته بعد انتخابات الكنيست الأولى 1949م، بسبب التزايد الكبير للمهاجرين اليهود القادمين من الدول الشرقية، خاصة الدول العربية، وهؤلاء لا تلائمهم المبادئ الاشتراكية الثورية[5].

وبالرغم من هذه التراجعات، وزيادة تدفق المهاجرين الجدد إلى (إسرائيل)، بقيت قيادة الحزب في أيدي الأعضاء القدامى، مثل: مئير يعري، ويعقوب حزان[6]، وغيرهما، من قادة

---

(1) انظر: جدول نتائج انتخابات الكنيست (ملحق رقم: 10).

(2) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص217.

(3) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص134.

(4) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص22.

(5) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص217.

(6) يعقوب حزان: ولد عام 1899م في روسيا، وبدأ نشاطه العام بتأسيس حركة كشفية عبرية تابعة (هاشومير هاتسعير) في بولندا، ومع قدومه لفلسطين شارك في إدارة الكيبوتسات القطرية والهستدروت والحركة الصهيونية، وساهم في تأسيس حزب المابام عام 1948م، وكان من الداعين إلى تأييد الخط السوفييتي، ودخل الكنيست الأولى 1949م حتى السابعة 1969م دون أن يتولى أي منصب وزاري، وتوفى عام 1992م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص199).

هاشومير هاتسعير فيما يطلق عليه الدياسبورا[1]، وظهر المابام كأنه الحزب الذي يمثل يهود بولونيا وروسيا، فقد كان 75% من أعضاء الكنيست الثالث 1955م عن المابام من أصل بولوني[2].

مشاركة حزب المابام في الحكومة:

كان من الطبيعي أن يشارك حزب المابام في الحكومة المؤقتة بعد إقامة (إسرائيل)، فقد كان الحزب ممثلاً في (مجلس الشعب) بمقعدين، كما بقي ممثلاً بوزارتين في الحكومة المؤقتة، التي دامت تسعة أشهر ونصف، لتأتي الانتخابات الأولى لتفرز حزب الماباي كأقوى حزب، مما يعني تشكيله للحكومة[3]، وقد استغل المابام حصوله على المركز الثاني في عدد أعضاء الكنيست ليطالب بتشكيل ائتلاف حكومي ترأسه جبهة عمالية متحدة، ولكن الماباي رفض هذا الطلب، ورفض إشراك المابام في الحكومات المتعاقبة حتى ظهور نتائج انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م[4]، والتي كشفت عن تراجع في شعبية الماباي والصهيونيين العموميين، فأعلن ابن غوريون أنه سيشكل الحكومة من الأحزاب التي اشتركت في الحكومة المؤقتة، ومن بينها المابام، ووافق الأخير على الانضمام للحكومة بعد ازدياد حالة التوتر بين (إسرائيل) ومصر، وسخونة الأوضاع العسكرية والسياسية المحيطة بـ(إسرائيل)، فدخلت المابام الحكومة بحقيبتين وزاريتين، هما: الإنماء والصحة[5].

---

(1) الدياسبورا: هي كلمة يونانية تعني التشتت، وتطلق على التجمعات اليهودية في العالم خارج فلسطين. (الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص737).

(2) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص81.

(3) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص84.

(4) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص214.

(5) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص85- 87.

ثانياً: الحزب الشيوعي

شكل الحزب الشيوعي في (إسرائيل) حالة مختلفة نوعاً ما عن الأحزاب اليسارية الأخرى، فهو كان يعلن رفضه للصهيونية، بينما اعترف بـ(إسرائيل) عند إعلان إقامتها، وعمل ضمن (الدولة) التي أفرزتها الصهيونية.

موقف الحزب الشيوعي من العرب:

مع إعلان الاندماج، أكد الحزب استنكاره لسياسة التمييز التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية، وسياسة الطرد والنهب، وحذر الحزب من أن الاستمرار في هذه السياسة ستحول حرب (استقلال إسرائيل) إلى حرب غير ديموقراطية، وقال الحزب في بيان مؤتمر الاندماج أن نضال الحزب الشيوعي يبعث الأمل في قلوب الجماهير العربية بأنها ستعيش في (دولة إسرائيل) متساوية في الحقوق مع اليهود[1].

في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الذي عقد في تشرين أول (أكتوبر) 1949م، دعا الحزب القوى الديمقراطية في (إسرائيل) لتقديم المساعدة لنضال الشعب الفلسطيني لإقامة دولته، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات الأمم المتحدة، وفي المؤتمر الثاني عشر عام 1952م أعاد الحزب مطالبه السابقة، مع دعوته لإلغاء الضم الإقليمي؛ وهي الأراضي التي استولت عليها (إسرائيل)، وتقع ضمن الدولة الفلسطينية التي اقترحها قرار التقسيم[2]، وهاجم الحزب الصهيونية معتبراً إياها أداة تابعة للاستعمار الأمريكي الذي يحاول أن يسيطر على العالم، واعتبر أن شعار الصهيونية "جمع الشتات" هو شعار خبيث[3].

كان الحزب الشيوعي يطالب في السياسة الداخلية بتأميم جميع المشروعات، على أن يبدأ بتأميم المشروعات التي أقامها الأجانب، وطالب بزيادة الأجور، وكذلك بإلغاء الحكم

---

(1) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص134.

(2) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص135.

(3) محارب، محمود: الحزب الشيوعي الإسرائيلي والحركة الصهيونية، ص51.

العسكري المفروض على المناطق التي يسكنها الفلسطينيون الذين بقوا في أرضهم التي احتلت عام 1948م [1].

هذه المواقف للحزب الشيوعي جعلت له شعبية في أوساط العرب في (إسرائيل)، فقد كان ثلث أعضائه تقريباً من العرب، ونصف الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات من الجهات التي يقطنها العرب، ويعد أقوى معقل لهذا الحزب هو مدينة الناصرة العربية، وأغلبية أهلها من المسيحيين الذين يعتنقون الشيوعية[2].

كان حضور الحزب الشيوعي واضحاً في أوساط العرب، بالرغم من عدم قدرته على توفير المنافع المادية لهم، ولم يتوان الحزب عن إقامة فروع له في أي تجمع عربي يستطيع الوصول إليه، وساعده في ذلك وجود شبكة من المجلات والصحف التي يصدرها الحزب باللغة العربية، مثل: صحيفة "الاتحاد" التي استأنفت صدروها بعد إقامة (إسرائيل)، وهناك المجلة الأدبية الشهرية "الجديد" التي صدرت عام 1953م، ومجلة "الغد" للشباب التي بدأ صدورها منذ العام 1954م[3].

ضعف الحضور السياسي للحزب الشيوعي:

بالرغم من حضوره في الأوساط العربية، إلا أن دوره في الحياة السياسية في (إسرائيل) كان ضعيفاً، على مستوى المشاركة في مؤسسات الحكم أو حتى في التمثيل البرلماني.

ومن أسباب ذلك الضعف رفض ابن غوريون الدائم إشراك الحزب الشيوعي في أي ائتلاف حكومي، وعدم سماحه لأعضائه في الكنيست بالاشتراك في اللجان المهمة فيه، كما أن الأقلية التي تشكل مركز ثقل للحزب مستثنية من الحوار الهادف لرسم أهداف (الدولة)[4]، كما أن عداء الحزب للمفاهيم الصهيونية جعله لا يؤسس لنفسه مزارع جماعية ولا تعاونية؛ مما أفقده أي جذور عميقة في المجتمع اليهودي، وافتقد أيضاً للجذور عند الطبقة العمالية، ولم يوافق

---

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص132.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص127.

(3) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص308.

(4) أبو جابر، كامل: نظام دولة (إسرائيل)، ص143.

الهستدروت على ضم الشيوعيين إلا في عام 1969م[1]، وحتى أن الحزب لم يستطع أن يقنع معظم الجمهور العربي بما ينادي به، ويتضح هذا من نتائج الانتخابات؛ لأن الجمهور العربي في (إسرائيل) يستطيع أن يوصل عدداً أكبر من أعضاء الحزب الشيوعي للكنيست لو أنه توحد من أجل التصويت له[2].

كشفت نتائج انتخابات الكنيست الأولى 1949م الحضور الضعيف للحزب الشيوعي بين جمهور (الدولة)، فقد حصل على (4) مقاعد، أما في انتخابات الكنيست الثانية 1951م، فقد حصل على (5) مقاعد، وفي انتخابات الكنيست الثالثة 1955م حصل على (6) مقاعد[3].

تبنى الحزب الشيوعي عدداً من مطالب العرب في (إسرائيل)، دفع قسماً من السكان العرب لتأييد الحزب، إلا أن هذا التأييد كان يختلف من فئة إلى أخرى، حسب طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية، وإلى مدى الضغوط التي تستطيع أن تمارسها مؤسسات (الدولة) لمنع العرب من تأييد الحزب؛ فكان هذا التأييد أقل ما يكون بين البدو، ويزداد بين العرب في القرى الصغيرة، ثم يزداد أكثر بين القرى الكبيرة، ليصل ذروته بين سكان المدن العربية والمدن المختلطة[4].

ولعل فشل الحزب الشيوعي في التغلغل في الأوساط الشعبية العربية؛ نتيجة اعتماده على النخب، وهو الأمر الذي لا يتوفر في الأرياف، بينما يكون أكثر في المدن. ويبدو أن القرى العربية كانت أكثر محافظة، وبالتالي رفضت الانخراط في الحزب الشيوعي؛ نتيجة لأفكاره المتعارضة مع الدين.

ملاحظات على مواقف الحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية:

بالرغم من المواقف المعلنة للحزب الشيوعي الإسرائيلي تجاه القضايا العربية، وموقفه الذي يبدو إيجابياً تجاه العرب في (إسرائيل)، فإن البعض يذهب إلى أن هناك مشاكل جوهرية في ذلك الموقف.

---

(1) أبو جابر، كامل: نظام دولة (إسرائيل)، ص143.

(2) شاهين، أحمد: راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني، ص43.

(3) انظر: جدول نتائج انتخابات الكنيست، (جدول رقم:10).

(4) شاهين، أحمد: راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني، ص37.

فمنذ قيام (إسرائيل) والحزب الشيوعي ينفي بشدة أن تكون (إسرائيل) دولة صهيونية، أو أن تكون الحركة الصهيونية هي التي أقامت (الدولة)، ومرجع هذا الموقف غير المتناسب إلى الحرج الذي يقع فيه الحزب على الدوام بعد تأييده الشديد لإقامة (إسرائيل) مع معارضته للحركة الصهيونية، ومحاولة التهرب هذه أوقعته في حرج آخر متمثل في الإجابة عن سؤال: مَنْ أقام (إسرائيل) إذا لم تكن الحركة الصهيونية؟[1].

وبقدرٍ ما، يمكن اعتبار الحزب قناة شرعية بالنسبة (للدولة) للتعبير عن السخط والاحتجاج العربي، ويمكن اعتباره أيضاً قناة لجذب الجمهور العربي إلى داخل إطار الهيمنة الصهيونية[2]، فالحزب الشيوعي رفع شعار المساواة بين العرب واليهود، وأعلن أنه ضد التمييز، وهذا يعني تأكيد فكرة اندماج العرب في (دولة إسرائيل)[3].

وبعد إقامة (الدولة) صار واضحاً أن الحزب يسير على خطين متوازيين لا يمكن الجمع بينهما، الأول يتبنى مقولات النضال الطبقي، وإحداث التغيير الاشتراكي المنشود، بينما الثاني يدعم قيام (دولة إسرائيل)، بغض النظر عما أحدثه قيامها من انتهاك لأبسط حقوق المواطنة[4]، ورغم أن الحزب دعا إلى دولة واحدة في فلسطين تحكمها الطبقة العاملة اليهودية– العربية، إلا أنه انسجم بشكل مثير للغرابة مع الوضع السياسي الجديد الذي نشأ سنة 1948م[5].

وحتى شعار "الأخوة اليهودية – العربية" التي رفعها الحزب الشيوعي بعد إقامة (إسرائيل)، مثَّل بديلاً للتنازل عن رؤية الحزب الشيوعي لإقامة ديموقراطية موحدة بين العرب واليهود في فلسطين، وتعبر عن شعور ذاتي بالشفقة، والتوهم بالتفوق الأخلاقي عن غيرهم من الأحزاب، لكن الحزب بالأساس لم يتخلّ عن فكرة "الهيمنة اليهودية كما تستوجب الأخلاق اليهودية"[6].

---

(1) محارب، محمود: الحزب الشيوعي الإسرائيلي والحركة الصهيونية، ص62–63.

(2) كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، ص682.

(3) بشارة، عزمي: العرب في (إسرائيل)، ص41.

(4) بكر، فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ص61.

(5) محمود، خالد: معسكر اليسار الإسرائيلي، ص10.

(6) أديب، أودي: اليسار الإسرائيلي، ترجمة سليم سلامة، ص46.

يقول ابن غوريون في كتابه الميلاد والمصير تعليقاً على النقاش الذي دار حول قانون (العودة)[1]. "لم يكن هناك عضو آخر يستطيع أن يتسابق مع توفيق طوبي[2] من الحزب الشيوعي في تأكيد إيمانه بالصهيونية... توفيق طوبي طالب أن تكون (الأرض الإسرائيلية) موضعاً لتجمع (أهل المنفى) دون قيود أو حدود، سواء بسبب الماضي الإجرامي، أو بسبب الخطورة الحركية"[3].

---

(1) قانون (العودة): هو قانون سنته (إسرائيل) في 5 تموز (يوليو) 1950م، ونص على أن لكل يهودي الحق في الهجرة إلى (إسرائيل)، ونص القانون أيضاً على أن كل يهودي هاجر إلى فلسطين (قبل سريان القانون)، وكل يهودي ولد في فلسطين قبل القانون أو بعده يعتبر مهاجراً وفق هذا القانون (أنظر المبحث الثاني من الفصل الرابع في الدراسة).

(2) توفيق طوبي: ولد في فلسطين عام 1922م، وأنضم الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1940، وعمل محرراً لجريدة (الاتحاد) الناطقة باسم الحزب الشيوعي باللغة العربية.
https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=430

(3) ربيع، حامد: من يحكم في (تل أبيب)، ص229.

ثالثاً: حزب أحدوت هاعفوداه

في عام 1954م انشق أحدوت هاعفوداه عن حزب المابام، وأسس حزباً مستقلاً خاصاً به، وكان سبب الانشقاق اتهام أحدوت هاعفوداه للمابام بأن سياسة الأخير تتماشى مع سياسة الاتحاد السوفييتي، وخاصة أن هناك بعض العناصر في أحدوت هاعفوداه تعارض سياسة الاتحاد السوفييتي المعارضة للصهيونية[1]، والذي حرك هذا الموقف من طرف أحدوت هاعفوداه مجموعة من الحوادث، مثل: محاكمات ستالين سلانسكي 1951م، حيث أوقفت السلطات التشيكوسلوفاكية عضواً بارزاً في حزب المابام بتهمة التجسس لصالح الصهيونية والدول الغربية، وفي عام 1952م أوقفت السلطات التشيكوسلوفاكية أربعة عشر شخصاً شيوعياً، وحاكمتهم بتهمة العمل ضد مصلحة الدولة، لصالح الصهيونية و(إسرائيل)، ومما زاد من الخلاف داخل المابام قيام الاتحاد السوفييتي بمحاكمة فريق من الأطباء اليهود عام 1953م بتهمة التآمر على حياة القادة السوفييت؛ مما أدى إلى قطع العلاقة بين (إسرائيل) والاتحاد السوفييتي، بعد إلقاء متفجرات على المفوضية السوفييتية في (تل أبيب)[2].

مبادئ حزب أحدوت هاعفوداه:

اتخذ الحزب مجموعة من المواقف المتشددة ضمن مبادئه المعلنة، فقد كان يدعو لوجوب الاستعداد العسكري، واتباع سياسة إيجابية في مجال الدفاع القومي، بما في ذلك القيام بعمليات عسكرية ضد العرب لإرغامهم على الصلح مع (إسرائيل)، مع مناداته بضرورة إبقاء أبواب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين مفتوحة؛ لأن ذلك حل للمسألة اليهودية[3]، ويعد أحدوت هاعفوداه الحزب اليساري الوحيد الذي تبنى موقفاً بالغ الشدة تجاه العالم العربي ككل، فهو يتبنى سياسة عدوانية في الشرق الأوسط[4] وفي الوقت الذي كان يطالب فيه برفع الحكم العسكري عن العرب في الأراضي المحتلة عام 1948م، وزيادة التعاون بين العمال الزراعيين العرب واليهود؛

---

(1) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل) ودور حزب العمل، ص171.

(2) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص19.

(3) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص155.

(4) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل) 1948–1967م، ص147.

فإن الحزب لم يبدِ اهتماماً يذكر بالعرب بعد إقامة (الدولة)، حتى أنه كان يأخذ على حزب المابام (تعاطفه الزائد) مع العرب، ويقول: إن حقوق العرب في (إسرائيل) يجب أن لا تتوسع حتى تسمح لهم بتقرير مصيرهم[1]، ففي أول انتخابات خاضها أحدوت هاعفوداه منفرداً في سنة 1955م، لم يبذل الحزب نشاطاً يذكر لكسب أصوات الجمهور العربي[2].

وفي السياسة الخارجية طالب حزب أحدوت هاعفوداه، في برنامجه الانتخابي للكنيست الثالثة 1955م، الى التراجع عن مساعي (إسرائيل) للتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، لأن ذلك – برأي الحزب– يشكل خطرا على امن اسرائيل لأنه سيسلبها حريتها ويضعها جيشها تحت مراقبة قوات أجنبية[3].

وطالب الحزب بتقوية العلاقة بين الأحزاب الاشتراكية الإسرائيلية الأخرى، وفصل الدين عن (الدولة)، واعتبار الهستدروت تنظيماً مركزياً لعمال (إسرائيل)، ممثلاً لجميع الاتجاهات السياسية والدينية[4].

وفي المجال الاقتصادي، كان يدعو إلى تخفيض الاستيراد من الخارج، وخصوصاً السلع الاستهلاكية، وزيادة التصدير، والتركيز على الصناعات الإنشائية، والتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي، وزيادة الدعم الحكومي للقطاعات الإنتاجية[5]، كما كان يدعو – حسب برنامجه الانتخابي للكنيست الثالثة 1955م، لتوزيع المنتجات بشكل عادل، وتوسيع برامج الضمان الاجتماعي[6].

---

(1) أبو جابر، كامل: نظام دولة (إسرائيل)، ص137–138.

(2) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص300.

(3)http://www.idi.org.il/%D7%9E%D7%99%D7%93%D7%A2-%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%9D/%D7%91%D7%97%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%95%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%90%D7%97%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A2%D7%91%D7%95%D7%93%D7%94/

(4) تميم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص229.

(5) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص423.

(6) http://www.idi.org.il/%D7%9E%D7%99%D7%93%D7%A2-%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%9D/%D7%91%D7%97%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%95%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%90%D7%97%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A2%D7%91%D7%95%D7%93%D7%94/

مشاركة حزب أحدوت هعفوداه في انتخابات الكنيست:

في انتخابات الكنيست الأولى 1949م كان أحدوت هاعفوداه ما زال متحالفاً مع باقي الأحزاب التي تشكل حزب المابام، وقد حصل في هذه الانتخابات على (19) مقعداً مشكلاً الحزب الثاني من حيث العدد بعد الماباي[1]، وفي انتخابات الكنيست الثانية 1951م دخل أيضاً الانتخابات بنفس الطريقة ليحصل المابام هذه المرة على (15) مقعداً فقط، إلا أن تكتل أحدوت هاعفوداه داخل كتلة المابام البرلمانية انسحب بأربعة من الأعضاء ليشكل كتلة مستقلة، إلا أن الكنيست لم تعترف بالكتلة المنشقة ككتلة برلمانية مستقلة[2]، أما في انتخابات الكنيست الثالثة 1955م، فكانت أحدوت هاعفوداه قد انشقت عن المابام، ودخلت الانتخابات بشكل مستقل وحصلت على (10) مقاعد، وأصبح في المرتبة الخامسة بين الكتل البرلمانية لتلك الكنيست[3]، وانشقت أحدوت هاعفوداه بعد أن طالبت الأغلبية بتطبيق قرار قبول أعضاء عرب في الحزب[4].

ينتمي معظم أعضاء حزب أحدوت هاعفوداه إلى الكيبوتس الذي يشكل القاعدة الرئيسة التي يعتمد عليها الحزب، وجاء كثير من أعضائه من البالماح[5] والهاغاناة والعسكريين البارزين البارزين الذين يتميزون بصغر سنهم[6].

شارك حزب أحدوت هاعفوداه في الحكومة السابعة التي شكلها ابن غوريون في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1955م[7].

يتضح مما سبق أنه لم يختلف حال حزبي (المابام) و(أجدوت هاعفوداه) الذي انشق عن المابام عام 1954م، عن حالة الانفصام التي عاشها الماباي، فهما وإن كانا يدعوان إلى

---

(1) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1_s.htm

(2) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist2_s.htm

(3) http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res3_arb.htm

(4) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص62.

(5) البالماح: الكلمة هي اختصار بلوغوت ماحتس (سرايا التحطيم) أُسست رسمياً بتاريخ 15 أيار (مايو) 1942م كفرقة خاصة من الهاغاناة، للانتقال من أسلوب الدفاع إلى سياسة الهجوم والمبادرة العسكرية، لقناعتها أن النضال السياسي بحاجة إلى قوة عسكرية دائماً. (بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في إنشاء (إسرائيل)، ص21).

(6) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص137.

(7) http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=7

الحل السلمي مع العرب، وإقامة دولة ثنائية القومية على أرض فلسطين، إلا أنهما أيدا التصرفات العدوانية للحكومة، والسياسات التوسعية التي مارستها (إسرائيل)، ودعموا العدوان على مصر عام 1956م.

حتى الحزب الشيوعي الذي كان يعارض الصهيونية عمل ضمن (الدولة الإسرائيلية) ومؤسساتها المختلفة، هذه (الدولة) التي انتجتها بالأصل الحركة الصهيونية، واهتم الحزب الشيوعي بمطالب العرب، إلا أنه لم يحظَ بشعبية كبيرة بينهم، وبقيَ تأثيره هامشياً على المؤسسات السياسية الإسرائيلية.

كما يتضح أن حزب أحدوت هاعفوداه – برغم تقاربه مع حزب الماباي في الجذور والأفكار– ، إلا أنه لم يجد له مكاناً في مؤسسات الحكم، وظل معظم الفترة 1948–1956م خارج الحكومة، وفي رأي الباحث أن المسألة ليست أفكاراً ومبادئ، بقدر ما هي رغبة قيادات الأحزاب في الهيمنة على مؤسسات (الدولة).

الفصل الثاني: الأحزاب اليمينية (1948–1956م)

المبحث الأول: الأحزاب اليمينية (القومية) (1948–1956م).

المبحث الثاني: الأحزاب اليمينية الدينية (1948–1956م).

المبحث الأول:

الأحزاب اليمينية القومية (1948–1956م)

أولاً: حزب حيروت (الحرية) (1948–1956م).

ثانياً: حزب الصهيونيون العموميون (1948–1956م).

ثالثاً: الحزب التقدمي (1948–1956م).

أولاً: حزب حيروت (الحرية) (1948–1956م)

تمهيد:

في عام 1940م انفصلت مجموعة بقيادة أبراهام شترين واسمه الحركي (يائير)[1] عن إتسل بسبب معارضتها للتعاون العسكري بينها وبين والقوات البريطانية، وأسست بعد عامين المنظمة العسكرية لوحامي حيروت يسرائيل (محاربي حرية إسرائيل) المعروفة بـ (ليحي)، وبعد الإعلان عن قيام (إسرائيل) أعلن مناحيم بيغن[2] قائد منظمة إتسل أن منظمته العسكرية حلت نفسها، وأن العسكريين منها انضموا لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي"، بينما أسست العناصر المدنية بالاشتراك مع عناصر من الليحي حزب جديدة اسمها حيروت (الحرية)[3]، وذلك في 15 حزيران (يونيو) 1948م بقيادة مناحيم بيغن[4]، هذه الخطوة من العناصر اليمينية لتشكيل حزب سياسي كانت بعد إدراكهم أن الدور السياسي في (إسرائيل) بعد تأسيسها وتحت قيادة ابن غوريون، لا يمكن أن تتم بواسطة القوة العسكرية، وأن من يريد الانخراط في العمل السياسي عليه اختيار النشاط الحزبي وسيلة لذلك[5]، كما أن بيغن أدرك أن الاستمرار في العمل

---

(1) أبراهام شترون: ولد عام 1907م في بولندا، وهاجر إلى فلسطين عام 1925م، حيث درس التاريخ في الجامعة العبرية، وانضم لصفوف الهاغاناة في أواخر الثلاثينيات ثم انفصل عنها، ليصبح من قياديي إتسل عام 1937م، ولما دعا جابوتنسكي للتحالف مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، لم يوافق شترين على ذلك، بل دعا للتحالف مع ألمانيا النازية لزعزعة التواجد البريطاني في فلسطين، وكان ذلك سبباً في انشقاقه عن إتسل وكوَّن عصابة ليصبح بعدها مطلوباً لقوات الأمن البريطانية، إلى أن تمكنت من قتله عام 1942م، (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص279).

(2) مناحيم بيغن: ولد عام 1913م في بولندا، ودرس الحقوق، وانضم في صباه إلى حركة هشومير هتسعير، ولما بلغ السادسة عشر من عمره انضم إلى حركة بيتار اليمينية، ووصل إلى فلسطين 1942م، وتولى بعد ذلك قيادة منظمة إتسل، وأعلن التمرد ضد الحكم الإنجليزي، وقام بتنظيم سلسلة من الأعمال الإرهابية ضد الفلسطينيين، وقام بهجمات ضد أهداف بريطانية، ومع إعلان قيام (إسرائيل) اعتبر بيغن أن الأمر غير كافٍ والمطلوب هو إقامة (دولة إسرائيل الكبرى)، ومع ذلك اتفق بيغن مع الحكومة المؤقتة على نزع سلاح إتسل وتحويلها لحركة سياسية (حيروت). (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 125–126).

(3) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص110–111.

(4) Yechiam, Weitz: The Rood to the Upheaval, p2.

(5) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص63–64.

العسكري مع وجود مؤسسات (الدولة) الجديدة يعني الدخول في حرب أهلية، خاصة مع إصرار ابن غوريون على عدم وجود مجموعات عسكرية إلى جانب جيش (الدولة)[1].

مبادئ حزب حيروت:

ظلت حيروت بعد إقامة (دولة إسرائيل) ملتزمة بفكر وسياسة الحزب التصحيحي، وسياسة منظمة الإتسل في مجال السياسة الخارجية والأمن، وخصوصاً موضوع الحدود، فكان الحزب ينادي بعد تأسيسه بأن مساحة (الوطن) تمتد على جانبي نهر الأردن، إلى حين الاكتمال الجغرافي (لإسرائيل التاريخية)، ولا يجوز أن يتم تقليص أي جزء من هذه الأرض[2]، وظل الحزب طوال فترة الخمسينات يطالب بضرورة أن تمتد (الدولة) إلى (حدودها التاريخية)، حتى أن البرنامج الانتخابي لحيروت في انتخابات الكنيست الثالثة 1955م، طالب بإسقاط سلطة الملك عبد الله في الأردن، وإنهاء مخلفات النظام البريطاني[3]، وكانت إصدارات الحزب تضع علامات تنصيص عند الإشارة لما يتعلق بالأردن، مثل "الحكومة الأردنية" و"الجنود الأردنيون"[4]، وأعاد بيغن التأكيد على نظرته لطبيعة حدود (الدولة) في إحدى جلسات الكنيست الثالثة في 18تشرين الأول (أكتوبر) 1955م، حيث أكد على حق (إسرائيل) في احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وادعى بيغن أن حق (إسرائيل) في المدن الفلسطينية لا ينبع من قوة احتلالها، بل أن احتلالها ينبع من (حق) (إسرائيل) فيها[5]، ورغم أن كلام بيغن المتكرر عن (أرض إسرائيل) على ضفتي نهر الأردن ووجوب حشد (الشعب) لتحقيق هذا الهدف لم يكن يعجب قطاعات واسعة من الناخبين، إلا أن بيغن رفض أن يغير خطابه بالرغم من الطلبات المتكررة لزملائه في قيادة الحزب[6]، وكان حزب حيروت يُضمن نظرته للأردن في برامجه

---

(1) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا (عبري)، ص77.

(2) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص96.

(3) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص96.

(4) Martin Van Creveld: The Sword and the Olive, p103.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص49-50.

(6) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا(عبري)، ص77.

الانتخابية، فكان يقول: إن الأردن هي جزء من أرض (إسرائيل) وهي تتدرج ضمن حدودها الآمنة، وطالما حافظت الأردن على اتفاق السلام معها فإن (إسرائيل) ستحترم الاتفاق[1].

أما عن موقفها من طبيعة التعامل مع العرب، فاتخذت حيروت موقفاً متشدداً، وكانت من أشد المطالبين بشن الغارات الانتقامية ضد العرب، والقيام بعمليات هجومية خارج حدود (إسرائيل)، واستغلال ذلك لتوسيع حدود (الدولة)، وقد كان هذا الموقف واضحاً منذ قيام (إسرائيل) وحتى مشاركة (إسرائيل) في العدوان الثلاثي 1956م[2]، حتى أن الحزب كان يطالب بالتشدد في التعامل مع العرب داخل (إسرائيل)[3].

علاقة حيروت مع الماباي:

اتخذ حزب حيروت موقفاً عدائياً من جميع الأحزاب الاشتراكية، وكان يدعو إلى إنهاء النفوذ العمالي في (الدولة)، كما كان يعادي الهستدروت، ويطالب بإنهاء سلطته؛ مما وضعه في موقف عدائي مع الماباي، ومع ابن غوريون[4]، وكان حيروت يحاول أن يطرح خطاباً أيديولوجياً واضحاً في مقابل الخطاب العام لحزب الماباي[5].

أبدى حيروت معارضة واضحة لحكومات الماباي، وأراد بيغن أن يطرح نفسه وحزبه بديلاً لحزب الماباي وابن غوريون ضمن اللعبة الديموقراطية؛ لذا ظل حيروت يركز في خطابه على حريات الأفراد وسلطة القانون، وعارض استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي أصدرته سلطات الانتداب، وعارض وجود رقابة على الصحف، ورفض محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، كما ركز بيغن على معارضة كل ما يتبناه الماباي، لأجل هزيمته في الانتخابات[6]، وكان حزب حيروت يكيل الاتهامات لحزب الماباي والأحزاب الدينية بأنهم يتبعون سياسة غير (قومية) في مجال السياسة الخارجية، وتقديم التنازلات للعرب[7]، ورفض حيروت حدود (الدولة)

---

(1) http://www.herut.org.il/hebrew_new/maza.html

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص58.

(3) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص148.

(4) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص148.

(5) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا(عبري)، ص87.

(6) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا(عبري)، ص86.

(7) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص96.

التي أعلنها ابن غوريون، وظلت تطالب بحدود (إسرائيل الكبرى) في برامجها الانتخابية[1]، ولم يكن الخلاف الأيديولوجي هو السبب الوحيد في توتير العلاقات بين الماباي وحيروت، بل جاءت قصة السفينة ألتلنا[2] في وقت مبكر من إقامة (إسرائيل) لتزيد من حالة العداء بين الطرفين[3].

انتهز بيغن قيام ابن غوريون بالسعي لطلب التعويضات من ألمانيا، وشن هجوماً قوياً على ابن غوريون وسياسته الخارجية، بل وقاد مظاهرة في 7 كانون الثاني (يناير) 1952م، ألقى فيها خطبة حماسية لإثارة الشعور (القومي) واستخدم عبارات من التوراة، وتحركت هذه المظاهرة تجاه الكنيست، حيث كانت تجري مناقشات حول موضوع التعويضات[4].

يبدو أن رفض حيروت لموضوع التعويضات نابع من خطاب القومي المتطرف، وأنه يرى أن ما (تعرض له اليهود على يد النازية)، لا يمكن مقابلتها بالمال.

هذه المواقف من حزب حيروت، وطبيعة العلاقة بين الحركة العمالية والحركة التصحيحية من قبلها، والعلاقة بين منظمة إتسل والهاغاناة، جعلت حزب حيروت يجلس في مقاعد المعارضة.

فظل ابن غوريون يرفض إشراك حزب حيروت في أية حكومة يشكلها، وكان يعلن قبيل كل انتخابات للكنيست وبعدها، أو عند نشوب أية أزمة حكومية، أنه على استعداد لتشكيل ائتلاف حكومي مع أية مجموعة حزبية في (إسرائيل) مهما كان لونها "دون حيروت والحزب الشيوعي"، وأصبحت هذه العبارة بمثابة شعار دائم لابن غوريون، مؤكداً أنه ليس على استعداد حتى للجلوس معهما[5]، هذا الموقف من ابن غوريون كانت تحركه عدة أمور، منها: حرصه

---

(1) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص 133.

(2) السفينة ألتلنا: وهي سفينة أسلحة قامت منظمة إتسل بتهريبها إلى فلسطين في 20 حزيران (يونيو) 1948م، مع أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أصدرت مرسوماً بإنشاء الجيش الإسرائيلي، وجرى الاتفاق مع إتسل وغيرها بعدم العمل العسكري إلا تحت مظلة الجيش النظامي، ومع وصول السفينة إلى الشواطئ اعتبر ابن غوريون ذلك عصياناً له وللحكومة ووجه إنذاراً إلى مناحيم بيغن لتسليم السفينة، إلا أن بيغن رفض الإنذار فأصدر بن غوريون أوامره بمهاجمة السفينة، وهو ما كان في 23 حزيران (يونيو) 1948م، فتم إغراق السفينة وقتل (16) من رجال إتسل (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات، ص47-48).

(3) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص130.

(4) سيلفر، أريك: بيجن، ص147-148.

(5) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص 66-67.

على أن يظهر حزبه (الماباي) موقف المعتدل سياسياً، والساعي للعيش بسلام مع جيرانه، عبر رفضه إشراك حيروت في الحكومة نتيجة؛ لأفكاره التوسعية والمتطرفة، عدا عن العلاقة السيئة بين ابن غوريون ومناحيم بيغن[1]، فقد درج ابن غوريون عند الحديث عن بيغن مثلاً على وصفه بأنه "ذلك الشخص الذي اعتاد أن يجلس في الكنيست، ويسمي نفسه باشا"، كما كان يرد على الانتقادات والاستفسارات التي يوجهها له نواب حيروت بتوجيه كلامه إلى النواب الآخرين، إمعاناً بالاستخفاف بهم[2]، هذا الأمر دفع بيغن بأن لإبلاغ حزبه قبل ذلك بثلاث سنوات (أي قبل 1955م) أنه لن يحضر اجتماعات لجنة العلاقات الخارجية في الكنيست إذا كان ابن غوريون حاضراً؛ لأنه لا يحتمل الجلوس في الغرفة نفسها مع رئيس الوزراء الذي جرح مشاعره عدة مرات خلال السنة الماضية[3].

ووصل الأمر بابن غوريون أنه ظل يرفض طيلة تواجده في سدة الحكم إعادة جثمان جابوتنسكي ليدفن في (إسرائيل)، حتى أن المحاربين الصهاينة القدامى الذين أصيبوا بالإعاقة وكانوا يخدموا في صفوف إتسل، حصلوا على حقوق أقل من الذين خدموا في صفوف الهاغاناة أو البالماح[4]، ولم يتم صرف مستحقاتهم المالية إلا بعد ست سنوات من إقامة (إسرائيل)، بعد إقرار قانون خاص بالأمر في الكنيست عام 1954م[5]، بل وكانت المؤسسة العسكرية التي يسيطر عليها الماباي وابن غوريون شخصياً يعرقلون ترقية جماعة بيغن العاملين في الجيش الإسرائيلي، ومنعوا قبولهم في جهاز الشاباك[6]، بل ووظف ابن غوريون الأجهزة السرية المحلية المحلية لأغراض سياسية، عبر توجيه الأوامر لها في مطلع الخمسينات بالتغلغل في الأحزاب السياسية الإسرائيلية وخاصة حزب حيروت[7].

---

(1) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص78.

(2) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص67.

(3) سيلفر، أريك: بيجن، ص152.

(4) شندلر، كولن: (إسرائيل)، الليكود والحلم الصهيوني، ص77.

(5) مالكا، فيكتور: مناحيم بيغن، ص50.

(6) الشاباك: اختصار لمصطلح شيروت بيطاحون كلالي (خدمات أمن عامة)، وهو جهاز استخباري إسرائيلي يخضع مباشرة لرئيس الوزراء، وهو مسئول عن حماية الأمن العام داخل (إسرائيل)، ومعظم أعمال الشاباك سرية، لعب الشاباك دوراً بارزاً في اغتيالات وأعمال تنكيل وحشية ضد الفلسطينيين بهدف إجهاض انتفاضاتهم. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص275).

(7) ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، ص108.

والشيء المهم أيضاً في قدرة ابن غوريون عن الاستغناء على إشراك حيروت في حكومته، هو الضعف النسبي لتمثيل حيروت في الدورات الأولى للكنيست، عند مقارنة ذلك بالشعبية الكبيرة لابن غوريون الذي أعلن قيام (الدولة)، وعمل على حل المشاكل العديدة (للدولة)[1].

أفكار حزب حيروت الاقتصادية والاجتماعية:

بقيت حركة حيروت متمسكة بعقيدة الحركة الصهيونية التصحيحية التي ترفض الصراع الطبقي، وكانت تدعو في المقابل لتغليب التضامن (القومي)، وكانت تدعو إلى إفساح المجال أمام المشاريع الخاصة، وإلى إخضاع نزاعات العمل إلى التحكيم الإلزامي، وعلى الأقل في الخدمات الحيوية– ما دامت (إسرائيل) في حالة حرب[2]، وكان الحزب يدعو إلى تجريد الهستدروت من مشاريعه الاقتصادية وتحويلها إلى مشاريع خاصة[3]، وأكدت في برامجها الانتخابية إيمانها بنظام السوق الحر وفتح باب المنافسة الاقتصادية[4].

أما موقف حزب حيروت من الدين، فلم يكن حيروت يطالب بدولة دينية مثلما تفعل الأحزاب الدينية، لكنها تؤيد كافة المواقف والقوانين الدينية، وذلك بهدف جعل الدين أحد الروابط القومية التي تطالب بها حيروت؛ لذا دعمت قانون تجذير التوراة في كافة مناحي الحياة في (إسرائيل) في بداية الخمسينات[5]، وتؤيد حيروت تعزيز التعليم الديني؛ لأن ذلك – برأيه – يقوي يقوي الوعي بالهوية الذاتية، و(عدالة) مطالبهم في (أرض إسرائيل)[6]، لذا كانت حيروت تدعو لترسيخ المبادئ التاريخية للتوراة، وتعزيز الطابع اليهودي للدولة عبر سن قانونين خاصة بذلك[7].

---

(1) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص67.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص52–53.

(3) أبو غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، ص73.

(4) http://www.herut.org.il/hebrew_new/maza.html

(5) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص101–102.

(6) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص55–56.

(7) http://www.herut.org.il/hebrew_new/maza.html

أيد حزب حيروت فكرة وضع دستور مدون بعد إعلان قيام (الدولة)، كما دعا إلى الأخذ بالنظام الرئاسي، وبمبدأ ازدواج مجلسي البرلمان[1].

موقف حزب حيروت من علاقات (إسرائيل) الخارجية:

أما في مجال السياسات الخارجية، فقد ظل حيروت منذ قيام (إسرائيل) وطوال فترة الخمسينات يدعو لتمتين العلاقة مع الغرب، ومع الولايات المتحدة وفرنسا على وجه التحديد، ورفضت بشدة اتفاق التعويضات[2] مع ألمانيا عام 1952م[3]، كما كان يرفض مبدأ الحياد، ويحمل عداءً صريحاً للاتحاد السوفيتي؛ بسبب الشيوعية التي تتبناها، وعداءً لبريطانيا، لأنها – حسب زعم قادة الحزب – وقفت في طريق إقامة (دولة إسرائيل)[4].

الوضع التنظيمي في حزب حيروت:

عمل بيغن على إقامة بنية تنظيمية لحزب حيروت شبيهة بتلك القائمة عند باقي الأحزاب في (إسرائيل) حتى لا يبدو شاذاً عن الأحزاب الأخرى، بل أراده مشابهاً لتركيبة حزب الماباي، أي أن يتكون الحزب من منظمة وفكر وقيادة، حيث تكون المنظمة كبيرة، وتقوم الفروع الحزبية باختيار القيادة التي يناط بها تطبيق الفكر في ميدان العمل السياسي، وتعمل منظومة من الإداريين على إدارة الجموع المؤيدة وتوعيتها[5]، إلا أن حقيقة الوضع في حيروت أنه كان ذو مركزية شديدة في القيادة والإدارة، تحدد وتقيد حرية مجالسها وفروعها، ففي الفرع الذي يتكون من 200 شخصٍ لا يسمح الحزب بإجراء انتخابات لاختيار مجلس للفرع، أما في فروع ذات أعداد أكبر فيتم إجراء انتخابات، إلا أن القانون في الحزب يبقي الصلاحيات النهائية لقيادة الحزب لتحديد عدد أعضاء المجالس، وعدد أعضاء الفروع، وتحديد الشخصيات المرغوبة

---

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص109.

(2) اتفاق التعويضات: هي اتفاقية وقعت بين (إسرائيل) وألمانيا عام 1952م، تتعهد بموجبه الأخيرة دفع تعويضات مادية مقابل ما تعرض له اليهود من اضطهاد إبان الحكم النازي ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في الأول من نيسان (أبريل) 1953م. (محافظة، علي: ألمانيا والوحدة العربية، ص49–55).

(3) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص102.

(4) أبو غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، ص73–74.

(5) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا (عبري)، ص78–79.

للترشح لتمثيل الحزب، وأي قرار في مجالس الفروع يجب أن يأخذ الموافقة المباشرة من الحزب وقيادته، حتى بعد حصوله على الأغلبية(1).

عمل بيغن منذ تأسيس الحزب على تقوية سلطته ونفوذه داخل مؤسساته، وكان يعتمد في ذلك على مجموعة من المؤيدين والمعجبين والمخلصين له منذ أيام عمله السري قبل إقامة (الدولة)، ولأجل استمرار تفرده في قيادة الحزب قام بيغن بإضعاف واستبعاد المثقفين من منظمة إتسل والبيتار(2) والحركة التصحيحية، كالصحافيين والمحامين وعلماء الجامعات وغيرهم، ولم يعطهم السلطة لتولي مناصب قيادية في الحزب، ولم يشركهم في العمل السياسي(3)، وكان بيغن يحدد سياسة الحزب دون المشاورة مع أحد من أعضاء الحزب؛ مما دفع المثقفين المتبقين لترك الحزب في بداية الخمسينات(4)، وكان بيغن يرى أن حملة الفكر التصحيحي من خارج حيروت، خطراً حقيقياً على زعامته لمعسكر اليمين؛ لذا سعى لإقناع رئيس الاتحاد الدولي للتصحيحيين بالاعتراف بحيروت باعتباره الفرع الإسرائيلي للحركة، في مقابل جهده للتخلص من معارضي زعامته من التصحيحيين المحنكين، حتى دفع عاري جابوتنسكي(5)، للخروج من الحزب(6)، ولم ولم يضع بيغن أياً من التصحيحيين في قائمة مرشحيه للكنيست؛ مما دفعهم للدخول في قائمة مستقلة، لكنها لم تحصل على نسبة الحسم المطلوبة(7).

---

(1) حاييم، شيبح: السياسيون في (إسرائيل) – طرق اختيارهم (عبري)، ص19.

(2) بيتار: هي اختصار بريت يوسف ترومبلدور (عهد يوسف ترومبلدور)، وهي منظمة شبيبة الصهيونيين التصحيحيين أسسها زئيف جابوتنسكي، ومن أهدافها المعلنة: تنشئة الشبيبة اليهودية على حب (الوطن)، والقيام بتسهيل الطرق لجمع (الشتات اليهودي) في فلسطين، (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص119).

(3) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا (عبري)، ص82.

(4) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا (عبري)، ص84.

(5) عيري جابوتنسكي: ولد عام 1910م في روسيا، وهو ابن زئيف جابوتنسكي، هاجر إلى فلسطين عام 1919م، كان نشيطاً في منظمة بيتار، وأصبح مندوباً لها في فلسطين عام 1936م، دخل الكنيست الأولى عن قائمة حيروت، وقبل انتهاء ولاية الكنيست انسحب من الحزب.

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=402

(6) سيلفر، إريك: بيجن، سيرة حياته، ص153.

(7) Abraham Diskin: Elections and Voters in Israel,p19.

وضع الحزب دستوراً له في عام 1954م، قال عن نفسه فيه: إنه حزب ديموقراطي، ويرفض أي نشاط شمولي شيوعي أو نازي، ويؤمن بحقوق (المواطن) وحقوق الأقليات، وطالب بإنهاء الحكم العسكري، ووقف الرقابة على الصحف[1].

وعُرف عن حزب حيروت أن القيادة فيه هي مَنْ تختار الشخصيات التي ستقوم بتمثيلها في الكنيست أو المجالس البلدية والسلطة المحلية، دون تدخل من الفروع ومجالسها[2]، ووصل الأمر، بسبب القيادة المتفردة لبيغن، إلى انفصال كل من: هيلل كوك[3]، وعيري جابوتنسكي من من أعضاء حيروت وكوَّنا كتلة مستقلة في الكنيست بسبب رفضهم لسياسة بيغن[4].

وكبقية الأحزاب الصهيونية كان لحزب حيروت امتدادات خارجية ومنظمات منتشرة خارج (إسرائيل) تضم يهوداً من دول عديدة[5]، ويأتي معظم أعضائه من اليهود المهاجرين من اتحاد جنوب أفريقيا، ومن اليهود الشرقيين، وترتكز قاعدته على المهاجرين الفقراء، ويعتمد على بعض العناصر من الطبقات المتوسطة في المدن[6]، ويفسر إسحاق شامير قدرة مناحيم بيجن على استقطاب المهاجرين اليهود من شمال أفريقيا ودول إسلامية إلى قدرته على جذبهم بالخطابات الحماسية التي كان بيغن يتقنها، وتأكيده المستمر على مكانة القدس المركزية التي كانت تثير مشاعرهم العميقة[7].

ومنذ تأسيس حيروت وحتى عام 1965م لم تحدث أية تغييرات جوهرية في تركيبة الحزب من الناحية التنظيمية أو القيادية[8].

---

(1) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص102.

(2) حاييم، شيبح: السياسيون في (إسرائيل)– طرق اختيارهم (عبري)، ص20.

(3) هيلل كوك: ولد عام 1915م في لتوانيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1925م، وانضم إلى إتسل عام 1931م، حتى أصبح من قادتها، ودخل الكنيست الأولى عام 1949م ضمن قائمة حزب حيروت، وقبل انتهاء ولاية الكنيست الأولى انسحب من كتلة حيروت بسبب خلاف مع قادة الحزب.
https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=595

(4) شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا (عبري)، ص86.

(5) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص85.

(6) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص147–148.

(7) شامير، إسحاق: مذكرات إسحاق شامير، ص108.

(8) غوانمة، نرمين يوسف: حزب الليكود، ص47–48.

مشاركة حزب حيروت في انتخابات الكنيست:

أظهرت نتائج انتخابات الكنيست الأولى 1949م حصول حزب حيروت على (14) عضواً في الكنيست، وقبل نهاية ولاية الكنيست الأولى قام اثنان من أعضاء الكنيست من كتلة حيروت (عاري جابوتينسكي وهيلل كوك) بالانسحاب من الكتلة، إلا أن الكنيست لم تعترف بهما ككتلة مستقلة[1]، أما في انتخابات الكنيست الثانية عام 1951م فهبط عدد مقاعد حيروت إلى (8) مقاعد، إلا أنه صعد بقوة في انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م فحصل على (15) مقعداً واحتل المركز الثاني في ترتيب حجم الكتل[2].

أثر تراجع مقاعد حيروت في الكنيست الثانية على رئيس الحزب مناحيم بيغن، حيث اختفى عن المشهد السياسي، ولم يعد يحضر جلسات الكنيست خلال النصف الثاني من عام 1951م، وكانت عودته السياسية بسبب معارضته لاتفاق التعويضات الألمانية[3].

مثّل حزب حيروت ذروة الخطاب اليمني القومي الصهيوني، وظل يدعو للتوسع على حساب الدول العربية، كوريث لفكر فلاديمير جابتونسكي. وكانت علاقته متوترة مع حزب الماباي الحاكم ورئيسه ابن غوريون؛ ليبقى الحزب في مقاعد المعارضة من إقامة (إسرائيل) عام 1948م، وحتى عام 1977م.

(1) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1_s.htm

(2) انظر: جدول نتائج انتخابات الكنيست، منصور، جوني: معجم المصطلحات، ص169-170.

(3) شندلر، كولن: (إسرائيل)، الليكود والحلم الصهيوني، ص73.

ثانياً: حزب الصهيونيون العموميون

جذور حزب الصهيونيون العموميون:

تعود جذور حزب الصهيونيين العموميين إلى تيار داخل المنظمة الصهيونية بدأ منذ وقت مبكر، وقد مثل الفئة التي لم ترد أن تُصنف ضمن الأحزاب الدينية أو العمالية التي بدأت تظهر في المنظمة الصهيونية، وكان هذا التيار يكتفي من الصهيوني بالانتماء للمنظمة الصهيونية، وسداد رسوم العضوية، وقبول برنامج بازل[1][2]، ومنذ الثلاثينات اتضح أن داخل الصهيونيين العموميين تياران، الأول يسمى اتحاد الصهيونيين العموميين (الجناح أ) بقيادة حاييم وايزمان، وهؤلاء تبنوا سياسة معتدلة تجاه بريطانيا، وإيجاد حلول مع العرب، ودخلوا لنقابة العمال في حلف مع الماباي، والتيار الثاني يسمى حلف الصهيونيين العموميين (الجناح ب)، وكان هؤلاء بعيدين عن حزب الماباي، وظلوا حتى 1956م يرفضون الانضمام للهستدروت، وكانوا أقرب للتصحيحين في سياسات الخارجية والأمن[3]، وفي عام 1946م اندمج الجناحان وشكلا حزب الصهيونيين العموميين، وكان من مبادئه أن فلسطين تمثل (أرض إسرائيل) الغربية فقط، ليلتقي بذلك مع المبادئ التوسعية لحزب لإتسل، إلا أن الجناحين ما لبثا أن انفصلا عام 1948م[4].

---

(1) برنامج بازل: هو مشروع صادر عن المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام 1887م، وأشرف على وضع أركانه وصياغته ثيودور هرتزل، وتضمن البرنامج مقدمة تؤكد على أن هدف الصهيونية هو إقامة (وطن قومي) لليهود في فلسطين، ووضع المشروعات مجموعة من الإجراءات، مثل: تطوير منهجي لفلسطين عن طريق توطين اليهود الحرفيين فيها، وتقوية الشعور (القومي) اليهودي، ومن الواضح البعد الاستعماري في ثنايا المشروع حتى أنه لم يأت على ذكر العرب، ولو بذكر اسمهم. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص92–93).

(2) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)، مج2، ص277–278.

(3) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص104.

(4) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص195–196.

كان من بين من مؤسسي هذا الحزب حاييم وايزمان الرئيس الأول لـ(إسرائيل)، وناحوم غولدمان[1].

وعشية إقامة (إسرائيل) عام 1948م تحالف (الجناح أ) من الصهيونيين العموميين مع حزب عالياه حداشا (الهجرة الجديدة)[2]، ومع تنظيم هعوفيد هاتسبوني (العامل الصهيوني) وشكلوا الحزب التقدمي، بينما احتفظ (الجناح ب) باسم الصهيونيين العموميين[3].

طرح الحزب أفكاره بعد إقامة (إسرائيل) عام 1948م في البرامج الانتخابية للكنيست، حيث دعا لتقوية (إسرائيل) مادياً وروحياً عن طريق بناء اقتصاد مستقل يقوم على المبادرة الفردية؛ مما يمكّن (إسرائيل) من ممارسة سياسة خارجية فعالة، وطالب بضرورة زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن يتم جذبهم عن طريق بناء نظام سياسي واقتصادي شبيه بدول العالم الحر التي يعيش معظم اليهود على أراضيها[4].

موقف الصهيونيون العموميون من القضايا الاجتماعية والاقتصادية:

وفي السياسة الداخلية ظل الصهيونيون العموميون على موقفهم الداعي لإضعاف الأحزاب وتقوية مؤسسات (الدولة) الرسمية، وكان لهم دور في فرض النظام التعليمي الرسمي، وإلغاء نظام التعليم الحزبي عام 1953م[5].

أما في المجال الاقتصادي فكان الحزب ينظر بعين الريبة، وعدم الثقة إلى تدخل (الدولة) في الميدان الاقتصادي[6]؛ لذا عارض سياسة الاقتصاد الموجه، وطالب بتعزيز النشاط النشاط الفردي الحر في القيام بالمشروعات الاقتصادية، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على

---

(1) ناحوم غولدمان: ولد عام 1895م في بولندا، وحصل على الدكتوراة من ألمانيا، وعمل في القسم اليهودي في وزارة الخارجية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وعُين مندوباً للوكالة اليهودية عام 1953م، كان من معارضي بن غوريون، لذا كان محل انتقاد من عدة أوساط اسرائيلية. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص324).

(2) عالياه حداش (هجرة جديدة): حزب صهيوني أُسس في فلسطين عام 1942م، وكان هدف الحزب الأساسي الحصول على حق التعبير عن الآراء السياسية، والتأثير على القرارات في مؤسسات اليشوف. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص491).

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص13.

(4) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص260.

(5) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص110.

(6) الجيش اللبناني، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص427.

الاستثمار داخل (إسرائيل)، وكان يحمل موقفاً عدائياً من الهستدروت، وظل يطالب بإحلال مكاتب عمل حكومية مكان مكاتب تشغيل العمال التي يشرف عليها الهستدروت[1]، هذه المواقف جعلت من الحزب يمثل الطبقة العليا والوسطى رغم ادعاء الحزب المتكرر بأنه لا يمثل طبقة، أو أية فئة اجتماعية[2]، وكان الحزب يرى أن قيام اقتصاد يقوم على المبادرة الفردية، يساهم في تقوية إسرائيل في علاقتها مع العالم الخارجي، وان استقرارها الأمني يعتمد على استقرارها الاقتصادي، وقوتها الداخلية[3].

على صعيد علاقات (إسرائيل) الخارجية، كان حزب "الصهيونيون العموميون" من أكبر الداعين إلى تعزيز علاقات (إسرائيل) بالدول الغربية الرأسمالية، ومع ذلك كان يدعو إلى تحديد العلاقة مع هذه الدول بناءً على المعاملة التي يتلقاها اليهود المقيمون على أراضيها[4]، وكان الحزب يركز في دعوته لتعزيز العلاقة بالدولة الغربية يركز على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان له حضور واضح في أمريكا، وبلغ نفوذه هناك حد أنه عندما بدأ ابن غوريون في تشكيل الوزارة الأولى عام 1949م، جاءت خطابات من يهود أمريكا تطلب منه إشراك "الصهيونيون العموميون" في الحكم إذا أراد استمرار تدفق العون لـ(إسرائيل)[5].

مشاركة حزب "الصهيونيون العموميون" في الحكومات الإسرائيلية:

ظل حزب الصهيونيون العموميون في غالب فترة 1948-1956م في مقاعد المعارضة، حيث لم تشارك إلا مرات قليلة في الحكومات المتعاقبة بالرغم من حصولها على مكان متقدم في ترتيب القوائم الفائزة في انتخابات الكنيست.

حصل الحزب في انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م على سبعة مقاعد، لكنها ارتفعت بشكل لافت في انتخابات الكنيست الثانية عام 1951م حيث حصل على عشرين مقعداً

---

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص104-105.

(2) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص105.

(3) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل) ، ص260.

(4) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص105.

(5) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص220.

ليحتل الموقع الثاني في ترتيب الكتل الفائزة بعد الماباي، لكن مقاعده انخفضت إلى ثلاثة عشر في انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م[1].

ظل حزب الصهيونيين العموميين ضعيف التأثير في السياسة الاسرائيلية، لأسباب منها: عدم الانضباط التنظيمي في داخل صفوفه، ولم يكن يكسب أصواتاً من المهاجرين الذين قدموا بعد إقامة (الدولة)، حيث كان هؤلاء يعتمدون على مساعدة الدولة، بالإضافة إلى أن الحزب اعتمد بالأساس على اليهود الأثرياء الذين استوطنوا في فلسطين أيام الانتداب وهذه الفئة كانت قليلة[2].

شارك الصهيونيون العموميون في الحكومة المؤقتة التي ترأسها ابن غوريون بعد إقامة (الدولة)، وتمثلت مشاركتهم بوزارة التجارة والصناعة[3]، ولم يشارك الصهيونيون العموميون في الحكومات الثلاث الأولى للدولة، ليشتركوا في الحكومة الرابعة في 24 كانون الثاني (ديسمبر) 1952م بعدد من الوزارات[4]، وشارك الحزب بنفس الوزراء والمناصب في الحكومة الخامسة 1954م [5]، وكان دخوله للحكومة من أجل التصويت على مشروع قانون لتعديل نظام الانتخابات، وعندما فشل المشروع عاد إلى المعارضة [6].

---

(1) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص169-170.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص 96.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص216.

(4) http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=4

(5) http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=5

(6) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص196.

ثالثاً: الحزب التقدمي

تمهيد:

نشأ هذا الحزب مع قيام (إسرائيل) من اتحاد (الجناح أ) من الصهيونيين العموميين مع حزب علياه حداشا (الهجرة الجديدة)، ومع تنظيم هعوفيد هاتسيوني (العامل الصهيوني)[1]، وبهذه التشكيلة بدا الحزب أنه ذو ميول معتدلة وتحررية، وكان له دورٌ كبيرٌ في إثارة حملة انتقاد واسعة ضد العنف الذي مارسته بعض الأحزاب الصهيونية تجاه (الانتداب) البريطاني[2].

وعرف عن الحزب أنه كان يدعو إلى الدفاع عن حرية المعتقد، ويقف ضد كل الاتجاهات التي تسعى للتدخل في الحرية الفردية، خاصة فيما يتعلق بالناحية الدينية، فمع التأكيد على احترام (الدولة) للدين، طالب الدوائر المتدينة في المقابل أن تظهر الاحترام والتفهم لمواقف الاتجاهات غير المتدينة[3].

أفكار الحزب التقدمي:

يعد الحزب التقدمي حزباً محافظاً؛ لذا وقف دائماً ضد الاتجاهات الاشتراكية، وكان يدعو إلى تشجيع المشروعات الخاصة والاقتصاد الحر، وعارض فكرة صراع الطبقات، ووقف موقفاً معادياً من اتحاد عمال (إسرائيل) (الهستدروت)[4].

وبخصوص النظام السياسي، دعا الحزب إلى تحويل (إسرائيل) إلى دولة ذات دستور مدون، وأبدى الحزب معارضته لمحاولات تغيير نظام الانتخاب النسبي، أو تقسيم (الدولة) إلى دوائر انتخابية[5]، وفي السياسة الخارجية دعا الحزب التقدمي إلى التعاون الكامل مع الغرب؛ لأن ذلك ينقذ (إسرائيل) من العزلة التي تعيشها[6].

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص13.
(2) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص108.
(3) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص263.
(4) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص117.
(5) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص263.
(6) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص108.

مشاركة الحزب التقدمي في انتخابات الكنيست:

حصل الحزب التقدمي في انتخابات الكنيست الأول عام 1949م على خمسة مقاعد، وفي انتخابات الكنيست الثانية 1952م انخفض تمثيله، حيث حصل على أربع مقاعد، أما في انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م فحصل على مزيد من الأصوات من الصهيونيين العموميين، فارتفع نصيبه من المقاعد إلى خمسة[1].

فشل الحزب في استقطاب عدد معقول من أصوات الناخبين لعدة أسباب، منها: أن الطبقة الوسطى التي ينتمي لها الحزب التقدمي رأت مبادئه لا تختلف عن سياسة حزب الماباي، بينما الأخير يمتلك قوة سياسية واقتصادية أكبر، وبالتالي هو الأقدر على تقديم المنافع الاقتصادية للناخبين؛ لذا كان عدد كبير من الناخبين الذين كان من المتوقع أن يقترعوا لصالح الحزب التقدمي ذهبت أصواتهم إلى حزب الماباي[2]، كما أن آراء الحزب لم تكن تجتذب فئة الشبيبة[3]، ومع ذلك فللحزب نفوذ أدبي كبير في الأوساط الإسرائيلية، وكان يحوز على احترام وتقدير كبيرين نظراً لشخصية قادته، وما قدموه من خدمات (لدولة إسرائيل)[4].

مشاركة الحزب التقدمي في الحكومات الإسرائيلية:

شارك الحزب التقدمي في عدد من الحكومات التي شكلها حزب الماباي، فقد شارك في الحكومة المؤقتة وفي الحكومة الأولى عام 1949م والثانية عام 1950م، حيث شغل فيهما حقيبة العدل، ومثّل بنحاس روزين[5] الحزب التقدمي في الائتلافات الحكومية، ولم يشارك في

---

(1) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص198.

(2) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص197.

(3) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص117.

(4) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص117.

(5) بنحاس روزين: ولد عام 1887م في ألمانيا، أثناء دراسته للحقوق أظهر نشاطاً في اتحاد الجامعيين اليهود في ألمانيا، ساهم في إنشاء الحزب التقدمي وتزعمه، وكان عضواً في مجلس (الشعب) والحكومة المؤقتة. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص248).

الحكومة الثالثة، إلا أنه عاد وشارك في الحكومة الرابعة حتى الحكومة السابعة، وشغل في جميعها وزارة العدل[1].

يتضح مما سبق أن منظومة الأفكار التي تبنتها الأحزاب اليمينية (القومية) بعد إقامة (إسرائيل) وخاصة حزب حيروت ترجع إلى المبادئ التي كان ينادى بها جابوتنسكي، حيث التشدد في المطالب، وإقامة قوة يهودية لتحقيقها.

تحولت منظمة إتسل مع إقامة (إسرائيل) إلى حزب حيروت بقيادة مناحيم بيغن وقد ورثت أفكار جابوتنسكي، حيث دعا لإقامة (إسرائيل) على جانبي نهر الأردن، وظل من المطالبين بتشديد الضربات الانتقامية ضد العرب، وكانت إدارة الحزب مركزة بيد بيغن، الذي هيمن على كل ممارسات حيروت التنظيمية والسياسية، وظل حيروت في المعارضة حتى عام 1977م، وكانت علاقته متوترة مع حزب الماباي الحاكم، بعكس حزبي الصهيونيون العموميون والتقدمي اللذين مثلا باقي أحزاب اليمين القومي، حيث تركزت مطالبهما في تحرير الاقتصاد والاتجاه لفتح العلاقة مع الغرب؛ لذا كانت لهما فرص المشاركة في الحكومات أحياناً.

---

(1) انظر: جدول حكومات (إسرائيل)، منصور، جوني: معجم المصطلحات، ص159-160.

المبحث الثاني:

الأحزاب اليمينية الدينية (1948–1956م)

أولاً: حزب همزراحي (مركز روحي) (1948–1956م).

ثانياً: حزب هابوعيل همزراحي (1948–1956م).

ثالثاً: حزب أغودات يسرائيل (1948–1956م).

رابعاً: حزب بوعالي أغودات يسرائيل (1948–1956م).

أولاً: حزب همزراحي (مركز روحي) (1948–1956م).

اتخذ همزراحي موقفاً ايجابياً من مسألة المشاركة في المؤسسات الرسمية، فقد دخل في انتخابات الكنيست، وباعتبار أن هذا الحزب يميل للمساومة أكثر من التشدد أو التمسك بمبادئه، فقد اشترك في الوزارات الائتلافية مع الماباي[1]، ومن المعروف عن همزراحي أنه يؤيد الماباي في المسائل الحساسة، وأنه حين يعمد إلى الانسحاب من الوزارات خلال مناقشة المسائل الدينية فيكون ذلك من باب المناورة السياسية للحصول على المزيد من المكاسب والتنازلات التي يقدمها الماباي[2]، وبالرغم من اتخاذه بعض المواقف اليمينية المتشددة، إلا أنه حافظ على علاقته السياسية مع الماباي[3].

أفكار حزب همزراحي:

لا يملك همزراحي برنامجاً اجتماعياً واضح المعالم، ولا يبدي إلا اهتماماً نسبياً بالمسائل المتعلقة بالإنماء الاقتصادي والتصنيع والتوسع الزراعي، ولكن كان له موقف معارض للسيطرة التي يتمتع بها الهستدروت[4]، وهاجم مفاهيم المزارع الجماعية وجميع أشكال الاشتراكية، وتبنى دعم العمل الفردي، وناصر مفاهيم الاقتصاد الحر[5]، لكن الجانب الاقتصادي والاجتماعي كان يأتي في المرتبة الثالثة بعد مواضيع الشؤون الدينية وقضايا التعليم الديني، وهذا الحال سهَّلَ على حزب همزراحي التعاون مع الماباي في الحكومة، ودعم سياسته الأمنية والاقتصادية والخارجية، وذلك مقابل الحصول على تنازلات في مسائل مهمة لحزب همزراحي تتناول الدين، مثل: تمويل منظومة التعليم الديني الخاصة بها، والحفاظ على استقلالية هذه المنظومة، والاعتراف بحرمة يوم السبت والأعياد الدينية، والحفاظ على الزواج والطلاق وفق الشريعة اليهودية بواسطة الحاخامات[6]، وكذلك التساهل إزاء النساء

(1) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص151.
(2) رزوق، أسعد: نظرة في أحزاب (إسرائيل)، ص54.
(3) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص141.
(4) رزوق، أسعد: (الدولة) والدين في (إسرائيل)، ص73–74.
(5) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص152.
(6) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص141.

الأرثوذكسيات في مسألة الخدمة العسكرية[1]، والعمل على تهيئة الوسائل اللازمة للجنود المتدينين ليعيشوا طبقاً للتعاليم الدينية[2].

وبالرغم من التعاون الواضح بين الماباي كحزب حاكم وهمزراحي، إلا أن ذلك لم يمنع الأخير من الاستمرار بالمطالبة والعمل على دمج الدين (بالدولة)، وزيادة التشريعات الدينية، فحزب همزراحي إلى جانب الأحزاب الدينية الأخرى تسبب بأكثر من أزمة وزارية؛ بسبب موقفه من الدين (والدولة)، وهو ما حدث في الحكومة الأولى بشأن التعليم في مخيمات المهاجرين[3]، التي أسفرت عن امتناع الوزراء المتدينين عن المشاركة في جلسات الحكومة، لتقدم بعدها استقالتها في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1950م [4].

ومن اهتمام همزراحي بالتعليم أسس الحزب جامعة بار إيلان[5] عام 1953م، وافتتحت رسمياً عام 1955م، وتميزت الجامعة بطابعها الديني، وولائها للتقاليد اليهودية ولطريقة الحياة اليهودية، وتهدف الجامعة إلى تكوين جيل من الشباب المتعلمين الذين يجمعون بين تمسكهم بالعقيدة الدينية والموضوعات العلمية العصرية[6].

أما في توجهاته الخارجية، فلم يتسبب بأية أزمة وزارية خلال مشاركته مع الماباي في الحكم على خلفية سياسة الماباي الشئون الخارجية والأمن، لتبني همزراحي خطاً معتدلاً في هذين المجالين[7]، وكان يدعو في سياسته الخارجية إلى تدعيم الصداقة مع الولايات المتحدة[8]،

---

(1) رزوق، أسعد: (الدولة) والدين في (إسرائيل)، ص73-74.

(2) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص151-152.

(3) نبعت المشكلة من تزايد شكاوي سكان هذه المخيمات من إكراه أبنائهم على الالتحاق بمؤسسات التعليم العلمانية التابعة لبعض الأحزاب على غير رغبة من الأهالي مما أثار احتجاجهم واصطدامهم مع هذه الأحزاب. (أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص 92-93).

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص104.

(5) جامعة بار إيلان: أُنشئت رسمياً في عام 1955م إلى الجنوب من مستوطنة تل أبيب، وهي على اسم الحاخام مئير بار إيلان، وهي ذات صبغة دينية تهدف إلى تعميق التعليم الديني بكافة مواضيعه، ويوجد بها كليات لتعليم مواضيع مختلفة أسوة بباقي الجامعات. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص152).

(6) طربين، أحمد: تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة، ص151.

(7) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص104.

المتحدة[1]، ولم يُسَجَّل أن اعترض على السياسة الخارجية للحكومات التي شارك فيها، بل كان شريكاً في الحكومة التي خططت للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م[2].

يلاحظ أن حزب همزراحي يضم في عضويته الكثيرين من المنتمين للطبقة الوسطى في المدن والمناطق الصناعية[3].

اتحاد حزب همزراحي مع حزب هابوعيل همزراحي وتشكيل (المفدال):

بدأت فكرة توحيد حزبي همزراحي وهابوعيل همزراحي بعد قيام (إسرائيل) عام 1948م، وكان لكل من الحزبين أسبابه وراء ذلك، فعلى الصعيد الذاتي توفر عملية التوحيد قاعدة جماهيرية منظمة لزعامة همزراحي التاريخية، في المقابل توفر لهابوعيل همزراحي الإمكانات المادية المتوفرة لحزب همزراحي من تنظيمه العالمي، وكانت الخطوة الأولى في مسار الوحدة الإعلان عن توحيد الحزبين في الخارج عام 1955م، وبعدها تم عقد مؤتمر مشترك للحزبين في فلسطين المحتلة، وأعلن عن قيام حزب مفلاغا داتيت ليؤميت (الحزب الديني القومي) (المفدال)[4].

مشاركة حزب همزراحي في انتخابات الكنيست:

شارك همزراحي في انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م ضمن الجبهة الدينية المتحدة التي ضمت (همزراحي، هبوعيل همزراحي، أغودات يسرائيل، وهبوعيل أغودات يسرائيل) التي حصلت مجتمعة على 16 مقعداً، كان نصيب همزراحي منها (4) مقاعد، أما في انتخابات الكنيست الثانية 1951م فحصل همزراحي على مقعدين فقط، وفي انتخابات الكنيست الثالثة 1955م دخل همزراحي الانتخابات في قائمة مشتركة مع هابوعيل همزراحي فحصلا معاً على (11) مقعداً[5].

---

(1) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص151.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص114.

(3) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص67.

(4) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص314.

(5) رزوق، أسعد: (الدولة) والدين في (إسرائيل)، ص82.

وشارك همزراحي في الحكومة المؤقتة 1948م، وفي الحكومات التي شُكلت حتى عام 1956م[1].

مثّل حزب همزراحي حالةً صارخة من الانتهازية السياسية التي يمكن للأحزاب السياسية أن تمارسها. فبالرغم من خلفيته الدينية، إلا أنها تعاون من الأحزاب العلمانية، ودخل معها في الائتلافات الحكومية المتعاقبة، ودعم توجهات حزب الماباي الحاكم.

(1) أنظر: جدول الحكومات الإسرائيلية، منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص159، 160.

ثانياً: حزب هابوعيل همزراحي (1948–1956م)

يعد حزب هابوعيل همزراحي من أقوى الأحزاب الدينية وأكثرها شعبية[1]، وتعود القوة والشعبية التي يتمتع بها الحزب إلى نجاحه في كسب الكثير من الأنصار بين المهاجرين الذين قدموا من شمال أفريقيا والبلدان الشرقية، فقد نجح في جذب هؤلاء المهاجرين، وتوفير إقامة دائمة لهم في مستوطناته الريفية، بالإضافة لامتلاكه حركة نشطة من الشباب، مقرونة بشبكة من المؤسسات المالية[2]، وتركز عدد كبير من أعضاء هابوعيل همزراحي بين أفراد الطبقة العاملة في المناطق الصناعية والمستوطنات الريفية التعاونية [3].

موقف حزب هابوعيل همزراحي من الهستدروت:

رفض هابوعيل همزراحي الاشتراك في عضوية الهستدروت، وبالتالي لم يشارك في انتخابات الهستدروت أو أجهزته المختلفة، وكان من أسباب هذا الرفض الطابع العلماني للهستدروت، ومعارضة هابوعيل همزراحي للصراع الطبقي، ومطالبته بإقرار قانون التحكيم الإلزامي في نزاعات العمل[4]، لكن ذلك لم يمنع هابوعيل همزراحي من إقامة علاقات تعاون في مجالات ذات اهتمام مشترك، مثل: الانضمام إلى خطة الهستدروت للضمان الطبي، والإجماع على الحفاظ على القوانين اليهودية المتعلقة بالنظام الغذائي، ومراعاة يوم السبت في جميع مستشفيات وعيادات المؤسسة الطبية في الهستدروت[5].

مشاركة حزب هابوعيل همزراحي في انتخابات الكنيست:

دخل هابوعيل همزراحي انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م ضمن الجبهة الدينية الموحدة مع حزب همزراحي وأغودات يسرائيل وهابوعيل أغودات يسرائيل وحصلوا جميعاً على

---

(1) أبو جابر، كامل: نظام (دولة إسرائيل)، ص 152.

(2) رزوق، أسعد: الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص75.

(3) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص67.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص108.

(5) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل)، ص230.

(16) مقعداً[1]، أما في انتخابات الكنيست الثانية عام 1951م فقد حصل الحزب منفرداً على (8) مقاعد[2] ولعل هذا العدد من المقاعد يشير إلى أن حزب هابوعيل همرزاحي هو أكثر الأحزاب الدينية شعبيةً، وفي انتخابات الكنيست الثالثة 1955م فحصل هابوعيل همزراحي على (8) مقاعد أيضاً[3]، وتظهر من هذه النتائج أن قوة الحزب ظلت ثابتة، وأنها كانت تمتلك جمهوراً ثابتاً من المصوتين لها.

أما على صعيد المشاركة في الحكومة، فكان من الطبيعي أن يشارك هابوعيل همزراحي في السلطة بعد إقامة (إسرائيل)، فتمثل في الحكومة المؤقتة، وفي الائتلافات الحكومية اللاحقة[4].

كانت إقامة حزب هبوعيل همزراحي مثالاً إضافياً على المرونة التي تمتعت بها الأحزاب الدينية (الإسرائيلية)، فكون همزراحي حزباً دينياً لم يمنعه من تشكيل جناح عمالي له (هبوعيل همزراحي)، حيث يجمع بين الأسس الدينية وبين الأفكار الاشتراكية التي تتعارض مع الدين غالباً.

---

(1) غازي السعدي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص99.

(2) http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res2_arb.htm

(3) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص313.

(4) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص312.

ثالثاً: حزب أغودات يسرائيل (1948-1956م)

موقف حزب أغودات يسرائيل من فكرة إقامة (دولة إسرائيل):

ومرت فكرة تقبل أغودات (للدولة اليهودية) بمراحل، وقد شكّل وعد بلفور منعطفاً تاريخياً في هذا المسار باعتباره إشارة إلى العناية الإلهية، وما عزز هذا التوجه الإنجازات التي حققها الاستيطان الصهيوني في الثلاثينات، ومشروع تقسيم لجنة بيل في تشرين الأول (أكتوبر) 1937م، فخرجت أصوات تدعو لتأييد إقامة (دولة يهودية) من منطلق عدم البقاء على هامش السياسة اليهودية، وبدأت أغودات يسرائيل تقول: إنها ترفض أن تكون (دولة اليهودية) ذات طابع علماني، بعد أن كانت ترفض فكرة (الدولة) نفسها[1]،وفي عام 1944م طرأ تغير جديد، حيث رأت أغودات يسرائيل بأن إقامة (الدولة) بداية الخلاص، وأن من واجبها السعي لضمان طابع ديني في الحياة اليومية لمواطني (الدولة المقترحة) [2]. ومن دوافع تغيير أغودات يسرائيل لموقفها هو تدمير الحرب العالمية الثانية لمراكزها في ألمانيا وبولندا وهي التي كانت تمثل الجانب المتشدد في أغودات، ومن ثم انتقل مركز الثقل إلى فلسطين، ورأت أغودات يسرائيل في صدور قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة عام 1947م، مخرجاً مقبولاً حيث اعتبر ذلك عملية قسرية غير نابعة من الموافقة الطوعية على إقامة (دولة يهودية علمانية)[3].

بدأت مفاوضات مع القيادة العلمانية للحركة الصهيونية، وتمحورت حول قوانين الأحوال الشخصية، ويوم السبت، وقوانين الطعام حسب الشريعة اليهودية، وعدم جعل التعليم العلماني إلزامياً، وحرية العبادة، ووافق ابن غوريون على طلباتهم بحرية العبادة، وعدم الإجبار على التعليم العلماني فقط، وذلك قبيل إقامة (الدولة)[4]، ووجه ابن غوريون وممثلو الصهيونية الدينية رسالة إلى قادة حزب أغودات يسرائيل تتضمن تعهداً بتنفيذ عدد من مطالبهم بعد إقامة (الدولة)، عرفت هذه الرسالة فيما بعد باسم (وثيقة الوضع القائم)، وكان هدف ابن غوريون من توجيه الرسالة ضمان أن لا تقوم قيادة أغودات يسرائيل بمعارضة إقامة (الدولة) في لقائها مع لجنة

(1) بشارة، عزمي: دوامة الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص14.
(2) بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص90.
(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص142.
(4) بشارة، عزمي: دوامة الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص15.

التحقيق التي كانت تزور فلسطين حينها، والتي كلفت برفع توصياتها للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أوصت في النهاية بتقسيم فلسطين[1].

وعند الإعلان عن إقامة (إسرائيل) كان حزب أغودات يسرائيل قد قطع شوطاً طويلاً في تقبل فكرة (الدولة اليهودية)، وتحول عام 1948م إلى حزب سياسي يعمل ضمن مؤسسات (الدولة)، وشارك في الحكومة المؤقتة[2]، وجاء قرار المشاركة في هذه الحكومة بعد نقاشات دارت بين قيادات أغودات يسرائيل في فلسطين وبين قيادتها في الولايات المتحدة، حيث رفضت الأخيرة فكرة الانضمام، وكان منطلق موقف قيادة الحزب في فلسطين نابعاً من رغبتها كحزب أقلية للمشاركة في الحكم لتأمين مصالحها[3].

ومع قبول حزب أغودات يسرائيل بـ(الدولة) كان يدرك الحزب أن (الدولة) لن تطبق الشريعة اليهودية، وستكون أقرب للكفر، لكنها قبلت بها بحكم الأمر الواقع، وبحكم البراغماتية التي انتصرت في النهاية، حتى أن عضواً من الحزب قد وقع على وثيقة إعلان (الدولة)، وأصبح عضواً في مجلس (الدولة) المؤقت[4].

يوضح تدرج قبول حزب أغودات يسرائيل بإقامة كيان صهيوني إلى مرونته السياسية، وقدرته على تحويل موقفها وتسويقه لقاعدته الجماهيرية، وقبول هذه القاعدة بالتلون السياسي لقيادتها، يدل على حجم انقيادها غير الواعي.

مشاركة حزب أغودات يسرائيل في انتخابات الكنيست:

شارك الحزب في انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م ضمن الجبهة الدينية المتحدة، حيث حصلت الجبهة على ما نسبته (12.19%) من مجموع الأصوات، لتحصد الجبهة (16) مقعداً، كان نصيب أغودات يسرائيل منها ثلاثة مقاعد[5]، وتم إعطاء أغودات يسرائيل مقاعدها الثلاثة بناءً على اتفاق بين معسكرَيْ همزراحي وهابوعيل همزراحي من جهة، وأغودات يسرائيل

---

(1) شيلغ، المتدينون الجدد، ص389.

(2) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص118.

(3) بشارة، عزمي: دوامة الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص17.

(4) زريق، رائف: (إسرائيل): خلفية أيديولوجية وتاريخية، دليل (إسرائيل) عام 2011، ص29.

(5) رزوق، أسعد: الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص81.

وبوعالي أغودات يسرائيل من جهة أخرى بأن تقسم الأصوات بنسبة (62.5%) للمعسكر الأول، و(37.5%) للمعسكر الثاني، وتم الاتفاق بين أغودات يسرائيل وبوعالي أغودات يسرائيل على أن تكون نسبة التمثيل بينهما (60%) إلى (40%) بعد أن رُفع الخلاف بهذا الشأن إلى لجنة تحكيم دينية[1]، وكانت دعوى أغودات يسرائيل للدخول في هذا التحالف الانتخابي مع باقي الأحزاب الدينية هي محاربة الصهيونية من الداخل، إلا أنها انفصلت عن هذا التكتل قبيل انتخابات الكنيست الثانية[2]، وجرت هذه الانتخابات عام 1951م، وحصلت فيها أغودات يسرائيل على ثلاثة مقاعد[3]؛ أي أنها حافظت على مقاعدها التي كانت معها في الكنيست الأولى، وخاضت أغودات يسرائيل انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م بالتحالف مع بوعالي أغودات يسرائيل، وحصل كلا الحزبين على (4.7%) من مجموع الأصوات، وبالتالي كان نصيب هذا التحالف (6) مقاعد[4]،

وكان الهدف المعلن لأغودات يسرائيل في دخولها للكنيست هو بسط سيطرة التوراة على (الشعب)، ويحدد مجلس كبار علماء التوراة[5] أسماء المرشحين، وتكوين قوائمها الانتخابية، ويستطيع أن يقبل أو يرفض أي مرشح لعضوية الكنيست من الحزب، ويتم في البداية اختيار

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص139.

(2) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص335.

(3) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص170.

(4) غازي السعدي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص103.

(5) مجلس كبار علماء التوراة: أقيم المجلس في أعقاب إقامة حركة "أغودات يسرائيل" في مدينة "كتوبيتس" في بولونيا عام 1912م، حيث تقرر في حينه إقامة مجلسين للحركة: مجلس الأسياد ومجلس الربانيم بحيث يكون ضمن أعضائه كبار التوراة في العالم، وبنفس المكانة تم تعيين مجلس مؤقت من الربانيم، ومن ناحية صلاحيات المجلس، فقد تم طرح مقترحات وفق طريقة: "كل مسألة تكون بحاجة إلى إجابة، يتم حلها فقط بحسب وجهة نظر مجلس كبار التوراة، ويكون هذا المجلس هو المدير الروحي الذي يكون على رأس حركة أغودات يسرائيل، وأحد أهم قرارات المجلس تم خلال المؤتمر الثالث الذي عُقد في مدينة مرينباد في تشيكوسلوفاكيا عام 1937م عندما رفض المجلس خطة لجنة (بيل) القاضية بتقسيم فلسطين، حيث جاء في قرار المجلس: "أرضنا المقدسة ممنوحة لنا من رب العالمين بوعد واختيار، وأن الأرض المقدسة التي وضع حدودها رب العالمين في التوراة المقدسة هي (لشعب إسرائيل) وأن أي قرار بالتنازل عن ذلك لا قيمة له، تقرر بعد الحرب العالمية الثانية إقامة مجالس منفصلة لكبار التوراة في (إسرائيل) وأوربا والولايات المتحدة.

https://he.wikipedia.org/wikiמועצת_גדולי_התורה/

مرشحين حسب الإجماع عليهم من مناطقهم، ثم تعرض الأسماء على مجلس التوراة للقبول أو الرفض[1].

مشاركة حزب أغودات يسرائيل في الحكومات الإسرائيلية:

وعلى صعيد المشاركة في الحكومة، مثّل حزب أغودات يسرائيل بشخص يتسحاق مئير لافين[2] كوزير للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة التي شُكّلت في 14 أيار (مايو) 1948م، ومثلها كذلك في نفس المنصب في الحكومة الأولى التي أخذت الثقة في 10 آذار (مارس) 1949م، وهو ما تكرر في الحكومة الثانية في تشرين الأول (أكتوبر) 1950م، وفي الحكومة الثالثة في 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1951م[3]، ليبقى الحزب بعدها في صفوف المعارضة حتى عام 1956م، ومن الأسباب التي دفعت أغودات يسرائيل للانتقال إلى المعارضة: رفض مرجعها الديني (مجلس كبار علماء التوراة) المشاركة في الحكم وإشغال مناصب وزراية، ولعدم موافقة الأحزاب العمالية على عدد من مطالب الحزب المتعلقة بالشؤون الدينية، عدا عن قوته التمثيلية الضعيفة في الكنيست التي جعلت من السهل الاستغناء عنه في الائتلافات الحكومية[4].

موقف حزب أغودات يسرائيل من الصراع العربي الإسرائيلي:

افتقر حزب أغودات يسرائيل إلى مواقف محددة من علاقات (إسرائيل) الخارجية، كما لم يهتم بجوانب الصراع العربي الإسرائيلي، لكنه لم يبدِ معارضة لسياسة (إسرائيل) التوسعية، ولم يعارض عدوان (إسرائيل) عام 1956م[5].

---

(1) حاييم، شيبح: السياسيون في (إسرائيل)– طرق اختيارهم (عبري)، ص17.

(2) يتسحاق مئير لافين: ولد عام 1894م في بولندا. دخل إلى عضوية بلدية العاصمة البولندية وارسو ممثلاً عن حزب أغودات يسرائيل عام 1924م، ثم انتخب رئيساً عالمياً للحزب عام 1929م، هاجر إلى فلسطين 1940م، كان عضواً في مجلس (الشعب)، ومجلس (الدولة) المؤقت 1948م، ومن الموقعين على إعلان إقامة (إسرائيل)، ودخل الى الكنيست من الأولى حتى السابعة، وتولى حقيبة الشؤون الاجتماعية منذ إقامة (إسرائيل)، وحتى عام 1952م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص390).

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص216–219.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص145–146.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص145–146.

برغم افتقار أغودات يسرائيل لموقف محدد من قضية الصراع مع العرب، ومعارضتها لفكرة الصهيونية، إلا أنها التقت مع الصهيونية في ممارستها الاستيطانية الاحلالية، وتوسعها العسكرية، فهي لم تعترض على هذا السلوك، وعملت ضمن مؤسسات الدولة، وكان خطابها الديني جزء من تحريض اليهود على التمسك بالأرض التي احتلها الصهاينة.

اهتمام حزب أغودات يسرائيل بالتعليم الديني:

اهتم أغودات يسرائيل منذ البداية بالتعليم الديني، ففي عام 1949م انضم إلى المدارس التابعة لتيار أغودات يسرائيل (5.5%) من التلاميذ اليهود في (الدولة)، وقد تم الاعتراف رسمياً بالتيار التعليمي الحريدي[1] التابع لأغودات يسرائيل عام 1953م[2].

يرجع اهتمام أغودات يسرائيل بالنشاط التعليمي والتربوي؛ لرغبته الأساسية في إعداد جيل يهودي ديني ينتمي إلى حزب أغودات يسرائيل، ويعمل على المحافظة على التقاليد الدينية اليهودية؛ ليوجد تياراً يهودياً أكثر تصلباً من الناحية التربوية لتحرز في المستقبل أكبر عدد من اليهود المتدينين يؤيدونها في مواقفها السياسية[3]، وبذلك يكون الحزب قد استغل مؤسساته التعليمية وخطابه الديني في التحشيد السياسي لصالحه، ولضمان أكبر عدد مقاعد في الكنيست عن طريق توسيع القاعدة التصويتة له.

(1) تيار التعليم الحريدي: يرى هذا التيار أن مهمته الأساسية الحفاظ على الطابع اليهودي في التعليم والتربية والعادات والتقاليد، والتصدي لأي محاولة للتأثير على الطابع الديني للحياة اليهودية. (أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص113).

(2) بشير، نبيه: جدلية الديني والسياسي في (إسرائيل)، ص18.

(3) ديبة، نايفة: القوى اليهودية في فلسطين، ص207.

رابعاً: حزب بوعالي أغودات يسرائيل (1948–1956م)

اتخذ بوعالي أغودات يسرائيل مواقف سياسية معتدلة مقارنة بالحزب الأم، فقد انفتح على الحركة الصهيونية بالرغم من كونه حزباً غير صهيوني[1]، فقد أيد خطة تقسيم فلسطين عام 1937م بناءً على توصيات لجنة بيل، مع احتفاظه بموقفه المعارض للصهيونية باعتبارها حركة علمانية، وبعد إعلان (الدولة) تحول إلى حزب سياسي ذي طابع يميني[2]، وأيد بوعالي أغودات يسرائيل سياسة الاستيطان في فلسطين، وعمل على زيادة الهجرة إليها، وهو موقف يتسق مع مواقف باقي الأحزاب الصهيونية[3]، وتقبل فكرة (الدولة) بشكل مقارب لما حدث مع حزب أغودات يسرائيل، لكنه كان يرفض فكرة انتظار الخلاص كما يفعل حزب أغودات يسرائيل، بل عدل المفهوم بإعلانه أن المسيح سيأتي إذا استحق اليهود الخلاص في الأماكن المقدسة، وأن على اليهود إثبات استحقاقهم للخلاص[4].

مشاركة حزب بوعالي أغودات يسرائيل في انتخابات الكنيست:

شارك بوعالي أغودات يسرائيل في انتخابات الكنيست منذ البداية، ففي انتخابات الكنيست الأولى في 25 كانون الثاني (يناير) 1949م كان نصيب بوعالي أغودات يسرائيل ثلاثة مقاعد، بعدما تقاسمت المقاعد الستة مع أغودات (إسرائيل)، التي حصلا عليها ضمن الاتفاق الذي دخلت فيه الأحزاب الدينية مجتمعة في الجبهة الدينية المتحدة، أما في انتخابات الكنيست الثانية التي جرت في 30 تموز (يوليو) 1951م فقد خاضت بوعالي أغودات يسرائيل الانتخابات منفردة، فحصلت على مقعدين في الكنيست، وفي انتخابات الكنيست الثالثة في 26 تموز (يوليو) 1955م فقد خاض بوعالي أغودات يسرائيل الانتخابات متحالفاً مع أغودات يسرائيل، وأطلق على هذا التحالف اسم الجبهة الدينية التوراتية فحصلت الجبهة على ستة

(1) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص352.

(2) نيوبرغر، بنيامين: الأحزاب في (إسرائيل) (عبري)، ص158.

(3) حسن، السيد عليوة، القوى السياسية في (إسرائيل)، ص71.

مقاعد[1]، وتقاسم الحزبان المقاعد مناصفة؛ ليكون نصيب بوعالي أغودات يسرائيل ثلاثة مقاعد[2].

مشاركة حزب بوعالي أغودات يسرائيل في الحكومات الإسرائيلية:

شارك بوعالي أغودات يسرائيل في الحكومة الأولى عام 1949م في إطار تحالفه مع الجبهة الدينية الموحدة التي كان لها ثلاث وزارات، وهو ما تكرر في الحكومة الائتلافية الثانية عام 1950م، وفي الحكومة الثالثة عام 1951م شارك في الحكومة ضمن تحالفه مع أغودات يسرائيل حيث تمثل الحزب الأخير في الحكومة بوزارة الشئون الاجتماعية[3]، ولكن منذ الحكومة الرابعة عام 1952م التي شُكلت في 23 كانون أول (ديسمبر) 1952م لم يشارك بوعالي أغودات يسرائيل في الائتلافات الحكومية، وظل في المعارضة حتى عام 1960م[4]،

سواء تواجد الحزب في الكنيست أو في الحكومة، فقد كان (بوعالي أغودات يسرائيل) يسعى – كبقية الأحزاب الدينية – إلى زيادة نفوذ المؤسسات الدينية، ويعمل على استغلال ائتلافاته الحكومية لزيادة مخصصات المؤسسات التربوية والتعليمية التابعة له، واستطاع الاحتفاظ بنظام مستقل عن التعليم الرسمي، وهو ما أتاح له الحصول على مساعدات مالية كبيرة وتوفير فرص عمل لأعضائه[5]، ويهدف بوعالي أغودات يسرائيل دائماً الحصول على مكتسبات لقاعدته التي تصوت له، لضمان استمرار تواجده في مقاعد الكنيست والعمل على زيادتها.

---

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص99–103. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص169–170).

(2) الشامي، رشاد: القوى الدينية في (إسرائيل)، ص136.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص217–219.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص154.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص158.

موقف حزب بوعالي أغودات يسرائيل من الصراع العربي الإسرائيلي:

لم يكن لحزب بوعالي أغودات يسرائيل موقفٌ محددٌ من الصراع العربي الإسرائيلي، لكنه لم يعارض السياسات التوسعية والعدوانية التي مارستها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة[1]، وأحياناً كان يطالب بسياسة نشيطة تجاه العرب، وزيادة حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين[2]، بل أنه شارك مبكراً في إنشاء المستوطنات والكيبوتسات بمساعدة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، فأسس أول مستوطنة عام 1944م وهي (هافتس هاييم)[3]، كما اهتم ببناء القرى الزراعية بالتعاون مع الصندوق القومي اليهودي[4]، حتى بلغ مجموع المستوطنات الزراعية التي تتبع بوعالي أغودات يسرائيل (15) مستوطنة عام 1955م، بالإضافة لإشرافه على إحدى المدارس الزراعية[5]، أي أن حزب بوعالي أغودات يسرائيل مارس الفكرة الصهيونية بشكل عملي، وطبقها على الأرض بالرغم من موقفه المبهم منها.

الاختلاف بين حزبي بوعالي أغودات يسرائيل وأغودات يسرائيل:

يتفق الحزبان في عدد من المسائل، مثل: معارضتهما في البداية لإقامة (دولة)، واتفقا على ضرورة أن تقوم (الدولة) بعد ذلك على أساس التوراة، وتشابهت النخبة القيادية بين كلا الحزبين حيث كانت من الأشكناز[6]، وبالتحديد من أصل بولندي[7]، كما اتفقا على الاشتراك

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص157.

(2) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص71.

(3) غوانمة، نرمين: الأحزاب في (إسرائيل) ودور حزب العمل، ص236.

(4) الصندوق القومي اليهودي (الكرين كايمت ليسرائيل): طرحت فكرة إقامة الصندوق في المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا عام 1897م، إلا أنها لم تقر إلا في المؤتمر الصهيوني الخامس 1901م، وكانت من أهدافه، شراء الأرض الزراعية في فلسطين واستقبال المهاجرين اليهود وتوطينهم في هذه الأراضي والعمل على استخدام اليهود فقط في إدارة واستغلال الأراضي التي تصبح في ملكية الصندوق. (الزهار، ربى: تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ص 23-24).

(5) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص181.

(6) الأشكناز: تطلق للإشارة إلى اليهود من أصل أوروبي غربي، وهم عماد الحكم والإدارة في (إسرائيل). (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص34).

(7) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص152.

في مؤسسات (الدولة) ، والدخول في الحكومات الائتلافية بالرغم من موقفهما السابق من فكرة (الدولة)، وتأييدهما للسياسة العدوانية والتوسعية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية[1].

ولكن اختلف الحزبان في عدد من المسائل، جوهرها أن حزب أغودات يسرائيل كان يرى أن واجب اليهودي هو تكريس حياته في فلسطين للدراسة الدينية؛ لذلك تركزت نشاطاته في الجانبين الثقافي والتعليمي، أما حزب بوعالي أغودات يسرائيل فكان يؤكد على أهمية الاستيطان والاهتمام بالعمال؛ لذا قام ببناء مستوطنات ومستوطنات زراعية[2]، كما أن بوعالي أغودات يسرائيل كان أكثر تعاوناً مع مؤسسات اليشوف، وألحق أعضاءه بمنظمة الهاغاناة العسكرية، وكان زعيمهم بنيامين مينتز عضواً في اللجنة الأمنية لليشوف[3]، وبينما كانت وجهة نظر بوعالي أغودات يسرائيل أن تحقيق إرادة الرب تتم عبر الجهد الإنساني، لذا فهم يشاركون في الأنشطة المختلفة (للدولة) واليشوف، وقد كان حزب الأغودات ترجع السبب في كل الإنجازات للمعجزات التي تبرهن على الإرادة الإلهية[4].

وبقيت العلاقة بين الحزبين قائمة على التحالف وليس الاندماج، وظلت هذه العلاقات تمر بحالات من المد والجزر[5]، ومع ذلك فإن هناك من يرى أن الخلاف بينهما فقط أن أغودات يسرائيل يتكون أعضاؤه من الطبقة المتوسطة، بينما يتكون بوعالي أغودات يسرائيل من الطبقة العاملة[6].

ويتضح مما سبق أن الاتجاهات الدينية اليهودية كانت حاضرة منذ البداية في الحركة الصهيونية، وشاركت في المؤتمرات الصهيونية، وكان من أهدافها تحويل (الدولة) المرتقبة إلى دولة تسير على شريعة التوراة.

ولقد شكل حزبا همزراحي وهابوعيل همزراحي حالة متقدمة في الأحزاب الدينية، حينما اتخذتا موقفاً متعاوناً من الحركة الصهيونية ومؤسساتها التمثيلية في فلسطين، بل ومارست

---

(1) رزوق، أسعد: نظرة في الأحزاب (إسرائيل)، ص53.

(2) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص112.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص149.

(4) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص181.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص149.

(6) حسن، السيد عليوة، القوى السياسية في (إسرائيل)، ص67-68.

الأنشطة الاستيطانية التي شكلت نواة (دولة إسرائيل)، وشاركا في انتخابات الكنيست، وكانا حاضرين في معظم الائتلافات الحكومية.

منذ تأسيس أغودات يسرائيل ظل يعارض فكرة السعي لإقامة (وطن قومي) لليهود في فلسطين، لكنه بدأ يغير من توجهاته تدريجياً، واهتم بالأنشطة الاستيطانية، ومع إعلان (الدولة) قبلت بها أغودات يسرائيل بحكم الأمر الواقع، وشارك الحزب في انتخابات الكنيست، وفي الحكومة المؤقتة، والحكومات الثلاث الأولى، وبقي بعدها في المعارضة خلال فترة الدراسة، لرفض مرجعها الديني (مجلس كبار علماء التوراة) إشغال مناصب وزارية،

تأسس حزب بوعالي أغودات يسرائيل لاستيعاب اليهود الأرثوذكس الذين لم يجدوا في الأحزاب العمالية العلمانية إطاراً مناسباً لهم، واتخذ مواقف أكثر اعتدالاً من الحزب الأم (أغودات يسرائيل) بالنسبة للحركة الصهيونية، ومؤسسات اليشوف، و(الدولة) بعد ذلك.

الفصل الثالث:

النظام السياسي في (إسرائيل) (1948 -1956م)

المبحث الأول: السلطة التشريعية (1948 -1956م).

المبحث الثاني: السلطتان التنفيذية والقضائية (1948 -1956م).

المبحث الأول:

السلطة التشريعية في (إسرائيل) (1948–1956م)

أولاً: الكنيست (1948–1956م).

1) تأسيس الكنيست.

2) عدد أعضاء الكنيست.

3) مكانة الكنيست في النظام السياسي الإسرائيلي.

4) اختصاصات الكنيست.

5) عضوية الكنيست والنظام الانتخابي.

6) حصانة الكنيست.

ثانياً: مراقب (الدولة) (1948–1956م).

أولاً: السلطة التشريعية (الكنيست) (1948–1956م)

تأسيس الكنيست:

جاء اسم الكنيست – حسب الرواية الإسرائيلية – من لفظ "هكنيست هغدولا" (المجلس الأكبر)، الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر الهيكل الثاني (نهاية القرن السادس قبل الميلاد)[1]، وكان عدد أعضائه (120) عضواً وهو نفس العدد الذي اعتمدته (دولة إسرائيل) لأعضاء الكنيست[2].

في آذار (مارس) 1948م، اتخذ المجلس القومي (هفاعد هلئومي)، بالتشاور مع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (فرع فلسطين)، قراراً بتشكيل حكومة مؤقتة ومجلس (دولة) مؤقت، عندما ينتهي الانتداب البريطاني، وأطلق عليه اسم مجلس (الشعب)، ولكن بعد إعلان (الدولة) أصبح اسمه مجلس (الدولة) المؤقت (موعيتست همديناه هزمنيت)[3]، وتكون المجلس من أعضاء إدارة الجهتين اللتين اتخذتا قراراً بإقامته (اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، والمجلس القومي) بحكم أنهما مَنْ ساهمتا في تطوير المؤسسات الصهيونية في فلسطين، وتم تعيين الغالبية العظمى من وزراء الحكومة المؤقتة من أعضاء مجلس (الدولة)[4]، وبذلك أصبح مجلس مجلس (الدولة) المؤقت بمثابة السلطة التشريعية إلى حين انعقاد جمعية تأسيسية منتخبة، أما بالنسبة للسلطة التنفيذية، فبحسب وثيقة إعلان إقامة (إسرائيل) فإن الذراع التنفيذي لمجلس (الشعب) سيكون بمثابة الحكومة المؤقتة، وكانت هاتان الهيئتان أكثر من مجرد امتداد للمؤسسات الصهيونية في اليشوف؛ لأنها تضم ممثلين عن المجموعات التي لم تكن جزءاً من الحركة الصهيونية[5].

عقد مجلس (الدولة) المصغر (40) جلسة على مدار تسعة أشهر، منذ إعلان (دولة إسرائيل). وحتى افتتاح الكنيست الأولى، وكانت الجلسات تستغرق ساعة واحدة أسبوعياً، ولم

(1) شوفاني، إلياس: نظام الحكم، دليل (إسرائيل) 2004، ص18.

(2) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص251.

(3) شوفاني، إلياس: نظام الحكم، دليل (إسرائيل) 2004، ص19.

(4) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص29.

(5) Moshe Lissak: Trouble in Utopia:p157.

تتجاوز ذلك إلا في حالات محدودة[1]، ولعل ذلك يشير إلى الدور البسيط الذي كان يلعبه مجلس (الدولة) المؤقت، مقابل السلطات الواسعة للحكومة المؤقتة ورئيسها دافيد بن غوريون.

وقعت خلافات داخل مجلس (الدولة) المؤقت كان لها طابع حزبي، مثل: قضية سفينة ألتلينا، وقضية استيراد اللحوم الحلال، ومع ذلك، دفعت ظروف الحرب الدائرة التي استمرت طيلة ولاية المجلس الأطراف المختلفة لتنحية هذه الخلافات، والوقوف خلف المواقف السياسية الكبرى للحكومة[2].

وفي 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948م سن مجلس (الدولة) المؤقت القانون المحلي لانتخابات جمعية تأسيسية لترتيب انتخابات للمجلس التشريعي، مفوضاً نقل جميع سلطاته إلى الجمعية التشريعية، وشُكلت الجمعية التشريعية نتيجة للانتخابات التي جرت في 25 كانون الثاني (يناير) 1949م[3]، وبعد صدور نتائج الانتخابات الأولى التأمت الجمعية التأسيسية في مبنى الوكالة اليهودية في القدس في 14 شباط (فبراير) 1949م، وافتتح الجلسة الأولى حاييم وايزمن، الذي كان رئيس (الدولة) المؤقت، واشتملت مراسم الافتتاح على طقوس احتفالية، وفي 16 شباط (فبراير) 1949م أقرت الجمعية قانون الانتقال، الذي نص على اسم الكنيست، وشكل وطريقة الانتخابات[4]، حيث جاء في القانون أن الهيئة التشريعية (لإسرائيل) تتشكل من مجلس برلماني واحد، يدعى الكنيست، ويضم 120 عضواً، يجري انتخابهم على أساس التمثيل النسبي[5]، كما جاء في قانون الانتقال أن جميع أعمال الهيئة التشريعية كان لابد من توقيعها عن طريق رئيس الوزراء، والوزير المسؤول عن تنفيذها، ورئيس (الدولة)[6].

تأثر تشكيل الكنيست من حيث موقعه في النظام السياسي، وطبيعة إدارته الداخلية بالطريقة البريطانية.

---

(1) لورخ، نتئيل: الكنيست من زاوية أخرى (عبري)، ص25.

(2) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص35.

(3) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص76.

(4) نئور، مردخاي، ودان جلعادي: (أرض إسرائيل) في القرن العشرين (عبري)، ص415.

(5) شوفاني، إلياس: نظام الحكم، دليل (إسرائيل) 2004، ص19.

(6) Gideon Doron: The Government and Politics of Israel, p147.

فمكانة رئيس الكنيست، هي نفس مكانة رئيس البرلمان في بريطانيا، وهناك تشابه في تسلل طرح القوانين في المراحل الثلاث، من النقاش العام، ثم النقاش في اللجان المتخصصة، وتسجيل التحفظات قبل عرضها للإقرار، كما أن هناك تشابه في مكانة القوانين التي يقرها الكنيست وتلك التي يقرها البرلمان البريطاني، يضاف إلى ذلك أن أول سكرتير للكنيست (موشيه روزني) والذي شغل هذا المنصب على مدار 20 عاماً، كان سبب تعيينه معرفته بالنظام البرلماني في بريطانيا[1].

عدد أعضاء الكنيست:

ثار جدل في مجلس (الدولة) المؤقت واللجنة التي شكلت لوضع القانون الانتخابي حول عدد أعضاء الكنيست، فالبعض طالب بأن يكون عدد أعضاء الكنيست (71)، وذلك لغايات اقتصادية، ولتفادي مزيد من التشرذم في المجتمع، والحجة في ذلك أنه كلما كانت الحصة الانتخابية لكل عضو كنيست كبيرة، كلما قل عدد القوائم التي يمكن أن تحوز على مقاعد في الكنيست؛ مما يؤدي إلى تشكيل بعض الائتلافات بين الأحزاب الصغيرة، أي أن هذا الحجم سيؤدي إلى إنقاص عدد الأحزاب المتواجدة في الساحة، وفي المقابل طرح آخرون أن يكون العدد أكبر، بل ويصل إلى (171)، وكانت حجتهم في ذلك أن التشرذم ليس أمراً مقلقاً إذ أنه موجود فعلاً، وأنه كلما أمكن تقليص حجم الحصة الانتخابية كلما أمكن تمثيل عدد أكبر من الاتجاهات السياسية، وفي النهاية تم التوافق على أن يكون عدد أعضاء الكنيست (120) عضواً بعد أن قدم حزب هبوعيل همزراحي اقتراحاً بذلك مستنداً إلى أن ذلك يتماشى مع (الحقيقة التاريخية)[2]، ولعل طريقة إقرار عدد أعضاء الكنيست، والادعاء بأن لها أصل تاريخي أو بعد ديني، هي جزء من مجهود الحركة الصهيونية لإظهار علاقتها بالمكان والأرض، وهذه السياسة التزويرية هي جزء أساس من فعل الحركة الصهيونية.

مكانة الكنيست في النظام السياسي الإسرائيلي:

تحتل الكنيست مكاناً بارزاً في النظام السياسي الإسرائيلي منذ تأسيسه، وتزداد أهميته ودوره قبيل الانتخابات، وما تفرزه من توزيع القوى الحزبية على خريطة الكنيست.

---

(1) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص26.

(2) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص139-140.

فالكنيست هي أساس السلطة في (إسرائيل)، وأعضاء الكنيست هم ممثلو (الشعب) في الداخل والخارج، كما أن الكنيست هي مصدر كل التشريعات في (إسرائيل)، ومن صلاحيات الكنيست إعطاء الثقة للحكومة أو سحبها منها، وهي التي تنتخب رئيس (الدولة) ومراقب عام (الدولة) وتعيين بعض القضاة[1].

ومن أسباب قوة الكنيست عدم قدرة أي حزب فيه تشكيل الحكومة بمفرده، وأن أي حزب مضطر دائماً لتشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى من الكنيست، والوزارات الائتلافية في الغالب هي وزارت ضعيفة؛ مما يعني زيادة قوة ودور الكنيست، وسبب آخر لقوة الكنيست في مقابل الحكومة هو عدم قدرة الأخيرة على حله، بينما الكنيست هو من يعطي الثقة للحكومة، ويستطيع أن يسحبها منها[2]، وللكنيست مصدر قوة آخر، هو عدم وجود نصاب للحضور في جلساته العامة، أي أنها تعقد جلساتها وتصدر قراراتها مهما كان عدد حضور الأعضاء[3].

في مقابل ذلك، هناك جملة من الآراء والمعطيات التي توضح ضعف دور الكنيست في الحياة السياسية، وأن السلطة التنفيذية هي من تقوم بالفعل السياسي الحقيقي.

فالكنيست يتمتع بدور ضعيف في ميدان الشؤون الخارجية، وكذلك فيما يتعلق بالأمن القومي، إذ أن ما تقوم به الكنيست بعد حادث معين يأتي بعد وقوعه لا قبله، وتكون تفاصيل النقاشات مبنية على ما تقدمه الحكومة فقط من بيانات، كما أن رقابة الكنيست على الإدارة الحكومية تعد أقل أعمالها شأناً، فالعناية بتحسن الإدارة لم تكن من بين الأهداف المهمة للكنيست[4]، كما أن أعضاء الكنيست ليسوا مجهزين جيداً بفرق عمل؛ لذلك فإن قدرتهم على مناقشة تفاصيل السياسات والميزانيات تبقى محدودة، وكذلك لا تتوفر لأعضاء الكنيست شروحات ومراجعات حول مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة للكنيست[5].

---

(1) شاحر، دافيد: نظام (دولة إسرائيل) (عبري)، ص194.
(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص222-223.
(3) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص63.
(4) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص218.
(5) الجندي، كريم: صناعة القرار الإسرائيلي، ص26.

وحتى عام 1956م شُكلت سبع حكومات في (إسرائيل)، إلا أنه لم يحدث أن سقطت الوزارة نتيجة لاقتراع الكنيست بعدم الثقة بها إلا مرة واحدة في شباط (فبراير) 1951م، إذ صوت (49) مقابل (42) صوتاً حول تعليم أطفال يهود اليمن في معابد اليهود[1].

وهناك من يرى أن تعدد الأحزاب يؤدي لإضعاف دور الكنيست؛ لأن أعضاء الكنيست يمثلون أحزابهم، إذ أنه ابتداءً من ترتيب الأعضاء، ووصولاً إلى إجراء التصويت، يعد الحزب قلب كل شيء، كما أن مقاعد اللجان تخصص وفقاً للقوة البرلمانية للحزب وليس طبقاً للفرد[2]، وبالرغم من امتلاك عضو الكنيست الحرية في التعبير عن رأيه دون أن يترتب عليه مسئولية ما، فإنه ونتيجة لارتباطه بالحزب الذي أوصله لمقعده في الكنيست وولائه العقدي لحزبه، أصبح مكلفاً بتنفيذ برنامج الحزب، وذلك يعني ضرورة انسجام آرائه مع آراء الحزب[3]، وهذا الانضباط الحزبي يزيد من سيطرة الحكومة على الكنيست، فطالما كانت الحكومة تحظى بمساندة أغلبية الكنيست فهي في الواقع تملك سيطرة مطلقة على البلاد، رغم محاولات المعارضة مضايقة الحكومة داخل الكنيست، إلا أن الحكومة تظل هي بؤرة القوة في جهاز (الدولة).

وعلى صعيد لجان الكنيست، فإن سلطاتها داخل الكنيست ضعيفة، فمنذ الكنيست الأولى كانت أول مشكلة واجهتها هي تشكيل اللجان وتحديد صلاحيتها بالنسبة للحكومة، فقد طالب حزب المابام والصهيونيون العموميون بإعطاء لجان الكنيست صلاحيات واسعة، غير أن ابن غوريون حال دون ذلك[4]، كما تعمل الحكومة على إبعاد الأحزاب من غير الائتلاف الحكومي عن المشاركة في اللجان المهمة، فحزب الماباي – ومنذ الكنيست الأولى – عمل على إبعاد أعضاء الحزب الشيوعي وممثلي الأقلية العربية من عضوية اللجنة المالية، ولجنة الخارجية والأمن، حين تقرر حرمان الأحزاب التي تتمثل بأقل من ثمانية أعضاء في الكنيست من الاشتراك في أي من اللجنتين[5].

يضاف إلى أسباب ضعف الكنيست حتى عام 1956م، الحالة المضطربة التي عاشتها (إسرائيل) في السنوات التي تلت إقامة (الدولة)، وكان الاهتمام الأساس هو تحقيق أمن (إسرائيل) بغض النظر عن الترتيبات القانونية في توزيع السلطات؛ مما أدى إلى مركزية

---

(1) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص203.

(2) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص264.

(3) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص126.

(4) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص204–205.

(5) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص128.

القرارات في الحكومة نتيجة هيمنة شخصية ابن غوريون على جميع سلطات (الدولة)، فابن غوريون كان من أنصار الحكم المركزي؛ لذلك عمل على إبعاد الكنيست عن القيام بأي دور فعّال في السياسة الخارجية، فمثلاً: أعطى القانون الانتقالي للكنيست حق المصادقة على المعاهدات مع الدول الأجنبية، مع أن الدور الفعلي للكنيست انحصر في الإعلان عن الاتفاقية، ونشرها خلال (20) يوماً؛ لأن الكنيست بتكوينها الخاص لا تستطيع الاعتراض على معاهدة صادقت عليها الحكومة[1].

هذا الوضع أوجد انطباعاً عاماً بأن الكنيست هو مكان للنقاش، وأن اتخاذ القرارات وتنفيذها من اختصاص الحكومة لا غير، وهو ما أدى لشعور بالإحباط لدى أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي والمعارضة، بعد أن تصر الحكومة على مواقفها دون أن تلقي بالاً للكنيست[2]، كل ذلك عزز ثقافة سياسية في (إسرائيل) ترى في الكنيست ذراعاً للحكومة، فالكنيست لا تشرع ما تريد، بل تشرع ما تريد الحكومة تشريعه، وحتى مهمة مراقبة الحكومة لا تمارس بالشكل المطلوب، فهي لا تستطيع استدعاء الوزراء أو كبار موظفي سلك (الدولة)[3].

في المجمل فإن التعدد الحزبي الكبير، المصحوب بالتزام الأعضاء بسياسة الحزب، إضافة لقوة السلطة التنفيذية خاصة مع وجود بن غوريون على رأس الحكومة قد أضعف دور الكنيست. كما لا يمكن إغفال تغول الأجهزة الأمنية على كل الاعتبارات السياسية في (إسرائيل).

اختصاصات الكنيست:

تنقسم اختصاصات الكنيست بشكل عام إلى ثلاث وظائف؛ التشريعية، والمالية، والرقابة على أعمال الحكومة[4].

1) تخصص التشريع: أعطى إعلان (استقلال الدولة) في 14 أيار (مايو) 1948م للكنيست حق التشريع في (الدولة)، وأن يقوم رئيس (الدولة) بالتوقيع على هذه القوانين بعد سنها، عدا القوانين التي تتعلق بصلاحيات رئيس (الدولة)[5]، لكن في الشهور الأولى من الكنيست الأولى

---

(1) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص79.

(2) لورخ، نتئيل: الكنيست من زاوية أخرى (عبري)، ص28.

(3) شتيرنهل، زئيف: مقابلة مع مجلة قضايا إسرائيلية، ص87.

(4) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص211.

(5) فرويدنهايم، يهشوع: السلطة في (دولة إسرائيل) (عبري)، ص150.

عام 1949م تقررت قاعدة مفادها أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هي صاحبة المكان الأول والحق فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها[1]، كما كانت الكنيست تقوم بتفويض بعضٍ اختصاصاتها التشريعية إلى جهات حكومية فيما يتعلق بتفاصيل هذه القوانين، فمثلاً: القانون الصادر عام 1952م المتعلق بتحسين الإنتاج الزراعي، فوضت الكنيست الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التي يراها ضرورية لتحقيق السياسة التي رسمتها الكنيست، على أن تحتفظ الكنيست بحق مراقبة ما يوضع من لوائح[2].

وينضوي تخصص التشريع على أمرين متعاقبين، وهما : حق اقتراح القوانين، وهو حق للحكومة ولكل عضو كنيست أو إحدى لجانه الدائمة، إلا أن غالبية اقتراحات القوانين تأتي من الحكومة، وذلك لأن الحكومة أدرى بحاجة البلد للقوانين، كما أن اقتراحات القوانين التي تأتي من الحكومة تحظى بتأييد ودعم الأحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي الذي يمتلك الأغلبية في الكنيست، أما الأمر الثاني فهو مناقشة القوانين والتصويت عليها، حيث من حق جميع الأعضاء الاشتراك في النقاش، ويتم التصويت عليه، فإذا تمت الموافقة يحال إلى اللجنة الدائمة المتخصصة التي تدرسه بشكل وافٍ، ثم تعرض اللجنة تقريرها على الكنيست في جلسة خاصة، وتبدأ بمناقشة كل مادة من المواد، وبعدها يتم التصويت على الصيغة النهائية للقانون ليُحال لرئيس (الدولة) للمصادقة عليها[3]، وليس من حق الرئيس الإسرائيلي الاعتراض على القانون الذي يقره الكنيست، وليس له حق إعادته إلى الكنيست وطلب التعديل، بل عليه أن يوافق على نشر التشريع حتى تتم الإجراءات الشكلية لإصداره[4]، وحسب قانون الانتقال، فإن رئيس الوزراء، والوزير صاحب العلاقة، يوقعان على القوانين الصادرة من الكنيست[5].

2) **التخصص المالي:** ويتضمن التخصص المالي للكنيست أمرين مهمين، هما: القوانين المالية، والميزانية، وتشمل القوانين المالية، فرض الضرائب، والرسوم، وإلغاءها، أو تعديلها، ومنح الامتياز، والالتزام، والاحتكار، وعقد القروض العامة[6]، فلا تستطيع الحكومة في

(1) شلش، إسماعيل: الكنيست السلطة التشريعية في (إسرائيل)، ص222.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص212-213.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص93-94.

(4) شلش، إسماعيل: الكنيست السلطة التشريعية في (إسرائيل)، ص238.

(5) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص246.

(6) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص94.

(إسرائيل) أن تفرض على الأفراد رسماً من الرسوم، أو أن تلزمهم بدفع مبلغ ما، دون موافقة الكنيست[1].

أما إقرار الميزانية، فيكون بعد أن تقوم وزارة المالية بتقديمها إلى الكنيست على شكل مشروع قرار، وفي الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانية العامة يشرح وزير المالية الخطوط العامة لهذه الميزانية، وتتسم مناقشات الكنيست للميزانية بالعمق والدقة، وتستغل المعارضة فرصة النقاش للطعن بالحكومة ومحاسبتها[2].

ومما يزيد من مجال التخصص المالي قيام الكنيست منذ وقت مبكر في 18 أيار (مايو) 1949م بإصدار قانون "مراقب (الدولة)" لمتابعة الشؤون المالية، والرقابة على مشروعات (الدولة) الاقتصادية، وهو يعين بقرار من رئيس (الدولة) لمدة خمس سنوات، وبناءً على ترشيح الكنيست له، وهو مستقل، ولا يُسأل عن أعماله إلا أمام الكنيست[3].

3) **التخصص السياسي:** جوهر هذه الوظيفة هو رقابة الكنيست على أعمال الحكومة الإسرائيلية، وترتكز في طلب الثقة أو سحبها[4]، ونص قانون الانتقال في 16 شباط (فبراير) 1949م أن من صلاحيات الكنيست تحديد الشكل العام لسياسات (الدولة) بشكل يلزم الحكومة، وذلك لضمان أن تسير الحكومة وفق توجهات ممثلي (الشعب)، ولقد ضمن هذا القانون للكنيست إجراء تصويت عدم ثقة في حال سير الحكومة بخلاف السياسات العامة التي تحددها السلطة التشريعية[5]، ولضمان تنفيذ الحكومة للسياسات والقوانين التي تقرها الكنيست لجأت الأخيرة لتشكيل لجان داخلية دائمة وفرعية، وهي تسع لجان دائمة: (لجنة المجلس، واللجنة المالية، ولجنة الدستور، ولجنة القانون والعدالة، ولجنة الشؤون الاقتصادية، ولجنة الشؤون الداخلية، ولجنة التعليم والثقافة، ولجنة الخدمات العامة والعمل، ولجنة الشؤون.. ولجنة الخارجية والأمن)[6].

---

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص216.
(2) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص282.
(3) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص203.
(4) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل)، ص203.
(5) فرويدنهايم، يهشوع: السلطة في (دولة إسرائيل) (عبري)، ص152.
(6) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص126.

عضوية الكنيست:

جاء في القانون الانتقالي لعام 1949م، أنه يحق لكل مواطن يبلغ الحادية والعشرين من عمره حين تقديم قائمة المرشحين لعضوية الكنيست تقديم اسمه لضمه إلى تلك القائمة، ما لم تكن المحكمة قد سحبت منه هذا الحق حسب القوانين، أما من لا يحق له الترشح للكنيست فقد حدده القانون، وهم: رئيس (الدولة)، والحاخامات الرئيسيون، والقاضي طالما أنه يخدم في مهنته كقاض، وقضاة المحاكم الدينية طالما أنهم يخدمون في مهنتهم، ومراقب (الدولة)، ورئيس الأركان العامة للجيش، وشيوخ وقساوسة الديانات الأخرى، وموظفو الحكومة، وكبار ضباط الجيش[1].

النظام الانتخابي للكنيست:

اهتمت القيادة الإسرائيلية بعد إعلانها لقيام (إسرائيل) بضرورة إجراء الانتخابات، ونصت وثيقة إعلان (الاستقلال) على موعد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1948م[2].

شُكّلت لجنة صهيونية لتقديم قانون للانتخابات في (إسرائيل)، وقدمت تقريرها في 8 تموز (يوليو) 1948م، وكان مما تضمنه التقرير أن عدداً من أعضاء اللجنة قد تعاطف مع نظام الانتخابات الفردية عن طريق الدوائر المتعددة، وتعاطف آخرون مع إقامة الانتخابات على أساس النظام النسبي، ولكن بدوائر متعددة، إلا أن الجميع خلص في النهاية إلى أن (الدولة) في حالة حرب، وأن معظم المواطنين تحت تهديد السلاح، فإذا أريد للانتخابات أن تتم بسرعة، فبالإمكان إجراؤها على أساس النظام النسبي ذي الدائرة الواحدة؛ لأن الأنظمة الأخرى تحتاج إلى إجراءات معقدة، ومن غير الممكن إنجازها في فترة قصيرة[3].

بعد تأسيس (إسرائيل) تم تبني نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، الذي كان سائداً في المؤتمرات الصهيونية، ونظام الدائرة الانتخابية الواحدة، وقوائم مرشحي الأحزاب بنفس الإجراء

---

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص72.

(2) Abraham Diskin: Elections and Voters in Israel, p17.

(3) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص137.

الذي كان سائداً في التجمع اليهودي في فلسطين في فترة الانتداب، وفي عام 1955م أقر الكنيست القانون الدائم للانتخابات(1).

ويعد نظام الانتخاب النسبي ملائماً لـ(إسرائيل) لما يوجد من اختلاف كبير بين سكانها من حيث الجنس والأصل، حيث يسمح هذا النظام بتمثيل مختلف الاتجاهات، كما يعد نظاماً مناسباً (لإسرائيل) بعد إنشائها؛ لأنها كانت تضم عدداً غير قليل من الأميين، ومن الناخبين الذين جاءت أعداد منهم من بلاد لم يمارسوا فيها حقهم في الانتخابات، على اعتبار أن النظام النسبي تَسْهُل فَهْمُه والتعامل معه(2).

إلا أن نظام التمثيل النسبي أفرز عدة أمور غير مرغوب فيها في النظام السياسي الإسرائيلي منذ قيام (الدولة)، فمنذ الحكومة الأولى لم يستطع أي حزب تشكيل الحكومة منفرداً، وغالباً ما وقعت الأحزاب الكبيرة تحت ابتزاز الأحزاب الصغيرة، وخاصة الأحزاب الدينية(3)، كما أن النظام النسبي جعل أعضاء الكنيست يهملون ناخبيهم، فهو لا يشعر بولاء تجاههم، بل يسعى عضو الكنيست لنيل رضا قادة حزبه، حيث يعتبرهم السبب في وجوده على مقعد الكنيست(4).

حاول حزب الماباي وزعيمه ابن غوريون تغيير النظام الانتخابي من النسبي إلى نظام الدوائر؛ رغبة منه في الحصول على أكبر عدد من المقاعد، وتقليص فرص الأحزاب الصغيرة، وبالتالي يخرج الماباي من دائرة المساومات التي تفرضها عليه الأحزاب الصغيرة عند تشكيل الائتلاف الحكومي.

اتفق حزب الماباي مع حزب الصهيونيين العموميين عام 1952م على اقتراح يقضي باعتبار الحد الأدنى للنسبة التي يجب أن يحصل عليها أي حزب حتى يتم تمثيله في الكنيست 10% من أصوات الناخبين، لكن الماباي اضطر – تحت ضغط الأحزاب الصغيرة– إلى إنقاص الحد الأدنى إلى 4%، ومع هذا رفضت الأحزاب الاقتراح، فاضطر الماباي إلى تخفيض النسبة إلى 2%؛ مما يعني أن الماباي فشل في تحقيق هدفه(5).

---

(1) غوانمة، نرمين: الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص71.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص202.

(3) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص38.

(4) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص40.

(5) العابد، إبراهيم: الماباي، ص79.

حصانة الكنيست:

بموجب قانون الكنيست الصادر عام 1951م، فإن عضو الكنيست لا يخضع لأي إجراء قانوني- سواء كان مدنياً أو جرمياً- عن أي تصويت أو رأي أو فعل يتم التعبير عنه أو ممارسته داخل الكنيست أو خارجه، طالما كان ذلك ضمن عمله كعضو كنيست، وهو غير ملزم بالإبلاغ عن معلومات حصل عليها أثناء عمله كعضو كنيست، بل إن إحدى فقرات قانون الحصانة لعام 1951م تضمنت أن عضو الكنيست لا يمكن إخضاعه إلى أي إجراء مدني أو جرمي حتى لو تسبب عن أعماله قبل انتخابه للكنيست[1].

شمل قانون الحصانة لعام 1951م الحديث عن حصانة مبنى الكنيست، فهو يتمتع بحماية خاصة، ومن غير المسموح عقد اجتماعات أو القيام بمظاهرات في الساحة المقابلة له بدون ترخيص من رئيس الكنيست، ويخالف ويعاقب أي متظاهر لا يحترم القانون وحرمة الكنيست، وذلك بأن يحكم عليه بالسجن لمدة سنتين، كما يحق لرئيس الكنيست إخراج أي عضو من أعضاء الكنيست خلال الجلسة المنعقدة إذا لم يحافظ على الهدوء والنظام، وإذا امتنع العضو من الخروج، يقوم الرئيس باستدعاء الشرطة المتواجدة داخل الكنيست لإخراجه[2].

بالرغم من اعتماد طريقة انتخاب ديمقراطية للكنيست في (إسرائيل)، وتمتعها بقدر ما من النزاهة في الإجراءات والمداولات، إلا أن ذلك لا يمنع من أن الكنيست إنما هو واجهة ديمقراطية لمجموعات احتلت أرض غيرها، وهجرتهم من بيوتهم، وراحت تسن القوانين والتي تشرعن استمرار احتلال الأرض ومنع أهلها من العودة إليها، كما حرمتهم من التمثيل الحقيقي في هيئاتها، وكل ذلك ينسف فكرة كونها ديمقراطية ونزيهة.

---

(1) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص246-247.

(2) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص84.

ثانياً: مراقب (الدولة) (1948-1956م)

تمهيد:

في عهد الانتداب البريطاني كان هناك مكتب صغير للمراجعة على الإدارة الفلسطينية، وكان يتبع مباشرة مكتب المراجعة الاستعمارية في لندن؛ مما جعله مستقلاً عن المندوب السامي، وبعد إنشاء (إسرائيل) صدر قانون مراقب (الدولة) في أيار (مايو) 1949م ليقوم بمهام مشابهة لمهام مكتب المراجعة[1].

وحسب قانون مراقب (الدولة) الصادر في عام 1949م يتم تعينيه من رئيس (الدولة)، بناءً على اقتراح الكنيست، ويظل شاغلاً لوظيفته خمس سنوات[2]، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية، ولا يُسأل عن أعماله إلا أمام الكنيست، وهو يساعد الكنيست في تأدية تخصصها في الرقابة المالية على الحكومة[3]، ويفقد مراقب (الدولة) عضويته في الكنيست- إذا كان عضواً فيها- بمجرد انتخابه لهذا المنصب، أو في أية هيئة أو شركة أو مجلس آخر طيلة فترة مزاولته لمهنته، ولا يحق له ممارسة النشاط السياسي[4]، ويزيد من قوة منصب مراقب (الدولة) اتساع المجال الذي تشمله رقابته وتعدد الوسائل التي يستطيع استعمالها للقيام بمهمته، عدا عن تمتعه بثقة شعبية؛ كونه بعيداً عن التجاذبات السياسية[5].

يتمتع مراقب (الدولة) بمركز حصين في النظام الدستوري والجهاز الإداري في (إسرائيل)، فالكنيست وحدها هي التي تستطيع عزل مراقب (الدولة) بأغلبية الثلثين، وهذا الوضع الخاص واستقلاليته عن السلطة التنفيذية ومسؤوليته المباشرة أمام الكنيست، جعلت البعض يصورنه كما لو كان بمثابة سلطة رابعة (غير مسيسة)[6]، حتى أن ميزانيته لا تخضع لتدقيق مسبق من وزارة المالية، بل يقدم ميزانيته مباشرة إلى اللجنة المالية في الكنيست[7].

---

(1) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص130.

(2) مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في (إسرائيل) وفلسطين، ص168.

(3) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص217.

(4) قانون مراقب الدولة (عبري)، ص3.

(5) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص82.

(6) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص132.

(7) سيجر ، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص207.

وحسب القانون فإن مراقب (الدولة) ملزم بتقديم تقرير سنوي شامل عن جميع الوزارات، وكل شركة أو مصنع أو مؤسسة تحصل على مساعدة حكومية، أو المؤسسات التي تشارك فيها الحكومة جزئياً، ويتم إرسال التقرير إلى الكنيست، كما يقوم مراقب (الدولة) بتقديم تقارير معينة – غير التقرير السنوي– كلما رأى أهمية لذلك، أو إن طُلب منه ذلك[1].

في السنوات الأولى لإقامة (إسرائيل) عمل مراقب (الدولة) في مجال المصالح الحكومية، والسلطات المحلية، وكانت وزارة (الدفاع) وجهاز الأمن قد أقامت في البداية بسبب الطابع السري لها، نظام الرقابة الخاص بها، ولكن في عام 1950م أصبحت هذه أيضاً تحت إشراف مراقب (الدولة)[2]، كما تم تعديل القانون عام 1952م، حيث حصل مراقب (الدولة) على السلطة القانونية للاهتمام بالاقتصاد والكفاية والمعايير المعنوية في الهيئات التي يجري التفتيش عليها[3]، ويخضع لمراقبة مراقب (الدولة) ما يلي: (المكتب الحكومي، وكل مصنع أو مؤسسة تخص (الدولة)، وكل موظف يدير أملاك (الدولة) أو يراقبها، وكل سلطة محلية، وكل مؤسسة أو صندوق تشترك الحكومة في إدارته أو تدعمه اقتصادياً بطريق مباشر أو غير مباشر)[4]، وكل هذه الجهات ملزمة بتقديم المعلومات التي يطلبها مراقب (الدولة)، كما أنه مخول بعد موافقة اللجنة المالية في الكنيست باستدعاء شهود، والحصول على إفادات مشفوعة بالقسم، حتى إن القضايا التي تتعلق بالوزراء تقع ضمن صلاحياته[5].

موقع مراقب (الدولة) وصلاحياته في النظام السياسي الإسرائيلي:

تعد وظيفة مراقب (الدولة) من الوسائل التي تحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، عن طريق مراقبة الأولى للثانية، فحين تسيطر السلطة التنفيذية على كل المرافق والخدمات، وتقوم بالإنفاق من ميزانية (الدولة) كيفما تشاء، فإن السلطة التشريعية تستخدم هذا المراقب وجهازه لموازاة سلطة الحكومة[6]، ومع هذا، فليس من سلطة مراقب (الدولة) – القاضي المسن المتقاعد– أن تشمل رقابته على كل ما يتعلق بشئون (الدفاع) والأمن، بأوسع مفهوم، إلى درجة أن تقريره، فيما يتعلق بهذه الأمور، لا يلتفت إليه، فضلاً عن أن أية وثائق تتعلق بهذا

---

(1) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص207.

(2) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد (الإسرائيلي)، ص130.

(3) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد (الإسرائيلي)، ص133.

(4) الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص125.

(5) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص207.

(6) طايل، فوزي: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص100.

الشأن تحجب عنه كلية، ولا يكون أمامه سوى قبول ما تعده الجهات العاملة في هذا المجال من تقارير [1].

وهذا يؤشر على أن المؤسسات الإسرائيلية المختلفة، حتى تلك التي تمثل الجمهور، لا تستطيع الاقتراب من الملف الأمني في (إسرائيل)، وأن الجهات الأمنية تمارس غالبية من أعمالها بعيداً عن القانون الإسرائيلي، كما تستغل القيادة الإسرائيلية على الدوام الهاجس الأمني لتمرير ما تريد من سياسات، وبالطريقة التي تريد.

المشكلة المركزية في عمل مراقب (الدولة) هي أنه لا يستطيع العمل ضد الجهات الخاضعة لمراقبته، فمن حقه أن يشكو ويحذّر وينتقد هذا الخلل أو ذاك، لكنه لا يستطيع اتخاذ أي إجراء قانوني ضد أية مؤسسة لا تعمل لإصلاح الأخطاء والنواقص وفقاً لتوجيهاته، ومثل هذه الإجراءات محصورة في الكنيست ولجانها فقط[2]، وإذا دلت الرقابة على قصور أو عجز يطرح مراقب (الدولة) الموضوع للبت فيه أمام المستشار القضائي للحكومة أو لجنة المالية التابعة للكنيست، وإذا لم تستجب الهيئات المذكورة لنقد مراقب (الدولة) قام بلفت نظر الكنيست من خلال تقريره السنوي[3]، إذ ليس من الصواب تخويل المراقب حق إصدار التعليمات التي تضمن تصحيح الأخطاء التي اكتشفها؛ لأن ذلك يعني أن يتقلد المراقب مسئولية متضاربة مع مصالح الإدارة ومع مركزه الخاص كمراقب (للدولة)[4].

يتضح مما سبق أن القيادة الإسرائيلية حرصت على إتمام عملية انتخابات المجلس التأسيسي قبل أن يتحول إلى اسم الكنيست، حيث أجريت أول انتخابات عام 1949م قبل أن توقع (إسرائيل) اتفاقية الهدنة مع مصر.

تحتل الكنيست مكاناً مهماً في النظام السياسي الإسرائيلي، فنتائج انتخاباته تشكل ملامح الائتلاف الحكومي، إلا أن الممارسة السياسية تكشف عن هيمنة كبيرة للسلطة التنفيذية في مقابل الكنيست، كما أن التعدد الحزبي، وحصول الائتلاف الحكومي على ثقة أغلبية أعضاء الكنيست، يعزز من نفوذ الحكومة على مجريات عمل الكنيست.

---

(1) طايل، فوزي: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص101-102.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص211.

(3) الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص125.

(4) عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، ص132.

تمارس الكنيست تخصص التشريع وسن القوانين، وكانت الحكومة من أكثر الجهات تقديما لمشاريع القوانين التي كانت تمرر، كما تمارس الكنيست التخصص المالي، والأهم في هذا المجال إقرار الموازنة، أما الاختصاص السياسي فجوهره مراقبة أداء الحكومة، ويساعده في هذا المجال المراقب العام (للدولة).

المبحث الثاني:

السلطتان التنفيذية والقضائية في (إسرائيل) (1948-1956م)

أولاً: السلطة التنفيذية: (1948-1956م).

1. رئيس (الدولة).
2. الحكومة.
3. السلطات المحلية.

ثانياً: السلطة القضائية في (إسرائيل) (1948-1956م)

1. الدستور.
2. النظام القضائي في (إسرائيل) (1948-1956م).
3. المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية (1948-1956م).

أولاً: السلطة التنفيذية في (إسرائيل) (1948-1956م)

1- رئيس (الدولة):

أعطى قانون الانتقال لعام 1949م، وقانون الرئاسة لعام 1951م سلطات محدودة لرئيس (الدولة)، فلا تكاد تكون له سلطات تنفيذية، وتحدد سلطاته التشريعية في حدود اختيار رئيس الوزراء، ولا يشترك في اجتماعات مجلس الوزراء، وليس له حق الاعتراض على التشريعات التي يقرها الكنيست[1]، وبالأساس، فإن وظيفة رئيس (الدولة) غير سياسية، وإنما رمزية وأدبية، بحكم أن (دولة إسرائيل) تأخذ بنظام الحكم البرلماني[2].

مهام رئيس الدولة:

بالرغم من هامشية صلاحيات رئيس (الدولة)، إلا أنه يمكنه القيام بالمهام التالية:

- تكليف أحد أعضاء الكنيست لتشكيل الحكومة، وقبول استقالته، والاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة المقدمة إليه من أمين سر الحكومة[3].
- المصادقة على تعيين سفراء (إسرائيل) في الخارج وتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية لدى (إسرائيل)، وتوقيع الاتفاقيات مع دول أجنبية، والتي صادق عليها الكنيست.
- صلاحيات العفو عن أشخاص محكومين أو تخفيف العقوبات[4].

يرجع ضعف مركز رئيس (الدولة في إسرائيل) إلى نتيجة الصراع الذي دار بين ابن غوريون وحاييم وايزمان (الذي كان مرشحاً لرئاسة الدولة) في عهد الحكومة المؤقتة، وكان محور الخلاف حول سلطة رئيس (الدولة)، ففي حين طالب وايزمان بالأخذ بالنظام الأمريكي، حيث السلطة الواسعة للرئيس، أصر ابن غوريون على أن تكون السلطة بيد رئيس الوزراء، وانتهى الأمر بانتصار رأي ابن غوريون[5]، الذي وجد تأييداً قوياً من الرأي العام الإسرائيلي[1]،

---

(1) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص34-35.

(2) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص257.

(3) سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، ص87.

(4) مصطفى، مهند، جبارين، يوسف: نظام الحكم، ص100-101.

(5) ولكن بالرغم من هذا الصراع حول تحديد صلاحيات كل من رئيس (الدولة) ورئيس الوزراء بين وايزمان وابن غوريون، فقد حرص ابن غوريون على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع وايزمان، وكان يكن له كل احترام وتقدير، وكان ابن غوريون الدافع الرئيس وراء تعيين وايزمان في منصب رئيس (الدولة)، اعترافاً بجهوده المكثفة في

وقد كتب مراسل صحيفة أمريكية بعد لقائه وايزمان عام 1949م أن الرئيس الإسرائيلي شعر بأن واجباته لن تستغرق من وقته أكثر من ساعتين في اليوم[2]، ومما اشتهر عن وايزمان، أنه لما نقل أحد الوزراء الأمريكان استياء الرئيس الأمريكي ترومان لعدم وقوف وايزمان موقفاً قوياً لحماية اللاجئين العرب، كان رد وايزمان: "إنني رئيس دستوري فحسب، وهذا مما يعد خارجاً عن دائرة اختصاصي، وأن منديلي هو الشيء الوحيد الذي أستطيع أن أضع أنفي فيه، أما غير ذلك من الأشياء فإن ابن غوريون هو الذي يستطيع أن يضع أنفه فيها"[3].

وربما كان وايزمان في هذه المواقف يستحضر طبيعة العلاقة بينه وبين بن غوريون حتى قبل إقامة (دولة إسرائيل).

فوايزمان تم إقصاؤه من رئاسة الحركة الصهيونية عام 1930م، تحت تأثير أتباع جابوتنسكي التصحيحيين، إلا أنه عاد إلى رئاسة الحركة عام 1935م بدعم من حزب الماباي الذي يترأسه ابن غوريون، لكن بعد تحديد صلاحياته وتقييد تحركاته بتأثير من الأخير، ولما أعلن وايزمان موقفه من ضرورة التفاوض مع الإنجليز والعرب سعى ابن غوريون لعدم انتخابه مجدداً لرئاسة الحركة الصهيونية، حتى أن وايزمان لم يكن عضواً في مجلس (الدولة) المؤقت، وبالتالي لم يوقع على وثيقة إعلان (استقلال إسرائيل)[4]، وكان من دوافع ابن غوريون لتعيين وايزمان رئيساً شرفياً، وعدم تعيينه حتى وزيراً في الحكومة، هو أن وايزمان كان يدير السياسة الصهيونية الخارجية، وكان ابن غوريون يرغب في تركيز السلطة في يد فرع فلسطين من الحركة الصهيونية[5]، ولما تُوفي وايزمان 1952م خلفه بصفة مؤقتة رئيس الكنيست يوسف سبرنزاك[6]، ولما كان الأخير معروفاً بشخصيته القوية ونشاطه، فقد فضل ابن غوريون شخصاً

=مرحلة ما قبل قيام (إسرائيل)، ويقول ابن غوريون: "إنني لا أشك بأن الرئاسة ضرورية للدكتور وايزمان، كما أن رئاسة الدكتور وايزمان مهمة لـ(إسرائيل)". (سعيد تيم، النظام السياسي، ص86-87).

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص229-230.

(2) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص35.

(3) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص230-231.

(4) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص511-512.

(5) Noah Lucas: The Modern History of Israel, p279.

(6) يوسف سبرنزاك: ولد عام 1885م في روسيا، ونشط في الحركة الصهيونية منذ صباه، هاجر إلى فلسطين عام 1908م، وأصبح أحد زعماء حزب هابوعيل هاتسعير، وعمل لسنوات طويلة عضواً في الإدارة الصهيونية، وشغل منصب سكرتير عام الهستدروت بين عامَيْ 1945-1948م، ورئيساً للجنة التنفيذية الصهيونية، وتم

آخر لرئاسة (إسرائيل) يكون بلا طموح سياسي، ويعتبر الوصول للرئاسة نقطة وصول وليس نقطة انطلاق، لذا رشّح الماباي يتسحاق بن تسفي للرئاسة [1].

مدة ولاية رئيس (الدولة):

أقر الكنيست في 3 كانون الأول (ديسمبر) 1951م، قانون رئيس (الدولة) رقم (5711) لعام 1951م، الذي حدد فيه مدة ولاية الرئيس بخمسة أعوام، حيث نص على أن الرئيس المنتخب من قبل الكنيست يبقى في عمله لمدة خمس سنوات من تاريخ تقلده السلطة، ويمكن انتخاب رئيس (الدولة) لدورتين متتاليتين، وهذا ما تم عندما أعيد انتخاب وايزمان عام 1951م، ولكنه توفي عام 1952م، فانتخب مكانه إسحاق بن زفي، والذي أعيد انتخابه هو الآخر لدورة ثانية عام 1957م[2]، ونص القانون أيضاً على أن انتخاب رئيس (الدولة) يجري في الفترة ما بين (30 – 90) يوماً قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالية، وإذا مات رئيس (الدولة) أو استقال قبل انتهاء مدة الرئاسة، يجب عندئذ انتخاب رئيس جديد في مدة أقصاها ثلاثين يوماً، ويحق لعشرة أعضاء أو أكثر من أعضاء الكنيست أن يتقدموا بترشيح شخص لرئاسة (الدولة)[3]، وإذا وقع الاختيار على عضو من الكنيست للرئاسة تسقط عضويته فيه[4].

ورغم أن انتخابات رئيس (الدولة) تتم بواسطة الكنيست، فإن التجربة أثبتت أن انتخاب المرشح للرئاسة يتم أولاً بواسطة الأحزاب، وتقدم إلى الكنيست كعملية معدة وجاهزة من قبل، وأن حزب الماباي هو في الحقيقة من يتحكم في عملية انتخاب رئيس (الدولة)[5].

2- الحكومة:

تعد الحكومة السلطة التنفيذية في (دولة إسرائيل)، وهي المخولة للعمل باسم (الدولة) في المجالات كافة، وبكل الصلاحيات المعطاة لها[6]؛ وهي مركز القوة في اللعبة السياسية في

=اختياره في تموز (يوليو) 1948م رئيساً لمجلس (الدولة) المؤقت، وفي شباط (فبراير) 1949م انتخب رئيساً للكنيست، وتوفى في القدس عام 1959م. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص441).

(1) حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في (إسرائيل) 1948–1967م، ص160.

(2) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل) ودور حزب العمل، ص86.

(3) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص35.

(4) علي، فؤاد: المجتمع الإسرائيلي، ص90.

(5) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص96.

(6) شاحر ، دافيد: نظام (دولة إسرائيل) (عبري)، ص194.

نظام (الدولة)، ورئيسها هو صاحب أقوى مركز سياسي فيها[1]؛ لأن الحكومة هي التي تمارس بشكل عملي مهام السلطة التنفيذية، وتقوم بإدارة شؤون (الدولة) وتحديد سياستها الداخلية والخارجية[2].

تشكيل الحكومة:

نص قانون الانتقال الصادر بتاريخ 16 شباط (فبراير) 1949م، على آليات تشكيل الحكومة في (إسرائيل)، كالآتي:

1- أن رئيس (الدولة) بعد التشاور مع ممثلي الأحزاب المختلفة في الكنيست يكلف أحد الأعضاء بتشكيل الوزارة.

2- تتكون الوزارة من رئيس الوزراء، وعدد من الوزراء قد يكونون أعضاء في الكنيست، أو لا يكونون أعضاء فيه.

ولقد رسم الباب الحادي عشر من قانون الانتقال قواعد تكوين الحكومة كالآتي:

1- عند تشكيل الوزارة، عليها أن تقدم نفسها إلى الكنيست ويصبح وضعها دستورياً إذا منحها الكنيست ثقته.

2- تعتبر الحكومة مسئولة عن نشاطها مسئولية جماعية أمام الكنيست، وأن تقدم تقريراً عن نشاطها إليه، وأن تظل تحتفظ بعملها، لمدة أربع سنوات، طالما كانت متمتعة بثقة الكنيست[3].

وبحكم أن انتخابات الكنيست لم تفرز في مرة من المرات حزباً يحوز على الأغلبية البرلمانية، مما ترتب عليه أن كل الوزارات التي شُكلت في (إسرائيل) منذ قيامها كانت حكومات ائتلافية.

ويتم التآلف الوزاري عادة بعد الاتفاق بين الأحزاب المشتركة فيه على التعاون لمدة محدودة، على أساس برنامج يوافق عليه الجميع، بحيث تكون المسئولية في الحكم جماعية[4].

---

(1) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص265.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص178.

(3) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص31.

(4) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص291.

أثر سياسة الائتلاف الحكومي على الحياة السياسية في (إسرائيل):

أفرزت سياسة الائتلاف الحكومي في (إسرائيل) مجموعة من الظواهر المصاحبة، خاصة مع وجود بعض الأحزاب الصغيرة التي تكون أحياناً ذات وزن يزيد كثيراً عن حقيقة قوتها السياسية، فظاهرة المساومات السياسية على شغل المناصب الوزارية والحكومية ومراكز القوى والتأثير، وهو ما لا يستطيع النظام السياسي الإسرائيلي تجاوزه؛ لأن ذلك يحول دون تشكيل الحكومة[1]، وكثيراً ما كان يتأخر تشكيل الحكومة نتيجة المساومات؛ مما أدى – في نظر الساسة المحايدين– إلى الإساءة إلى مكانة (إسرائيل)[2].

وبعد تشكيل الحكومة كانت بعض الأحزاب الصغيرة تستطيع التأثير على استقرار الحكومة، بل وبقائها، وقد تتسبب في سقوطها، وحدث ذلك في عام 1950م عندما قاطع عدد من أعضاء الائتلاف من الأحزاب الدينية الحكومة؛ بسبب قضية تعليم الأطفال المتدينين في مدارس علمانية، وأيدت أحزاب المعارضة موقف الأحزاب الدينية؛ مما أدى إلى استقالة الحكومة، والإعلان عن تحديد موعد جديد للانتخابات عام 1951م[3]، وتكرر أمر مشابه في حكومة ابن غوريون عام 1951م، حيث اعتمدت الحكومة على (60) مقعداً في الكنيست فقط، بعد أن خرج الحزبان الدينيان "أغودات يسرائيل" و"بوعالي أغودات يسرائيل" بسبب إصدار قانون التجنيد الإجباري للمرأة في الجيش[4]، وذلك يعني في أحيان كثيرة أن تعيش الحكومات في (إسرائيل) في حالة من الترقب للحظة سقوطها، ومن المشاورات السرية لتشكيل ائتلاف بديل، ومن النزاعات على الصلاحيات، وعلى اتخاذ القرار[5].

ومن الآثار الأخرى لسياسة الائتلاف على الحياة السياسية:

– كون الائتلاف الحكومي في (إسرائيل) يقوم على ائتلاف بين أحزاب متعددة وغير متجانسة، سيؤدي إلى إطلاق حرية الوزراء في السيطرة على وزارتهم دون تدخل من مجلس الوزراء، وأصبحت الوزارات تعمل وكأن كل واحدة منفصلة عن الأخرى، وخاصة الوزارات التي يتحكم

(1) H. B, Sharabi :and Politics of the Middle East, P171.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص254.

(3) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص261.

(4) طايل، فوزي: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص87.

(5) شكري، عز الدين: أزمة الحكومة الإسرائيلية، ص204.

فيها أحزاب أخرى غير الماباي، وينظر هؤلاء الوزراء إلى أن الوزارات أصبحت ملكاً لهم وثمناً لاشتراكهم في الائتلاف الحكومي، وهم أحرار في استغلال سلطتهم في هذا المجال[1].

– يرى البعض أن الوزارات الائتلافية في (إسرائيل) كانت مصدر ضعف "قومي" بشكل عام، حيث يتهم هذا النوع من الوزارات بأنها لا تقوى عادة على اتخاذ إجراء سياسي قوي[2]، وتكون مضطرة لعدم اتخاذ مواقف حاسمة، وذلك لانعدام روح الانسجام العام بين مكونات الوزارة لاحتفاظهم بوضعهم الحزبي ومعتقداتهم الأيديولوجية، وهم مستعدون للانسحاب من الوزارة إذا شعروا أن الحكومة ستخرج عن هذه المبادئ الحزبية[3]، وقد أضعف هذا الأمر المسئولية الجماعية للحكومة، التي نص عليها القانون الانتقالي؛ لذا انتقد ابن غوريون هذا الأمر علناً عندما قدم وزارته الجديدة عام 1955م للكنيست، حين قال: "إن الحكومة المبنية على ائتلاف وزاري لا تتكون من اتحاد فكري، ولكن على اتحاد عملي، والحكومة وحدة واحدة وقراراتها ملزمة لجميع أعضائها، والذي لا يمكنه قبول قرارات الحكومة، ليس أمامه سوى الخروج منها"[4].

في المقابل يمكن القول إن الحكومات الإسرائيلية عاشت نوعاً من الاستقرار السياسي النسبي؛ بسبب ديناميكية حزب المباي، حيث تماهى الحزب مع (الدولة) بشكل كبير، بالإضافة إلى المركزية التي اتبعها ابن غوريون، وتقلصت نسبياً حجم المناورة والابتزاز التي مارستها الأحزاب الصغيرة[5].

صلاحيات الحكومة في (إسرائيل):

يمكن تلخيص وظائف الحكومة ومهمتها فيما يلي:

- تعتبر القوة التنفيذية (للدولة)، وتمتلك صلاحيات تنفيذية واسعة لا يشاركها فيها أحد، فهي التي تنفذ السياسات والقوانين في (الدولة).
- تقوم الحكومة بصنع السياسات العامة (للدولة)، فهي التي تقرر السياسة الداخلية والخارجية، وتمتلك صلاحيات واسعة في توقيع المعاهدات دون الرجوع إلى الكنيست.

---

(1) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص77–78.

(2) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص252.

(3) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص77.

(4) عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، ص291.

(5) مصطفى، مهند: نظام الحكم والاستقرار السياسي في (إسرائيل)، ص16–17.

- تمتلك الحكومة بعض الصلاحيات التشريعية، فلها حق المبادرة التشريعية باقتراح القوانين التي يوافق عليها الكنيست، كما أن لها مجالاً واسعاً للتشريع في حالات الطوارئ.
- تتمتع الحكومة بصلاحيات تنظيمية واسعة، فهي التي تحدد صلاحيات كل وزير، وهي التي تضع الإجراءات الخاصة بممارسة عملها(1).

مكانة رئيس الحكومة (رئيس الوزراء):

يعد منصب رئيس الحكومة في (إسرائيل) المنصب الأهم والأكثر تأثيراً في النظام السياسي (الإسرائيلي)، فهو يرأس السلطة التنفيذية، ويقود ائتلافاً حكومياً يمتلك الأغلبية في الكنيست.

وترك قانون الانتقال للحكومة نفسها تحديد حجمها وآليات إدارتها، ولم يحدد إلا ضرورة أن يكون رئيس الوزراء من أعضاء الكنيست، وترك له حرية تشكيل فريقه، كما نص القانون أنه في حال استقالة رئيس الوزراء من الحكومة، تعتبر كل الحكومة مستقيلة معه(2).

فرئيس الحكومة هو ممثل (الدولة) و(الشعب) والحكومة، وهو رئيس السلطة التنفيذية في (الدولة)، وبيده الصلاحيات الأكبر والأقوى للسلطة(3)، وفي حال كون شخصية رئيس الحكومة تمتلك القدرة على التأثير والمهارة والخبرة السياسية فإن ذلك يزيد من قوته، وقد تجعله يحتكر مركز القوة والسلطة في النظام السياسي الإسرائيلي(4)، ومما يضيف إليه مزيداً من القوة قدرته على إسقاط الوزارة بمجرد استقالته(5)، وقد نصت تعديلات أُدخلت على القانون عام 1952م صراحةً على أن استقالة رئيس الوزراء تعني استقالة الحكومة كلها(6)، عدا عن كونه يمثل زعيم حزب الأغلبية في الكنيست(7).

---

(1) بركات، نظام: قيام (دولة إسرائيل)، ص231.

(2) Noah Lucas: The Modern History of Israel, p284.

(3) شاحر، دافيد: نظام (دولة إسرائيل) (عبري)، ص222.

(4) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص261.

(5) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص250.

(6) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص34.

(7) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص101.

وبالرغم من أن مكانة رئيس الوزراء لم تأخذ لها تعبيراً رسمياً في القانون، حيث يعرف بأنه الأول بين متساوين، وأن صوته يعادل صوت أي وزير آخر، إلا أنه يستطيع أن يمارس دوراً أكبر مما هو منصوص عليه في القانون، فهو من يختار الوزراء بعد التشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه، وهو الذي يدعو الوزراء للاجتماع ويترأس اجتماعاتهم؛ لذلك فكل اجتماع يعقده الوزراء بدون موافقة رئيس الحكومة يكون غير قانوني، وبالتالي تصبح القرارات التي تتخذ في مثل هذا الاجتماع باطلة[1]؛ لذا فيمكن أن يطلق على الحكومة الإسرائيلية "حكومة رئيس الوزراء"، ووصل الأمر باستبداد رئيس الوزراء في السلطة أن ابن غوريون قام بالتخطيط لحرب العام 1956م دون إعلام معظم الوزراء مسبقاً[2]، فتركزت قيادة الحكومة في (إسرائيل) بيد مجموعة صغيرة من الوزراء، كانوا في أغلبهم من الأصل الأشكنازي، وهم من يتخذ القرارات المهمة معتمدين على نفوذهم الشخصي وقدراتهم الذاتية[3].

3- السلطات المحلية:

شكّل الحكم المحلي الصهيوني قبل إقامة (دولة إسرائيل) جزءاً مهماً من مؤسسات اليشوف الصهيوني، وقد تعامل الانتداب البريطاني إزاء مؤسسات الحكم المحلي اليهودي بصور مختلفة عن مؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني، حيث تمتع التجمع الصهيوني باستقلالية إدارية وتنظيمية وسياسية كبيرة في إدارة شؤون الحكم المحلي الصهيوني؛ الأمر الذي انسجم بشكل كبير مع عملية بناء مؤسساته، حيث اعتبرت القيادة الصهيونية مسألة الحكم المحلي جزءاً من تنفيذ المشروع الصهيوني المتمثل بإقامة (الدولة)، ولم يكن الحكم مجرد مؤسسة لإدارة الشؤون المحلية أو البلدية داخل التجمع اليهودي[4]، وكان من أوائل قرارات الحكومة الإسرائيلية المؤقتة أن تبقى سلطات الحكم المحلي على حالها أيام الانتداب في انتظار مزيد من التشريعات[5].

يعد الحكم المحلي (الإسرائيلي) جزءاً من الحكم المركزي في (الدولة)، حيث تتسم العلاقة بين الحكم المركزي والحكم المحلي بتبعية المحلي للمركزي، فالنظام (الإسرائيلي) يتسم بالمركزية الكبيرة، وإن تسمية السلطات المحلية في (إسرائيل) حكماً محلياً ليس صدفة، وكان يمكن تسميتها إدارات محلية كما هو دارج في غالبية الدول العربية مثلاً، ولكن لكون هذه

---

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص186-187.

(2) طايل، فوزي: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص83.

(3) بركات، نظام: قيام (دولة إسرائيل)، ص262.

(4) مصطفى، مهند: الانتخابات المحلية في (إسرائيل)، ص9-10.

(5) Noah Lucas: The Modern History of Israel, p287.

السلطات يتم انتخابها من الجمهور، ولا يتم تعيينها من الحكم المركزي، أضفى عليها صفة الحكم وليس مجرد الإدارة[1].

وبعد إقامة (الدولة)، جرى اتخاذ إجراءات وقرارات سريعة لتطوير الحكم المركزي على حساب السلطات المحلية، وتم سن تشريعات لصالح زيادة سلطة الحكم المركزي، فقد سادت روح (الدولة) المركزية في إدارة شؤون (الدولة) الجديدة، والنظر للسلطة المحلية "كإدارة محلية" تشكل ذراعاً تنفيذياً للحكومة المركزية[2]، ومراعاة لهذه النظرة تم تقسيم (الدولة) إلى أقضية إقليمية، على غرار النظام المتبع في القانون الفرنسي المبني على تعزيز المركزية الإدارية، وذلك بهدف تمكين الحكم المركزي من مراقبة ما يحدث في هذه الأقضية عن قرب وبشكل مباشر[3]، لذا يمكن القول: إن الحكم المحلي لا يحظى بصلاحيات كبيرة؛ لأن النظام السياسي في (إسرائيل) هو نظام مركزي، (فإسرائيل) ليست مجموعة مقاطعات، وإنما تعتبر وحدة سياسية واحدة في معظم الأمور السياسية والإدارية والقانونية[4].

لا يختلف هدف صياغة مؤسسات الحكم المحلي بهذا الشكل، عن باقي أهداف الصهيونية بالسيطرة الكاملة على الحيز الذي تسيطر عليه، ولا يغيب عنها الاعتبارات الأمنية والعسكرية لهذه السيطرة، فقوة الاحتلال تحدد معالم مؤسساتها بما يضمن استمرار سيطرتها على الأرض والسكان وضمان عدم ثورتهم.

---

(1) مصطفى، مهند: الانتخابات المحلية في (إسرائيل)، ص10.

(2) جبارين، يوسف، مهند مصطفى: نظام الحكم، ص102.

(3) جبارين، يوسف، مهند مصطفى: نظام الحكم، ص103.

(4) زريق، رأفت: الفلسطينيون في (إسرائيل)، ص192–193.

ثانياً: السلطة القضائية في (إسرائيل) (1948–1956م)

فشلت (إسرائيل) في التوافق على كتابة دستور ينظم تركيبتها السياسية والقانونية، فبدأت الخلاف منذ إقامة الدولة حول طبيعته وحدوده، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، ولم تغب الدوافع الاستيطانية التوسعية عن عدم الرغبة في تدوين دستور يكون مطلوباً فيه من (الدولة) تحديد هويتها وحدودها.

1- الدستور:

كلفت الوكالة اليهودية في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م؛ أي في اليوم التالي لاعتماد قرار التقسيم في الأمم المتحدة لجنة من القانونيين وضع مسودة للدستور، ففعلت ذلك، وقدمت المسودة إلى الحكومة المؤقتة التي أدخلت عليها بعض التعديلات، ونشرتها بتاريخ 9 كانون الأول (ديسمبر) 1948م، إلا أنها أثارت جدلاً حاداً بشأن قضايا خلافية جوهرية منها: علاقة (إسرائيل) بيهود العالم، وبالحركة الصهيونية، وبالديانة اليهودية، وبالتالي "من هو اليهودي"، ومع ذلك فقد تضمنت المسودة العديد من المبادئ التي استندت إليها القوانين الأساسية فيما بعد، مثل أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، وتتخذ (الدولة) شكلاً جمهورياً، ويكون النظام برلمانياً، وصلاحيات رئيس (الدولة) محدودة، وينتخبه البرلمان؛ وأن السلطة التنفيذية في يد الحكومة؛ وكذلك عطلة السبت والأعياد الدينية[1]، وبعد أن اختير المجلس المؤقت (للدولة) قام هذا المجلس في تموز (يوليو) 1948م بتشكيل لجنة دستورية تتكون من ثمانية أعضاء[2]، وقد عرضت هذه اللجنة في تقريرها أن مهمتها هي تجميع ودراسة ووضع قائمة تخص التوصيات، وإعداد مسودة دستور تقدم للجمعية التأسيسية للنظر فيها، وعندما جرت الانتخابات الأولى للجمعية التأسيسية في 25 كانون الثاني (يناير) 1949م، بدأت النقاشات حول الدستور[3].

عقدت الجمعية التأسيسية ستة اجتماعات، أصدر بعدها تشريع وضع أساس حكومة دستورية باسم قانون الانتقال أو "الدستور الصغير"، وقد أطلقت الجمعية التأسيسية على نفسها

---

(1) مصطفى، مهند، جبارين، موسى: نظام الحكم، دليل (إسرائيل) 2011م، ص62-63.

(2) Noah Lucas: The Modern History of Israel ,p279.

(3) غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في (إسرائيل)، ص65.

اسم الكنيست، وبعدها أخذت الكنيست تناقش فكرة وضع دستور من حيث المبدأ، واستمرت النقاشات منذ أول يوم لاجتماعها في تل أبيب في 8 آذار (مارس) 1949م إلى 13 حزيران (يونيو) 1950م[1]، وحصل انقسام حاد بين المؤيدين لوضع الدستور والمعارضين لذلك.

حجج المؤيدين لوضع الدستور:

يرى المؤيدون لفكرة وضع دستور مكتوب لـ(إسرائيل)، ضرورة كتابة الدستور منذ البداية، واستندوا في ذلك إلى مجموعة من الحجج، أهمها:

- أن قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م- القاضي بتقسيم فلسطين-، قد أوصى في البند العاشر من التدابير التحضيرية (للاستقلال) أن تضع (الدولة) اليهودية دستوراً لها[2].

- أوصت وثيقة إعلان (استقلال دولة إسرائيل) في 14 أيار (مايو) 1948م بوضع دستور قبل تشرين أول (أكتوبر) 1948م.

- كان القرار الصادر من مجلس (الدولة) المؤقت بدعوة الناخبين للانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) 1948م، من أجل دعوتهم لانتخاب جمعية تأسيسية، أي أن مهمتها وضع دستور[3].

- وجود الدستور كفيل بصيانة الحريات العامة للأفراد، وسبب من أسباب استقرار (الدولة)، كما أنه ضامن لعدم استبداد الأغلبية في البرلمان ضد الأقلية.

- تستند الدول التي لا دستور لها إلى عنصر التقاليد العريقة الناجمة عن تجارب سنوات طويلة، مثل: بريطانيا، وهذا ما لا يتوفر لـ(إسرائيل)[4].

حجج المعارضين لوضع الدستور:

ووقف على رأس المعارضين لوضع الدستور حزب الماباي الحاكم، وكان من مبررات الماباي لرفض كتابة الدستور:

- الرغبة في تفادي ما قد تسببه تعريفات الدستور من مشاكل سياسية.

---

(1) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص167-168.

(2) Noah Lucas: The Modern History of Israel, p281.

(3) متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص170.

(4) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص21.

– الإيمان بأن الدستور يجب أن يوضع في حال تكامل الوضع السكاني في (إسرائيل)، أي أنه نظراً لاستمرار موجات الهجرة؛ فإن هناك حالة من عدم الاستقرار[1].

– أن وضع الدستور يصبح قيداً على حركة (الدولة)، لذا يجب التأني وعدم التسرع، وأن الولايات المتحدة لم تضع دستوراً لها إلا بعد اثني عشر عاماً من استقلالها[2].

أما الجبهة الدينية فقد رفضت وضع دستور مكتوب (للدولة) على أساس أن وضع دستور يعني التسليم بعلمانية (الدولة)، وهذا يشكل مخالفة للقوانين اليهودية، ورأت الجبهة أن احترام القانون التقليدي والمنزل، يجب أن يمثل القاعدة الأساسية التي ينبع منها النظام الدستوري (للدولة)، وقد أشاروا إلى عبارة وردت في (إعلان الاستقلال) تنص على "أن الدولة الإسرائيلية" سوف تؤسس على مبادئ الحرية والعدالة والسلام التي نقلتها (تعاليم أنبياء إسرائيل)"[3].

هذه المبررات هي ما أعلنته الجهات التي رفضت أن يتم كتابة الدستور مع إعلان (الدولة)، إلا أن العديد يرون أن هناك أسباب وأهداف غير تلك التي تم إعلانها أثناء النقاشات حول إقرار الدستور.

فمثلاً: حزب الماباي كان يخشى من عدة أمور إذا ما تم كتابة دستور منذ البداية، وهي:

– أن الدستور الرئيس لا يمكن تغييره في البرلمان، إلا بأغلبية ثلاثة أخماس أو ثلثي الأصوات، ومن الواضح أن هذا الوضع ليس في مصلحة الماباي الذي يتمتع بأغلبية بسيطة يحاول استغلالها ومن خلال تحالفاته مع بعض الأحزاب الصغيرة أن يستصدر القرارات والقوانين التي يريد.

– يريد الماباي أن يثبت نفوذه بإصدار سلسلة من القوانين والإجراءات التي تصدر بأغلبية بسيطة في الكنيست[4].

– أن حزب الماباي كان يرى أن (إسرائيل) التي قامت عام 1948م ليست هي (إسرائيل) التي يريد، وقد عبر ابن غوريون عن ذلك في مقدمة الكتاب السنوي الرسمي للحكومة الإسرائيلية عام

---

(1) العابد، إبراهيم: الماباي، ص73.

(2) ربيع، حامد عبد الله: النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، ص43-44.

(3) مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في (إسرائيل) وفلسطين، ص21.

(4) العابد، إبراهيم: الماباي، ص74-75.

1952م، حين قال "لقد قامت (إسرائيل) على جزء من أرض (وطننا)"، وبالتالي كان الماباي والحركة الصهيونية من ورائه يريدون كتابة الدستور بعد الانتهاء من مختلف مراحل إنشاء (إسرائيل)[1].

يضاف إلى هذه الأسباب أن المسائل الدستورية والقضائية لم تشغل بال مؤسسي (إسرائيل)، وعلى رأسهم ابن غوريون، الذين فضلوا تأسيس حكم قوي في (الدولة) الجديدة يستند إلى حزب مركزي هو حزب الماباي، الذي كان حزب (الدولة) بامتياز[2].

أما الأحزاب الدينية فكانت تدرك أن ميزان القوى النسبي داخل الكنيست وفي (الدولة) ليس لصالحها؛ مما قد يساهم إلى أبعد حد في صياغة دستور علماني الطابع، ويحرمها من الوصول إلى مقاعد الحكم؛ لذا تحالفت مع الماباي، وعقدت مع حلفائه صفقة سياسية مقابل تنازلات معينة كان إرجاء الموافقة على مسودة الدستور في طليعتها[3]، وظلت الرغبة في عدم تفجير موضوع العلاقة بين الدين و(الدولة) الذي من الطبيعي أن يتناوله الدستور حاجزاً في طريق العمل على كتابة الدستور طيلة هذه الفترة[4].

وهناك من يرى أن وراء عدم كتابة الدستور أهدافاً استعمارية واستيطانية، فمثلاً: وضع دستور علماني الطابع قد يحرم الحركة الصهيونية من جزء من قدراتها الدعائية في العالم حيث كانت تحشد يهود العالم تحت شعارات الدين اليهودي وباسم التوراة، كما أن وضع دستور يعني بالضرورة النص على المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز بين دين أو عرق، وسيكون من صلاحيات المحاكم عملية الرقابة على إنفاذ نصوص الدستور، وهذا يعارض سياسة (إسرائيل) بعد إقامتها، والتي كانت تسعى لاستئصال العرب المتبقين في فلسطين المحتلة، كما كانت تعمل على صهر السكان القادمين من أصقاع شتى في بوتقة واحدة[5].

ووقف وراء عدم كتابة الدستور أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت تعلب دوراً بارزاً في الإشراف على سياسة (الدولة)، ولم يكن في النصوص النافذة ما يشير إلى تبعية القوات المسلحة للقيادة السياسية، رغم أن وزير (الدفاع) مسئول عن تنفيذ القوانين، فلو وضع دستور

(1) العابد، إبراهيم: الماباي، ص76.

(2) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص19.

(3) رزوق، أسعد: الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص51.

(4) مهنا، محمد نصر، خلدون ناجي معروف: الحكم والإدارة في (إسرائيل)، ص72.

(5) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص53.

شامل مكتوب، لكان من المؤكد أن يتم تنظيم هذه النقطة، وهو شيء لا ترغبه المؤسسة العسكرية ذات النفوذ الواسع[1].

وكان الذين يقفون ضد كتابة الدستور يستشهدون بالنموذج البريطاني[2] للحكم والإدارة، بحكم أن بريطانيا ليس لديها دستور مكتوب، وكان النظام السياسي الإسرائيلي الناشئ يستقي الكثير من التنظيمات من النموذج البريطاني[3].

ظلت المناقشات حول إقرار الدستور حتى 13 حزيران (يونيو) 1950م تقدمت مجموعة من أعضاء الكنيست باقتراح لإعداد دستور مكون من فصول، على أن يناقش كل فصل على حدة، بحيث يكون كل فصل من هذه الفصول قانوناً أساسياً، ويطرح كل قانون للتصويت على حدة، وعندما يتم إعداد جميع تلك الفصول تجمع وتقنن في شكل دستور، وحصل هذا الاقتراح على خمسين صوتاً، وأطلق عليه اسم قرار هراري نسبة إلى عضو الكنيست يزهار هراري[4] من الحزب التقدمي الذي قدم الاقتراح، وتم إقرار هذا المشروع ضد اقتراح آخر أساسه تحديد فترة زمنية لإنهاء وضع الدستور، حيث حصل هذا الاقتراح على (39) صوتاً، وضد اقتراح ثالث يدور حول فكرة رفض الدستور والاكتفاء بالقوانين التي تتولى توزيع الاختصاصات، وقد تقدمت به الجبهة الدينية، ولم يحصل إلا على (13) صوتاً[5].

ونص قرار هراري على تشكيل لجنة برلمانية تقوم بتحضير مشاريع قوانين عادية تتضمن الأحكام الدستورية، وتعرض تباعاً على الكنيست ليكون بالإمكان بعد ذلك جمعها في

---

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص53.

(2) يناقش الدكتور حامد ربيع مسألة المحاولات الإسرائيلية لتشبيه نظام الحكم في (إسرائيل) بنظام الحكم البريطاني، مع أن هناك انتفاء لأوجه كثيرة للشبه، فالنظام في (إسرائيل) جمهوري، بينما في بريطانيا هو نظام ملكي، والهيئات التشريعية الإسرائيلية تقوم على نظام المجلس الواحد، بينما تعتمد بريطانيا على نظام المجلسين، بينما تقوم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية في النظام البريطاني على التوازن، بمعنى حق الأولى في حل الثانية، ولا يوجد في (إسرائيل) حق حل الكنيست بالمعنى النيابي، بينما يُعْطَى الكنيست حق الحل الذاتي. (ربيع، حامد، من يحكم في (تل أبيب)، ص53–54).

(3) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص27.

(4) يزهار هراري: ولد في يافا عام 1908م، ودرس الحقوق في باريس والاقتصاد في لندن، وكان المحامي الأول لمنظمة الهاغاناة، ثم عُين نائباً لرئيس المحكمة العسكرية العليا في حرب 1948م، ودخل الكنيست الأولى ضمن قائمة الحزب التقدمي. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص494).

(5) ربيع، حامد عبد الله: النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، ص44.

وثيقة دستورية واحدة[1]، ووضع هذا القرار التقاليد الأولى في صياغة الدستور الإسرائيلي، وهو قرار يعني نوعاً من التوفيق بين مختلف الاتجاهات، بالإضافة إلى أنه يعني أن (إسرائيل) لن تمتلك مؤقتاً دستوراً مكتوباً[2].

تؤشر قضية عدم قدرة (إسرائيل) على صياغة دستور لنظامها السياسي، إلى حجم الاختلاف الذي ساد بين مكونات الوضع السياسي في (إسرائيل) عند إقامتها. ولا تخفى الدوافع الاستعمارية التوسعية وراء عدم وضع دستور قد يقيد حركتها الاستيطانية الاحلالية.

2- النظام القضائي في (إسرائيل) 1948-1956م:

تحاول الكتابات الإسرائيلية دائماً أن تبرز استقلالية السلطة القضائية عن باقي سلطات (الدولة)، وعن التزامها بسيادة القانون على جميع سكان (إسرائيل).

لا تختلف السلطة القضائية عن باقي السلطات في النظام السياسي الإسرائيلي، لجهة تعارضها بين ما هو معلن من قيم ومبادئ وما هو مطبق على الأرض من الاستيلاء على حقوق العرب وإنكارها، ووقوف الجهات القضائية إلى جانب المعتدي الإسرائيلي.

المصادر القانونية للقضاء الإسرائيلي:

نصت المادة الثالثة من وثيقة إعلان (استقلال إسرائيل)، على استمرارية القوانين التي كان معمولاً بها قبل إعلان (الاستقلال)[3]، وذلك في حدود عدم تعارضها مع الإعلان، ومع القوانين الجديدة، ومع التغيرات الدستورية التي سوف تؤدي إليها عملية إنشاء (الدولة)[4]، وبحكم أن وثيقة (الاستقلال) لا يمكن اعتبارها مصدراً دستورياً، قام مجلس (الدولة) المؤقت بتاريخ 19 أيار (مايو) 1948م- أي بعد خمسة أيام من إعلان (الاستقلال)- بإصدار قانون الإدارة الذي أكد مرة ثانية على استمرارية القوانين السائدة قبل 14 أيار (مايو) 1948م، طالما

---

(1) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص413.

(2) ربيع، حامد: من يحكم في (تل أبيب)، ص152.

(3) لم تعتبر وثيقة إعلان (الاستقلال) مرجعاً قانونياً ولا مصدراً من مصادر التشريع، وكان الهدف منها إعلام المجتمع الدولي بتحول اليشوف إلي (دولة)، ومطالبته بالاعتراف بها، واستخدمت المحاكم الوثيقة كأداة تفسيرية، لكن قانون الكنيست يقدم على محتويات الوثيقة.

(Raphael Cohen: The Boundaries of Liberty and Tolerance, 175)

(4) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص79.

أنها لا تتعارض مع القوانين التي قد تسن فيما بعد[1]، وبذلك استند قانون (دولة إسرائيل) منذ قيامها إلى أربعة مصادر، وهي: القانون العثماني الذي كان قبل الانتداب، وقانون الانتداب البريطاني، والقانون العبري (التوراة)، والقوانين التي صدرت عن الكنيست بعد إنشاء (إسرائيل)[2].

المحاكم في (إسرائيل):

تتكون المنظومة القضائية في (إسرائيل) من عدة أنواع من المحاكم بمستوياتها المختلفة، مثل محكمة الصلح، والمحاكم الإقليمية، والمحاكم المهنية الخاصة – كمحاكم العمل والأجور والأراضي–، ومحاكم عسكرية، ومحاكم شرعية ذات أساس ديني، وتقف على رأس كل هذه المنظومة المحكمة العليا في القدس[3].

المحكمة العليا: تضفي المصادر الإسرائيلية على المحكمة العليا قدراً كبيراً من هالة التقدير والاحترام، فهي عندهم "المدافع عن حقوق المواطن، خصوصاً في ظل عدم وجود قانون أو دستور مكتوب؛ لذا فالمحكمة العليا هي المسئولة عن تفسير الحقوق وحمايتها من أي قانون أو سلطة أخرى"[4].

يعود أصل المحكمة العليا (الإسرائيلية) إلى النظام الإنجليزي الذي كان سائداً أيام الانتداب البريطاني، حيث أنشئ نظام المحكمة العليا عام 1922م وعهد إليها بوظيفة أساسية ألا وهي أنها محكمة استئناف في المواد المدنية والجنائية، ولكن تخصص هذه المحكمة تغير بعد عام 1948م، حيث أصبحت ذات تخصص أوسع، فمثلاً: اعتبرت أحكامها أحد المصادر الأساسية للقانون الإسرائيلي[5].

---

(1) مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في (إسرائيل) وفلسطين، ص33.

(2) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص280.

(3) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص280.

(4) شاحر، دافيد: نظام (دولة إسرائيل) (عبري)، ص46.

(5) الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص33.

تم افتتاح المحكمة العليا الإسرائيلية في القدس في الثالث عشر من شهر تموز (يوليو) 1948م، وعمل في المحكمة في بدايتها خمسة قضاة[1]، ولكن كثرة أعمالها اضطرت (الدولة) إلى زيادتهم إلى سبعة عام 1950م، وإلى تسعة عام 1953م[2].

تعد محكمة العدل العليا أعلى درجة في المحاكم (الإسرائيلية)، وتصدر أحكامها بالنسبة لجميع المواطنين، وتنظر المحكمة في الاستئنافات على قرارات المحاكم المركزية، وبإمكان هذه المحكمة أن تحاسب على مؤسسات (الدولة) والسلطة التنفيذية والسلطات المحلية والأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة، على سوء استخدامهم للسلطة وأن تأمرهم بالتصحيح، ومن صلاحياتها إطلاق سراح المعتقلين بلا مسوغ قانوني، وفي حال عدم تغطية القوانين لمشاكل معينة، فللمحكمة العليا أن تحكم بما تراه مناسباً، وهذه الحالة تسمى سابقة قانونية، ولها منزلة القانون، وللمحكمة أن تصدر أمراً بفتح ملفات كان قد صدر فيها حكم نهائي، وقرارات المحكمة العليا نهائية ولا يمكن الاستئناف عليها[3].

وبالرغم من محاولات إظهار محكمة العدل العليا على أنها حارسة العدالة في (إسرائيل)، ومحاولة إيجاد أمثلة على "نزاهتها" لن يغطي حقيقة أن هذه المحكمة هي جزء من منظومة تدير (دولة) الاحتلال التي تقوم على أرض الغير بعد أن هجّرت منها سكانها الأصليين.

فصحيح أن قرارات محكمة العدل العليا نهائية ولا يمكن استئنافها، ولكن في الحالات الأمنية أو القضايا ذات الصبغة السياسية التي تعتبرها السلطات خطراً على أمن (الدولة) نلاحظ أن المحكمة لا تدقق في هذه المسائل، ولا تحاول التشكيك في موقف (الدولة) بل تتبنى موقفها[4].

فمحكمة العدل العليا الأولى التي شُكلت بعد إقامة (إسرائيل) كانت تضم خمسة قضاة: زموره (رئيس المحكمة)، وأولشن، ودونكلبلوم، وحشين، وأساف، واعُتبر زموره وألشن أنهما ينتميان لحزب الماباي الحاكم، وكان دونكلبلوم مثل زموره وحشين، محامياً معروفاً في اليشوف اليهودي، وشغل مناصب رفيعة في نقابة المحامين اليهود في فلسطين، أما حشين فهو الوحيد

---

(1) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص33.

(2) مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في (إسرائيل) وفلسطين، ص113.

(3) الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص92–93.

(4) يونس، كريم: الواقع السياسي في (إسرائيل)، ص86.

من بين القضاة الخمسة الذي حمل تجربة القضاء، فكان قاضي المحكمة المركزية في (تل أبيب) في عهد الانتداب البريطاني، أما أساف فلم يكن حقوقياً[1]، وإنما خبيراً في الدين اليهودي[2]، وتم تعيين القاضي أساف بعدما أصرت الأحزاب الدينية على أن يكون أحد قضاتها الخمسة حاخاماً، وفعلاً وافقت الحكومة المؤقتة على تعيينه بالرغم من أنه لا يحمل أية شهادة في القانون وليست لديه خبرة قانونية[3].

وبذلك عانت المحكمة العليا في تلك الفترة من عدم استقلالية واضحة عن المستوى السياسي، خاصة أن قضاتها عُيّنُوا من قبل هذا المستوى مباشرة، أما المجتمع اليهودي فكان مسيساً ومجنداً لأهدافه بصورة مطلقة، غير آبه بالتفاصيل القضائية، إضافة لكون السلطة واقعة تحت إمرة وقبضة الحزب الحاكم، (الماباي)، الذي شكل حزب (الدولة) لسنوات طويلة بعد تأسيسها[4].

مهام محكمة العدل العليا:

تنعقد المحكمة بصفتين: الأولى بصفتها الاستئنافية للنظر في القضايا المستأنفة إليها من المحكمة المركزية، والثانية بصفتها محكمة عدل عليا للنظر في الأمور التي ترى أن من واجبها إصدار أمر من أجل تحقيق العدالة، وبالصفة الثانية فالمحكمة مخولة بما يلي:

- إعطاء أوامر بالإفراج عن أشخاص محبوسين دون وجه حق.
- إعطاء أوامر لسلطات الدولة، وللأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية، بتنفيذ عمل معين أو الامتناع عن تنفيذ عمل ما.
- إعطاء أوامر للجهات ذات الصلاحيات القضائية بالبتّ بموضوع معين، أو عدم البتّ به[5].

(1) ويروي قاضي محكمة العدل الأولى (بعد تأسيس الدولة) القاضي أولشن في مقالة منشورة له في كتاب باسم "(إسرائيل) في الشرق الأوسط" أنه في القضايا المدنية كان علينا أن نشرح للقاضي آساف قواعد القانون، ويضيف رئيس المحكمة أن تعيينه لم يكن قانونياً بل كان مخالفاً للقانون، مما استتبع فيما بعد أن يسن قانونٌ خاصٌ لجعل هذا التعيين قانونياً، وفعلاً عرف هذا القانون باسم (قانون آساف). (العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص128).

(2) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص33.

(3) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص127.

(4) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص34.

(5) أبو رمضان، موسى: النظام القانوني، دليل (إسرائيل) 2011، ص148-149.

المحاكم الدينية:

يعرف قانون المحاكم الدينية اليهودية من عام 1953م صلاحية هذه المحاكم، ويمنحها صلاحية مطلقة دون غيرها في البت في قضايا الزواج والطلاق لليهود (المادة:1)، وتضيف (المادة: 2) من هذا القانون وتفرض إمكانية واحدة للزواج والطلاق وهي حسب القانون الديني اليهودي، ويسمح القانون (المادة: 3) بأن تبت هذه المحاكم في قضايا مرتبطة بقضية الطلاق (نفقات الزوجة والأولاد على سبيل المثال)، وبحال ربطهما من قبل الزوج أو الزوجة مع قضية الطلاق تصبح صلاحية المحكمة الدينية وحيدة في هذه المسائل أيضاً، وليس في مسألة الطلاق فحسب[1]، وقد جاء هذا القانون بضغط من الأحزاب الدينية وقد أقر في 26 آب (أغسطس) 1953م، بعد أقل من أسبوع من إقرار الكنيست لقانون القضاء القائم على مبدأ الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية لضمان استقلال القضاء وإبعاده عن الاعتبارات السياسية، وأرادت الأحزاب الدينية من وراء القانون توسيع صلاحيات المحاكم الحاخامية عما كانت عليه في ظل الانتداب[2].

المحاكم العسكرية: استمدت المحاكم العسكرية صلاحياتها من أنظمة الطوارئ البريطانية عام 1945، ويشغل منصب القضاة فيها عسكريون (إسرائيليون)، أما النيابة التي تقدم لوائح الاتهام فهي النيابة العسكرية[3]. وفي عام 1955م عملت هذه المحاكم بموجب قانون القضاء العسكري، وتنقسم حسب الاختصاص إلى صنفين؛ الأولى: محاكم عسكرية للجيش، وصلاحيتها محصورة في مقاضاة أفراد الجيش، والثانية تختص بمحاكمة المدنيين، وقد درجت (إسرائيل) على تقديم المدنيين الفلسطينيين إلى هذا النوع من المحاكم بتهمة ارتكاب (أعمال عدائية) ضدها[4]، ويملك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي صلاحية تعيين تشكيل المحكمة وتعيين القضاة[5].

افتقرت المحاكم العسكرية في (إسرائيل) إلى أبسط مضامين النزاهة الإجرائية، أو الحد الأدنى من قيم العدالة، فهي مثلاً تستند في الغالب إلى مواد سرية كأدلة دامغة لا تُكشف للمتهم، وبالتالي لا يستطيع الدفاع عن نفسه. وما يزيد من عدم مصداقية هذه المحاكم هو

---

(1) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص24.

(2) رزوق، أسعد: الدين و(الدولة) في (إسرائيل)، ص65-66.

(3) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص26.

(4) أبو رمضان، موسى: النظام القانوني، دليل (إسرائيل) 2004، ص108-109.

(5) الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في (إسرائيل)، ص95.

العلاقة الوثيقة بين القاضي والنيابة العسكري، حيث ينتمي كلاهما إلى مؤسسة جيش الاحتلال[1].

مكانة القضاء في النظام السياسي (الإسرائيلي):

توحي التشريعات والقرارات الرسمية بأن القضاء (الإسرائيلي) يمتلك استقلالية كاملة عن باقي مكونات النظام السياسي، ولا تستطيع باقي أجهزة (الدولة) الهيمنة على الجهاز القضائي.

فالسلطة القضائية في (إسرائيل) حسب الكتابات الإسرائيلية هي "التي تشكل كوابح للحكومة، وتمنعها من التمدد في صلاحياتها لحماية حقوق المواطن، ولضمان عدم المساس بحقوق الأقليات، خاصة في ظل عدم وجود دستور مكتوب يحكم عمل الحكومة"[2]، وقد نص قانون عام 1953م على أن السلطة القضائية مستقلة عن كل من الكنيست والحكومة[3].

ومن الضمانات التي يقدمها النظام السياسي لاستقلالية القضاء عملية التعيين، فمثلاً قضاة المحكمة العليا يتم تعيينهم بأمر من وزير العدل مع موافقة الكنيست والحكومة، أما قضاة محكمة الصلح فيتم تعيينهم من وزير العدل وبموافقة رئيس (الدولة)[4]، وأن مدة خدمة القاضي لا ترتبط باستمرار الحكومة ولا يتم إنهاء خدمته إلا ببلوغ السن القانوني، أو تقدمه للاستقالة، أو الحكم عليه بترك المنصب[5].

تبدو السلطة القضائية ضعيفة في مقابل هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات الحياة في (إسرائيل)، فعند تعيين قضاة المحكمة العليا تراعى بشكل أو بآخر الاتجاهات السياسية للقضاة، كما يراعى وجود حاخام بين قضاة المحكمة، حتى لو كان بدون خلفية قانونية أو خبرة قضائية[6]، وهذا ما حصل عند تعيين محكمة العدل العليا الأولى بعد إقامة (إسرائيل).

كما حرم النظام السياسي الإسرائيلي القضاء من حق مراقبة أعمال الكنيست غير القانونية؛ لعدم وجود دستور مكتوب يستطيع القضاء معه الحكم على مدى مطابقة أعمال الكنيست والحكومة للقواعد الدستورية، كما أن كون رجال السلطة القضائية غير حزبيين أضعف

---

(1) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص26.

(2) أريان، أشر: السياسة والسلطة في (إسرائيل) (عبري)، ص280.

(3) مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في (إسرائيل) وفلسطين، ص89.

(4) فرويدنهايم، يهشوع: السلطة في (دولة إسرائيل) (عبري)، ص209.

(5) فرويدنهايم، يهشوع: السلطة في (دولة إسرائيل) (عبري)، ص212.

(6) طايل، فوزي: النظام السياسي في (إسرائيل)، ص93.

دورهم في التأثير على الحياة السياسية في (إسرائيل)[1]، حيث تعد الأحزاب ميدان العمل السياسي الأكثر تأثيراً في (إسرائيل).

3- المستشار القضائي للحكومة:

شُكلت منصب المستشار القضائي للحكومة بدون تخطيط إداري منظم، وكان الدافع الأساس وراء استحداث هذا المنصب هو رغبة رئيس الحكومة دافيد بن غوريون في إيجاد جهة وشخصية توازي وتواجه وزارة العدل التي كان يشغلها بنحاس روزين[2] من الحزب التقدمي، أي أن منصب المستشار القضائي للحكومة في (إسرائيل) لم يظهر من أجل فرض سيادة القانون، ولكن من أجل"قوننة النظام"، ولم تكن توجد أسباب موضوعية لرفع مكانة القضاء في (إسرائيل)؛ بل لأسباب سياسية ومن أجل فرض السيطرة [3].

لا يخضع المستشار القضائي للحكومة لأي قانون يُعّرف صلاحياته ويحددها، ويمكن القول: إنه لا وجود لدور مشابه له في العالم؛ فهو من جهة جزء لا يتجزأ من الحكومة، إذ يعين ويقال من قبلها، ويشارك في جلساتها، ويقدم لها المشورة القضائية، ومن جهة أخرى هو المسؤول عن الادعاء العام، وعن تقديم لوائح الاتهام وإدارة الإجراء الجنائي ضد المشتبه بهم بخرق قانون الجنائيات[4].

المستشار القضائي للحكومات (1948-1956م):

1- يعكوف شمشون شابيرا[5]: شغل يعكوف شمشون شابيرا منصب أول مستشار قضائي في (إسرائيل) لمدة سنتين فقط، توترت خلالها العلاقة مع ابن غوريون، ولا يوجد أي مؤشر على أن المستشار القضائي شابيرا أعرب عن أي موقف أو امتعاض مما جرى خلال الحرب في عام

---

(1) بركات، نظام: النخبة الحاكمة في (إسرائيل)، ص81.

(2) بنحاس روزين: ولد عام 1887م في ألمانيا، ترأس فرع المنظمة الصهيونية في مطلع العشرينات من القرن الماضي، كان عضواً في مجلس الدولة عند إقامة (إسرائيل). (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص248).

(3) جد، بارزيلاى: المستشار القضائي للحكومة (عبري)، ص20.

(4) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص87.

(5) يعكوف شمشون شابيرا: ولد عام 1902م في أوكرانيا، هاجر إلى فلسطين عام 1924م، وكان يمثل أعضاء من الهاغاناة المتهمين بملفات أمنية أمام سلطات الانتداب البريطاني. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص275).

1948م، لا سيما المذابح والنهب والتطهير الإثني الذي نفذته القوات الإسرائيلية، لكنه انتقد بشدة قتل المخابرات الإسرائيلية جندياً يهودياً تم الاشتباه به بأنه أعطى معلومات سرية للبريطانيين أثناء الحرب ذاتها، إذ قام جهاز المخابرات بالتحقيق معه، ومحاكمته، وإعدامه دون أي إجراء قضائي، ولم تمنع هذه الحادثة شابيرا من أن يعود إلى الحيز العام كعضو كنيست عن حزب ابن غوريون الحاكم "الماباي"(1).

2- **حاييم كوهن**(2): شغل منصب المستشار القضائي للحكومة ابتداءً من عام 1950م لمدة عشر سنوات، ولم يلاحظ عليه خلالها اهتمامه نحو حقوق الإنسان، ويفخر كوهن في مذكراته الصادرة عام 2005م بكونه مسئولاً كمستشار قضائي للحكومة عن سن قوانين مجحفة من منظور أهل البلاد الأصليين كقانون العودة عام 1950م، لكنه يغفل عن ذكر قانون إضافي سُنّ في فترته وهو قانون أملاك الغائبين العام 1950م الذي وفر الغطاء القانوني لعملية نهب أملاك المهجّرين الفلسطينيين. كان كوهن مستشاراً قضائياً مريحاً للحكومة الإسرائيلية، ولم يتجاوز دوره عملياً دور محام من مكتب خاص يعمل لدى موكله (الحكومة الإسرائيلية)(3).

يتضح مما سبق أن الحكومة الإسرائيلية ورئيسها تمثل مركز الثقل في ممارسة السلطة السياسية في (إسرائيل)، وقد عززت الممارسات السياسية الأولى لرئيس الحكومة دافيد بن غوريون بحكم مكانته وحضوره الشخصي؛ قوة الحكومة في النظام السياسي الإسرائيلي، وفي المقابل كان منصب رئاسة (الدولة) بلا صلاحيات حقيقية، واقتصرت على الأمور الشكلية.

لم تكتب (إسرائيل) دستوراً لها؛ خوفاً من تفجر التناقضات بين المتدينين والعلمانيين، ورغبة من القيادة الإسرائيلية في إطلاق يدها في تعريف هوية (إسرائيل) وحدودها، وتم التوصل لصيغة بإقرار قوانين أساس، على أن تجمع لاحقاً في دستور واحد، وقد صيغت عدد من قوانين الأساس إلا أنها لم تجمع في دستور واحد.

---

(1) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص87-88.

(2) حاييم كوهين: ولد عام 1911م في ألمانيا، هاجر إلى فلسطين عام 1930م، واشتغل في مهنة المحاماة حتى عام 1947م، واهتم بوضع الأسس القضائية بعد إقامة (إسرائيل). (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص365).

(3) دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، ص88.

ورث النظام القضائي قوانين العهود السابقة (العثمانية والإنجليزية)، وخلط معها البعد الديني اليهودي، وحاول القضاء الإسرائيلي الظهور بشكل مستقل ومهني، إلا أن ذلك في رأي الباحث لم يمنعه من التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وشرعنة الاحتلال والاستيطان.

الفصل الرابع: تركيبة الحكومات الإسرائيلية وأنشطتها السياسية (1948-1956م)

المبحث الأول: تركيبة الحكومات الإسرائيلية (1948-1956م).

المبحث الثاني: الأنشطة السياسية الداخلية للحكومات الإسرائيلية (1948-1956م).

المبحث الأول: تركيبة الحكومات الإسرائيلية (1948-1956م)

- **الحكومة المؤقتة [14 أيار (مايو) 1948م – 10 آذار (مارس) 1949م].**
- **الائتلافات الحكومية في الكنيست الأولى [25 كانون الثاني (يناير) 1949م– 30 تموز (يوليو) 1951م].**
- **الائتلافات الحكومية في الكنيست الثانية [30 تموز (يوليو) 1951م– 26 تموز (يوليو) 1955م].**
- **الائتلاف الحكومي الأول في الكنيست الثالثة [26 تموز (يوليو) 1955م– 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959م].**
- **رئيس الوزراء دافيد ابن غوريون.**

المبحث الأول: تركيبة الحكومية الإسرائيلية (1948-1956م)

تمهيد:

قبيل إعلان قيام (دولة إسرائيل) كانت المؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية قد تبلورت بشكل كبير، وكانت تمارس أدواراً سياسية متعددة، لا تقل عن تلك التي تقوم بها أية حكومة عادية، ومع إعلان إقامة (دولة إسرائيل)، تحولت هذه المؤسسات بشكل تلقائي إلى الحكومة الإسرائيلية الانتقالية.

وبحكم التعدد الحزبي في الحياة السياسية الإسرائيلية، لم يستطع أي حزب سياسي تشكيل الحكومة منفرداً، فحزب الماباي الذي كان الحزب الأكبر في الفترة (1948-1977م)، ظل دائماً بحاجة إلى أحزاب أخرى لتكوين حكومته، والحصول على ثقة الكنيست، كما أن التعدد الحزبي جعل الاستقرار الحكومي أمراً غير متاح، فقد شُكلت خلال فترة الدراسة سبع حكومات تعاقب عليها رئيسي حكومة (ابن غوريون، وموشي شاريت)، وجرت ثلاث انتخابات للكنيست.

الحكومة المؤقتة [14 أيار (مايو) م948 – 10 آذار (مارس) 1949م]:

مع تأكد القيادة الصهيونية في فلسطين من جدية بريطانيا بالانسحاب من فلسطين، جهزوا أنفسهم على المستويات المختلفة؛ لتثبيت كيانهم حال انسحاب البريطانيين.

أصدر المجلس (القومي) في آذار (مارس) 1948م قراراً بالإصرار على إعلان إقامة (دولة يهودية) في 14 أيار (مايو) 1948م، وقدم موشيه شاريت بصفته رئيساً للإدارة السياسية للوكالة اليهودية مشروعاً لإقامة حكومة مؤقتة، وفي 12 نيسان (أبريل) 1948م أقر المجلس العام للمنظمة الصهيونية خطة إقامة مجلس (الدولة) بمجرد أن ينتهي الانتداب- وهو ما كان-، حيث تم إعلان قيام (دولة إسرائيل) في 14 أيار (مايو) 1948م[1].

تضمن إعلان قيام (إسرائيل) بأن (مجلس الشعب) سيمارس سلطات مجلس (دولة) مؤقت، وله ذراع تنفيذي بمثابة الحكومة المؤقتة (لدولة إسرائيل)، وفي 19 أيار (مايو) 1948م أصدر (مجلس الشعب) نظام القانون والإدارة، الذي حدد تركيبة مختلف دوائر الحكومة

(1) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص28.

والإدارات المحلية، وأنشأ هذا النظام هيئتين حكوميتين، هما: (مجلس الدولة المؤقت)، ليحل محل (مجلس الشعب)، ويكون بمثابة برلمان، وتولى رئاسته حاييم وايزمن، والحكومة المؤقتة، وهي الجهاز التنفيذي (للدولة) المسؤولة عن أعمالها أمام مجلس (الدولة)، وترأس هذه الحكومة دافيد ابن غوريون[1].

مارست الحكومة المؤقتة صلاحيات واسعة في الحياة السياسية (الإسرائيلية)، فهي التي وضعت الأسس القائمة حالياً للنظام السياسي، فحددت علاقة الحكومة بالكنيست، ووضعت النظام الانتخابي، وأبقت معظم المؤسسات اليهودية القائمة[2]، وأبقت على القوانين التي كانت سارية في عهد الانتداب، ما عدا تلك التي كانت تحد من الهجرة اليهودية، والقوانين المتعلقة بالاستيطان والأراضي، وفعلت هذه الحكومة كل هذا بدون أن تكون منتخبة[3]، لكنها كانت تتمتع خلال فترة ولايتها بولاء واضح، وكان الصراع الحزبي ضعيفاً، حتى أن ظروف قيام (إسرائيل) حتمت على الأحزاب المشاركة تقديم المصلحة العامة على الخلافات الحزبية[4]، ومع ذلك لا يمكن القول أن الحكومة المؤقتة مثلت جهة موحدة أمام (مجلس الدولة المؤقت)، فالعلاقة بينهما افتقرت للمعرفة المتبادلة أو المسئولية المشتركة، فحينما استقال اثنان من الوزراء على خلفية قضية السفينة ألتالينا، لم تُعلم الحكومة المؤقتة المجلس المؤقت بذلك، وبعد أن تراجع الوزيران عن الاستقالة لم يتم إبلاغ المجلس بذلك، فلم يكن ثمة قاعدة قانونية تحكم العلاقة بينهما، ولم يكن بإمكان المجلس المؤقت سحب الثقة عن الحكومة، وكلا الجهتين تم تعيينهما من جهة واحدة في نفس الوقت[5]، مع أن القانون نص على أن الحكومة المؤقتة تعمل وفق الخطط السياسية التي يضعها مجلس (الدولة) المؤقت وتنفذ قراراته، وتكون مسؤولة عن إجراءاتها أمام مجلس (الدولة) المؤقت[6].

أصدر مجلس (الدولة) المؤقت مجموعة قوانين، كانت في مجملها تعزز مكانة الحكومة المؤقتة وتزيد من صلاحياتها.

---

(1) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص55-56.

(2) Doron, Gideon: The Government and Politics of Israel، p173.

(3) العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في (إسرائيل)، ص17-18.

(4) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص30.

(5) سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في (إسرائيل) (عبري)، ص36.

(6) انظر: الملحق رقم (1)، ص208.

فقد جاء في قرار للمجلس أنه يقر القوانين التي وقع عليها رئيس الحكومة قبل انتخابه، ووزير العدل قبل تحديد صلاحياته، ويعتبر القرار أن مرسوم إنشاء الجيش كأنه أقر من مجلس (الدولة)، وأن أعمال رئيس الحكومة والوزراء قبل منحهم السلطة من مجلس (الدولة) المؤقت، ذات مفعولية بأثر رجعي[1].

ويبدو أن هذا العرف الذي بدأ ترسيخه منذ بداية إقامة (إسرائيل)، والذي يعطي الحكومة مكانة كبيرة ونفوذاً واسعاً في النظام السياسي الإسرائيلي مقابل الكنيست، هو الذي حكم هذه العلاقة فيما بعد.

الائتلافات الحكومية في الكنيست الأولى [25 كانون الثاني (يناير) 1949م- 30 تموز (يوليو) 1951م]:

نص إعلان قيام (إسرائيل) على أن "تقام سلطات (الدولة) المنتخبة والنظامية طبقاً للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب، في موعد لا يتأخر عن مطلع تشرين الأول (أكتوبر) عام 1948م"[2]، ومع ذلك لم يبدأ مجلس (الدولة) المؤقت في التشريع لإقامة جهاز انتخابي حتى نهاية تشرين الأول (أكتوبر) 1948م، وفي 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948م وضع المجلس الأسس العامة لإقامة مجلس نيابي واحد، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر عن طريق الاقتراع السري، وجاء في القرار أن الأحزاب السياسية هي التي تقدم المرشحين، أما الناخبون فعليهم أن يدلوا بأصواتهم على قوائم الأحزاب لا على الأفراد المرشحين، وحدد 25 كانون الثاني (يناير) 1949م لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية[3].

انتخابات الكنيست الأولى (25 كانون الثاني (يناير) 1949م):

جرت انتخابات الكنيست الأولى في 25 كانون الثاني (يناير) 1949م، في ظل ظروف غريبة، وفي ظل أنظمة الطوارئ، ولم تكن حرب 1948م قد انتهت، وقامت (إسرائيل) بعمليات عسكرية بعد الانتخابات، حيث احتلت مدينة أم الرشراش بعد أيام من الانتخابات، وقبل أربعة

---

(1) انظر: الملحق رقم (4)، ص219.

(2) انظر: نص وثيقة إعلان (استقلال إسرائيل)، الملحق رقم(9)، ص239.

(3) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص30.

أسابيع من توقيعها لاتفاق الهدنة مع مصر في جزيرة رودس بتاريخ 24 شباط (فبراير) 1949م[1].

اتسمت حملة الكنيست الأولى الانتخابية بالهدوء؛ لأن الأوضاع الأمنية لم تكن مستقرة تماماً، بالإضافة لاقتناع الناخبين أن هذه الانتخابات لن تغير الحكومة القادمة بشكل جاد، فقد كان واضحاً أن حزب الماباي سيستمر في قيادة السلطة في (إسرائيل)[2].

سجلت الانتخابات نسبة اقتراع عالية (86%) تقريباً، وكان من أسباب ارتفاع النسبة شعور الجمهور بأن صوته سيكون له وزن نتيجة اعتماد الطريقة النسبية في الانتخابات[3]، كما كان الناخب الإسرائيلي متأثراً بتاريخ الأحزاب، وما حققته من إقامة (الدولة) أكثر من تأثره بمبادئ الحزب، لذا كان يقترع للقادة المنتصرين، وهو ما يفسر حصول حزب الماباي الذي يتزعمه ابن غوريون على نسبة كبيرة من الأصوات (35.7%)، وما جعله يتفوق بفارق كبير على منافسه العمالي القوي حزب المابام الذي حصل على (14.7%) من أصوات الناخبين[4].

انتخبت الكنيست الأولى يوسف شيرنتسك من حزب الماباي رئيساً للكنيست، وبعد يومين من جلسة الافتتاح انتخب حاييم وايزمن رئيساً (للدولة) بأغلبية (83) صوتاً، ليقوم وايزمن في 24 نيسان (أبريل) 1949م بتكليف ديفيد بن غوريون بتشكيل الحكومة الأولى[5].

ويبدو أن القيادة الصهيونية ومن بعدها الإسرائيلية، كانت حريصة على إتمام مسيرة اكتساب (الشرعية) لمؤسساتها الناشئة، لتصبح تناقضات المجتمع داخل المؤسسات، وليست في الشارع، وأيضاً بهدف تقديم صورة جيدة أمام القوى العالمية وخاصة الغربية.

الحكومة الائتلافية الأولى [10 آذار (مارس) 1949م- 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 1950م]:

سعى ابن غوريون لتشكيل ائتلاف حكومي واسع، وأجرى مشاورات مع كل القوى السياسية ما عدا الحزب الشيوعي وحيروت، ليخرج بعدها ابن غوريون بحكومة اشترك فيها مع

---

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص98.

(2) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص67.

(3) تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في (إسرائيل)، ص278.

(4) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص67.

(5) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص100.

حزبه الماباي كل من الجبهة الدينية الموحدة والصهيونيين التقدميين، إلى جانب دعم قوائم عربية شرقية، لتحصل على ثقة الكنيست في 10 آذار (مارس) 1949م بأغلبية (73) صوتاً مقابل (45) صوتاً[1]، وبذلك يكون ابن غوريون فضل ضم الأحزاب الدينية للحكومة على إشراك حزب المابام معه؛ خوفاً من أن تشكل هذه الأحزاب كتلة يمينية ضد حكومته[2]، واشتركت الجبهة الدينية الموحدة في الحكومة بالرغم من أنها تضم حزب أغودات يسرائيل الذي يعارض الصهيونية و(الدولة)، وكان هدف الجبهة التأثير على الحكومة من الداخل لفرض توجهاتهم الأيديولوجية، وضمان استمرار تدفق الدعم لمؤسساتهم الخاصة[3]، وحاولت الجبهة الدينية الاعتراض على نية ابن غوريون تعيين (جولدا مائير) في الحكومة كونها امرأة، إلا أن الجبهة تقبلت ذلك تدريجياً، مستندة إلى أنه في (إسرائيل) القديمة كانت هناك قاضية اسمها ديبورا، وكان منصبها يوازي الوزارة أو يزيد[4]، وبذلك ظل ابن غوريون محافظاً على اتفاقية الوضع الراهن مع الأحزاب الدينية، وأوجد حالة من التعايش بين حزبه الاشتراكي العلماني والأحزاب الدينية[5].

وبتشكيل هذه الحكومة تمت المرحلة الأخيرة من مراحل إنهاء الصفة المؤقتة عن أجهزة السلطة في (إسرائيل)[6].

واجهت الكنيست الأولى مشكلة تأليف اللجان وصلاحياتها بالنسبة للحكومة والوزراء، فقد طالب حزبي المابام والصهيونيين العموميين بإعطاء صلاحيات واسعة للجان البرلمانية، وكان هدف المابام الحد من سيطرة الماباي في الحكومة القادمة، إلا أن ابن غوريون حال دون تحقيق هذه المطالب[7].

وقعت أول أزمة وزارية في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1950م، عندما اقترح رئيس الوزراء دافيد ابن غوريون إضافة وزارة جديدة للحكومة (التجارة والصناعة)، وأن يكون الوزير من خارج أعضاء الكنيست، وعندما رفضت الجبهة الدينية الاقتراح، وأصرت أن يكون منصب

---

(1) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسية في (إسرائيل)، ص314-315.

(2) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص85.

(3) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسية في (إسرائيل)، ص315.

(4) مائير، غولدا: حياتي، ص110.

(5) Arnold Blumberg: The History of Israel, p91.

(6) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص412.

(7) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص77.

وزير التجارة والصناعة من نصيبها؛ قدم ابن غوريون استقالته في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1950م[1]، واقترح ابن غوريون حل الكنيست، ثم طلب تعيين حكومة انتقالية مؤقتة تتكون من (7) وزراء من الماباي الذين كانوا في الوزارة الأولى، ولكن الكنيست رفض الاقتراح، وبعدها كلف رئيس (الدولة) وايزمان زعيم الحزب التقدمي (بحاسر روزين)[2] بتشكيل الحكومة، إلا أن الأخير فشل في المهمة، أو رفضها، ليعاد تكليف ابن غوريون بتشكيل الحكومة من جديد[3].

الحكومة الائتلافية الثانية [1 تشرين الثاني (نوفمبر) 1950م– 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1951م]:

أقر الكنيست الائتلاف الحكومي الثاني الذي شكله ابن غوريون في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 1950م، وأعطى الثقة للحكومة 69 عضواً، بينما عارض التشكيل 43 عضواً، وكانت الحكومة تضم 11 وزيراً من الحكومة السابقة، ومن نفس أحزاب الحكومة السابقة، وحصلت الجبهة الدينية على نفس المقاعد التي حصلت عليها في الائتلاف الأول، ورضخت للتعديل الذي أراده ابن غوريون، الذي تعهد بذات العهد للحكومة السابقة بالحفاظ على الوضع الراهن كما أقر في العام 1947م[4].

يرجع إصرار ابن غوريون على إشراك الأحزاب الدينية في الحكومة لعدة أسباب، منها: أن هذه الأحزاب تنساق وراء الماباي في المسائل الاقتصادية والأمنية والشؤون الخارجية، فالأحزاب الدينية تكتفي بوزارة الأديان والشؤون الاجتماعية، بينما مشاركة الأحزاب الأخرى تتطلب ثمناً أكبر من الماباي، ومن جانبها تفضل الأحزاب الدينية الاشتراك مع الماباي بحكم المرونة التي يتعامل بها، بخلاف غيره من الأحزاب اليسارية التي ترفض مشاركة هذه الأحزاب في الائتلافات الحكومية[5].

---

(1) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص434.

(2) بحاسر روزين: ولد في ألمانيا عام 1887م، ونشط في الحركة الصهيونية منذ صغره، عمل رئيساً للهستدروت الصهيونية في ألمانيا، وهو أحد مؤسسي الحزب التقدمي، وأول وزير عدل في (إسرائيل)، ومن واضعي الأسس التشريعية فيها. (تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص 424).

(3) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص100.

(4) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسية في (إسرائيل)، ص315.

(5) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص82–81.

حدث خلاف بين الأطراف المشاركة في الائتلاف الحكومي الثاني حول تعليم أطفال اليهود اليمنيين، فقد أراد ابن غوريون إلحاقهم في معسكرات المهاجرين المؤقت في التعليم الحكومي الإلزامي، بينما أصرت الجبهة الدينية أن يوضع الطلاب في المؤسسات التعليمية التابعة لها، وعند عرض الأمر على الكنيست في 14 شباط (فبراير) 1951م، لم تحصل الحكومة على تأييد لقرارها، بعد أن امتنعت الجبهة الدينية عن التصويت لصالح قرار الحكومة؛ فانهار الائتلاف الحكومي(1).

توجه ابن غوريون في 5 شباط (فبراير) 1951م إلى رئيس (الدولة) حاييم وايزمن ليقدم استقالته، وكان الجميع يعرف أن ابن غوريون سيدير الحكومة إلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة، لذا طلب وايزمن من ابن غوريون أن يشكل حكومة جديدة بدون الحاجة لإجراءات انتخابات الكنيست، لكن ابن غوريون رفض الطلب، وتعلل أن الحكومة لن تستطيع العمل في ظل هذه الخلافات الحزبية، وأنه لا بد من اللجوء (للشعب)(2)، ويرى البعض أن ابن غوريون استغل هذه الفرصة من أجل التخلص من هذا الائتلاف، والذهاب إلى انتخابات مبكرة للوصول لائتلاف حكومي أقوى وأكثر تماسكاً(3).

الائتلافات الحكومية في الكنيست الثانية [30 تموز (يونيو)1951م– 26 تموز (يونيو) 1955م]:

شكل انهيار الائتلاف الحكومي الثاني سابقة برلمانية في (إسرائيل)، فقرار انتخاب الكنيست الأولى لم يتضمن فترة زمنية له، وهي المرة الأولى التي يتم فيها حل الكنيست واللجوء إلى انتخابات مبكرة، لذا فإن إجراءات الانتخابات لم تكن واضحة، فعقد الرئيس الإسرائيلي مشاورات مع الكتل البرلمانية، ليقرر بعدها ضرورة إجراء انتخابات جديدة، على أن تبقى الحكومة المستقيلة مباشرة لأعمالها إلى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة(4).

اختلفت ظروف انتخابات الكنيست الثانية عن تلك التي سادت في الأولى، فالحرب بين (إسرائيل) والعرب انتهت، فضعف حضور العامل الأمني، في مقابل بروز مشكلة المهاجرين الذين قدموا من الدول العربية بشكل خاص، وما تبع ذلك من ضرورة توفير المسكن والعمل،

(1) علي، محمد علي: في داخل (إسرائيل)، ص45.

(2) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص101.

(3) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في (إسرائيل)، ص318.

(4) شلش، إسماعيل: الكنيست السلطة التشريعية في (إسرائيل)، ص352.

حتى أن الإحصاءات الإسرائيلية تشير إلى أن أعداد من يحق لهم الانتخاب في الكنيست الثانية تضاعف عنه في الانتخابات الأولى[1].

جرت انتخابات الكنيست الثانية في 30 تموز (يوليو) 1951م، وبلغت نسبة المشاركة فيها (75%)، وتجاوزت (15) قائمة انتخابية نسبة الحسم (1%)، وفي مقدمتها قائمة حزب الماباي (37.7%) من الأصوات، وافتتحت الكنيست أعمالها في 20 آب (أغسطس) 1951م، كما أعيد انتخاب يوسف شيرنتسك من حزب الماباي رئيساً للكنيست [2].

شهدت نتائج الانتخابات صعوداً كبيراً لحزب الصهيونيين العموميين؛ ويمكن تفسير ذلك بتركيزها على المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك ظلت الأغلبية للأحزاب العمالية، بحيث لا يمكن تشكيل الحكومة دون أن تكون قيادتها لحزب الماباي[3].

الحكومة الائتلافية الثالثة [8 تشرين الأول (أكتوبر) 1951م– 24 كانون الأول (ديسمبر) 1952م]:

حاول ابن غوريون تشكيل حكومته على قاعدة ائتلافية واسعة، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، مع أن هذه المحاولات استمرت طوال شهرين ونصف، ومع ذلك اشترك في الحكومة تقريباً نفس الشركاء السابقين باستثناء الصهيونيين التقدميين، وحصلت الحكومة على الثقة في 8 تشرين أول (أكتوبر)1951م[4]، بعد أن وعد ابن غوريون الأحزاب الدينية بتأجيل النظر في تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات في الجيش لمدة عام، وإيجاد طريقة مرضية لتعليم المهاجرين الجدد[5].

انتهت مدة العام في أيلول (سبتمبر) 1952م، وشعر ابن غوريون أنه ملزم بتقديم استقالته، لكنه في آخر لحظة دعا حزب الصهيونيين العموميين للاشتراك في الحكومة، كي يمنع الأحزاب التي تحاول إسقاط الحكومة من الحصول على الأغلبية، بينما أراد الصهيونيون العموميون الاشتراك في الحكم لموافقتهم على البرنامج الاقتصادي للحكومة الذي أعطي مجالاً

---

(1) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص89.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص101–102.

(3) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص94–95.

(4) شلش، إسماعيل: الكنيست السلطة التشريعية في (إسرائيل)، ص352.

(5) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص434.

واسعاً للأعمال الاقتصادية الفردية، بالإضافة لرغبته في الاشتراك في الحكم لحصوله على (20) مقعداً في انتخابات الكنيست الثانية[1].

تضمن الاتفاق بين ابن غوريون والصهيونيين العموميين: تعديل طريقة الانتخابات، ورفع نسبة الحسم في الانتخابات إلى (10%)، وإلغاء التفرقة في المدارس وإقامة نظام تعليمي موحد؛ مما أثار حفيظة شركاء ابن غوريون في الحكومة، فهمرزاحي عارض إقامة نظام تعليمي موحد، وحزب التقدميين عارض رفع نسبة الحسم[2]، وعلى إثر ذلك انهار الائتلاف الحكومي الثالث، فقدم ابن غوريون استقالته إلى الرئيس ابن تسيفي في 19 كانون الأول (ديسمبر) 1952م[3]، وكانت الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود مع الأحزاب الدينية، وخاصة أغودات يسرائيل التي اتخذت موقفاً حاداً من تجنيد النساء في الجيش، ونظمت مظاهرات رفعت من خلالها شعار "لن يمر ذلك، حتى لو كلفنا الأمر حياتنا"[4].

الحكومة الائتلافية الرابعة [24 كانون الأول (ديسمبر) 1952م- 26 كانون الثاني (يناير) 1954م]:

كُلف ابن غوريون مرة أخرى بتشكيل الحكومة في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1952م، وفي اليوم التالي شكل ابن غوريون حكومته الرابعة، حيث جاءت هذه الحكومة موسعة، فقد ضم إليها حزب الصهيونيين العموميين، بالإضافة للتقدميين، وهمزراحي، وهبوعيل همزراحي، وبعض الأحزاب الصغيرة، وخرج من الائتلاف حزب أغودات يسرائيل، لتحصل الحكومة على الثقة في 23 كانون الأول (ديسمبر) 1952م، بأغلبية (68) صوتاً[5].

---

(1) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص102.

(2) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص107.

(3) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسية في (إسرائيل)، ص319-320.

(4) غانم، أسعد: تحدي الهيمنة الأشكنازية، ص203-204.

(5) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص101-102.

عانت الحكومة الرابعة كسابقاتها من الخلافات الحزبية والدينية؛ مما حمل ابن غوريون على تقديم استقالته في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1953م، واتخذ قراراً باعتزال الحياة السياسية، والعيش في كيبوتس سيدي بوكر[1] في صحراء النقب[2].

استقالة ابن غوريون:

حاول ابن غوريون إخراج استقالته بهالة من القدسية، وألبسها ثوب التجرد من المطامع، والانحياز إلى مصلحة (الدولة).

فلما تحدث عن نيته ترك الحكومة والذهاب، اقتبس نصوصاً من التراث الديني اليهودي عن ضرورة الإيمان بالحق، وبذهابه للصحراء كان يريد أن يفهم الجمهور ضرورة الاعتماد على النفس، ويضرب المثل للقادة في ضرورة التضحية والفداء، وفي كيبوتس سيدي بوكر تنازل ابن غوريون عن سيارته وراح يتنقل بوسائل النقل التي يستخدمها سكان الكيبوتس[3]، ومنذ البداية أخبر من حوله أنه سيذهب كطليعي مسخراً نفسه لاستصلاح الصحراء كعضو في مستوطنة زراعية[4].

وهناك من يقدر أن استقالة ابن غوريون كانت ضمن استراتيجية أوسع، حيث سبقتها نية (إسرائيل) القيام بعمليات لزعزعة منطقة الشرق الأوسط، لتصبح (إسرائيل) قوة إقليمية، وكان لابد من تأمين دعم الغرب (لإسرائيل) في هذه المرحلة؛ لذا تم تصدير موشيه شاريت إلى الواجهة؛ باعتباره وجهاً معتدلاً يسعى للحل السلمي مع العرب، وهذا ما كان يدركه ابن غوريون حينما ذهب إلى سدي بوكر، حيث قدر منذ البداية أن غيابه سيستمر سنتين ثم يعود[5].

يحاول شمعون بيرس، وهو الشخصية المقربة من ابن غوريون أن يقدم تفسيراً ما لقرار ابن غوريون بالاستقالة، فهو يرى بأنه بدأت تظهر علامات الإعياء على ابن غوريون مع بداية الخمسينيات، وكان يتنازعه الخوف من استهلاك نفسه من الناحية المعنوية، "فقد شعر ابن

---

(1) كيبوتس سيدي بوكر: كيبوتس في النقب الشمالي، وأصبح مشهوراً بعدما سكن فيه ابن غوريون وعائلته عام 1953م، وأراد ابن غوريون أن يكون نموذجاً لإحياء الزراعة في المناطق الصحراوية. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص265).

(2) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص435.

(3) إديليمان، موريس: حياة ابن غوريون السياسية، ص216-217.

(4) مائير، غولدا: حياتي، ص123.

(5) روكاش، ليفيا: إرهاب (إسرائيل) المقدس، ص48.

غوريون بأنه يقوم بالأعمال نفسها كل يوم، وهو الرجل الثوري، وقد يكون تقدمه في السن من دوافع الاستقالة"[1].

الحكومة الائتلافية الخامسة [26 كانون الثاني (يناير) 1954م– 29 حزيران (يوليو) 1955م]:

اشتد الخلاف بين ابن غوريون وقيادة حزب الماباي، فاستقال ابن غوريون وحل محله "موشيه شاريت" من قادة حزب الماباي في رئاسة الحكومة، وبنحاس لافون وزيراً (للدفاع) من حزب الماباي أيضاً، وشكل شاريت باقي الائتلاف الحكومي الخامس من نفس شركاء الحكومة الرابعة، وحصلت على ثقة الكنيست في 26 كانون ثان (يناير) 1954م[2].

وقعت في فترة ولاية هذه الحكومة ما يُعْرَف بـ(فضيحة لافون) نسبة لوزير الدفاع بنحاس لافون، أو ما يعرف بـ(الأمر المشين).

فمع تولي بنحاس لافون لوزارة (الدفاع)، حاول تعزيز سيطرة وزارته في مقابل الجيش؛ مما أدى لحدوث تكتل داخل الجيش ضد لافون، وقف على رأسه كل من مدير عام وزارة (الدفاع) (شمعون بيرس) ورئيس الأركان (موشيه ديان)، وهما من أخلص تلاميذ ابن غوريون، وبدأ التفكير بعملية تهز مكانة لافون[3]، وفي شهر تموز (يوليو) 1954م قامت مجموعات تابعة للاستخبارات الإسرائيلية بمهاجمة مواقع أمريكية في القاهرة والإسكندرية للإيحاء بأن المصريين هم من قام بهذه الأعمال؛ لدفع الولايات المتحدة للتراجع عن طلبها من بريطانيا الانسحاب من قناة السويس، إلا أن السلطات المصرية اكتشفت الأمر، وألقت القبض على المجموعة المنفذة[4]، ولم تستطع لجنة التحقيق التي شُكلت بعد الفضيحة من الوصول لنتائج محددة، أو تحديد من أعطى الأوامر بتنفيذ العملية[5]، وكان الهدف الأهم عند ابن غوريون وتلاميذه من وراء العملية هو التخلص من بنحاس لافون[6]، وهو ما كان له، وقام ضباط من المخابرات بتزوير الوثائق والشهادات التي تثبت فشل لافون، مما دفع الأخير للاستقالة من

---

(1) بيرس، شمعون: معركة السلام، ص99.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص220.

(3) الصادق، حاتم: العسكريون والمجتمع الإسرائيلي، ص102.

(4) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص334.

(5) إبراهيم، شوقي: ديان يعترف، ص112.

(6) الصادق، حاتم: العسكريون والمجتمع الإسرائيلي، ص102.

الوزارة بعدما رُفض طلبه بإعادة تنظيم وزارة (الدفاع) والاستغناء عن خدمات شمعون بيرس وبعض ضباط المخابرات[1].

ونظراً لقرب موعد انتخابات الكنيست، رأى حزب الماباي أنه من الأفضل إنهاء هذه القضية باستقالة لافون من وزارة (الدفاع)، وتعينه أميناً عاماً للهستدروت، وقد استقال فعلاً في 17 شباط (فبراير) 1955م، وبعدها عرض شاريت على ابن غوريون العودة إلى الحكومة كوزير (للدفاع)، فوافق ابن غوريون دون تردد، حاملاً سياسة جديدة تستهدف التعامل بقوة ضد المقاومة العربية على الحدود، والسعي للحصول على سلاح من فرنسا، وإيجاد تحالف مع القوى الغربية لحفظ أمن (إسرائيل)[2].

الحكومة الائتلافية السادسة [29 حزيران (يونيو) 1955م– 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1955م]:

اضطرت حكومة شاريت للاستقالة بعد رفض الصهيونيين العموميين التصويت لصالح الحكومة في جلسة لسحب الثقة من الحكومة التي قدمتها حيروت بعد قضية الدكتور "كستنر"[3] (أحد قادة الماباي) الذي اتهم بتعاونه مع النازية، فطلب شاريت من وزراء حزب الصهيونيين العموميين تقديم استقالتهم من الحكومة، إلا أن الحزب رفض ذلك بحجة أنه لا يمكن إجبار وزير على الاستقالة؛ مما اضطر شاريت لتقديم استقالته، وبالتالي استقالة الحكومة[4].

شكل شاريت الحكومة السادسة من ائتلاف الماباي وحزب همزراحي وهبوعيل همزراحي والصهيونيين التقدميين وقوائم أخرى تابعة للماباي، واستمر ابن غوريون في شغل منصب وزير

---

(1) الصادق، حاتم: العسكريون والمجتمع الإسرائيلي، ص102.

(2) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص435–436.

(3) يسرائيل كستنر: ولد في رومانيا عام 1906م، وفي عام 1942م عين رئيساً للمنظمة الصهيونية في هنغاريا، ولما وقعت هنغاريا تحت الاحتلال النازي، عقد كستنر صفقات مع الألمان في مقابل إطلاق سراح أسرى يهود، وهاجر إلى (إسرائيل) بعد إقامتها، وكان مرشحاً لدخول الكنيست عن حزب الماباي، لكن وجهت له تهمة التعاون مع النازية عام 1953م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص359).

(4) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص103.

(الدفاع)، وقد كانت هذه الحكومة مؤقتة، حيث كان موعد انتخابات الكنيست الثالث قد اقترب[1]، وحصلت الحكومة على الثقة في 29 حزيران (يونيو) 1955م[2].

الائتلاف الحكومي الأول في الكنيست الثالثة 26 تموز (يوليو) 1955م– 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959م:

أُجريت انتخابات الكنيست الثالثة في ظل عودة المحدد الأمني في العمل السياسي الإسرائيلي، فالعمليات الفدائية التي كانت تخترق الحدود الإسرائيلية أربكت المشهد الأمني في (إسرائيل)، وزاد من هذا الإرباك صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا، في حين أن (إسرائيل) ظلت تعتمد في تسليحها على فرنسا[3].

أما على صعيد السياسة الداخلية، فبدأت تزداد مطالب المهاجرين بعد انتهاء موجات الهجرة الكثيفة، وظهرت الحاجة لتوفير مستوى معيشي مناسب لهم، وعلى صعيد الأحزاب حدث انشقاق في حزب المابام، في مقابل اتحاد الأحزاب الدينية الأربعة في حزبين[4].

كشفت نتائج الانتخابات تراجع قوة الماباي البرلمانية، مع بقائه الحزب الأكبر في الكنيست، وكذلك تراجع حزب الصهيونيين العموميين، وتراجع حزب المابام اليساري لصالح حزب أحدوت هعفوداه الذي انشق عنه، وهذه التراجعات قابلها زيادة في القوة البرلمانية لحزب حيروت اليميني والأحزاب الدينية[5].

عمل ابن غوريون على استغلال تراجع مقاعد الماباي في الكنيست للعودة لرئاسة الوزراء، عبر تحميل شاريت مسئولية هذا التراجع بسبب سياسته المعتدلة والمتقاعسة[6].

---

(1) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسية في (إسرائيل)، ص324.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص221.

(3) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص111.

(4) تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في (إسرائيل)، ص111.

(5) انظر: نتائج الانتخابات للكنيست الثالثة.

(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res3_arb.htm)

(6) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص436.

الحكومة الائتلافية السابعة: [3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1955م– 7 كانون الثاني (يناير) 1958م]:

كُلف ابن غوريون بتشكيل الحكومة السابعة في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1955م، وفي ظل تراجع حزبه (الماباي) وحليفه الصهيونيين العموميين، فصرح ابن غوريون أنه ينوي تشكيل الحكومة من الأحزاب التي شاركت في الحكومة المؤقتة بعد قيام (إسرائيل)، وما دفعه أيضاً لمثل ذلك الموقف تصاعد التوتر بين (إسرائيل) ومصر بعد صفقة الأسلحة التي عقدتها الأخيرة مع تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة لتوقيع مصر وسوريا اتفاقية ثنائية للدفاع المشترك بينهما في 27 أيلول (سبتمبر) 1955م[1].

شمل الائتلاف الحكومي السابع بالإضافة لحزب الماباي الجبهة الدينية (همزراحي وهبوعيل همزراحي) وأحدوت هعفوداه، وحزب المابام، والصهيونيون التقدميون، وترأس الحكومة دافيد ابن غوريون، بالإضافة لشغله منصب وزير (الدفاع)، وحصلت على ثقة الكنيست في 3 تشرين الثاني (ديسمبر) 1955م[2].

بدا من طبيعة تركيبة الحكومة السابعة أن السلطة في (إسرائيل) مالت للأطراف التي تفضل التعامل العسكري مع مشاكلها مع الجيران العرب، خاصة استبدال موشي شاريت بابن غوريون، وجاء في البرنامج الحكومي "أن الوزارة ستدعم بكل إصرار وعزم المقدرة الدفاعية، وسوف تسلح وتدرب القوات (الإسرائيلية)، الجيش العامل والجيش الاحتياطي، وفرق القرى المجاورة أو الواقعة على الحدود"[3]، حتى أن ابن غوريون دفع وزير الخارجية –رئيس الوزراء السابق– موشيه شاريت للاستقالة في 18 حزيران (يونيو) 1956م؛ بسبب سياسته المعتدلة في إدارة الشؤون الخارجية، وعين مكانه غولدا مائير[4]، وعلى عكس شاريت اعترفت غولدا مائير بصلاحيات ابن غوريون كصاحب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالأمن (الوطني)، وتجنبت طرح خلافاتها في وجهات النظر مع ابن غوريون أمام أعضاء الحكومة، وفضلت حلها معه في حوارات خاصة، أو على أبعد تقدير في الدوائر الحزبية المغلقة[5].

---

(1) مجاعص، لمياء جميل: المابام، ص86.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في (إسرائيل)، ص221–222.

(3) ربيع، حامد: من يحكم في تل أبيب، ص236.

(4) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص436.

(5) بن مئير، يهودا: صناعة قرارات الأمن الوطني في (إسرائيل)، ترجمة بدر العقيلي، ص153.

وكان الخلاف قد اشتد بين ابن غوريون وشاريت حول الطريقة الأمثل للتعاطي مع العمليات الفدائية التي تقوم بها المقاومة العربية ضد الأهداف (الإسرائيلية)، والتي كانت تنطلق في الغالب من الحدود المجاورة، وخاصة مصر[1]، وحسب غولدا مائير فإن شاريت كان يرى أن الحل هو بضرورة العمل مع القوى العظمى لتقوم بدورها بالضغط على الدول العربية لتمنعها من مساعدة الفدائيين، بالإضافة إلى جانب العمل العسكري، في المقابل رأى ابن غوريون أن واجب الحكومة أن تقوم بنفسها (بالدفاع عن مواطنيها وحدودها)، بغض النظر عن ردة فعل القوى الغربية، بالإضافة إلى أن الحكومة من وجهة نظر ابن غوريون عليها أن تثبت للتجمع (الإسرائيلي) الذي يتكون من أخلاط، أن الحكومة (الإسرائيلية) وحدها المسئولة عن أمنهم[2].

ويبدو أن الخلاف بين ابن غوريون وشاريت يتعدى هذه النقطة إلى ما هو أكثر، كتدخل ابن غوريون في السياسة الخارجية، بل وقيام بعض المقربين منه بإجراء اتصالات خارجية من وراء ظهر شاريت.

فمثلاً: أثناء تولي شمعون بيرس منصب مدير عام وزارة (الدفاع الإسرائيلية)، كان يجري اتصالات تتعلق بالسياسة الخارجية لـ(إسرائيل) دون إحاطة شاريت علماً بالأمر، وقد نسج بيرس مع فرنسا علاقات سياسية وعسكرية تمهيداً للعدوان على مصر، بينما كان شاريت يعارض مثل هذه الخطوات؛ لأنه كان يريد تعزيز القوة العسكرية (الإسرائيلية) للردع، ولم يستطع شاريت أن يرد على تصرفات بيرس، بحكم أن تحركات الأخير كانت مدعومة من ابن غوريون شخصياً، والذي كان يعرف أن بيرس يعمل من وراء ظهر شاريت[3]، وكان واضحاً أن شاريت كان يعد بيرس أحد "أبناء ابن غوريون"، وبالتالي لا يجب الوثوق به، كما يروي ذلك بيرس نفسه[4]، حتى أن بنحاس لافون (وزير الدفاع) في حكومة شاريت ينظر إليه شاريت باعتباره وزير خارجية فقط، لا كرئيس للوزراء؛ لذا أبقاه بعيداً عن وزارة (الدفاع)[5].

من خلال تتبع الائتلافات الحكومية المتلاحقة، يتضح أن التعدد الحزبي في الحياة السياسية قد أثر على عدم استقرار الحكومات المتعاقبة، وزاد من فرصة ابتزاز الأحزاب

---

(1) Perlmutter, Amos: Biography-Moshe Sharett, P614.

(2) مائير، غولدا: حياتي، ص126.

(3) كوتلير، يائير: الزرزور والغراب، ص23-26.

(4) بيرس، شمعون: معركة السلام، ص101.

(5) إبراهيم، شوقي: ديان يعترف، ص111.

الصغيرة، وخاصة الأحزاب الدينية لحزب الماباي، ومع ذلك يمكن أن يكون هناك حالة استقرار في ممارسة السلطة التنفيذية إلى حد ما، فرئيس الوزراء ابن غوريون وموشيه شاريت كانا من حزب الماباي، وكذلك احتل الماباي المواقع الرئيسة الأساسية، وحتى الكثير من الوزراء تكرر وجودهم في الوزارات المتعاقبة، كما أن الإطار الصهيوني الجامع للأحزاب عزز هذا الاستقرار، بالإضافة للعب على وتر الأوضاع الأمنية التي تمر بها (الدولة) الوليدة.

وساهم التأثير الكبير لشخصية رئيس الوزراء دافيد ابن غوريون على مجريات السياسة الإسرائيلية، وسيطرته على معظم مراكز التأثير وصنع القرار الإسرائيلي في تعزيز الاستقرار السلطوي.

رئيس الوزراء دافيد بن غوريون:

طغت شخصية ابن غوريون على تشكيل الحكومات المختلفة، وممارساتها السياسية، فقدراته القيادية، وإسهامه في المشروع الصهيوني، وإمساكه بمراكز القوة؛ جعلت من منصب رئيس الوزراء الفاعل الأساس في الحياة السياسية الإسرائيلية الداخلية.

نظرة ابن غوريون للعرب:

في السنوات العشر الأولى لقيام (إسرائيل) لم يستقبل ابن غوريون وفداً واحداً من المواطنين العرب، ولم يقم بزيارة، أية مدينة أو قرية عربية، وعندما زار مدينة الناصرة العليا التي يستوطنها اليهود، رفض زيارة مدينة الناصرة العربية التي لا تبعد سوى بعض مئات من الأمتار من الناصرة العليا[1].

كان ابن غوريون قليل المعرفة – إلى درجة تثير الدهشة– بالتاريخ والثقافة العربيين، ولم تكن العربية من بين اللغات التي يتحدث بها، وكانت تجربته بالاتصال بالعرب العاديين محدودة، ولا توحي بالثقة فيهم أو محبتهم، كما كانت صورتهم عنده أنهم بدائيون وعدوانيون وأعداء متطرفون لا يفهمون إلا لغة القوة[2]، حتى أن ابن غوريون اعتاد ألا يمنح مستشاريه للشؤون العربية صلاحيات واسعة للعمل أو الإصغاء إلى نصائحهم، حتى أن أحد مستشاريه

(1) جيلمور، ديفيد: المطرودون، ص108.

(2) شلش، طاهر: الصراع في الشرق الأوسط من هرتزل إلى شارون، ص120.

للشؤون العربية أعلن ذات مرة أن ابن غوريون يقدم له المشورة إليه أكثر مما يقدمها هو إلى ابن غوريون[1].

نظرة ابن غوريون لترسيم الحدود:

رفض ابن غوريون أن تعلن (إسرائيل) بشكل محدد وواضح حدود (الدولة اليهودية) التي يريدها، وأراد من ذلك أن ترسم الحدود بناء على الأمر الواقع الذي تفرض القوة على الأرض.

فإعلان (الدولة) الذي تلاه ابن غوريون خلا من ذكر حدود لها، وعندما سُئل ابن غوريون عن ذلك قال: "إن الحدود تشبه جلد الغزال، كلما سمن الغزال اتسع جلده"، وعبارته هذه مأخوذة من التوراة[2]، وقبلها لما أعلن ابن غوريون قبوله لقرار التقسيم عام 1947م، ورفض العرب لها، قال ابن غوريون لمساعديه: "إذا كانت خريطة خطة التقسيم غير مرضية، فإن (الدولة اليهودية) لن تكون ملزمة بها"[3]، وهذه الفكرة قديمة عند ابن غوريون، ففي إحدى رسائله لابنه في 5 تشرين أول (أكتوبر) 1937م، كتب في نهايتها: "يجب عدم الانتظار للحصول على كل الجغرافيا المطلوبة لإقامة الدولة اليهودية، بل يمكن إقامتها على أي جزء، ثم العمل على توسيعها مع مرور الوقت"[4]. وبشكل أكثر صراحة يقول ابن غوريون لطلاب الجامعة العبرية والمعاهد العليا في العام الدراسي 1950م: "إن هذه الخريطة – يعني خريطة فلسطين– ليست هي خريطة (دولتنا) بل إن لنا خريطة أخرى عليكم أنتم مسئولية تصميمها– خريطة (الوطن الإسرائيلي) الممتد من النيل للفرات"[5].

---

(1) جريس، صبري: العرب في (إسرائيل)، ص109.

(2) تيم، سعيد: إشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني، ص68.

(3) بابه، إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، ص46.

(4) ابن غوريون، دافيد: رسائل ابن غوريون، ص145.

(5) علي، محمد علي، إبراهيم الحمصاني: (إسرائيل) قاعدة عدوانية، ص18.

نظرة ابن غوريون للنقب:

كان ابن غوريون يرى أن النقب الشمالي والجنوبي والمخرج إلى البحر الأحمر بمثابة مقومات وجود ضرورية لـ(إسرائيل)، بل إنه كان على استعداد للقبول باقتراح استبدالها بمنطقة الجليل[1]، وعمل في تشرين أول (أكتوبر) 1948م على إقناع الحكومة (الإسرائيلية) بضرورة انتهاك الهدنة والتوجه إلى النقب، وكانت الفرصة السياسية والعسكرية كبيرة، فنجحت العملية واحتلت (إسرائيل) النقب[2]، وقد كانت فكرة السيطرة اليهودية على النقب تعمل في عقل ابن غوريون قبل قيام (إسرائيل) بسنوات، ويتضح هذا من إحدى رسائله التي كتبها في 5 تشرين أول (أكتوبر) 1937م، والتي تحدث فيها عن قدرة اليهود على إحياء صحراء النقب بقدراتهم العلمية، ويتوقع ابن غوريون أن يرفض العرب السماح لليهود بالاستثمار بالنقب، وأن "على اليهود حينها أن تكون لديهم القدرة على التحدث بلغة أخرى مع العرب، لكن الأمر يتطلب وقتها أن يكون لليهود (دولة)"[3].

وبعد قيام (الدولة) أخذ ابن غوريون يظهر اهتمامه بالنقب في كل مناسبة، ومن المؤشرات على هذا الاهتمام اختياره للسكن في إحدى المستعمرات فيه، وفي مقدمة أحد كتبه قال ابن غوريون: "إن آمال اليهود معقودة على استصلاح النقب"[4].

استفراد ابن غوريون بالقرارات المهمة وتهميش المؤسسات الرسمية:

شُكلت لجنة الوزراء لشؤون الخارجية والأمن، أول مرة في العام 1953م، وظلت غير مهمة في عملية صنع القرارات لسنوات طويلة، فقد أصر رئيس الحكومة ووزير (الدفاع) حينئذ دافيد ابن غوريون على عدم طرح قضايا الأمن على بساط بحثها، وإمعاناً منه في تهميشها لم يكن ابن غوريون يحضر اجتماعاتها باستثناء شهور عدة في عام 1955م[5]، حتى أنه لم يتم إطلاعها على موعد عدوان (إسرائيل) على مصر في عام 1956م[6].

(1) كولت، (إسرائيل): ديفيد ابن غوريون وجيله، ص111.

(2) كولت، (إسرائيل): ديفيد ابن غوريون وجيله، ص111.

(3) ابن غوريون: رسائل ابن غوريون، ص144-145.

(4) هلسه، تهاني: دافيد ين غوريون، ص157-158.

(5) محارب، محمود: عملية صنع قرارات الأمن القومي في (إسرائيل)، ص6.

(6) بن مئير، يهودا: صناعة قرارات الأمن الوطني في (إسرائيل)، ص154.

وهذا الأمر صاحب ابن غوريون حتى قبل قيام (الدولة)، فقبيل إعلان (الدولة) كان يشارك مساعديه في المشاورات بشأن العلاقة مع العرب، ويطرح الأمر على المؤسسات التي كانت تمثل تركيبة المجموعات السياسية الرئيسة للصهاينة في فلسطين، لكن عندما اقترب وقت اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن مصير الفلسطينيين، بدأ ابن غوريون يتجاهل الهيكلية الرسمية، وأخذ يعتمد على التشكيلات السرية[1].

إشغال ابن غوريون لمناصب مختلفة:

بدأ ابن غوريون يهتم بشؤون الجالية اليهودية منذ صغره، عدا عن اهتمامه بالعلم والقراءة، ومع وصوله إلى فلسطين بدأ يتبوأ المناصب الحزبية والإدارية والقيادية في الحركة الصهيونية، والهستدروت، والوكالة اليهودية، ثم الهاغاناة، وكان له دور فعال في معسكرات التدريب الصهيونية ومتابعاً لتفاصيلها، وكان ينزل للمستويات القيادية الدنيا ليظل على اطلاع على تفاصيلها، عدا عن قدرته على تجميع عدد من المعاونين شديدي الإخلاص له، مع استمراره في القراءة حتى مع انشغاله[2].

يتضح مما سبق أن التعدد الحزبي في (إسرائيل) قد منع أي من الأحزاب من الحصول على أغلبية في الكنيست تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وظل حزب الماباي مضطراً للائتلاف مع مجموعة متباينة من الأحزاب لتشكيل الحكومة، وخلال الفترة بين 1948-1956م شُكلت سبع حكومات عدا عن الحكومة المؤقتة التي سبقتهم.

طغت شخصية دافيد بن غوريون وأفكاره وأسلوبه في الحكم على الممارسة السياسية الداخلية في (إسرائيل)، وكانت له بصمة واضحة في ترتيب مؤسسات النظام الإسرائيلي الوليد، حتى أن موشيه شاريت- الذي شغل منصب رئاسة الوزراء- لم يستطع اختراق المنظومة التي وضعها ابن غوريون.

---

(1) بابه، إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، ص36.

(2) الحريري، جاسم يونس: دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي، ص38-45.

المبحث الثاني: الأنشطة السياسية الداخلية للحكومات الإسرائيلية (1948–1956م)

- السيطرة على المؤسسات الصهيونية لصالح مؤسسات (الدولة) (1948–1956م).
- نشاط الحكومات (الإسرائيلية) للسيطرة على المجالات (السيادية) (1948–1956م).
- نشاط الحكومة في فرض (الهوية) اليهودية (1948–1956م).
- نشاط الحكومة في الاستيلاء على الأرض (1948–1956م).
- نشاط الحكومة في إحلال (الإسرائيلي) محل المواطن الفلسطيني (1948–1956م).

تمهيد:

عمل ابن غوريون منذ توليه رئاسة الحكومة في (إسرائيل) على تجميع كل خيوط العمل السلطوي الذي كان قبل إعلان (دولة إسرائيل)، في يد الحكومة فقط، وسعى لإعادة ترتيب المؤسسات الصهيونية التي شاركت في إقامة (الدولة)، بما يضمن سيطرة حكومة (الدولة) الجديدة عليها، وبالتوازي مع ذلك، اجتهد ابن غوريون وحكومته للسيطرة على المجالات التي اعتبرها (سيادية)، والتي كانت موزعة بين الأحزاب والتيارات المختلفة.

وعلى صعيد الهوية واصلت الحكومة فرض الهوية اليهودية على التجمع الصهيوني الناشئ، في محاولة لسد الفراغ الناشئ عن فقدان هذا التجمع (لهوية) قوية جامعة، ولتعزيز ذلك اجتهدت الحكومة في الاستيلاء على الأرض وتزوير حق الإنسان في العيش عليها، عبر سلسلة من القوانين والإجراءات لإتمام عملية إحلال (الإسرائيلي) محل صاحب الأرض الفلسطيني.

السيطرة على المؤسسات الصهيونية لصالح مؤسسات (الدولة):

كان ابن غوريون يرى ضرورة تحويل مصادر القوة والسيطرة التي تملكها المؤسسات الصهيونية لصالح (الدولة) الناشئة، وأن هذه (الدولة) يجب أن تكون محور التحرك والتركيز باعتبارها الهدف الأساس للنشاط الصهيوني.

بالرغم من عملية استبدال مؤسسات اليشوف والحركة الصهيونية إلى مؤسسات (دولة)، إلا أنها ظلت تمارس أعمالها، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان، وعملية إقصاء العرب، حتى الذين بقوا في حدود (دولة إسرائيل)، فالمؤسسات الاستعمارية ظلت في أوج نشاطها حتى بعد قيام (إسرائيل)، وبقيت تؤدي أدوارها المقصورة على خدمة اليهود عبر التجاهل التام للسكان العرب، ويندرج في عداد أهم هذه المؤسسات: الوكالة اليهودية، والكيرن كايميت، وكذلك الهستدروت[1]، وظل الكيبوتس– بالرغم من كونه لا يمثل مؤسسة سياسية– يحظى بمكانة مهمة في الحياة (الإسرائيلية) العامة، فعلى مدار العشرين عاماً الأولى بعد إنشاء (دولة إسرائيل)، كان الكيبوتس هو المؤسسة الأكثر احتراماً في (إسرائيل) بعد الجيش[2].

---

(1) شفير، غرشون: الأرض، العمل والسكان، ص165.

(2) بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، ص25.

ومن المؤسسات الصهيونية التي عملت الحكومة (الإسرائيلية) على إخضاعها لصالح (الدولة)، ما يلي:

1) الوكالة اليهودية:

حدثت خلافات بين الوكالة والحكومة (الإسرائيلية) حول مهام وصلاحيات الوكالة، خصوصاً خلال عهد ابن غوريون الذي كان يرى أن الوكالة بعد قيام (الدولة)، قد استنفدت أغراضها، وإن لم ينف إمكانية أن تقدم الوكالة خدمات سياسية ومالية وبشرية (لإسرائيل)، شريطة أن تكون خاضعة (للدولة) وتعمل تحت سيطرتها، كما كان ابن غوريون يرى التشديد على مركزية (إسرائيل)، وأن يتمحور العمل الصهيوني حولها[1].

تخلت الوكالة اليهودية بعد قيام (إسرائيل) عن بعض مهامها للدولة الجديدة، وتم تنظيم العلاقة بشكل رسمي بين (دولة إسرائيل) والوكالة عن طريق إصدار الكنيست لقانون عام 1952م، حدد من خلاله وضع الوكالة اليهودية، باعتبارها "وكالة مفوضة تابعة (للدولة) يقتصر نشاطها داخل (إسرائيل) على: الاستيطان، واستيعاب المهاجرين، وتنسيق نشاطات الهيئات والمؤسسات اليهودية التي تعمل في (إسرائيل)"، كما ترك القانون للوكالة اليهودية النشاطات المتعلقة بحماية ورعاية وتجميع اليهود[2].

وفي عام 1954م تم توقيع ميثاق بين الحكومة (الإسرائيلية) والوكالة اليهودية، حدد مهام الوكالة بشكل أكثر تفصيلاً، وقد شملت إلى جانب ما سبق ذكره المهام التالية: الحصول على الأراضي في (إسرائيل)، وتحسينها بواسطة مؤسستي المنظمة الصهيونية والنداء الإسرائيلي الموحد/ الصندوق التأسيسي اليهودي، والمشاركة في إقامة وتوسيع مشاريع التطوير في (إسرائيل)، وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، ومساعدة المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم العالي في (إسرائيل)، وتعبئة الموارد وجمع الأموال لتمويل هذه الأعمال[3].

---

(1) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص334.

(2) Hacohen, Dvora: Immigrants in Turmoil, p99.

(3) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص334.

2) الصندوق القومي اليهودي:

عدل الكنيست في مطلع عام 1954م المبادئ الرئيسة لأنشطة الصندوق، فحصر دائرة أنشطته في المنطقة الخاضعة لقوانين (إسرائيل)، كما حول مهام الصندوق من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها، والمساعدة على استيعاب المهاجرين، وتأمين الخدمات اللازمة لهم، بالإضافة إلى المساهمة في بناء قرى الناحال بالتنسيق مع الجيش، ودعم التعليم الصهيوني داخل (إسرائيل) وخارجها[1].

3) الهستدروت:

طرأت تغييرات مهمة في طبيعة عمل الهستدروت مع قيام (دولة إسرائيل)، حيث تم نقل عدد من الوظائف والمؤسسات التي كانت تعمل ضمن إطار الهستدروت، مثل: الوظائف، والمؤسسات التعليمية، ومكاتب العمل، وظلت الهستدروت تمارس وظيفة استيعاب الهجرات الكبيرة التي تدفقت لـ(إسرائيل) في السنوات الأولى لإقامة (الدولة)، وظلت الحكومة (الإسرائيلية) تنظر إلى الهستدروت كأداة مهمة تساعدها في تطبيق سياستها، لكن الوزارات الحكومية لم تكن تسمح للهستدروت بزيادة دوره، وإنما عملت على تحديده لصالح (الدولة)[2].

واستمر الهستدروت في القيام بدوره في تقديم الخدمات الطبية لعموم السكان، وكما تم منح الهستدروت موارد حكومية كبيرة، عن طريق مؤسسات (الدولة)؛ لدعم القوة الاقتصادية لمجتمع العمال والاستيطان[3].

واصل الهستدروت بعد إقامة (إسرائيل) سياسته في التمييز ضد العرب؛ لأن قيادة الماباي التي تسيطر على الهستدروت كانت تؤمن أنه لا يمكن دمج العمال اليهود والعرب في تنظيم واحد، بل إقامة تنظيم خاص بالعمال العرب تحت رعاية الهستدروت، لذا أنشأ ما سماه "مؤتمر العمال العرب" الذي استمر نشاطه حتى العام 1952م، لكن لم يسمح للعرب بالحصول على خدمات العمل الهستدورتية، وحتى الخدمات الصحية التي يقدمها، واستمر الأمر حتى العام 1954م، عندما منح الهستدروت العمال العرب كل الحقوق ما عدا حق التصويت

---

(1) بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد (الانتداب)، ص623.

(2) عجوة، موسى حسن: الهستدروت في (إسرائيل)، ص21.

(3) رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، ص9.

لمؤسسات الهستدروت، بدعوى أنهم لا يملكون التجارب والمهارات الكافية خاصة في الشؤون السياسية[1].

نشاط الحكومات الإسرائيلية للسيطرة على المجالات السيادية (1948-1956م):

1) السيطرة على المجال العسكري والأمني:

مارس ابن غوريون سلطة مطلقة على مرؤوسيه، على أساس الزعامة، معتمداً على أتباعه وصفوة رجاله في المؤسسة العسكرية، التي نظمها وأرسى دعائمها وفقاً لتصوراته. وسعى ابن غوريون لتوحيد كل التشكيلات العسكرية الصهيونية ضمن جيش (الدولة)، وبذل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه، وكان من هذه الخطوات التي اتخذها ضمن المؤسسة السياسية إصدار مرسوم إنشاء (جيش الدفاع).

تضمن المرسوم إنشاء جيش لـ(دولة إسرائيل) مكوناً من جيوش برية وبحرية وجوية، وحق الحكومة في تحديد السن الواجب للتجنيد في حالة الطوارئ، وأن يقسم المجندون يمين الولاء لـ(دولة إسرائيل) ودستورها، ونص القانون صراحة على حظر إنشاء أية قوة مسلحة غير الجيش (الإسرائيلي)، وفوض المرسوم وزير (الدفاع) بتنفيذ هذا الأمر، ولتعزيز نص المرسوم على أن كل عمل يجري بمقتضى تعليمات الأمر يعتبر قانوناً، وإن كان متناقضاً مع تعليمات القانون الحاضر[2]. ولا يخلو قرار ابن غوريون بحل كل المنظمات العسكرية، وجعلها تحت مظلة (الدولة) من مخاطرة بوقوع صدام مسلح (حرب أهلية)، ولعل قرار مناحيم بيغن بعد الصدام مع الجيش (الإسرائيلي) الوليد بعد قضية السفينة ألتالينا هي منع وقوع مثل هذا الصدام[3].

ومن الإجراءات التي اتخذها ابن غوريون لتعزيز سيطرته على الجيش:

- جمع وتوحيد وظائف الأمن التي كانت تتولاها أجهزة سياسية وعسكرية مستقلة، وركز هذه السلطات في يده. وجعل من "قرار الحرب" بيده كوزير (للدفاع)، بينما منح رئيس الأركان صلاحيات في الشؤون العسكرية التحتية.

---

(1) حيدر، عزيز: العرب في الهستدروت، ص22-23.

(2) انظر: الملحق رقم (3)، ص217.

(3) بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، ص33.

- أنشأ في وزارة (الدفاع) منصباً موازياً لمنصب رئيس الأركان، وهو منصب "مدير عام وزارة (الدفاع)"، يكون مسئولاً عن جميع أعمال التسليح والإمداد، وهذا المنصب يتبع وزير (الدفاع) مباشرة[1].

مارس ابن غوريون السلطة على مؤسسة (الدفاع) بتحمله مسؤولية اتخاذ القرار النهائي في أمور السياسية الخارجية المتعلقة بالحرب أو السلم، وبسلطته في تعيين وترفيع كبار الضباط في الجيش، وفي هذا المجال تصرف كقائد أعلى للجيش أكثر منه وزيراً (للدفاع)[2]. تلك الدكتاتورية العسكرية التي تبناها ابن غوريون، كانت تتعارض كلياً مع توجهات الأحزاب السياسية التي طالبت بالشراكة والتعاون في الشأن العسكري والأمني، كما أضعفت خطوات ابن غوريون نفوذ وسطوة الأحزاب العمالية واليمينية في كل ما له علاقة بالقرار العسكري والأمني[3]، حتى أن ابن غوريون كان يعمل على تقوية الجيش وهيئة الأركان العامة في مقابل وزارة (الدفاع) ومبناها الإداري[4].

ومن أجل تعزيز سيطرته على الجانب الأمني أقام ابن غوريون في آب (أغسطس) 1948م قسم التخطيط الحضري وأتبعه لمكتبه مباشرة وانحاز لنظرة الجيش بضرورة إسكان أكبر عدد ممكن في المناطق الحدودية[5].

حتى في موضوع السلاح النووي، فرض ابن غوريون رؤيته على ضرورة امتلاك السلاح ابتداءً، ثم ظل مهيمناً على هذا الملف من موقعه في وزارة (الدفاع).

فبعد إعلان قيام (إسرائيل) تبين أن هناك طريقتين في رؤية القيادة العسكرية، الأولى مثلها ابن غوريون الذي كان يرى أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة، وأن (إسرائيل) صغيرة ومعزولة، لذلك عليها أن تمتلك قوة بإمكانات علمية متفوقة، بينما مثل الطريقة الثانية يغال ألون[6] الذي كان يعارض البرنامج النووي (الإسرائيلي) معارضة شديدة، وبحكم الثقل السياسي

---

(1) مباشر، عبده: المؤسسة العسكرية في (إسرائيل)، ص135-136.

(2) قهوجي، حبيب: الصحافة والمجتمع الإسرائيلي، ص67-68.

(3) منصور، جوني، فادي نحاس: المؤسسة العسكرية في (إسرائيل)، ص108.

(4) Martin Van Creveld: The Sword and the Olive, p108.

(5) جبارين، يوسف: التخطيط القومي في (إسرائيل)، ص27.

(6) يغال ألون: ولد عام 1918م في مستوطنة قرب طبرية، ويعد من القادة الكبار في حرب عام 1948م، ومن رؤساء حركة الكيبوتسات وحزب العمل، وتدرج في المناصب في البالماح حتى أصبح رئيساً لها عام 1945م، وشارك بفعالية في حرب 1948م، وانضم بعد قيام (الدولة) إلى حزب المابام، وكان من

لابن غوريون، فإن توجهاته هي التي تم اعتمادها[1]، ليصبح المحرك الأساس للمشروع النووي في (إسرائيل) ثلاثة أشخاص، هم: رئيس الحكومة دافيد ابن غوريون، وأرنست دافيد برغمان، وهو عالم كيمياء عضوية كان يعمل مستشاراً لابن غوريون في القضايا النووية لسنوات طويلة، وشمعون بيرس[2]، والأخير أحد رجال ابن غوريون المقربين.

قررت الحكومة (الإسرائيلية) في 13 حزيران (يونيو) عام 1952م إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية، تحت صلاحيات وزارة (الدفاع)، وزودت بميزانية مستقلة، ومختبرات خاصة، وترأسها الدكتور/ أرنست دافيد بيرغمان" [3]، وأوكلت المسئولية عن مؤسسة الطاقة الذرية لوزارة (الدفاع) لعدة أسباب، أهمها: كون ابن غوريون رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وهو من وقف خلف تلك المؤسسة[4] ، وكان ابن غوريون نفسه يشرف على المؤسسة، ويساعده في ذلك شمعون بيرس أحد أكبر المقربين منه في وزارة (الدفاع)[5].

من الطبيعي أن لا يُعْلَن أهداف المؤسسة الحقيقية، وهي السعي لإنتاج السلاح النووي، وقد كانت كل خطوات (إسرائيل) النووية تغلف بأهداف مدنية.

فابن غوريون الذي كان يتخذ القرارات المهمة خارج المؤسسات الرسمية، ويكتفي بعرضها عليها عند الضرورة، حرصاً على سرية أكبر في المشروع النووي، ولم تعرض على المؤسسات الحكومية، فكان يريد أن يمضي بالمشروع النووي حتى يحقق أهدافه دون إثارة معارضة داخلية، إلى درجة أن ابن غوريون والمجموعة القليلة القائمة على المشروع النووي لم يكتبوا أهداف المشروع على الورق[6].

أما على الصعيد الأمني الاستخباري، فاجتهد ابن غوريون على دمج جميع المؤسسات المختلفة ضمن منظومة واحدة تخضع له شخصياً، وقد استغرقت هذه العملية عدة سنوات، إلا أنه كان مُصراً على إتمامها.

=معارضي ميل الحزب للاتحاد السوفيتي، وله مواقف متشددة من العرب الفلسطينيين في (إسرائيل)، وكان أحيانًا يؤيد فكرة ترحيلهم. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص54).

(1) الدسوقي، مراد إبراهيم: بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، ص56.

(2) كوهن، أفنر: (إسرائيل) والقنبلة النووية، ص19.

(3) عزمي، محمود: الخيار النووي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، ع43، ص93.

(4) المطيري، حميدي: الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ص65.

(5) هيرش، سيمور: خيار شمشون، ترجمة ميخائيل خوري، ص18.

(6) محارب، محمود: سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، مجلة سياسات عربية، ع2، ص61.

ففي نيسان (أبريل) 1949م شكل ابن غوريون لجنة التنسيق العليا لأجهزة المخابرات والأمن برئاسة (روبين شيلوح)، وهو كاتم إسرار ابن غوريون، وفي كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام شكل ابن غوريون المؤسسة المركزية للتنسيق بين أجهزة الاستخبارات والأمن، وكان دافع تشكيلها رغبته في السيطرة المركزية على الجهات الاستخبارية[1]، وفي الرسالة التي بعثها ابن غوريون في 13 كانون أول (ديسمبر) 1949م إلى وزير الخارجية شاريت، جاء فيها: "سوف يعمل روبين شيلوح بإمرتي وبناءً على تعليماتي ويفيدني باستمرار أعماله" [2].

واصل ابن غوريون جهوده بعد ذلك لتركيز مسؤولية الأجهزة الاستخبارية تحت مسئوليته، ففي صيف عام 1950م أخرج الشاباك من التبعية لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش، إلى تبعية وزارة (الدفاع)، وكانت الحجة ادعاء الشاباك أن الجيش يظلمه في تخصيص الموارد[3]،

جمع ابن غوريون في 2 آذار (مارس) عام 1951م، قادة أجهزة الاستخبارات الخمسة إلى مكتبه، وأخبرهم بأنه ينوي تكليف مهمة نشاطات جمع المعلومات والاستخبارات الخارجية لـ(إسرائيل) لوكالة جديدة[4]، وبعدها تحولت المؤسسة المركزية لتجميع خدمات الاستخبارات والأمن إلى هيئة مستقلة بذاتها، وتم إخراجها من سيطرة وزارة الخارجية، ونقلت إلى مكتب رئيس الوزراء، وأصبحت تابعة لرئيس الحكومة بصورة مباشرة [5].

شكت وحدات الاستخبارات المختلفة من حالة عدم الاستقرار، حتى العام 1953م، حيث أصدر ابن غوريون أول قرار رسمي يقضي بإعادة تنظيمها، إضافة إلى لجنة تضم جميع وحداته، ونبع ذلك من حرص ابن غوريون على التنسيق والوحدة بين الأجهزة المخابراتية المختلفة، وتم تعيين أيسر هرائيل (أيسر الصغير) رئيساً للموساد مع احتفاظه برئاسة الشين بيت[6].

---

(1) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أين؟ (عبري)، ص26.

(2) بلاك، ايلان، بني موريس: الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، ص79.

(3) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أين؟، ص26.

(4) توماس، غوردون: جواسيس جدعون، ص46.

(5) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أين؟، ص26.

(6) (فريق مختصين)، الموساد التاريخ والحاضر، مقدمة المترجمين لكتاب "سيدة الموساد، ص10.

2) السيطرة على مجال التعليم:

مع إعلان قيام (دولة إسرائيل) كانت هناك ثلاثة تيارات نشطة في المجال التربوي والتعليمي؛ هي: التيار الديني، ويتبع للصهيونية الدينية (حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي)، والتيار العمالي: ويتبع للتوجه العمالي، وعلى رأسها حزب الماباي، والتيار العام: ويتبع حزب الصهيونيين العموميين(1).

كان من أوائل الأعمال التي قامت بها (دولة إسرائيل) هو فرض قانون التعليم الإجباري عام 1949م الذي كان من القضايا المستعجلة، لأن هجرة اليهود ازدادت إلى أكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه قبل عام 1948م، وكان على (إسرائيل) أن تستوعب هذه الأعداد بلغاتها وتقاليدها المتباينة والمتضاربة في معظم الأحيان، فقد نظر إلى هذا القانون على أنه قانون استراتيجي لحماية التجمع الجديد من الانحلال والانقسام، لما يقدمه من فرص لتعليم الجميع اللغة العبرية والتقاليد اليهودية، ولإكمال هذه الأهداف تم الإسراع بتشكيل وزارة التربية والتعليم عام 1949م، وكان أول وزير لها (زلمان شازار)(2)، والذي أصبح رئيساً لـ(إسرائيل) فيما بعد(3)، وظل هذا القانون معترفاً بالارتباطات الحزبية للتيارات التعليمية، وأتاح للأهالي اختيار التيار التربوي الذي ينتسب إليه أبناؤهم، ولكن بعد أن مست المشكلة التربوية باستقرار السلطة، سعت الحكومة لإقرار قانون التعليم والذي تمت المصادقة عليه عام 1953م(4).

نص قانون التعليم عام 1953م على توحيد كافة تيارات التعليم التي شُكلت داخل التجمع الصهيوني حينذاك في نمطين من التعليم: التعليم الرسمي، والتعليم الرسمي الديني، وعلى أساس أهداف هذا القانون تم إعداد المناهج والكتب المدرسية لأول مرة ما بين عامَيْ 1954 و1956م، أما البند الذي حدد أهداف التعليم الرسمي وفق هذا القانون فكان البند الذي

---

(1) أدلر، حاييم: جهاز التعليم كمبلور للقوة، ص8.

(2) زلمان شازار: ولد في بيلاروسيا عام 1889م، ودرس في ألمانيا، وساهم في إقامة حركة العمال الصهيونية، وهاجر إلى فلسطين عام 1924م، وكان عضواً في معظم الهيئات الصهيونية التمثيلية، وأصبح وزيراً للتربية والتعليم عام 1949م، وأصبح رئيساً لـ(إسرائيل) في العام 1963م. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص281).

(3) هوانة، سمير: نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص254.

(4) حيدر، عزيز: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص23.

نص على ما يلي: "إن هدف التعليم الأساسي في (الدولة) التعليم على (قيم حضارة إسرائيل) مناهج العلم على حب (الوطن) والإخلاص (للدولة) و(لشعب إسرائيل)"[(1)].

قامت وزارة التربية والتعليم عام 1953م بتصفية الأنظمة التعليمية الموازية للنظام العام، وسحبت اعترافها بمدارس دينية كثيرة وبمدارس الأحزاب الدينية والسياسية، إلا أنها أعطت الآباء الخيار بإرسال أبنائهم إما إلى التعليم العام الحكومي أو التعليم الديني الحكومي، فقد حصرت (الدولة) في وزارة التربية مهمة التعليم العام والتعليم الديني، وجعلتهما منفصلين إدارياً وتعليمياً، وقد شذت عن هذه القاعدة أغودات يسرائيل التي رفضت الدخول تحت مظلة الوزارة، وسُميت "مدارس غير رسمية معادلة"[(2)]، وقد جاء على لسان وزير التعليم في حينه، وهو يعرض قانون التعليم الرسمي أمام الكنيست للمصادقة عليه في 22 حزيران (يونيو) 1953م: "أن التعليم الرسمي يعني جعل مسئولية التعليم من شأن (الدولة) مسئولية كاملة، وغير متنازع عليها ولا تتقاسمها مع أي طرف... لا تستطيع (الدولة) أن تتنازل، ولا هي مخولة أن تتنازل عن مسئوليتها الكاملة أمام الأهداف الأساسية للتعليم"[(3)]، ولتأكيد هيمنة (الدولة) على مجال التعليم حظر القانون القيام بأية نشاطات حزبية في نطاق المدرسة[(4)].

ولضمان الصبغة اليهودية (للدولة)، كان من الضروري اجتثاث حضارة الفلسطينيين الذين بقوا في (إسرائيل)، وكشفت جلسات لجنة المعارف في الكنيست في 28 كانون الأول (ديسمبر) 1949م هذا التوجه، فقد قال وزير المعارف أنه "بالنسبة للتعليم العربي، يجب منح العرب تعليماً يكونون من خلاله موالين (للدولة)"[(5)].

ولم يفت ابن غوريون تأكيد هيمنة (الدولة) والحكومة على فعاليات التعليم العالي في (إسرائيل)، خاصة وأن عدداً من مؤسسات التعليم العالي كانت موجودة مع إعلان قيام (دولة إسرائيل).

---

(1) أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص63-64.

(2) هوانة، سمير: نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص255.

(3) أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص63.

(4) حيدر، عزيز: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص23.

(5) عميت، غيش: بيع الكتب العربية، ص30.

قام ابن غوريون بتعيين لجنة لصياغة قانون مجلس التعليم العالي في عام 1950م، يرأسها قائد هيئة الأركان الأول للجيش (الإسرائيلي) "يعقوب دوري"[1]، والذي كان يشغل حين التعيين منصب رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة، وحددت الحكومات توجهات لهذه اللجنة منها تبعية التعليم العالي لضرورات بناء (الدولة) وأمنها، وأن تتبع مؤسسات التعليم العالي (للدولة)، ويكشف كتاب تكليف هذه اللجنة أن المراد إخضاع هذا المجال لعملية بناء (الدولة)، وتأثرت اللجنة بالتوجه الصارم لرئيسها الذي تعامل كقائد جيش لا كأكاديمي، حيث أوضح لأعضائها، بأن التزام اللجنة بتلبية احتياجات (الدولة) وتوقعات الحكومة هو التزام مركزي، بينما التزامها بمؤسسات التعليم العالي ثانوي[2].

أما في مجال البحث العلمي، فقد قامت الحكومة (الإسرائيلية) في كانون الثاني (يناير) عام 1949م،– أي بعد أقل من عام من قيام (الدولة)– بإحياء المجلس العلمي الذي كان نشطاً أثناء فترة الانتداب، وترأسه ابن غوريون شخصياً، ولقد حدد دور هذا المجلس في "تنظيم وتنسيق البحث في العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وتشجيع وتبني البحث العلمي الذي يساعد على تطوير وتقديم الأنشطة الصناعية والزراعية، واكتشاف الثروات الطبيعية في (الدولة) وتحسين ظروف (المواطنين) الصحية والاجتماعية"[3].

3) السيطرة على مجال الاقتصاد:

أقامت (الدولة الإسرائيلية) الناشئة نظاماً اقتصادياً بشكل مركزي، فالسلطة المركزية هي من تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية بصورة مباشرة، وهي تسيطر أكثر من 94% من الأراضي، وجميع الثروات الطبيعية[4]،

ظلت (دولة إسرائيل) بدون بنك مركزي حتى عام 1954م، وكانت وزارة المالية هي التي تقوم بمهام واختصاصات البنك المركزي، مثل: تحديد نسبة السيولة، والتي حددتها وزارة

---

(1) يعقوب دوري: ولد عام 1899م في روسيا وهاجر إلى فلسطين عام 1906م، وكان من أوائل مؤسسي الهاغاناة، وتولى قيادتها من عام 1939م حتى عام 1945م، ومرة ثانية من عام 1945م حتى قيام (إسرائيل)، عندها تولى رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، لكنه ترك منصبه في أواخر عام 1948م بسبب وضعه الصحي ليعيينه ابن غوريون مديراً لقسم العلوم والتطوير في مكتبه حتى عام 1953م ليتولى بعدها رئاسة معهد التخنيون. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص233).

(2) مصطفى، مهند: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء (الدولة)، ص55.

(3) الريس، نزار: البحث العلمي في (إسرائيل)، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص317.

(4) حيد، عزيز: (إسرائيل)، الفرد والمجتمع، ص4.

المالية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1950م أن تكون 45%، وفي نيسان (أبريل) 1951م رفعتها إلى (50%)، كما كانت الحكومة تحدد أسعار كثير من السلع خلال هذه الفترة[1]، وفي الرابع والعشرين من آب (أغسطس) 1954م أقر الكنيست القانون الخاص بإنشاء أول بنك مركزي في (إسرائيل)، وفي الثالث من أيلول (سبتمبر) من نفس العام أصبح ساري المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية[2].

عملت الحكومة بعد قيام (إسرائيل) على توجيه الاقتصاد بالطريقة التي تخدم أهدافها التوسعية وتشجع الهجرة والاستيطان، فقد سيطرت (الدولة) على المرافق الرئيسة، وركزت مساعدتها على القطاع الزراعي، وكان الغرض من تشجيع الزراعة العمل على استيعاب العدد الكبير من المهاجرين القادمين إلى (إسرائيل)، كما تتلاءم مع سياسة استيلاء (الدولة) على الأراضي العربية الفلسطينية، ولم تبال (الدولة) بما يمكن أن تخسره اقتصادياً جراء هذه السياسة[3].

اعتمدت نظام التقشف الاقتصادي في السنوات الأولى لقيام (إسرائيل)، فقدت حددت (الدولة) تخصيص حصص من عدة منتجات ضرورية حسب نقاط وزعت بكميات متساوية من الحكومة على جميع السكان، ثم شمل هذا التخصيص جميع المجالات الاقتصادية، وبذلك تدخلت (الدولة) بشكل سافر في كل الأجهزة الاقتصادية، حيث كانت العديد من التعليمات والأنظمة تقيد الفرد بكل خطوة يخطوها[4].

4) السيطرة على مجال الإعلام:

تعود فكرة الرقابة والسيطرة على وسائل الإعلام لما قبل قيام (إسرائيل)، ففي الفترة ما بين قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م وحتى قيام (إسرائيل)، اتفق محررو الصحف الصهيونية على فرض رقابة على نشر معلومات أمنية في الصحافة؛ وذلك بناءً على طلب القيادة (القطرية) للتشكيلات العسكرية الصهيونية[5].

---

(1) الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، ص131-132.

(2) الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، ص132.

(3) سلمان، رشيد سلمان: التغييرات الاقتصادية، ص102.

(4) جريس، حسام: الاقتصاد الإسرائيلي، ص17.

(5) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص200.

ومع قيام (دولة إسرائيل) في عام 1948م، استمرت هذه الرقابة، وأسندت لدائرة تابعة للاستخبارات العسكرية، وهي تتبع لضابط برتبة عميد، ولها قدرة إلزام كبيرة على ما هو مسموح بنشره[1]، ومسئولية وحدة الرقابة هي منع نشر أية مادة ترى أنها من الممكن أن تضر "بأمن (الدولة) وسلامة الجمهور والنظام العام، مكتوبة كانت المادة أو مطبوعة"[2].

في 20 أيار (مايو) 1949م قررت لجنة مشكلة من محرري الصحف اليومية وممثلين عن الجيش (الإسرائيلي) و"لجنة المحررين"، إلزام جميع الصحافيين بعرض المواد المتعلقة بالشؤون العسكرية على الرقابة قبل نشرها، وتم هذا الاتفاق عن طيب خاطر من الصحافيين لخوفهم من نشر مواد يمكن أن تضر بالمصالح الصهيونية أوقات الحرب، وحسب الاتفاق أقيمت لجنة ثلاثية مكونة من مندوب من الجيش، ومندوب عن الصحافة، ومندوب عن الجمهور، ينتخب من الطرفين، ويُعين رئيساً للجنة[3].

عقد في العام 1951م اتفاق ثانٍ يحدد صلاحيات رئيس أركان الجيش فيما يتعلق بقرارات اللجنة الثلاثية، وتضمن الاتفاق أن رئيس الأركان يتبنى قرار اللجنة الثلاثية إذا اتخذ بالإجماع، وفي المقابل تتخلى الصحف عن التوجه إلى المحكمة في حال وجود اختلاف في وجهات النظر[4].

5) السيطرة على مجال الحياة الدينية:

عملت (الدولة) منذ البداية على السيطرة على الحياة الدينية، ومحاولة دمج مؤسساتها في مؤسسات (الدولة) الوليدة.

أنشئت وزارة الشؤون الدينية بعيد إقامة (دولة إسرائيل) مباشرة، وتم تحويل صلاحيات الحكومة الانتدابية المتعلقة بالشؤون الدينية لها، وتعتبر هذه الوزارة مسئولة عن الجانب الإداري للحاخامية الرئيسة، والمحاكم الحاخامية، والمجلس واللجان الدينية، وتعيين وإقالة الحاخامات المحليين، وللوزارة سلطات تتعلق بتطبيق شرعية الطعام (الكاشير) في المطاعم والفنادق

---

(1) القزاز، إياد: الصحافة في (إسرائيل)، ص140.

(2) مصالحة، محمد: الرقابة العسكرية، ص101.

(3) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص203-204.

(4) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص205.

والمؤسسات العامة، ولها سلطة جزئية على المدارس الدينية (اليشوفوت)، وهي تشرف أيضاً على الكنس، وتنظم عملية دفن الموتى[1].

6) نشاط الحكومة في فرض الهوية اليهودية:

سعت الحكومة (الإسرائيلية) منذ وقت مبكر إلى تثبيت هويتها اليهودية الصهيونية، واتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية لتثبيت هذه الهوية المزعومة.

سنت الحكومة المؤقتة قانوناً يحدد أيام العطل الأسبوعية بيوم السبت، وأن الأعياد (الإسرائيلية) هي الأعياد اليهودية (رأس السنة اليهودية، ويوم كبور، واليوم الأول والثامن من عيد المظال، واليوم الأول والسابع لعيد الفصح، وعيد شيوعوت "العنصرة")[2]، وجاء الاهتمام المبكر لتحديد الأعياد والنص عليها بالقانون إدراكاً من (الدولة) الناشئة لأهمية الأعياد في تشكيل ثقافة انتماء اليهود لـ (أرض إسرائيل) و(للتراث) اليهودي والاجتماعي[3].

كما سن مجلس (الدولة) المؤقت قانون الطوابع البريدية المعتمدة في (إسرائيل) منذ 15 أيار (مايو) 1948م، وهي الطوابع التي تصدرها الحكومة المؤقتة والمكتوب عليها كلمتي "البريد العبري" [4].

سعت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة إلى تعزيز حضورها على مستوى الرمز والشعار على المجالات المختلفة.

أصدر مجلس (الدولة) المؤقت قانوناً لتحديد جنسية البواخر في (إسرائيل) وضرورة رفع العلم (الإسرائيلي) عليها، ونص على أن كل باخرة تعمل في (إسرائيل) هي (إسرائيلية) الجنسية، وأن كل باخرة مسجلة في (دولة إسرائيل) يجب عليها أن ترفع علم الأسطول التجاري لـ(دولة إسرائيل)، وحدد القانون تفاصيل هذا العلم، وهدد القانون بمن يرفع شعاراً مخالفاً بالسجن أو الغرامة[5].

---

(1) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص210.

(2) انظر: الملحق رقم (2)، ص215.

(3) منصور، جوني: الأعياد اليهودية، ص36.

(4) انظر: الملحق رقم (5)، ص221.

(5) انظر: الملحق رقم (6)، ص222.

7) تحويل القدس إلى (عاصمة إسرائيل):

امتدت يد التزوير الإسرائيلية لتصل إلى تهويد الأماكن والجغرافيا، فعملت على تحويل مدينة القدس العربية إلى عاصمة لـ(لدولة إسرائيل) لإكمال فرض (الهوية اليهودية) على كل المجالات المكونة (للدولة).

لم تصغ (إسرائيل) لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها المتعلقة بالقدس، والتي ترفض أن تكون المدينة عاصمة لليهود وللعرب، وتحدت (إسرائيل) هذه الأمر وراحت ترفض أمراً واقعاً، ففي 13 كانون الأول (ديسمبر) 1949م رفض ابن غوريون رفضاً قاطعاً قبول تدويل القدس، وقال أن توصيات الأمم المتحدة في هذا الشأن غير قابلة للتنفيذ بتاتاً، كما أعلن الكنيست في الوقت نفسه أنه سيعقد اجتماعه القادم في القدس[1]، وفي 23 كانون الأول (ديسمبر) 1949م، عقد الكنيست أولى جلساته في القدس[2]، وقرر ابن غوريون بعد ذلك نقل مقر الحكومة ووزاراتها من تل أبيب إلى القدس، وبالرغم من اعتراض جهات (إسرائيلية) على القرار خوفاً من أضرار عسكرية وسياسية محتملة، إلا أن صوت ابن غوريون كان الأقوى، وتم نقل الحكومة والوزارات، باستثناء وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية[3]، وحدث انقسام في المواقف بين الحركة الاستيطانية التي كانت ترغب في بقاء قوتها في أطراف (الدولة)، وبين توطين المؤسسات الإدارية والمالية والخدماتية في (تل أبيب)، وبين رغبة الحكومة بقيادة ابن غوريون لتحقيق حلم ديني وأيديولوجي مضمونه تحويل القدس لعاصمة (إسرائيل) ومركز الحكم فيها[4].

ولإضفاء مزيد من الشرعية على قيام الحكومة بنقل (العاصمة) من تل أبيب إلى القدس فقد دعت الحكومة الكنيست للاجتماع بتاريخ 23 كانون الثاني (يناير) 1950م، لطرح مشروع القدس عاصمة أبدية (لإسرائيل)، وفعلاً تم اتخاذ القرار، وأعلنت الكنيست "أن القدس عاصمة (إسرائيل) الأبدية"[5]، ولإضفاء بعد دولي على العاصمة المزعومة، ولتطبع بالطابع السياسي، أعلنت الخارجية الإسرائيلية في 4 أيار (مايو) 1952م، عن نيتها نقل مكاتبها للقدس حال انتهاء الترتيبات الأمنية، وللضغط على الدول للتعامل مع وزارة الخارجية في القدس تم

---

(1) موسى، فرج: المخطط الصهيوني ومدينة القدس، ص120.

(2) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص119.

(3) مائير، غولدا: حياتي، ص118.

(4) خمايسي، راسم: حول المركز والأطراف في (إسرائيل)، ص10.

(5) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص120.

الإعلان في (إسرائيل) أن تقديم أوراق الاعتماد الخاصة بالسفراء والمفوضين والملحقين الدبلوماسيين لن تقبل ما لم تقدم في القدس(1).

8) نشاط الحكومة في الاستيلاء على الأرض:

سارعت الحكومة الإسرائيلية مع بداية إنشاء (الدولة) إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية التي هُجر أهلها إبان حرب عام 1948م.

أبرمت الحكومة (الإسرائيلية) صفقة مع الصندوق القومي اليهودي في 27 كانون الأول (ديسمبر) 1949م، حيث قامت الحكومة (الإسرائيلية) ببيع الصندوق مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، مع أن هذا القرار لم يكن قراراً رسمياً ولا قانونياً، حيث أن هذه الممتلكات حصلت عليها الحكومة في الحرب، وحتى القوانين التي سنتها الحكومة في الأشهر الأولى لقيام (دولة إسرائيل) لم تعط الحكومة حق تملك هذه الأراضي، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1950م باعت الحكومة (الإسرائيلية) مليون دونم أخرى للصندوق (القومي) اليهودي(2)، وكان هدف ابن غوريون الذي وقف خلف عملية البيع هو منع أي طرف دولي أن يفرض على (إسرائيل) إعادة الأرض إلى الفلسطينيين الذين يمكن أن يختاروا العودة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(3).

لم تتأخر (إسرائيل) في التعامل مع الأراضي التي هُجر منها أهلها الفلسطينيين، بعد عمليات التهجير التي مارستها العصابات الصهيونية المسلحة، خاصة وأن الاستيلاء على الأرض هي أحدى ركائز الفكر والممارسة عند الحركة الصهيونية.

عينت الحكومة الإسرائيلية في 15 تموز (يوليو) 1948م أول (قَيم لأملاك الغائبين)، وأصدرت الحكومة بعد ذلك سلسلة من التعليمات، تمنع الفلسطينيون من العودة إلى الأملاك التي تركوها خلال الحرب أو قبلها مباشرة، ليصبح الفلسطينيون غائبين عن أرضهم وتمنع عودتهم إليها(4).

---

(1) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص121-122.

(2) أبو راس، ثابت: الصندوق القومي اليهودي، ص27.

(3) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص11.

(4) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص7.

وعلى صعيد التشريع قدمت الحكومة قانوناً يتعامل مع (أملاك الغائبين)، لوضع عملية الاستيلاء على أراضي العرب الفلسطينيين الذي بقوا في أرضهم ضمن إطار قانوني تشريعي.

في 20 آذار (مارس) 1950م تم إقرار قانون أملاك الغائبين، وحدد الغائب بأنه أي شخص لم يتواجد بأي وقت خلال الفترة الواقعة بين 29 تشرين الثاني (أكتوبر) 1947م وحتى إعلان حالة الطوارئ، وكان المالك الشرعي لأي ملك أو استفاد منه مباشرة أو بواسطة شخص آخر خلال هذه الفترة، وكان هذا الشخص مواطناً أو متجنساً بالجنسية اللبنانية، أو المصرية، أو السورية، أو السعودية، أو الأردنية، أو العراقية، أو اليمنية، أو كان مواطناً فلسطينياً وغادر مكان سكناه المعتاد في فلسطين لمنطقة خارج فلسطين قبل الأول من أيلول (سبتمبر) 1948م، أو لمنطقة في فلسطين واقعة في حينه تحت سيطرة قوات أرادت منع قيام (دولة إسرائيل) أو حاربتها بعد قيامها"[1].

منح القانون القيم على أملاك الغائبين القدرة بيع هذه الأملاك، ويصبح الثمن الذي حصل عليه القيم أملاكاً تحت عهدته، لكن القانون أيضاً حدد للقيم إذا كانت أملاك الغائبين أرضاً أن يتم بيعها فقط إلى سلطة التطوير بعد إنشائها حسب القانون، وقبل أن تؤسس هذه السلطة قامت الحكومة (الإسرائيلية) ببيع مليوني دونم للصندوق (القومي) اليهودي، وفي 29 أيلول (سبتمبر) 1953م بيعت جميع أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير[2].

كانت الحكومة الإسرائيلية قد قامت بتشكيل سلطة التطوير عام 1950م، والتي مُنحت صلاحية كاملة كممثلة للحكومة من أجل السيطرة على الأراضي التي كانت مملوكة للعرب الفلسطينيين الذين طردوا خلال النكبة، وإدارة هذه الأرض لخدمة أهداف الدولة الجديدة بما في ذلك بيع هذه الأراضي للصندوق (القومي) الصهيوني كما حدث بين عامي 1950-1953م[3]، بالإضافة لاستحداث منصب حارس أملاك الغائبين عام 1950م، الذي أكمل السيطرة على الأراضي التي رأت الحكومة فصلها عن إدارة سلطة التطوير[4].

---

(1) انظر: الملحق رقم (7).

(2) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص10-11.

(3) زريق، رائف: الأرض، القانون والأيدولوجيا، ص24.

(4) زريق، رائف: الأرض، القانون والأيدولوجيا، ص25.

9) نشاط الحكومة في إحلال (الإسرائيلي) محل المواطن الفلسطيني:

ظل صبغ (الدولة الإسرائيلية) بالصبغة اليهودية هدفاً مهماً للحركة الصهيونية، لذا عبرت (إسرائيل) عن ذلك بسلسلة من القوانين والقرارات عبر الشعارات والرموز والأمور العملية.

أ) قانون العودة:

صدر قانون (العودة) في 5 تموز (يوليو) 1950م، ونص على أن لكل يهودي الحق في الهجرة إلى (إسرائيل)، واستثنى اليهودي الذي يعمل ضد (الشعب) اليهودي أو أن هجرته قد تعرض صحة الجمهور (الإسرائيلي) للخطر[1]، ونص القانون أيضاً على أن كل يهودي هاجر إلى فلسطين (قبل سريان القانون)، وكل يهودي ولد في فلسطين قبل القانون أو بعده يعتبر مهاجراً وفق هذا القانون[2].

وشكل قانون (العودة) محطة مهمة في تحقيق الفكرة الصهيونية، بإقامة (دولة) يهودية في فلسطين، بعد طرد سكانها الأصليين، وتجميع اليهود فيها، ويقول دافيد بن غوريون في معرض تقديمه للقانون في الكنيست: " (الدولة) الصهيونية ليست (دولة) يهودية بمقتضى كون اليهود يشكلون أغلبية سكانها فحسب، بل بحكم كونها (دولة) لليهود في كل مكان، ولكل يهودي يرغب في ذلك"، وأضاف ابن غوريون للتأكيد على مركزية قانون (العودة): "أن هذا القانون يجسد مقصداً من مقاصد (دولة إسرائيل) ألا وهو تجميع المنفيين"[3]، وبذلك أصبح قانون (العودة) أهم بند تشريعي جرى تبنيه لتحقيق الأهداف الصهيونية[4].

من الواضح أنه حسب قانون العودة يتم اكتساب (المواطنة الإسرائيلية) من قوة القانون "قانون العودة"، والذي يسري على اليهود فقط، أي أن اليهود يحظون (بالمواطنة) بفعل "الدم"، بينما العربي يحصل عليها بفعل إقامته على الأرض، وهذا الاستعمال للمعيار البيولوجي هو الذي أعطى لقانون العودة سياقاته العنصرية[5]، ويرى البعض في قانون (العودة) أنها محاولة لقلب القانونين النازية التي اضطهدت المنحدرين من جد يهودي اتجاه قانون (العودة) ليعطي

(1) Arnold Blumberg: The History of Israel, p92.

(2) انظر: الملحق رقم (8)، نص قانون (العودة).

(3) المسيري، عبد الوهاب: حول قانون (العودة)، ص18.

(4) عبد الله، داوود: قانون (العودة) الإسرائيلي، ص80.

(5) ياهف، دان: قانون (العودة) مقابل حق العودة، ص82.

المواطنة أي شخص يثبت صلة قربى ضمن مدة تغطي ثلاثة أجيال بالرغم من معارضة ذلك لتعريف الحاخامي لليهودية الذي يؤكد أن المولدين من أمه يهودية[1].

ب) قانون الجنسية:

جاء قانون الجنسية مكملاً لقانون العودة، وتعزيزاً له، وتضخيماً لآثاره.

قُدم مشروع قانون (الجنسية الإسرائيلي) إلى الكنيست الأول في 3 تموز (يوليو) 1950م، ولكن البت في أمره أُجّل بسبب حل الكنيست، وحين قدم المشروع ثانية إلى الكنيست الثاني في تموز (يوليو) 1951م، قام رئيس الوزراء دافيد بن غوريون بشرح النقاط الرئيسة للمشروع الذي اعتبره مكملاً لقانون العودة، وبيّن "أن هذين القانونين معاً هما العهد الذي وعدنا به كل يهودي في المنفى... وأن (إسرائيل) ليست (دولة يهودية) فقط، لأن أغلبية السكان من اليهود، ولكنها (دولة) لجميع اليهود حيثما وجدوا، ولكل يهودي يرغب في المجيء إلى هنا..، إن هذا الحق موروث لليهودي لمجرد كونه يهودياً"[2].

نص البند الثالث من هذا القانون "تمنح الجنسية للمهاجرين إلى (إسرائيل) حسب قانون (العودة) أو لأبنائهم، وللمقيمين في (إسرائيل)، وللمقيمين في (إسرائيل) بدون علاقة بمكان الولادة"، أما البند السادس فقد نَصَّ على منح الجنسية بدون شروط لمن خدم في جيش (الدفاع الإسرائيلي) أو أية خدمة عسكرية، أو لأهل ثكلوا ابنهم أثناء تأدية الخدمة العسكرية[3].

يتضح مما سبق أن الحكومة (الإسرائيلية) عملت منذ البداية على تركيز السلطات بيدها، وترتيب ودمج المؤسسات الصهيونية المختلفة التي كانت قبل (الدولة)، ضمن مؤسسات (الدولة) الناشئة، وسمحت (الدولة) لها بممارسة الأنشطة التي تعزز مركزية (إسرائيل)، وتساعدها في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وإحلال الصهيوني المهاجر محل الفلسطيني صاحب الأرض.

---

(1) شبرد، ناعومي: المهاجرون الروس في (إسرائيل)، ص99.

(2) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، ص76.

(3) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص345.

واجتهدت الحكومات المتعاقبة على تعزيز (الهوية الإسرائيلية) حتى على المستوى الرمزي، فسنت القوانين وأصدرت التشريعات اللازمة لذلك، مثل: قانون (العودة)، ونقل (العاصمة) إلى مدينة القدس.

الخاتمة

شَكل إقامة (دولة إسرائيل) عام 1948م كنتيجة للأنشطة السياسية التي مارستها المؤسسات والأحزاب الصهيونية، وبعد قيام (الدولة) عملت هذه المؤسسات والأحزاب ضمن إطار الدولة الناشئة، والتي قامت بدورها بممارسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وطرد أهلها منها، ومن دراسة الأحزاب والمؤسسات السياسية الإسرائيلية من عام 1948م وحتى عام 1956م، خلص الباحث إِلى عًدة نًتائج، وًتوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

1) سعت الحركة الصهيونية في وقت مبكر قبل إعلان قيام (دولة إسرائيل) عام 1948م لإيجاد مؤسسات تمثيلية لليهود في فلسطين، فأقاموا في عام 1918م جمعية النواب (أسيفات هانفخاريم)، التي أفرزت بدورها ذراعاً تنفيذياً لها أسمته المجلس القومي (فاعاد ليئومي) عام 1920م.
2) مثلت الوكالة اليهودية حكومة لليهود في فلسطين داخل حكومة (الانتداب)، وأنشأت الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحولت أجهزة (لدولة إسرائيل) بمجرد إعلانها.
3) ساهمت المؤسسات الإسرائيلية في بلورة معالم (الدولة) من ناحية الاستيلاء على الأرض واستجلاب السكان، وقامت بهذا الدور الهستدروت، والكيرين كايمت (الصندوق القومي)، والكيرين هايسود (الصندوق التأسيسي)، والكيبوتسات.
4) أُسست كل الأحزاب السياسية قبل إعلان قيام (دولة إسرائيل) عام 1948م، وساهمت هذا الأحزاب في تأسيس الدولة عبر نشاطاتها المختلفة. وبالرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين هذه الأحزاب، إلا أنها كانت تجتمع على الإطار الصهيوني العام.
5) شُكلت الأحزاب العمالية بعد قيام (إسرائيل) من مجموعات من الأحزاب العمالية التي كانت قبل إنشاء (الدولة)، وكانت هذه الأحزاب تنادي بالاشتراكية الاقتصادية، وأقامت المؤسسات النقابية العمالية، وسعت هذه الأحزاب للسيطرة اليهودية على مجالات العمل والإنتاج للتضييق على العمال العرب، كما كانت لها عصابات مسلحة تكمل هذا الدور.

6) كان حزب الماباي هو الحزب الأكثر سيطرة على مؤسسات اليشوف المختلفة، وقاد الماباي مرحلة تحول هذه المؤسسات إلى أجهزة (الدولة)، وتزعم قادة الماباي المفاصل الرئيسة في مجالات الحكم والسيطرة على توجهات (الدولة)، وظل هو الحزب الأكبر في الكنيست حتى عام 1977م، ويترأس الحكومات المتعاقبة، ويشغل الوزارات المهمة كـ(الدفاع)، والمالية، والخارجية.
7) عاش الماباي قبل وبعد (الدولة) مرحلة انفصام بين ما يعلنه من مبادئ وقيم، وبين ما يمارسه على الأرض من سياسة عدوانية ضد العرب، والماباي هو من صمم السياسة العنصرية ضد السكان العرب منذ قيام (إسرائيل).
8) لم يختلف حال الأحزاب العمالية الأخرى عن المابام، و(أجدوت هعفوداة) الذي انشق عن المابام عام 1954م، عن حالة الانفصام التي عاشها الماباي. فهم وإن كانوا يدَّعون إلى الحل السلمي مع العرب، وإقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين، إلا أنهم أيدوا التصرفات العدوانية للحكومة، ودعموا العدوان على مصر عام 1956م، حتى أن الحزب الشيوعي الذي كان يعارض الصهيونية عمل ضمن (الدولة الإسرائيلية) ومؤسساتها المختلفة.
9) يعد "ماكس نورداو" أول من تبنى فكراً صهيونياً يمينياً، وكانت في أفكاره نزعة للتطرف والرغبة في الحصول على كل شيء، وتلقف فلاديمير جابوتنسكي أفكار نورداو الذي آمن بضرورة إقامة (إسرائيل) على ضفتي نهر الأردن، وإقامة قوة يهودية في (إسرائيل).
10) أقام أتباع اليمين القومي حزب حيروت بُعَيْد إعلان (الدولة)، وهي امتداد لمنظمة إتسل، وتزعم قائد المنظمة (مناحيم بيغن) الحزب الجديد، وظل حيروت ملتزماً بالفكر التصحيحي المتشدد تجاه العرب.
11) ظل حزب حيروت في مقاعد المعارضة حتى عام 1977م، حيث كان دافيد بن غوريون يرفض إشراك حيروت في الحكومات الائتلافية بشكل قاطع.
12) اهتم حزب الصهيونيين العموميين بالمسائل الداخلية، فدعا للاهتمام بالمبادرات الاقتصادية الفردية، ورفض سياسة الاقتصاد الموجه، وشارك في بعض الحكومات التي شُكلت خلال فترة الدراسة بالرغم من حصوله على مكان متقدم في ترتيب القوائم التي فازت في انتخابات الكنيست.

13) أما الحزب التقدمي فقد ظل ضد التوجهات الاشتراكية، ودعا لاعتماد الاقتصاد الحر، وإلى تحويل (إسرائيل) إلى (دولة) ذات دستور مكتوب، ومع ذلك شارك في غالبية الحكومات التي شُكلت في فترة الدراسة، وشغل في جميعها وزارة العدل.

14) تواجدت الاتجاهات الدينية في الحركة الصهيونية منذ البداية، وشاركت في المؤتمرات الصهيونية، وكان من أهدافها تحويل (الدولة) المرتقبة إلى (دولة) تسير على شريعة التوراة.

15) تقدم حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي بخطوات، حينما مارسا الأنشطة الصهيونية الهادفة إلى إقامة (الدولة) متجاوزاً بذلك فكرة انتظار المسيح المخلص، وشاركا في انتخابات الكنيست، وكانا حاضرين في معظم الائتلافات الحكومية.

16) منذ تأسيس أغودات يسرائيل ظلت تعارض فكرة السعي لإقامة (وطن قومي لليهود) في فلسطين، لكنه بدأ يغير من توجهاته تدريجياً بعد الهجرات التي قدمت إلى (إسرائيل) بعد صعود النازية، وبدأت تهتم بالأنشطة الاستيطانية، ومع إعلان (الدولة) قبلت بها أغودات يسرائيل بحكم الأمر الواقع.

17) شارك الحزب في انتخابات الكنيست، وفي الحكومة المؤقتة، وفي الحكومات الثلاث الأولى، وبقي بعدها في المعارضة خلال فترة الدراسة، لرفض مرجعها الديني (مجلس كبار علماء التوراة) إشغال مناصب وزارية.

18) أُسس حزب بوعالي أغودات يسرائيل لاستيعاب اليهود الأرثوذكس الذين لم يجدوا في الأحزاب العمالية العلمانية إطاراً مناسباً لهم، واتخذ مواقف أكثر اعتدالاً من الحزب الأم (أغودات يسرائيل) بالنسبة للحركة الصهيونية، ومؤسسات اليشوف، و(الدولة) بعد ذلك.

19) شارك الحزب في انتخابات الكنيست منذ البداية، وفي معظم الحكومات خلال فترة الدراسة، ولم يكن له موقف ثابت من الصراع العربي الإسرائيلي، لكنه لم يعارض السياسات التوسعية للحكومات المتعاقبة.

20) حرصت القيادة الإسرائيلية على إتمام عملية انتخابات المجلس التأسيسي قبل أن يتحول إلى اسم الكنيست، حيث أجريت أول انتخابات عام 1949م قبل أن توقع (إسرائيل) اتفاقية الهدنة مع مصر.

21) يحتل الكنيست مكاناً مهماً في النظام السياسي الإسرائيلي، فنتائج انتخاباته تشكل ملامح الائتلاف الحكومي، إلا أن الممارسة السياسية تكشف عن هيمنة كبيرة للسلطة

التنفيذية في مقابل الكنيست، كما أن التعدد الحزبي، وحصول الائتلاف الحكومي على أغلبية أعضاء الكنيست، يعزز من نفوذ الحكومة على مجريات عمل الكنيست.

22) تعد الحكومة الإسرائيلية ورئيسها مركز الثقل في السلطة السياسية في (إسرائيل)، وقد عززت الممارسات السياسية الأولى لرئيس الحكومة دافيد بن غوريون بحكم مكانته مركز الحكومة في النظام السياسي الإسرائيلي.

23) لم تكتب (إسرائيل) دستوراً لها؛ خوفاً من تفجر التناقضات بين المتدينين والعلمانيين، ورغبة من القيادة الإسرائيلية في إطلاق يدها في تعريف (هوية إسرائيل) وحدودها.

24) ورث النظام القضائي قوانين، العهود السابقة (العثمانية، والإنجليزية)، وخلط معها البعد الديني اليهودي، وحاول القضاء الإسرائيلي الظهور بشكل مستقل ومهني، إلا أن ذلك لم يمنعه من التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وشرعنة الاحتلال والاستيطان.

25) منع التعدد الحزبي في (إسرائيل) بعد قيام الدولة أياً من الأحزاب من الحصول على أغلبية في الكنيست تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وظلت الحكومة تقوم على ائتلاف مجموعة من الأحزاب، وخلال الفترة ما بين عامَيْ 1948–1956م شُكلت سبع حكومات عدا عن الحكومة المؤقتة التي سبقتهما.

26) طغت شخصية دافيد بن غوريون وأفكاره وأسلوبه في الحكم على الممارسة السياسية الداخلية في (إسرائيل) وكان له بصمه واضحة في ترتيب مؤسسات النظام الإسرائيلي الوليد.

27) عملت الحكومة الإسرائيلية منذ البداية على تركيز السلطات بيدها، وترتيب المؤسسات الصهيونية المختلفة التي كانت قبل (الدولة)، ضمن مؤسسات الدولة، واجتهدت الحكومات المتعاقبة على تعزيز (الهوية الإسرائيلية) حتى على المستوى الرمزي، إلى جانب عملية إحلال اليهودي محل العربي على الأرض الفلسطينية.

28) اجتهدت الحكومات المتعاقبة على تعزيز (الهوية الإسرائيلية) حتى على المستوى الرمزي، فسنت القوانين وأصدرت التشريعات اللازمة لذلك، مثل: قانون العودة، ونقل (العاصمة) إلى مدينة القدس.

ثانيًا: أهم التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1) أن تهتم مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بدراسة الجوانب المختلفة للشأن الإسرائيلي.
2) أن تهتم الجهات البحثية والمؤسسات الرسمية المعنية بتوفير المصادر والمراجع العبرية، وترجمة ما يمكن منها.
3) العمل على نشر الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بالشأن الصهيوني والمجتمع الإسرائيلي، خاصة في الجامعات ومراكز الدراسات خاصة.
4) استخلاص الدروس العبر من التجربة الحزبية (الإسرائيلية)، وقدرتها على الائتلاف والتجمع على المصلحة العامة بالرغم من التنوع والاختلاف.
5) الاستفادة من تجربة قيام (إسرائيل)، لجهة أهمية إقامة المؤسسات التمثيلية الفلسطينية بصورة حقيقية وجادة.
6) الاهتمام بالرموز الوطنية الفلسطينية وتعزيزها بمختلف الوسائل، خاصة بطريقة التشريعات والقرارات السياسية.

الباحث/

حازم أحمد قاسم

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الموسوعات العلمية والمعاجم العربية:

1. بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920–1948)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج1، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
2. طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 2، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
3. عايد، خالد: التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
4. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.
5. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 8 أجزاء، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
6. هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، دمشق، سوريا، 1996م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

7. اجنيد، سليم نوران: الأحزاب الإسرائيلية، ومفهوم اليمين واليسار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1972م.
8. بكر، فضل: الحزب الشيوعي الإسرائيلي وإشكالية الهوية الفلسطينية في أراضي الـ 48، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2013م.
9. تيم، فوزي أحمد: النظام الانتخابي في إسرائيل وأثره على الحياة الحزبية والسياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1975م.
10. أبو جراد، يونس: التيارات اليهودية الرافضة للصهيونية (1897 – 1948 م)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013م.

11. أبو جلهوم، سامي: تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية (1925–1948)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
12. أبو حلبية، حسن: تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين (1905–1948م)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
13. أبو خضورة، إيمان: المنظمات العسكرية والأمنية والصهيونية في فلسطين (1897–1920)، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية)، غزة، 2012م.
14. الزهار، ربى: تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882–1984)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
15. ديبة، نايفة: القوى الدينية اليهودية في فلسطين وعلاقتها بالحركة الصهيونية 1902–1948م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.
16. شلش، إسماعيل: الكنيست السلطة التشريعية في إسرائيل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، 1972م.
17. أبو شمالة، مروان: الإستراتيجية الصهيونية تجاه مدينة القدس 1897–1948م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012م.
18. أبو عليان، عبد العزيز: تطور الأجهزة الأمنية الصهيونية (1897–1948)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
19. عبادي، أحمد إبراهيم: دراسة في الأحزاب السياسية في إسرائيل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية)، القاهر، 1970م.
20. علي، مهاني: العلاقات الصهيونية البريطانية 1918– 1936، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م
21. غوانمة، نرمين يوسف: الأحزاب في إسرائيل ودور حزب العمل، ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن،1993م.
22. كايد، عزيز: البعد الديني في السياسة الإسرائيلية 1948–1988م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.
23. المطيري، حميدي: الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي (1948–1990)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، 1989م.
24. مقدادي، إسلام: العلاقات الصهيونية البريطانية (1936–1948)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.

ثالثًا: المراجع العربية:

25. الأحمد، نجيب: فلسطين، تاريخاً ونضالاً، دار الجليل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004م
26. بدر، حمدان: دور منظمة الهاغاناة في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 1985م.
27. بدر، كاميليا عراف: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، الطبعة الثانية، 1981م.
28. بركات، نظام: قيام دولة إسرائيلية، المدخل للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، الطبعة السادسة، 2004م.
29. ـــــــــــ: النخبة الحاكمة في إسرائيل، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
30. بشارة، عزمي: دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، الجامعة الأردنية، 1996م .
31. ـــــــــــ: العرب في إسرائيل، رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2008م.
32. بشير، نبيه: جدلية الديني والسياسي في إسرائيل، حركة شاس كدراسة حالة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله (مدار)، فلسطين، الطبعة الأولى، 2006م.
33. تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجليل، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1989م.
34. أبو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، إطار القرار السياسي، كامل أبو جابر، المنظمة العربية للثقافة والعلوم.. معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973م.
35. جبارين، يوسف، مهند مصطفى: نظام الحكم، دليل إسرائيل، رام الله، فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011م.
36. الجبالي، صقر، وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، فلسطين، الطبعة الأولى، 2014.
37. جريس، حسام: الاقتصاد الإسرائيلي، النشأة، البنية والسمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005م.

38. جريس، صبري: اليمين الصهيوني: نشأة وعقيدة وسياسة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1978م.

39. ــــــــــ: تاريخ الصهيونية، الجزء الثاني (1918–1939)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نقوسيا، قبرص، الطبعة الأولى، 1986م.

40. ــــــــــ: العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، 1973م.

41. جمال، أمل: الصحافة والإعلام في إسرائيل، بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005م.

42. الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م.

43. الحريري، جاسم يونس: دور القيادة الكاريزميا في صنع القرار الإسرائيلي، نموذج بن غوريون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003م.

44. حسن، السيد عليوة: القوى السياسية في إسرائيل 1948–1967م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1973م.

45. الحوت، بيان نويهض: فلسطين.. القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من الكنعانيين حتى القرن العشرين 1917، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.

46. خالد، محمود: معسكر اليسار الإسرائيلي، منشورات دار الكرمل– صامد، عمان، الطبعة الأولى، 1986م

47. خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ورام الله، الطبعة الأولى، 2011م.

48. ــــــــــ: الأحزاب السياسية دليل إسرائيل العام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.

49. دلال، مروان: قضاء إسرائيلي، تاريخ، سجالات، وحدود، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008م.

50. ربيع، حامد: من يحكم في تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1975م.
51. ـــــــــ: النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، 1975م.
52. رزوق، أسعد: الدين والدولة في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، أيلول (سبتمبر) 1968م.
53. ـــــــــ: نظرة في أحزاب إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1966م.
54. الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل،1990م.
55. زريق، رائف: إسرائيل، خلفية أيديولوجية وتاريخية، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ورام الله، الطبعة الأولى، 2011م.
56. أبو رمضان، موسى: النظام القانوني، دليل إسرائيل 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.
57. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1989م.
58. ـــــــــ: الأعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، 1992م.
59. سليم، محمد عبد الرؤوف: نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922–1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1982م.
60. الشامي، رشاد عبد الله: القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994م.
61. شعبان، أحمد بهاء: حاخامات وجنرالات، الدين والدولة في إسرائيل، جزيرة الورد، مصر، الطبعة الأولى، 2010م.
62. شلش، طاهر: الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008م.

63. شوفاني، إلياس: نظام الحكم، دليل إسرائيل 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.
64. صالح، محسن: فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، كوالامبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، 2002م
65. طايل، فوزي: النظام السياسي في إسرائيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الثانية، 1992م.
66. العابد، إبراهيم: الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، تشرين الثاني (نوفمبر) 1966م.
67. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.
68. أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية، دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير، وكالة أبو عرفة، القدس، 1981م.
69. عز الدين علي، جلال الدين: الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1999م.
70. العسلي، وليد: الديمقراطية السياسية في إسرائيل، مركز الدراسات التابع لنقابة المحامين الأردنيين– فرع القدس، 1985م.
71. العظمة، عزيز: اليسار الصهيوني من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1969م.
72. علي، فؤاد: المجتمع الإسرائيلي، منذ تشريده حتى اليوم، معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، 1967م.
73. علي، محمد علي، وإبراهيم الحمصاني: إسرائيل قاعدة عدوانية (من الشرق والغرب)، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964م.
74. ــــــــ: في داخل إسرائيل، دراسة كيانها السياسي والاقتصادي، الأردن، 1970م.
75. عليوة، السيد: إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمعهد بحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977م.

76. غانم، أسعد: تحدي الهيمنة الاشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005م.
77. أبو غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1966م.
78. غوانمة، نرمين يوسف: حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002م.
79. قهوجي، حبيب نوفل: الصحافة والمجتمع الإسرائيلي، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 1974م.
80. مباشر، عبده: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية)، القاهرة، 1977م.
81. متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في إسرائيل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1979م.
82. مجاعص، لمياء جميل: المابام، حزب العمال الموحد في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1968م.
83. محارب، محمود: عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2011م.
84. محافظة، علي: ألمانيا والوحدة العربية 1945–1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
85. مراد، عبد الفتاح: النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين، الطبعة الأولى، الإسكندرية 1995م.
86. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: حزب العمل الإسرائيلي (تقرير معلومات)، بيروت، لبنان، 2011م.
87. المسيري، عبد الوهاب: تاريخ الفكر الصهيوني، جذوره ومساره وأزمته، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010م.
88. ـــــــــــــــــ: اليهودية والصهيونية، حوار سوزان حرفي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2009م.
89. منصور، جوني، فادي نحاس: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2009م.

90. ــــــــــــ: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2009م.
91. مهنا، محمد نصر، خلدون ناجي معروف: الحكم والإدارة في إسرائيل، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1997م.
92. الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م.
93. هلسه، تهاني: دافيد بن جوريون، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1968م.
94. الوحيدي، فتحي: نظام الحكم في إسرائيل، دراسة قانونية تحليلية للنظام الدستوري والسلطات الثلاث، مطابع الهيئة الخيرية، قطاع غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، 1997م.
95. يونس، كريم: الواقع السياسي في إسرائيل، إصدار جمعية أنصار السجين، فلسطين، الطبعة الأولى، 1990م.

رابعًا: المراجع الأجنبية المترجمة:

96. إبراهيم، شوقي: ديان يعترف، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة.
97. إديليمان، موريس: حياة بن غوريون السياسية، (ترجمة: علي رمضان فاضل)، مكتبة النافذة، الجيزة، الطبعة الأولى، 2009م.
98. بابه، إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، (ترجمة: أحمد خليفة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، الطبعة الخامسة، 2012م.
99. بلاك، إيان، بني موريس: الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، (ترجمة: إلياس فرحات)، دار الحرف العربي للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992م.
100. بيرس، شمعون: معركة السلام، يوميات شمعون بيرس، (ترجمة: عمار فاضل ومالك فاضل)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 1995م.
101. بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، (ترجمة: حسن خضر)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2007م.

102. بيلع، موشي: زئيف جابيتونسكي، أباء الحركة الصهيونية (ترجمة: عبد الكريم النقيب)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.

103. بينودي، جاك: تساحال، القوات الإسرائيلية من الميليشيات الفلاحية إلى القوة النووية، (ترجمة: فارس غصوب)، دار المروج، بيروت، لبنان، 1985م.

104. تلمي، أفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، (ترجمة: أحمد بركات العجرمي)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1988م.

105. توماس، غوردون: جواسيس جدعون، التاريخ السري للموساد، (ترجمة: مروان سعد الدين)، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م.

106. جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، (ترجمة: محمد هشام)، دار الشروق ، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2002م.

107. جبارين، يوسف: التخطيط القومي في (إسرائيل)، إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة، (ترجمة: سليم سلامة وسلافة حجاوي)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2013م.

108. الجندي، كريم: صناعة القرار الإسرائيلي، (ترجمة: أمل عيتاني)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011م.

109. جيلمور، ديفيد: المطرودون، محنة فلسطين، (ترجمة: شاكر إبراهيم)، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر، 1993م

110. ديتل، ويلهلم: سيدة الموساد، (ترجمة: فريق مختصين)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى، 1993م.

111. روكاش، ليفيا: إرهاب إسرائيل المقدس، من مذكرات موسي شاريت، (ترجمة: ليلى الحافظ)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.

112. ستيرنهل، زئيف: الأساطير المؤسسة لإسرائيل، (ترجمة: عزت الغزاوي)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2001م.

113. سيلفر، إريك: بيجن، سيرة حياته، (ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات)، مصر.

114. شافير، غيرشون: الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني، ذاكرة دولة وهوية، (ترجمة: أنطوان شلحت)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2002م.
115. ـــــــــــــ: الصهيونية والكولونيالية، قصر الأواني المهشمة، (ترجمة: خضر عباس)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2001م.
116. شامير، إسحاق: مذكرات إسحاق شامير، (ترجمة: دار الجليل)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1994م.
117. شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، بين القمع والتحرر، بين الفشل والبديل 1948–2003 ، (ترجمة: سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005م.
118. شندلر، كولن: إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني، (ترجمة: محمد النجار)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة العربية الأولى، 1997م.
119. شيلغ، يائير: المتدينون الجدد، نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، (ترجمة: سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2002م.
120. عبد الله، داوود: قانون العودة الإسرائيلي، تقويم لدوافعه وجذوره، قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين، إصدار مركز العودة الفلسطيني، لندن، (ترجمة: ونشر مركز باحث للدراسات)، بيروت، 2008.
121. ابن غوريون: رسائل بن غوريون، (ترجمة: دينا عبد الحميد)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1989م.
122. فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، (ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.
123. كولت، إسرائيل: ديفيد بن غوريون وجيله، (ترجمة: عبد الكريم النقيب)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.
124. كيمرلينغ، باروخ: المجتمع الإسرائيلي، مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، (ترجمة: هاني العبد الله)، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تموز (يوليو)، 2011م.

125. ـــــــــــــ: نهاية الهيمنة الاشكنازية، (ترجمة: نواف عثامنة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2002م.
126. كوهن، أفنر: إسرائيل والقنبلة النووية، دار الجليل للنشر، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998م.
127. كوتلير، يائير: الزرزور والغراب، (ترجمة: سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2002م.
128. ابن مئير، يهودا: صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، (ترجمة: بدر العقيلي)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1989م.
129. مائير، غولدا: حياتي، (ترجمة: دار الجليل)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1989م.
130. مالكا، فيكتور: مناحيم بيغن، التوراة والبندقية، (ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات)، القاهرة، مصر.
131. مجموعة الأزمات الدولية: المجموعات الصهيونية المتدينة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، (ترجمة: مجموعة الأزمات الدولية)، بروكسل، تشرين الثاني (نوفمبر) 2013م
132. المسيري، عبد الوهاب: حول قانون العودة، قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين، إصدار مركز العودة الفلسطيني، لندن، (ترجمة: ونشر مركز باحث للدراسات)، بيروت، 2008م.
133. ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد، مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، (ترجمة: مالك فاضل البديري)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 1993م.
134. هارئيل، حيا، موشي شديف: هرتسل، أباء الحركة الصهيونية،(سلسلة شخصيات صهيونية، 5) (ترجمة: عبد الكريم النقيب)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.
135. هيرش، سيمور: خيار شمشون، ترسانة إسرائيل النووية وسياسة أمريكا الخارجية، (ترجمة: ميخائيل خوري)، شركة الأرض للنشر المحدودة، الطبعة الأولى، 1992م.

خامسًا: الدوريات العربية:

136. أدلر، حاييم: جهاز التعليم كمبلور للقوة: الاستمرارية حيال التجديد، ترجمة نادر أبو تامر، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008م.
137. أديب، أودي: اليسار الإسرائيلي ما بين الثنائية القومية والقومية المدنية الديمقراطية، (ترجمة: سليم سلامة)، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 49، 2013م.
138. بينين، يوئيل: العرب واليهود في فترة الانتداب، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد65، أيار (مايو) 2000م.
139. تيم، سعيد: إشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 207، حزيران (يونيو) 1990م.
140. جبارة، عابدين: الوكالة اليهودية، التنظيم والجباية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 19، آذار (مارس)، 1973م.
141. جريس، صبري: غرباء في وطنهم: البيئة والأوضاع السياسية للعرب في إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 25، أيلول (سبتمبر) 1973م.
142. الجندي، محمد: الهستدروت وتزيف نضال الطبقة العاملة، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العددين 164– 165، تشرين الثاني (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) 1986م.
143. حيدر، عزيز: العرب في الهستدروت، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة الحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العددين 221–222، آب (أغسطس) – أيلول (سبتمبر) نيسان (أبريل) 1991م.
144. ـــــــــــ: جهاز التعليم في إسرائيل: التقصير، الفجوات، ومحاولات الإصلاح والعصرنة، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008م.
145. ـــــــــــ: سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد 27، 2007م.

146. الخالدي، وليد: بناء الدولة اليهودية، 1897–1948: الأداة العسكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 39، 1999م.
147. خمايسي، راسم: حول المركز والأطراف في إسرائيل، وتبعاتها التخطيطية والاجتماعية، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد28، 2007م.
148. الدسوقي، مراد إبراهيم: بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 120، نيسان (أبريل) 1995م.
149. أبو راس، ثابت: الصندوق القومي اليهودي: الصراع على ماضيه ومستقبله، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد 28، 2007م.
150. رزوق، أسعد: المنظمة الصهيونية العالمية 1946–1951م، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 20، نيسان (أبريل) 1973م.
151. رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، (ترجمة: مختارات إسرائيلية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 106، تشرين الأول (أكتوبر) 2003م.
152. زريق، رائف: الفلسطينيون في إسرائيل، التقرير الاستراتيجي 2014، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، 2014م.
153. ـــــــــــ: الأرض، القانون والأيدولوجيا، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 54، 2014م.
154. شاهين، أحمد: راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني، شئون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 192، آذار (مارس) 1989م.
155. شاهين، حنه: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 138، 1983م.
156. شبرد، ناعومي: المهاجرون الروس في إسرائيل، دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 38، بيروت، 1999م.

157. الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 8، نيسان (أبريل) 1972م.
158. شتيرنهل، زئيف: مقابلة مع مجلة قضايا إسرائيلية، أجرى المقابلة : أنطوان شلحت، وبلال ضاهر، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد49، 2013م.
159. شكري، عز الدين: أزمة الحكومة الإسرائيلية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 100، نيسان (أبريل) 1990م.
160. الصادق، حاتم: العسكريون والمجتمع الإسرائيلي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام الدولية، القاهرة، العدد 15، 1969م.
161. طربين، أحمد: تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 8، نيسان (أبريل)، 1972م.
162. عزمي، محمود: الخيار النووي الإسرائيلي، ضرورة إستراتيجية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 43، آذار (مارس) 1975م.
163. عسيئيل، أموتس: طريقة الانتخابات النسبية، فشل تام، قضايا إسرائيلية، ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العددين 31–32، السنة الثامنة، 2008م.
164. عميت، غيش: بيع الكتب العربية للفائزين بمناقصة شراء نفايات الورق، قضايا إسرائيلية، (ترجمة: وجدان عثامنة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد 36، 2009م.
165. غانم، هنيدة: ما بين الاحتلال العسكري الاستعماري والابرتهايد، مقاربة حول نقاط التقاطع والاختلاف، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد 35، 2009م.
166. محارب، محمود: الحزب الشيوعي الإسرائيلي والحركة الصهيونية، شئون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 199، تشرين الأول (أكتوبر)، 1989م.
167. ــــــــــــ: الصهيونية والهاجس الديمغرافي، شئون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان،العدد 194، أيار (مايو)، 1989م.

168. ــــــــــــــ: سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،العدد 2، آيار (مايو) 2013م.

169. مصالحة، محمد: الرقابة العسكرية، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 28، 2007م.

170. مصطفى، مهند: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008م.

171. منصور، أنطوان: الهستدروت والمجتمع الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 34، حزيران (يونيو) 1974م.

172. منصور، جوني: الأعياد اليهودية، من حرفية الكتاب إلى تسييسها، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 25، 2007م.

173. ــــــــــــــ: تفكيك واختفاء الأحزاب الصهيونية الإيديولوجية: حزب العمال الموحد (مبام) نموذجًا، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العددين 17–18، 2005م.

174. مصطفى، مهند: نظام الحكم والاستقرار السياسي في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 24، 2006م.

175. موسى، فرج: المخطط الصهيوني ومدينة القدس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة. العدد 8، 1967م.

176. ياهف، دان: قانون العودة مقابل حق العودة، قضايا إسرائيلية (ترجمة: مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين العدد17–18، 2005م.

177. ــــــــــــ: مائة وعشرون عامًا من الصراع الصهيوني – الفلسطيني، الأرض– الترانسفير– طهارة السلاح والرواية التي لم تدرس، (ترجمة: سعيد عايش)، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العددين 11–12، 2005م.

سادسًا: المراجع الإنجليزية:

178. Almagor, Raphael Cohen: The Boundaries of Liberty and Tolerance:The Struggle against Kahanism in Israel, University Press of Florida, Florida,1994.
179. Amos, Perlmutter, Biography-Moshe Sharett: Biography of a Political Moderate / Ben Gurion and the Holocaust, The Middle East Journal, Middle East Institute, 1997.
180. Baskin, Judith: The Cambridge Dictionary of Judaism and Jewish culture, Cambridge university press, 2010.
181. Blumberg, Arnold: The History of Israel, Greenwood Press, Westport, CT. Publication, 1998.
182. Creveld, Van: The Sword and the Olive "A Critical History of the Israeli Defense Force", Public Affairs, New York, 1998.
183. Diskin, Abraham: Elections and Voters in Israel, Praeger Publishers, New York. 1991.
184. Doron, Gideon: The Government and Politics of Israel, Westview Press, Boulde, Edition: 3rd, 1997.
185. Hacohen, Dvora: Immigrants in Turmoil,mass Immigrantion to Israel and Itsrepercussions in the 1950 and after, Syracuse University press, 2003.
186. Horowitz, Dan: Trouble in Utopia:The Overburdened Polity of Israel, State University of New York Press, New York,1989.
187. Kowalski, Werner: Geschte Dersozialistischen Arbeiter-Internationale, Berlin, dt.ver.d, Wissenchaften, 1985.
188. lokmam, Zachary: Comrades and Enemies-arab and jewish Workers in Palestine 1906-1948, University of California press, 1996.
189. Lucas, Noah: The Modern History of Israel, Praeger Publishers, New York, 1975.
190. Peri, Yoram: Between Battles and Ballots, Israeli Military in Politics, Combridge University press, 1983.
191. Rolnik, Eran J: Freud in Zion, Karnak, London, 2012.
192. Sharabi, H. B.: Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century, Van Nostrand, Princeton, 1962.

193. Tzahar. The Histadarut, in Essential Papers on Zionism, Reinhars and Shapira,1996.
194. Yechiam, Weitz: The Rood to the Upheaval, a Capsule History of the Herut Movement, 1948-1977, in Israel studies, 2005.

سابعاً: المصادر والمراجع العبرية:

195. أريان، أشر: السياسة والسلطة في إسرائيل (عبري)، إصدار زمورا، تل أبيب، 1985م.
196. بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أين(عبري)، مركز دراسات الأمن القومي، إسرائيل، آذار (مارس) 2009م.
197. جد، بارزيلاى: المستشار القضائي للحكومة والنيابة العام- فصل مؤسساتي (عبري)، المركز الإسرائيلي للديمقراطية، القدس، تموز (يوليو) 2010م.
198. حاييم، شيبح: السياسيون في إسرائيل- طرق اختيارهم، إصدار سفاريم، تل أبيب، 1973م.
199. درون، اليعيزر: قيم – قاموس الصهيونية وإسرائيل،(عبري)، إصدار رئفون، القدس، 1983م.
200. درون، آدم: حزب العمل الإسرائيلي- تاريخ وقضايا (عبري)، إصدار بيت برل، إسرائيل، 1972م.
201. سيجر، شموئيل: النظام البرلماني في إسرائيل (عبري) ، إصدار مطبعة أفي أساف، 1988م.
202. شاحر، دافيد: نظام دولة إسرائيل (عبري)، إصدار سفريم، تل أبيب، 1983م.
203. شبيرا، يونتان: للسلطة اختارونا- عن طريق حركة حيروت السياسي والاجتماعي(عبري)، إصدار شعب عامل، تل أبيب، 1989م.
204. شحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، الكيبوتس الموحد وجامعة بن غوريون، إسرائيل، 1987م.
205. فرويدنهايم، يهشوع: السلطة في دولة إسرائيل (عبري)، إصدار رافوان، القدس، 1956م.
206. لورخ، نتئيل: الكنيست من زاوية أخرى (عبري)، إصدار مطبعة يديعوت أحرنوت، عيدانيم ، 1984م.

207. نيوبرغر، بن يمين: الأحزاب في إسرائيل (عبري)، إصدار الجامعة المفتوحة، رمات افيف، 1997م.

208. نئور، مردخاي، ودان جلعادي: أرض إسرائيل في القرن العشرين، إصدار وزارة الدفاع، تل ابيب، 1990م.

ثامنًا: المواقع الالكترونية:

209. http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1_s.htm
210. http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist2_s.htm
211. http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res3_arb.htm
212. http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=7
213. http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=4
214. http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Law_of_return.pdf
215. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=258
216. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=433
217. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=306
218. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=421
219. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=402
220. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=595
221. http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId= 205&ItemTemplateId=1
222. http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=210&ItemTemplateId=1
223. http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=209&ItemTemplateId=1
224. http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=217&ItemTemplateId=1
225. http://www.nasserlaw.net/UserFiles/file/israeli%20laws/2%20year%2019481.pdf
226. http://www.nasserlaw.net/UserFiles/file/israeli%20laws/3%20year%2019481.pdf

227. http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=336&ItemTemplateId=1
228. http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Law_of_return.pdf
229. https://knesset.gov.il/docs/images/megila.jpg
230. https://knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm
231. http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset2.pdf
232. http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset3.pdf
233. http://www.idi.org.il/media/393468/mapam%202.pdf
234. http://www.idi.org.il/media/393468/mapam%202.pdf
235.) (http://www.idi.org.il/media/393474/mapam%203.pdf
236. http://www.idi.org.il/%D7%9E%D7%99%D7%93%D7%A2-%D7%95%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%9D/%D7%91%D7%97%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%95%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%95%D7%AA/%D7%90%D7%97%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A2%D7%91%D7%95%D7%93%D7%94/
237. http://www.herut.org.il/hebrew_new/maza.html
238. https://he.wikipedia.org/wiki/מועצת_גדולי_התורה
239. https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=430

الملاحق

ملحق رقم (1): قانون مجلس الدولة المؤقت وصلاحياته.

ملحق رقم (2): قانون العطل والإجازات.

ملحق رقم (3): مرسوم إنشاء جيش الدفاع.

ملحق رقم (4): قوانين المجلس المؤقت.

ملحق رقم (5): قانون الطوابع.

ملحق رقم (6): قانون الجنسية والعلم.

ملحق رقم (7): قانون أملاك الغائبين.

ملحق رقم (8): قانون العودة.

ملحق رقم (9): نص وثيقة إعلان قيام (دولة إسرائيل).

ملحق رقم (10): نتائج انتخابات الكنيست.

ملحق رقم (1)

قانون مجلس الدولة المؤقت وصلاحياته[1]



الجريدة الرسمية – العدد الثانى – ١٢ ايار ٥٧٠٨ – ٢١ أيار ١٩٤٨

ملحق أ

المحتويات :

قانون انظمة السلطة والقضاء

رقم ١ لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨

بمقتضى الصلاحية التى تقررت لمجلس الدولة المؤقت فى اعلان اقامة دولة اسرائيل بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) وفى المنشور الصادر فى ذلك اليوم ، يسن مجلس الدولة المؤقت التشريع الآتي:–

الفصل الاول – السلطة

مجلس الدولة المؤقت

١– اولا – يتألف مجلس الدولة المؤقت من الشخصيات المبينة اسماؤها فى ملحق هذا المرسوم .

ان ممثلي العرب اهالي البلاد الذين يعترفون بدولة اسرائيل يشركون في مجلس الدولة المؤقت ، حسب قرار المجلس . على ان عدم اشتراكهم فيه لن يمس بصلاحيته .

(1)http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId= 205&ItemTemplateId=1

ثانيا — ان مجلس الدولة المؤقت يعين بنفسه انظمة اعماله وجلساته .

الحكومة المؤقتة ٢— اولا — تتألف الحكومة المؤقتة من الشخصيات المبينة اسماؤها فى ملحق هذا المرسوم .

ان ممثلي العرب اهالي البلاد الذين يعترفون بدولة اسرائيل يشتركون في الحكومة المؤقتة ، حسب قرار مجلس الدولة المؤقت . على ان عدم اشتراكهم فيها لن يمس صلاحيتها .

ثانيا — تعمل الحكومة المؤقتة بمقتضى الخطط السياسية التي يرسمها مجلس الدولة المؤقت ، وتنفذ قراراته ، وتقدم له بيانا باعمالها ، وتكون مسؤولة عن اجراءاتها امام مجلس الدولة المؤقت .

ثالثا — تنتخب الحكومة المؤقتة احد اعضائها رئيسا للحكومة ، وتعين وظائف كل من اعضائها . ويدعى عضو الحكومة المؤقتة وزيرا .

رابعا — يجوز للحكومة المؤقتة ان تمنح رئيس الحكومة وكلا من الوزراء قسما من صلاحياتها، على ان لا يمس ذلك باحد مراسيم مجلس الدولة المؤقت.

خامسا — تنشر قرارات الحكومة المؤقتة المتعلقة بوظائف اعضائها و بتوزيع الصلاحيات بين الوزراء ، فى الجريدة الرسمية .

سادسا — تعين الحكومة المؤقتة بنفسها انظمة جلساتها واعمالها .

مدير ولاية ٣— يجوز للحكومة المؤقتة تقسيم البلاد الى ولايات ومديريات وتعيين حدودها.

سلطات محلية ٤— تستمر البلديات والمجالس المحلية وسائر السلطات المحلية في اعمالها ضمن دوائر صلاحياتها واختصاصاتها .

الفصل الثانى — ميزانية وضرائب

ميزانية ٥— تعين ميزانية الحكومة المؤقتة بمقتضى امر صادر من مجلس الدولة المؤقت .

ضرائب وغيرها ٦—لا يجوز فرض ضرائب حكومية ام رسوم الزامية حكومية اخرى ، لم يكن القانون قد اجاز فرضها من قبل ، وكذلك لا يجوز الغاء ضرائب حكومية او رسوم الزامية حكومية اجاز القانون فرضها ، الا بمرسوم يصدره مجلس الدولة المؤقت .

الفصل الثالث — تشريع

٧— (أ) ان مجلس الدولة المؤقت هو السلطة التشريعية. و القوانين تدعي: مراسيم
(ب) يوقع كل مرسوم رئيس الحكومة ووزير العدل والوزير أو الوزراء المختصين بتنفيذ المرسوم .
مراسيم

٨— يجوز لكل وزير سن القوانين لتنفيذ المراسيم الداخلة ضمن صلاحيته ، على قدر الصلاحية التي تمنحها هذه المراسيم بسن القوانين .
قوانين

٩— (أ) يجوز لمجلس الدولة المؤقت اعلان حالة الطواريء في البلاد اذا ارتأى ضرورة لذلك . ومنذ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، يجوز للحكومة المؤقتة تفويض رئيس الحكومة او أي وزير آخر بسن قوانين لحالة الطواريء ، على ما يتراءى له لحماية البلاد ، وامن الاهلين ، وتوفير المؤن ، والخدمات الحيوية .
قوانين الطواريء

(ب) يصح لقانون الطواريء تعديل أي قانون كان ، والغاءه مؤقتا ، أو ادخال شروط عليه، وكذلك ايضا فرض الضرائب او زيادتها ، او فرض رسوم الزامية اخرى .

(ج) يلغى قانون الطواريء بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ سنه ، الا اذا اطيلت مدته او الغي قبل ذلك بمقتضى امر من مجلس الدولة المؤقت ، أو من قبل السلطة التي اعلنته .

(د) يعلن مجلس الدولة المؤقت زوال حالة الطواريء متى وجد ذلك مناسبا ، وتعتبر قوانين الطواريء لاغية منذ نشر اعلان الغائها في الجريدة الرسمية او في التاريخ او التواريخ التي تحدد في الاعلان .

١٠— (أ) يسري مفعول كل قانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، الا اذا تحدد تاريخ سابق لتاريخ نشره او بعده . ويعتبر تاريخ صدور الجريدة الرسمية تاريخا للنشر .

(ب) ان نشر اي مرسوم في الجريدة الرسمية ، يعتبر بينة على ان ذلك المرسوم قد صدر ووقع حسب القانون .

(ج) تسري تعليمات هذه المادة على القوانين وقوانين الطواريء ايضا .

الفصل الرابع — القضاء

القانون الحالي ١١— يظل القانون الذي كان معمولا به بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) ساريا، على نسبة خلوه من تناقض لهذا المرسوم او لسائر القوانين التي يضعها أو يامر بوضعها مجلس الدولة المؤقت، وللتعديلات الناجمة عن اقامة الدولة وسلطاتها.

الغاء التعلق بريطانيا ١٢—(ا) تلغى كافة الميزات التي نص عليها القانون للتاج البريطاني او للموظفين البريطانيين او للرعايا البريطانيين — الغاء تاما.

(ب) ان كافة التعليمات التي ينص عليها القانون، التي توجب الحصول على مصادقة او موافقة احد سكرتيري حكومة ملك بريطانيا، او توجب القيام بأمر حسب تعليماته — تلغى الغاء تاما.

(ج) ان كافة الصلاحيات التي خصصت في القانون للقضاة، او للموظفين، او لرجال البوليس لكونهم بريطانيين، تمنح منذ الآن الى القضاة والموظفين ورجال البوليس اصحاب تلك الوظيفة او الدرجة في دولة اسرائيل.

الغاء قوانين الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ ١٣—(أ) ان المواد ١٣ الى ١٥ من قانون المهاجرة، والتعليمات ١٠٢ الى ١٠٧ ج في قوانين الدفاع (حالة الطوارىء) ١٩٤٥ تعتبر لاغية. وكل يهودي قدم الى فلسطين في اي وقت كان، خلافا لقوانين حكومة الانتداب يعد شرعيا منذ تاريخ وصوله مقدما، ازاء كل شيء وفي كل امر.

(ب) ان قوانين الاراضي الصادرة عام ١٩٤٠ تعد لاغية مقدما من تاريخ ٢٩ ايار ٥٦٩٩ (١٨ ايار ١٩٣٩) وكافة الاحكام التي صدرت بمقتضى هذه القوانين، لا تحول دون اقامة دعوى مجددة في الموضوع نفسه.

إحالة الصلاحيات ١٤—(أ) ان كافة الصلاحيات التي كانت طبقا للقانون محصورة بيد ملك بريطانيا أو احد سكرتيري حكومته، وكذلك ايضا كافة الصلاحيات التي منحها القانون للمندوب السامي، او للمندوب السامي في مجلسه، او لحكومة فلسطين، تصبح الآن من اختصاص الحكومة المؤقتة، الا اذا اعطيت الى مجلس الدولة المؤقت بمقتضى امر منه.

(ب) ان كافة الصلاحيات التي كانت ممنوحة للقناصل البريطانيين طبقا

للقانون، او لموظفي القنصليات البريطانيين، او لموظفي مراقبة جوازات السفر البريطانيين ، تخول منذ الآن للقناصل والموظفين الذين يعينون خصيصا من قبل الحكومة المؤقتة .

١٥—(أ) ان كل موضع ذكر فى القانون «فلسطين» يقرأ منذ الآن: «اسرائيل». — مقارنات قانونية اخرى

(ب) ان كل ما يتطلبه القانون باستعمال اللغة الانكليزية يعد لاغيا .

١٦—يجوز لوزير العدل اصدار نص جديد لاي قانون كان معمولا به بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) لا يزال ساريا في البلاد . وهذا النص يتضمن كافة التعديلات الناجمة عن اقامة الدولة وسلطاتها. وبمجرد نشره فى الجريدة الرسمية لا يعتمد أي نص آخر لذلك القانون على الاطلاق . — نص نقة

الفصل الخامس — المحاكم

١٧—تستمر المحاكم الكائنة فى البلاد فى العمل ضمن الصلاحيات التى يمنحها اياها القانون ، مادام لم يصدر قانون جديد للمحاكم. — محاكم

الفصل السادس — القوات المسلحة

١٨—يجوز للحكومة الموقتة تشكيل القوات، فى البر ، وفي البحر ، وفي الجو ، يعهد اليها القيام بكافة الاعمال اللازمة القانونية للدفاع عن البلاد . — قوات مسلحة

الفصل السابع — تعـ[illegible] مؤقتة

١٩—(أ) ان كل امر ، توجيه ، بلاغ ، طلب [illegible]ادة ، مستند ، وكالة ، رخصة ، اختراع مسجل ، ماركة اختراع ، ماركة تجارية ، وكل حق او امتياز ، وكذلك ايضا كل دين او التزام او الزام ، منح او فرض من قبل المندوب السامى فى مجلسه ، او حكومة فلسطين ، او سلطاتها ، او موظفيها ، كانت سارية يوم ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) داخل البلاد ، تظل سارية مادامت لم تعدل او تغير او تلغى . الا اذا صدرت تعليمات مغايرة فى احد مراسيم الحكومة المؤقتة . — بقاء اوامر وغيرها

(ب) ان القوانين ، والاوامر ، والبلاغات ، والتعليمات التى اذيعت على الجمهور بين تاريخ ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشـ[illegible]ن الثانى

١٩٤٧) وبين تاريخ نشر هذا الامر ، سواء من قبل الوكالة اليهودية لفلسطين ، ام المجلس القومي لكنيسة اسرائيل في فلسطين ، او الادارة الشعبية ام احدى دوائرها ، لضمان توفير المؤن والخدمات الحيوية ، ام لمقاصد اقتصادية اخرى ، تظل نافذة المفعول مادامت لم تغير ، او تعدل او تلغى من قبل مجلس الدولة المؤقت او بامره .

شركات وغيرها

٢٠—(أ) كل شركة او مشاركة او جمعية اشتراكية كانت بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) مسجلة في فلسطين ، وكان لها في ذلك التاريخ مكتب مسجل او مقر اشغال داخل البلاد ، تعتبر منذ الآن كأنها مسجلة في البلاد .

(ب) كل شركة او مشاركة او جمعية اشتراكية كانت بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) مسجلة في فلسطين ، ولم يكن لها في ذلك التاريخ مكتب مسجل او مقر للاعمال داخل البلاد ، يجوز لها طلب تسجيلها في البلاد بلا مقابل، خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا المرسوم.

(ج) تسري احكام هذه المادة ، بعد التعديلات اللازمة ، على الجمعيات ايضا ، بموجب قانون الشركات العثماني ، وعلى الاسماء التجارية المسجلة، وكذلك على البواخر المسجلة ايضا .

(د) يسن وزير العدل القوانين لتنفيذ هذه المادة .

سداد الضرائب الخ.

٢١—ان كافة الضرائب والدفعات على اختلاف انواعها التي لم تسدد لغاية يوم ١٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) الى حكومة فلسطين ، تسدد الى الحكومة المؤقتة .

اسم مختصر

٢٢—يدعى هذا المرسوم : « مرسوم انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ – ١٩٤٨ »

سريان المرسوم

٢٣—يسري مفعول هذا المرسوم سلفا منذ ليلة السبت ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار – ١٩٤٨) وتعلياته مفصلة ومبينة وفقا لتعليمات منشور مجلس الدولة المؤقت الصادر بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) .

ملحق

اعضاء مجلس الدولة المؤقت

الدكتور حايم وايزمن

دافيد بن غوريون

دانيئيل اوستر
الياهو برلين
مئير غرابوفسكي
الياهو دوبكين
رحيل كوهين
الراب يسحق مئير ليفين
غولدا مايرسون
صبي سيجال
اهرون تسيزلينغ
الدكتور ابرهام كاتسينيلسون
بيرل ريبتور
بخور شالوم شطريت

مردخاي بنطوب
فريتس برنشتين
يسحق غرينبوم
هرتسل وردى
الراب كالمن كهنا
مئير دافيد ليفنشتين
شموئيل ميكونيس
الراب يهودا ليب كوهين فيشمان
موشى كولودني
فليكس روزنبليت
مردخاي شتنر
موشى شابيرا

يسحق بن صبي
الراب وولف غولد
الدكتور ابرهام غرانوفسكي
زورح ورهفتيغ
سعديا كوباشى
صبى لوريا
نحوم نير رفالكس
دافيد صبى بينكاس
اليعيزر كابلان
دافيد ريمز
بنصيون شتينبرغ
موشى شرتوك

اعضاء الحكومة الموقتة

دافيد بن غوريون

مردخاي بنطوب
الراب يسحق مئير ليفين
اليعيزر كابلان
بخور شلوم شطريت

فريتس برنشتين
الراب يهودا ليب كوهين فيشمان
فليكس روزنبليت
موشى شابيرا

يسحق غرينبوم
آهرون تسيزلينغ
دافيد ريمز
موشى شرتوك

١٠ ايار ٥٧٠٨ « ١٩ ايار ١٩٤٨

(-) دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

(-) فليكس روزنبليت
وزير العدل

ملحق رقم (2)

قانون العطل والإجازات[1]

اسرائيل
الحكومة المؤقتة

الجريدة الرسمية – العدد الرابع – ٢ سيفان ٥٧٠٨ – حزيران ١٩٤٨

ملحق أ

المحتويات :

قانون انظمة السلطة والقضاء (تعديل)

رقم ٥ لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨

يرسم مجلس الدولة المؤقت التشريع التالي :

تعديل اصل القانون

١ — انه حسب قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ – ١٩٤٨ ، تلحق بالمادة ١ المادتان الفرعيتان التاليتان :

ج) اذا استقال احد اعضاء مجلس الدولة المؤقت ، او خلا مكانه لأسباب اخرى ، يجوز لمجلس الدولة المؤقت تعيين آخر مكانه . وينشر اسم هذا الشخص في الجريدة الرسمية تعديلا لملحق هذا المرسوم .

د) اذا اعلنت حالة الطوارئ طبقا للمادة ٩ الفقرة (أ) من هذا المرسوم ، وتعذر على احد اعضاء مجلس الدولة المؤقت الاشتراك في اجتماع ما ، من

[1] http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=210&ItemTemplateId=1

اجتماعات المجلس من جراء حالة الطوارئ، يجوز لمجلس الدولة المؤقت تعيين شخص آخر للنيابة عن العضو الغائب. وهذا النائب يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها عضو مجلس الدولة المؤقت.

مفعولية القانون ٢ — يسري مفعول هذا القانون ابتداء من تاريخ ٢٥ ايار ٥٧٠٨ (٣ حزيران ١٩٤٨).

الاسم ٣ — يدعى هذا القانون باسم « قانون انظمة السلطة والقضاء (تعديل) ٥٧٠٨ — ١٩٤٨

(ـ) دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

(ـ) فليكس روزنبليت
وزير العدل

٢٥ ايار ٥٧٠٨ (٣ حزيران ١٩٤٨)

مرسوم بشأن ايام العطلة

رقم ٦ لسنة ٥٧٠٨ — ١٩٤٨

يصدر مجلس الدولة المؤقت المرسوم التالي :

ايام العطلة ١ — ان ايام العطلة المعينة في دولة اسرائيل، هي : ايام السبت، والاعياد الاسرائيلية وهي: يوما رأس السنة، يوم كبور، الاول والثامن لعيد المظال، والاول والسابع لعيد الفصح، وعيد شبوعوت (العنصرة). اما غير اليهود فتكون ايام عطلتهم يومهم الاسبوعي واعيادهم.

إلحاقاً بمرسوم السلطة والقضاء ٢ — تعتبر هذه التعليمات جزءاً من (قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨) وتلحق به تحت عنوان « الفصل السادس أ : ايام العطلة » بكونها المادة ١٨ الفقرة أ.

مفعولية المرسوم ٣ — يبتديء سريان هذا المرسوم مقدما منذ ليلة السبت ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨).

ملحق رقم (3)

مرسوم إنشاء (جيش الدفاع)[1]



الجريدة الرسمية — العدد الثالث — ٢٢ ايار ٥٧٠٨ ٣١ ايار ١٩٤٨

ملحق ا

المحتويات :

مرسوم جيش الهغنا لاسرائيل

رقم ٤ لسنة ٥٧٠٨ — ١٩٤٨

أمر بانشاء جيش هغنا لدولة اسرائيل

انه بمقتضى المادة ١٨ من انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨ ، يصدر بمقتضى هذا الأمر التالي : —

انشاء جيش هغنا ١— ينشأ بمقتضى هذا جيش هغنا لاسرائيل ، مؤلف من جيوش برية ، وجيوش بحرية ، وجيوش جوية .

تجنيد اجباري ٢— في حالة الطوارئ، يسري التجنيد الاجباري لجيش هغنا لاسرائيل بكافة خدماته وتعين الحكومة المؤقتة سن من يسري عليه واجب التجند.

وجوب حلف يمين الاخلاص ٣— على كل شخص يخدم في جيش الهغنا لاسرائيل ان يقسم يمين الاخلاص لدولة اسرائيل ، لدستورها ولسلطاتها الشرعية .

محظورات ٤— يحظر انشاء او ابقاء اية قوة مسلحة خارج جيش الهغنا لاسرائيل .

اكتساب مفعولية ٥— تظل الاوامر ، والتصريحات ، والقوانين ، وكافة سائر التعليمات المتعلقة بالخدمة الوطنية التي نشرت للجمهور بين ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين

[1] http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=209&ItemTemplateId=1

الثاني ١٩٤٨) وتاريخ نشر هـذا الامر ، التى اصدرتها الوكالة اليهودية لفلسطين ، او المجلس القومي لكنيسة اسرائيل في فلسطين ، الادارة الشعبية، الحكومة المؤقتة او احدى دوائرها ــ تظل سارية المفعول ما دامت لم تغير ، او تعدل ، او تلغى .

اجراءات طبق القانون

٦ــ كل عمل يجري بمقتضى تعليمات هذا الأمر ، يعتبر قانونيا ، وإن كان مناقضا لأحدى تعليمات القانون الحاضر .

مفوض بتنفيذ الامر

٧ــ ان وزير الامن مفوض بتنفيذ هذا الامر .

اسم مختصر

٨ــ يسمى هذا الأمر باسم : « جيش هغنا لأسرائيل ٥٧٠٨ ــ ١٩٤٨

الحكومة المؤقتة

(ــ)د. بن غوريون

رئيس الحكومة

١٧ ايار ٥٧٠٨ (٢٦ ايار ١٩٤٨)

ملحق رقم (4)

قوانين المجلس المؤقت[1]



الجريدة الرسمية العدد ٨ - ٣٠ سيفان ٥٧٠٨ - ٧ تموز ١٩٤٨

ملحق أ

المحتويات

قانون انظمة السلطة والقضاء (تعليمات اضافية)

رقم ١٣ لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨

يقرر مجلس الدولة الموقت بموجب هذا ما يأتي :

صلاحية اضافية لرئيس الحكومة والوزراء — ١ - لرئيس الحكومة وكل وزير أن يتقلد كل سلطة تمنحها القوانين الكائنة ضمن اختصاصه لتنفيذها الى موظفين معينين.

تفسير قوانين — ٢ - منعاً للالتباس تقرر :

(أ) اذا ناقض قانون اصدره مجلس الدولة الموقت ، او بامره، قانونا كان معمولا به بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار - ١٩٤٨) يعتبر القانون السابق لاغياً او معدلا ولو لم يتضمن القانون الجديد الغاء او تعديلا صريحا للقانون السابق .

(1) http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=217&ItemTemplateId=1

(ب) ان القانون الصادر من مجلس الدولة الموقت او بامره الذي يعدل قانوناً كان معمولا به بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار – ١٩٤٨) اومتعلقا به يفسر استنادا الى القانون القديم ولو استعملت تعابير مختلفة في القانونين القديم والجديد لمدلول واحد.

تصديق القوانين

٣ – تصدق بموجب هذا سلفا مراسيم وقوانين مجلس الدولة الموقت التي وقع عليها رئيس الحكومة قبل انتخابه ووزير قبل تحديد وظيفته.

تصديق مرسوم جيش الهغنا

٤ – يصدق بموجب هذا سلفا مرسوم جيش الهغنا لاسرائيل سنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨، كأنه قانون اصدره مجلس الدولة الموقت.

تصديق اعمال رئيس الحكومة والوزراء

٥ – تعتبر اعمال رئيس الحكومة والوزراء قبل منحهم مجلس الدولة الموقت سلطاتهم ذات مفعولية مقدما

اعمال الموظفين

٦ – لا يجوز الغاء عمل حاكم، شرطي، موظف حكومي او اية سلطة مختصة بحجة ان العمل وقع قبل تعيينه حسب القانون او قبل تحويله الصلاحية لذلك.

سريان القانون

٧ – يسري مفعول المواد ٣، ٥، ٦ من هذا القانون على القوانين التي وقع عليها والاعمال التي اجريت فيما بين تاريخ ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) وتاريخ سريان مفعول هذا القانون

الاسم

٨ – يدعى هذا القانون (قانون انظمة السلطة والقضاء (تعليمات اضافية) ٥٠٧٨ – ١٩٤٨

(–) فيليكس روزنبلت
وزير العدل
٢٤ سيفان ٥٧٠٨ (١ تموز ١٩٤٨)

(–) دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

ملحق رقم (5)

قانون الطوابع[1]

قانون الطوابع

رقم ٢ لسنة ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨

قانون استعمال طوابع البريد

يسن مجلس الدولة الموقت التشريع التالي : ـ

اسم مختصر ١ـ يدعى هذا القانون باسم : « قانون الطوابع عام ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨

طوابع بريدية ٢ـ انه ابتداء من تاريخ ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) تعتبر الطوابع القانونية البريدية فى دولة اسرائيل ، الطوابع التى اصدرتها الحكومة المؤقتة ، التى طبعت عليها كلمتا « البريد العبري » او سائر الطوابع التى تصدرها الحكومة المؤقتة .

استعمال الطوابع البريدية بدل طوابع الايرادات ٣ـ انه ابتداء من تاريخ ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) حتى التاريخ الذي يحدده وزير المواصلات فى بلاغ ينشر فى الجريدة الرسمية ، يجوز استعمال الطوابع البريدية المبينة فى المادة ٢ فى الظروف التي يتطلب فيها القانون استعمال طوابع الايرادات ، سواء كانت ملصقة ام مدمغة .

المختص بتنفيذ المرسوم ٤ـ يشرف وزير المواصلات على تنفيذ هذا المرسوم .

(ـ) دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

(ـ) فليكس روزنبليت (ـ) دفيد ريمز
وزير العدل وزير للمواصلات

قانون البواخر (الجنسية والعلم)

رقم ٣ لسنة ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨

قانون تعيين البواخر التي تحمل جنسية دولة اسرائيل وماهية علم تلك البواخر

يصدر مجلس الدولة المؤقتة القانون التالي : ـ

(1) http://www.nasserlaw.net/UserFiles/file/israeli%20laws/2%20year%2019481.pdf

ملحق رقم (6)

قانون الجنسية والعلم[1]

قانون الطوابع

رقم ٢ لسنة ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨

قانون استعمال طوابع البريد

يسن مجلس الدولة الموقت التشريع التالي : —

اسم مختصر ١— يدعى هذا القانون باسم : « قانون الطوابع عام ٥٧٠٨ — ١٩٤٨

طوابع بريدية ٢— انه ابتداء من تاريخ ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) تعتبر الطوابع القانونية البريدية فى دولة اسرائيل ، الطوابع التى اصدرتها الحكومة المؤقتة ، التى طبعت عليها كلمتا « البريد العبري » او سائر الطوابع التى تصدرها الحكومة المؤقتة .

استعمال الطوابع البريدية بدل طوابع الايرادات ٣— انه ابتداء من تاريخ ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) حتى التاريخ الذي يحدده وزير المواصلات فى بلاغ ينشر فى الجريدة الرسمية ، يجوز استعمال الطوابع البريدية المبينة فى المادة ٢ فى الظروف التي يتطلب فيها القانون استعمال طوابع الايرادات ، سواء كانت ملصقة ام مدمغة .

المختص بتنفيذ المرسوم ٤— يشرف وزير المواصلات على تنفيذ هذا المرسوم .

(ـ) دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

(ـ) فليكس روزنبليت (ـ) دفيد ريمز
وزير العدل وزير للمواصلات

قانون البواخر (الجنسية والعلم)

رقم ٣ لسنة ٥٧٠٨ — ١٩٤٨

قانون تعيين البواخر التي تحمل جنسية دولة اسرائيل وماهية علم تلك البواخر

يصدر مجلس الدولة المؤقتة القانون التالي : —

(1) http://www.nasserlaw.net/UserFiles/file/israeli%20laws/3%20year%2019481.pdf

اسم مختصر

١– يدعى هذا القانون باسم: « قانون البواخر (الجنسية والعلم) ٥٧٠٨–١٩٤٨ »

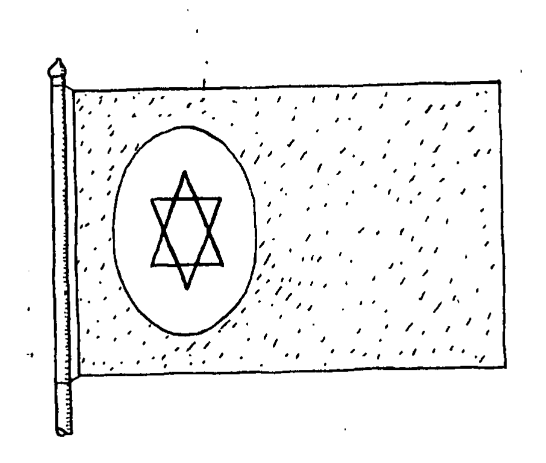
جنسية

٢– كل باخرة مسجلة في دولة اسرائيل، تكون جنسيتها اسرائيل.

علم

٣– (أ) كل باخرة مسجلة في دولة اسرائيل يحق لها ويجب عليها رفع علم الاسطول التجاري لدولة اسرائيل.

(ب) ان علم الاسطول التجاري لدولة اسرائيل، هو طبقا للرسم الآتي:



العلم – طوله ١٨٠ سنتيمتراً، وعرضه ١٢٠ سنتيمترا. لون ارضيته ازرق غامق، بدائرة بيضاوية عمودية بيضاء على بعد ١٥ سنتمتراً عن الاضلاع الثلاثة القريبة من السارية. ارتفاع قطب الطول للدائرة الاهليلجية (البيضاوية) ٩٠ سنتيمتراً وقطبه القصير ٦٠ سنتيمتراً. في وسطه خاتم سليمان مؤلف من ستة خطوط زرقاء عرض كل منها ٣ سنتيمترات، وهي تشكل مثلثين متساويي الاضلاع، يقابل قاعدتاهما اضلاع طول العلم. وطول قاعدة كل من المثلثين ٣٠ سنتيمتراً، وطول كل من اضلاعهما ٤٥ سنتيمتراً.

صحة تسجيل

٤– كل باخرة مسجلة في احد مرافيء فلسطين الكائن داخل بلاد اسرائيل، كان تسجيلها ساريا بتاريخ ٥ ايار ٥٧٠٨ (١٤ ايار ١٩٤٨) تعتبر منذ ذلك التاريخ وصاعداً مسجلة في دولة اسرائيل.

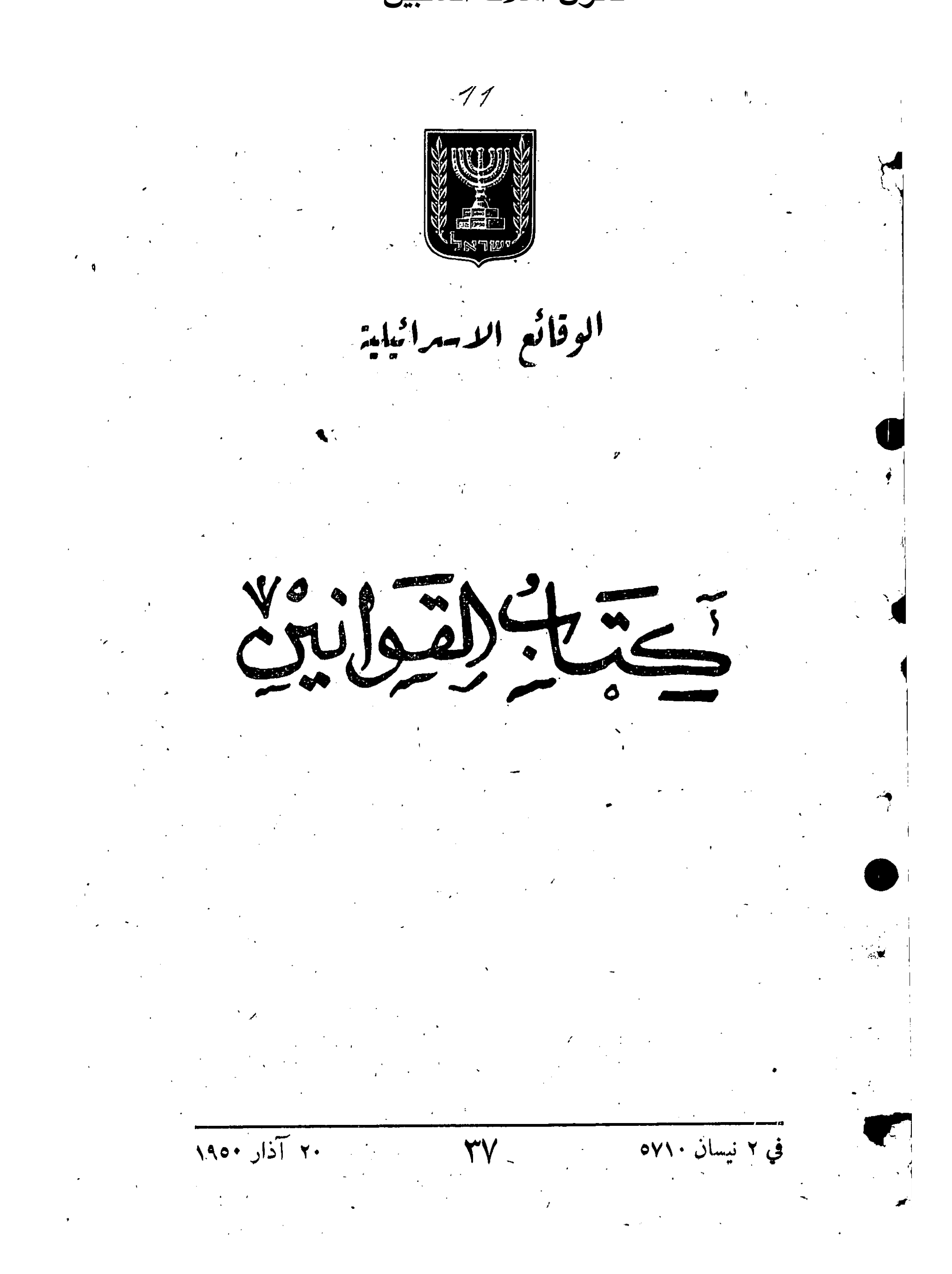
مخالفات وعقوبات

٥– (أ) كل باخرة مسجلة في دولة اسرائيل، ترفع شعاراً وطنيا مغايراً للعلم الموصوف في المادة الثالثة، يتهم صاحب تلك الباخرة – اذا كان موجوداً فيها – وربانها، وكذلك كل شخص آخر رفع ذلك الشعار – يتهم بمخالفة، ومتى ثبتت ادانته، يكون معرضا لقاء كل مخالفة على حدة، للسجن سنتين، او لغرامة نقدية قدرها مائتي جنيه، او للعقوبتين معا.

(ب) يحق لكل ضابط معين في خدمة الجيش او اسطول دولة اسرائيل،

ملحق رقم (7)

قانون أملاك الغائبين[1]



(1)http://www.nasserlaw.net/?LanguageId=2&System=Item&MenuId=58&PMenuId=21&CategoryId=64&MenuTemplateId=3&ItemId=336&ItemTemplateId=1

الموضوعات :



الثمن ٧٥ بروطة

طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة

رقم ٢٠

قانون اموال الغائبين ٥٧١٠ـ١٩٥٠*

تفاسير

١. في هذا القانون :ـ

(أ) «المال» يشمل العقارات والمنقولات والنقود والحق في المال الخاضع لوضع اليد او الاستحقاق ، وحق الاسم ، وكل حق في شركة او ادارتها .

(ب) «الغائب» معناه :

(١) الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) واليوم الذي ينشر فيه تصريح وفقا للمادة ٩ (د) من قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨ (١) يعلن بان حالة الطوارىء التي اعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨) (٢)، قد زالت ـ المالك الشرعي لمال في الاراضي الاسرائيلية وانتفع به او وضع يده عليه سواء بنفسه او بواسطة غيره وبصفة دائمة خلال تلك المدة .

(I) كانت له رعوية او جنسية تابعة للبنان ، او مصر ، او سوريا ، او المملكة العربية السعودية، او شرق الاردن، او العراق، او اليمن، او

(II) كان في احد البلدان المذكورة او في اي قسم من فلسطين خارج مساحة اسرائيل . او

(III) كان من رعايا فلسطين وترك محل اقامته العادي في فلسطين :

(أ) الى مكان خارج فلسطين قبل يوم ٢٧ آب ٥٧٠٨ (١ ايلول ١٩٤٨). او

(ب) الى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت القوات التي قاومت انشاء دولة اسرائيل او حاربتها بعد انشائها .

(٢) جماعة من الناس كانت طيلة المدة المذكورة في البند (١) ـ المالكة الشرعية لمال في الاراضي الاسرائيلية او المنتفعة به او الواضعة اليد عليه، بنفسها، او بواسطة شخص آخر، وجميع مالكيه او المشتركين فيه او اصحاب أسهمه، أو مديريه أو مديري أشغاله ، هم من الغائبين حسب مدلول البند (١) أو كان امثال هؤلاء الغائبين يفصلون بطريقة اخرى في ادارة اشغاله ، أو كان رأسماله كله في ايدي مثل هؤلاء الغائبين .

---

* أقرته الكنيست بتاريخ ٢٥ أدار ٥٧١٠ في (١٤ آذار ١٩٥٠).

(١) ج. ر. العدد ٢. ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م. أ. ص ١.

(٢) ج. ر. العدد ٢. ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م. أ. ص ٨.

(ج) «الفلسطيني الجنسية» معناه ـ الشخص الذي كان في يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) وبعد هذا التاريخ فلسطيني الجنسية بمقتضى احكام «مرسوم البلاط الملكي عن الجنسية الفلسطينية' الموحدة لسنة ١٩٢٥-١٩٤١» (١) ويشمل المواطن الفلسطيني الذي لم تكن له في ذلك التاريخ وبعده جنسية او رعوية، او لم تكن له جنسية او رعوية معينة او واضحة.

(د) «جماعة من الناس» معناها ـ جماعة تكونت في فلسطين او خارجها وكانت منظمة او غير منظمة، ومسجلة او غير مسجلة، وتشمل الشركة والشركة العادية والجمعية التعاونية والجمعية بمقتضى قانون الجمعيات الصادر في ٢٩ رجب ١٣٢٧ هـ ـ ٣ آب ١٩٠٩، واية شخصية قانونية اخرى واية مؤسسة لها املاك.

في اى وقت خلال

(هـ) « مال غائب » معناه ـ المال الذي كان ـ طيلة المدة الواقعة بين يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) واليوم الذي ينشر فيه تصريح، وفقا للمادة ٩ (د) من قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨-١٩٤٨ (٢) يعلن فيه بان حالة الطوارىء التي اعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨)(٣) قد زالت ـ غائبا صاحبه الشرعي، أو المنتفع به او واضع اليد عليه، سواء بنفسه أو بواسطة شخص آخر، ولكنه لا يشمل المنقولات التي وضع غائب يده عليها وهي معفاة من الحجز او المصادرة وفقا للمادة ٣ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ (٤)،

(و) «المال المناط» معناه ـ المال المناط بالقيم بمقتضى هذا القانون.

(ز) «المال الموضوعة اليد عليه» معناه ـ المال المناط الذي وضع القيم يده عليه فعلا، ويشمل المال المشترى بدلا من المال المناط.

(ح) «المال المحرر» معناه ـ المال المحرر وفقا للمادة ٢٨

(ط) « الاراضي الاسرائيلية » معناها ـ الاراضي التي يسري عليها القانون الاسرائيلي.

(ي) «الحوالة» معناها ـ السند المتبادل والشيك، وسند الدين وكل صك تتم به المعاملات.

القيم على اموال الغائبين

٢. (أ) يعين وزير المالية في امر ينشره في الوقائع الاسرائيلية مجلس قوامة على اموال الغائبين ويعين احد اعضائه رئيسا له. ويسمى رئيس المجلس القيم.

---

(١) و. ف. العدد ١٣٥١ في (١٠/٨/٩٤٤) م. ٢. ص ٩١١

(٢) ج. ر. العدد ٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ (٢١/٥/٤٨) م. أ. ص ١

(٣) ج. ر. العدد ٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ (٢١/٥/٤٨) ص ٨

(٤) و. ف. العدد ٧٨١ في (٧/٥/٩٣٨) م. ١. ص ٢٩

(ب) يحق للقيم رفع الدعاوي والدخول في اجراءات قضائية أخرى ضد أي شخص، وان يكون مدعيا ومدعى عليه أو طرفا في جميع الاجراءات القضائية،

(ج) يحق للقيم أن ينيب عنه في جميع الاجراءات القضائية المستشار القضائي للحكومة أو من ينوب عنه.

(د) في حالة انقطاع القيم عن مباشرة مهام منصبه، تنقل مهامه وصلاحياته وحقوقه وواجباته الى وزير المالية من تلقاء نفسها. واذا تعين شخص آخر قيماً فان المهام والصلاحيات والحقوق والواجبات الآنفة الذكر، تنقل اليه من تلقاء نفسها. وهكذا من قيم الى قيم.

تعيين مفتشين ووكلاء وموظفين

٣. (أ) يحق للقيم، بتصديق خطي من وزير المالية، أن يعين مفتشين على أموال الغائبين وان يحيل الى كل منهم أية صلاحية من صلاحياته، ما عدا صلاحية تعيين المفتشين. وينشر القيم في الوقائع الاسرائيلية اعلاناً عن تعيين كل مفتش وعن مدى صلاحيته.

(ب) يحق للقيم أن يعين وكلاء لادارة الاموال التي وضع يده عليها وتحديد مكافآتهم وتسديدها.

(ج) يحق للقيم أن يعين مستخدمين وموظفين آخرين يعدون في حكم سائر موظفي الحكومة.

اناطة اموال غائبين بالقيم

٤. (أ) مع مراعاة أحكام هذا القانون—

(١) يصبح كل مال غائب بمقتضى هذا مناطا بالقيم من يوم تعيينه، أو من تاريخ تحول المال الى مال غائب، حسب التاريخ الاخير.

(٢) ينتقل كل حق لغائب في المال الى القيم من تلقاء نفسه عند اناطة المال به، ويكون حكم القيم كحكم صاحب المال.

(ب) يكون حكم ثمار المال المناط كحكم المال المناط الذي يأتي بثمار.

(ج) المال المناط—

(١) يظل المال مالا مناطا ما لم يصبح مالا محررا وفقاً للمادة ٢٨، أو لم ترتفع عنه الاناطة بمقتضى المادة ٢٧.

(٢) يحق للقيم أن يضع يده عليه حيثما وجده.

(د) اذا حصل القيم على مال لم يكن عندما حصل عليه مالا مناطا بدلا من مال مناط، فان المال الذي حصل عليه يصبح مالا خاضعا لوضع اليد ويعتبر كالمال الذي حصل عليه بدلا منه.

عدم معرفة هوية الغائب

٥. لا تمنع عدم معرفة هوية الغائب من تحول أمواله الى أموال غائب، أو أموال مناطة، أو أموال موضوعة اليد عليها، أو أموال محررة.

تسليم الاموال الى القيم

٦. (أ) يجب على من كان تحت يده مال غائب أن يسلمه الى القيم.

(ب) من كان عليه دين أو التزام لغائب يجب عليه ان يسدده للقيم أو التعهد له به.

المحافظة على الاموال الخاضعة لوضع اليد. نفقات وتوظيف

٧. (أ) يحافظ القيم على الاموال التي يضع يده عليها، سواء بنفسه أو بواسطة آخرين، بموجب موافقته.

(ب) يحق للقيم سواء بنفسه أو بواسطة من يعتمدهم كتابة، ان ينفق كافة النفقات، وان يوظف جميع التوظيفات اللازمة للمحافظة على المال الموضوعة يده عليه، وحيازته، وتصليحه، وتحسينه، أو لاغراض أخرى مماثلة.

اشغال الغائبين

٨. (أ) يحق للقيم ان يستمر في ادارة عمل بالنيابة عن غائب، سواء بين ان العمل يدار بواسطة القيم أم لا، ويجوز له دائماً ان يبيعه أو يحكره كله أو بعضه. وكذلك:

(١) اذا كان العمل يخص فرداً، فتصفيته.

(٢) اذا كان شركة عادية جميع افرادها غائبون. أو شركة جميع مديريها أو أصحاب اسهمها غائبون، أو جمعية تعاونية، جميع اعضائها غائبون — فتصفية الشركة العادية، أو الشركة، أو الجمعية التعاونية بمقتضى أمر ينشر في الوقائع الاسرائيلية.

(ب) اذا نشر القيم أمر تصفية بمقتضى الفقرة (أ) (٢) فتجري التصفية بالطريقة الآتية:

(١) اذا كانت التصفية متعلقة بشركة عادية أو شركة، فكأن أمر التصفية صادر عن محكمة مختصة، وفقاً للقسم الخامس من قانون الشركات العادية (١)، أو وفقاً للقسم السادس من قانون الشركات (٢)، حسب الظروف.

(٢) اذا كانت التصفية متعلقة بجمعية تعاونية، فكأن أمر التصفية صادر عن مسجل الجمعيات التعاونية بموجب المادة ٤٧ من قانون جمعيات التعاون (٣)، وفي جميع الاحوال كأن القيم تعين مصفيا ولا يجوز استبداله بغيره.

دفعات لمن يعولهم الغائبون وللغائبين، دفعات للاغراض الوقفية

٩. (أ) اذا اتضح للقيم ان شخصاً معيناً كان يعوله غائب، فيجوز للقيم ان يقدم الى ذلك الشخص من أموال الغائب اعانات تكفي حسب رأي القيم لاعالته. بشرط الا تتجاوز هذه الاعانات الخمسين ليرة شهرياً.

(ب) اذا ظهر ان هناك بضعة اشخاص كان يعولهم ذلك الغائب، ويرى القيم وجود صلات قربى بينهم، فيحق للقيم ان يدفع لواحد منهم اعانات بشأنهم جميعاً.

(ج) يحق للقيم ان يمنح اعانات كما ذكر للغائب نفسه أيضاً، ان كان يراها ضرورية لاعالته.

(د) أما اذا كان المال المناط وقفاً فيحق للقيم أن ينفق ايراداته كلها أو بعضها على الأغراض الموقوف عليها الوقف.

---

(١) ق. ف. المجلد ٢ الباب ١٠٣ ص ١١٣٩.
(٢) ق. ف. المجلد ١. الباب ٢٢ ص ١٨١.
(٣) ق. ف. المجلد ١. الباب ٢٤ ص ٣٩٥.

رفع اليد

١٠. (أ) اذا كان هناك مال مناط من نوع العقارات وضع عليه يده شخص يرى القيم ان لا حق له في ذلك، فيحق للقيم ان يصادق على ذلك بشهادة موقعة بامضائه تتضمن وصف المال. وحكم هذه الشهادة كحكم صادر عن محكمة في صالح القيم لرفع يد واضع اليد عن المال المناط.

(ب) (١) اذا قدمت الشهادة لدائرة الاجراء، فعلى الدائرة ان تسلم صورة عنها لكل واضع يد على المال الموصوف في الشهادة، بنفس الطريقة التي تسلم بها الاحكام الصادرة ضد الشخص، وتتبع في الاجراء نفس الطريقة المتبعة في تنفيذ حكم المحكمة برفع اليد. ويعتبر رفع اليد كأمر مستعجل حسب مدلوله في المادة ٣٨ من قانون الاجراء الصادر في ١١ ايار ١٩١٤. غير ان المهلة التي تعطى لواضع اليد لرفعها عنه هي سبعة ايام.

(٢) اذ ادعى واضع اليد المذكور بأن له الحق في وضع اليد وأكد لرئيس دائرة الاجراء وجود أساس لادعائه، فيحق للرئيس أن يوقف الاجراء لمدة يحددها كي يتسنى لواضع اليد أن يلجأ الى محكمة مختصة لاثبات حقه.

(ج) اذا لجأ واضع اليد الى محكمة مختصة وأثبت حقه في وضع يده على المال، فتبطل المحكمة الشهادة واعمال الاجراء التي تمت بموجبها.

هدم المباني ووقف اعمال البناء

١١. (أ) ان المال المناط من نوع العقارات الذي بني عليه بناء أو شرع في بنائه، بدون إذن من القيم فيجوز للقيم ان يأمر:

(١) بوقف جميع أعمال البناء في الموعد المحدد في الامر.

(٢) بهدم البناء.

(٣) يسدد نفقات تنفيذ الامر بموجب البند (٢) المسؤولون عن أعمال البناء أو من قاموا به.

(ب) يعلق الامر الصادر بموجب الفقرة (أ) (١) على المال في مكان ظاهر منه أو بالقرب منه على قدر الامكان. ومن يخالف هذا الامر يتهم بارتكاب جرم ويحاكم بمقتضى المادة ٣٥ (أ).

(ج) يقدم الامر الصادر بموجب الفقرة (أ) (د) الى دائرة الاجراء، وهذه الدائرة تسلم صورة عنه الى كل ذي شأن بنفس الطريقة التي يسلم بها حكم المحكمة على شخص، وتتبع في التنفيذ ذات طريقة الأمر بالهدم.

(د) (١) كل من يرى نفسه مغبوناً بموجب الأمر الصادر بمقتضى البند (١) أو (٢) من الفقرة (أ) يحق له ان يعترض عليه أمام المحكمة المركزية التي يقع المال في دائرة اختصاصها، في مدى سبعة ايام من تاريخ تبليغه الامر.

(٢) يقدم الاعتراض وينظر فيه على انه طلب مستعجل. ويكون القيم المعترض عليه.

(٣) لا يعطل تقديم الاعتراض تنفيذ الامر، الا اذا أمر بذلك قاض من قضاة المحكمة المركزية.

(٤) يحق للمحكمة المركزية أن تصادق على الأمر مع ادخال أو عدم ادخال تعديلات عليه أو ابطاله.

(٥) يكون قرار المحكمة المركزية في الاعتراض بموجب هذه المادة نهائياً.

(هـ) اذا اصدر القيم أمره بموجب البند (٢) من الفقرة (أ)، فيحق له ان يخرج من المال أو يستولي على كافة المواد والادوات والاوعية الموجودة بداخله لاخلاء المال أو ضمان سداد النفقات المتعلقة بتنفيذ الامر.

(و) «البناء» في هذه المادة معناه — كمدلوله في المادة ٢ من قانون تنظيم المدن (١)، ١٩٣٦.

قانون تقييد ايجارات (دور السكن)، ١٩٤٠ قانون تقييد ايجارات (العقارات التجارية)، ١٩٤١

١٢. (أ) ان المال الذي تسري عليه أحكام قانون تقييد ايجارات (دور السكن)، ١٩٤٠ (٢)، أو قانون تقييد ايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١ (٣)، والمناط بالقيم، يكون واضع اليد عليه قبيل اناطته، سواء بناء على اتفاق مع صاحب المال قبل ان يصبح غائباً او بحكم الحماية الممنوحة له بمقتضى أحكام احد القانونين المذكورين، أو من حل محله، متمتعاً بالحماية التي تمنحه اياها تلك الاحكام حتى بعد اناطة المال.

(ب) (١) تسري على المال المناط سواء أكان بيتاً أم حصة منه، وأجره القيم كسكن منفصل كما ورد في المادة ٣ من قانون تقييد ايجارات (دور السكن) (١) ١٩٤٠، أحكام هذا القانون مع مراعاة أحكام الفقرات (ج) و(د) و(هـ) بالتعديلات والتنسيقات التالية:

(I) يعتبر الايجار الاصلي بدل الايجار المحدد في العقد كما خفض بمقتضى الفقرة (د) (اذا خفض).

(II) تنطبق الكلمات: «حسب الفئة المتفق عليها بعد تحويرها حسب هذا القانون» الواردة في المادة ٨ (١) من القانون، على الايجار المحدد في العقد، كما خفض بموجب الفقرة (د) (اذا خفض).

(٢) المال المناط اذا كان محلا تجارياً كمدلوله في قانون تقييد الايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١ (٤)، والموجود في منطقة يسري عليها هذا القانون وقام القيم بتأجيره، فتسري عليه أحكام هذا القانون مع مراعاة الفقرات (ج) و (د) و (هـ) ويعتبر بدل الايجار الاقصى المحدد في المادة ٦ (١) من هذا القانون كبدل الايجار المحدد في عقد ايجار، كما خفض بموجب الفقرة (د) (اذا خفض).

---

(١) و. ف. العدد ٥٨٩ في ٤/٥/١٩٣٦ م. ١ ص ٢٣٥
و. ف. « ٧٧٠ في ٢٤/٣/١٩٣٨ م. ١ ص ١٧
(٢) و. ف. « ١٠٥٦ في (٢٠/١٢/١٩٤٠) م. ١ ص ٣٤٩
(٣) و. ف. « ١٠٨٦ في (٣١/٣/١٩٤١) م. ١ ص ٢٣
(٤) و. ف. « ١٠٨٦ في (٣١/٣/١٩٤١) م. ١ ص ٢٣

(ج) يحق لوزير المالية ان يحدد في نظام يصدره القواعد التي يقرر بمقتضاها بدل الايجار.

(د) (١) اذا اعتقد المستأجر ان بدل الايجار المحدد في عقد الايجار مجحف به ، فيحق له الاعتراض عليه امام محكمة الصلح التي يقع المال في منطقة اختصاصها.

(٢) يقدم الاعتراض وينظر فيه على انه طلب مستعجل ، ويكون القيم المعترض عليه .

(٣) يحق لمحكمة الصلح ان تصادق على بدل الايجار المحدد في العقد أو تخفيضه، استناداً الى القواعد المقررة وفقاً للفقرة (ج) (ان تقررت) مع مراعاة جميع ظروف الدعوى .

(٤) اذا قررت المحكمة تخفيض بدل الايجار فيجب ان :

(I) تقرر موعد سريان التخفيض ، بشرط ألا يسبق هذا التاريخ تاريخ تقديم الاعتراض .

(II) يحق لها أن تأمر بأن ترد الى المستأجر الزيادة المستوفاة على بدل الايجار المخفض التي دفعها عن المدة التي تلي التاريخ المحدد بمقتضى البند (أ) .

(٥) يكون قرار محكمة الصلح بمقتضى هذا البند نهائياً .

(هـ) (١) ان المال المناط الذي وضع يده عليه شخص بحكم الحماية الممنوحة له بمقتضى أحكام قانون تقييد ايجارات (دور السكن) ١٩٤٠[1] أو قانون تقييد الايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١[2] وفقاً للفقرة (ب) ، يحق للقيم ان يصدر أمره باخلاء المال اذا اعتقد ان هذا الاخلاء ضروري لترقية الموقع أو المنطقة الموجود فيها المال ، بعد ان يضع تحت تصرف واضع اليد سكنا ملائماً. وهذا الأمر يعتبر كحكم صادر عن محكمة لصالح القيم يقضي برفع يد واضع اليد عن المال المناط .

(٢) عقب تسليم الامر الى دائرة الاجراء تسلم الدائرة صورة عنه الى واضع اليد على المال بنفس الطريقة التي تسلم بها صورة الحكم الى المحكوم عليه ، وتتبع فى تنفيذه نفس الطريقة التى ينفذ بها حكم رفع اليد .

(٣) (I) يحق لواضع اليد على المال الذي صدر الامر باخلائه بمقتضى هذه الفقرة ان يستأنفه لدى المحكمة المركزية التي يقع المال في منطقة اختصاصها وذلك في مدى أربعة عشر يوما من تاريخ تبليغه الامر ، بدعوى انه لم يوضع تحت تصرفه سكن ملائم .

(II) يقدم الاستئناف وينظر فيه على انه طلب مستعجل ، ويكون القيم المستأنف عليه .

(III) يوقف تقديم الاستئناف أي اجراء بمقتضى البند (٢).

---

(١) و. ف. العدد ١٠٦٥ في (٢٠/١٢/١٩٤٠) م. ١. ص ٣٤٩

(٢) و. ف. العدد ١٠٨٦ في (٣١/٣/١٩٤١) م. ١. ص ٢٣

(IV) يحق للمحكمة المركزية ان تصادق على الأمر بادخال تعديلات عليه أو بدونها ، وابطاله أيضاً .

(V) يكون قرار المحكمة المركزية في الاستئناف بمقتضى هذا البند نهائياً ومبرماً .

عدم سريان قانون المزارعين (حماية)

١٣. لا يتمتع بالحماية التي تنص عليها احكام هذا القانون من يضع يده على مال مناط وهو مزرعة حسب مدلولها في قانون المزارعين (حماية) (١) ، الا اذا كان قبيل اناطة المال قد وضع يده عليه بحكم الحماية التي تخولها له تلك الاحكام .

حق المزارع في المحصول

١٤. اذا كان المال المناط حديقة أو كرماً أو غرساً آخر ، أو ارضاً زراعية اخرى ، ثم سلمه القيم الى شخص لاستثماره ، فيحق لهذا الشخص ان ينتفع بالمحصول حسب الشروط المتفق عليها بينه وبين القيم ، وله حق الاولوية على كل رهنية وضعت على الارض قبل ذلك ، غير ان هذه الرهنية تمتد الى جميع الدخل الذي يعود الى القيم من هذا المال .

الاموال المناطة ، رهنها وحجزها

١٥. (أ) لا يتحرر المال اذا أصبح مال غائب أو مالا مناطاً من الرهنية او الرهن او اي نوع آخر من الرهون أو من وضع اليد او الافادة التي تمت بطريقة مشروعة قبل ذلك .

(ب) لا يسري على المال المناط اي تنفيذ أو اجراء بمقتضى المادة ١٤ من قانون انتقال الاراضي(٢) ، ولا يجوز الاستناد بازاء المال المناط الى المواد ٨و٩ أو ١٠ من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة الصادر في ١٤ محرم سنة ١٣٣٢ هـ ، الا بناء على إذن خطي من القيم ، وان لم يمنح الاذن المطلوب بعد ١٣ نيسان ٥٧١٠ (٣١ آذار ١٩٥٠) في مدة ستة من تاريخ تقديم الطلب ، فالى نهاية تلك السنة .

(ج) اذا وقع الحجز على مال غائب ، سواء قبل اناطته أو بعدها ، فان ذلك لا يمنع القيم من استبدال ملكيته بمقتضى أحكام هذا القانون ، ومتى استبدل فلا يقع الحجز على المال بل على البدل الذي استحصل عليه .

مدى مسؤولية القيمين ومن ينفذون تعليماتهم

١٦. اذا تسلم القيم أو الشخص الذي ينفذ تعليماته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، مالا ، أو اجرى عملا في مال ، بناء على اقتناع صحيح ومنطقي ، ولكنه خاطيء باعتبار المال مالا مناطاً ، فلا يتحمل القيم او ذلك الشخص مسؤولية مدنية تتعدى مسؤليته لو كان المال عند ذاك مالا مناطاً .

---

(١) و. ف. المجلد ١ الباب ٤٠ ص. ٥٤٨
(٢) و. ف. المجلد ٢ الباب ٨١ ص. ١٠٠١
و. ف. العدد ٧٨٢ في (١٢/٥/٣٨) ، م. ب . ص. ٣٢
و. ف. العدد ٩٣٨ في (٢٢/٩/٩٣٩) ، م. ١ ، ص. ١٢٣

صلاحية الأعمال

١٧. كل عمل تم بين القيم وشخص آخر بحسن نية ، في أي مال ظنه القيم مالا مناطاً عند الاتفاق على العمل ، لا يبطل وينفذ حتى اذا ثبت أن المال في ذلك الحين لم يكن مالا مناطاً .

رد اموال عدت خطأ اموالا مناطة

١٨. (أ) اذا أصدرت محكمة مختصة قراراً بان ما حسبه القيم مالا مناطاً ليس بالمال المناط ، فعلى القيم أن يسلم ، مع مراعاة احكام المادة ١٧ ، المال او البدل الذي استبدله به ، حسب مقتضيات الاحوال ، الى الشخص الذي ذكرته المحكمة في قرارها ، وان لم تذكر المحكمة اسم الشخص ، فالى الشخص الذي تسلم منه القيم المال ، وان كان يجهل ذلك الشخص ، فيطلب من المحكمة المختصة اعطاء التعليمات اللازمة بهذا الشأن .

(ب) اذا وجد القيم ان المال الذي حسبه مالا مناطاً هو مال غير مناط ، فيحق له ، مع مراعاة احكام المادة ١٧ ، تسليم المال او البدل ، وفقاً لمقتضى المال ، الى الشخص الذي يرى القيم انه صاحب الحق في وضع اليد على المال او البدل [١].

تقييد صلاحيات القيم

١٩. (أ) اذا كان المال المناط من نوع العقارات ، فلا يحق للقيم :

(١) ان يبيع المال او نقل ملكيته بطريقة اخرى ، اما اذا تكونت سلطة ترقية الاموال بمقتضى قانون تقره الكنيست ، فيباح عند ذاك للقيم ان يبيع المال لتلك السلطة المختصة بالترقية بقيمة لا تقل عن القيمة الرسمية للمال .

(٢) ان يحكر المال لمدة تزيد على ست سنوات ، الا :

(I) لسلطة الترقية الآنفة الذكر ، ولدى منح الحكر على المال يشترط القيم في العقد الذي ينظمه مع سلطة الترقية بألا تقل رسوم الاحتكار السنوية التي تدفعها عن ٤٨ في المائة من قيمة المال الرسمية . أو

(II) لمحتكر آخر يتعهد في عقد الاحتكار باستغلال او ترقية المال بما يرضى عنه القيم .

(ب) لا يعد التقسيم الاختياري للعقارات الموضوعة عليها اليد بالمشاع لمقتضى الفقرة (أ) كنقل حق الملكية على العقارات .

(ج) اذا منح القيم حق الاحتكار على مال لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، فلا تسري على الاحتكار أحكام قانون انتقال الاراضي (٢) على انه يحق للقيم ان يطالب بتسجيل الاحتكار وفقاً لذلك القانون .

(د) «القيمة الرسمية» في هذه المادة معناها :

(١) عن المال الملزم في السنة المالية ١٩٤٧-٩٤٨ بضريبة الاملاك في المدن بمقتضى قانون ضريبة الاملاك في المدن ١٩٤٠ (٣) - مبلغ قدره ١٦٠٦م/٢

---

(١) و. ف. المجلد ٢ الباب ٨١ ص. ١٠٠١

(٢) و. ف. العدد ١٠٦٥ في (٢/١٢/٩٤٠) ، م. أ . ص ٣٣١

(٣) و.ف. « ١١٨٢ في (١٠/٣/٩٤٢) ، م. ١ ص. ١٧

ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له ، لمقتضيات ذلك القانون ، التقدير الاخير السابق ليوم ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) .

(٢) عن المال الملزم في السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ بضريبة الاملاك في القرى بمقتضى قانون ضريبة الاملاك في القرى (١) ـ

(I) وكان بناء صناعياً حسب مدلوله في ذلك القانون ، فمبلغ قدره ١٦ و٣/٢ ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له لمقتضيات هذا القانون في التقرير الاخير السابق ليوم ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) .

(II) المنسوب الى الانواع ١، ٢، ٣، ٤ أو ١٧ الواردة في ذيل ذلك القانون ، فمبلغ قدره ٣٠٠ ضعف الضريبة المفروضة عليه . اما المنسوب الى النوع الاول الوارد في الذيل المذكور ؛ فعن تلك السنة المالية .

(III) اما المنسوب الى نوع من الانواع الاخرى الواردة في ذيل هذا القانون ـ فمبلغ قدره ٧٥ ضعفاً من الضريبة المقررة للسنة المالية .

(٣) عن المال الآخر . فمبلغ قدره ١٦ و٣/٢ ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له عن السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ ، لمقتضيات قانون ضريبة الاملاك في المدن ١٩٤٠ (٢) ، اذا كان ملزما في تلك السنة المالية بضريبة الاملاك في المدن بمقتضى هذا القانون ؛

على ان يكون لوزير المالية الحق في تخفيض كل مبلغ من المبالغ المذكورة في هذه الفقرة، بالنسبة لمال احتمالات استعماله ضعيفة ومحدودة ، ومردها في رأي وزير المالية ، الى ضرر او اهمال او اي سبب آخر .

(هـ) اذا كان المال المناط رهنا قابلا للفك فلا يحق للقيم ان يفكه الا ببدل او طبقاً لشروط الرهن ، اما اذا كان الحق قابلا للتنازل عنه ، فلا يحق للقيم ان يتنازل عنه الا ببدل .

(و) لا يمس جميع ما ورد في هذا القانون بالصلاحيات الزراعية المستمدة من نظام الطوارىء (استغلال الاراضي المبورة) ٥٧٠٩-١٩٤٨ (٣) .

ديون الغائبين والقضايا التي تخصهم

٢٠. (أ) لا يسدد القيم ديناً على غائب او على مال لغائب ، ولا يتعهد بالتزام التزم به غائب ، الا اذا ـ

(١) كان الدين عن ضرائب ، او عوائد ، او دفعات الزامية وما يشبهها . او

(٢) كان القيم قد اقتنع بصحة الدين او الالتزام او

(٣) كان بناء على حكم صادر من محكمة مختصة .

وبالمدى الذي يكون المال الموضوعة عليه اليد كافياً لذلك .

---

(١) و. ف. العدد ١١٨٢ في (٩٤٢/٣/١٠) ، م. ١. ص ١٣

(٢) و. ف. « ١٠٦٥ في (٩٤٠/١٢/٢) ، م. ١. ص ٣٣١

(٣) ج. ر « ٤١ في ٦ طبيت ٥٧٠٩ في (٩٤٩/١/٧) ، م. أ. ص ١٥١

(ب) يحق للمحكمة التي تنظر في دعوى تتعلق بدين على غائب أو على مال او دعوى اثبات التزام آخر على غائب ، رغم ما ورد في اي قانون آخر :

(١) تأجيل النظر في الدعوى من وقت لآخر بغية الاستحصال على البينات الوافية بقدر الامكان .

(٢) شطب الدعوى او تأجيلها ان لم تثبت صحتها بطريقة مؤكدة ومعقولة .

(ج) يحق لوزير المالية في نظام يصدره ان يحدد انواع العقارات المناطة التي يجوز للقيم تأجيل سداد ما يفرض من الضرائب ، او العوائد او الالتزامات الاخرى كلها او بعضها وامثالها ، على عقارات كهذه بالمدة والشروط التي يقررها القيم في كل حالة بمصادقة وزير المالية .

وجوب التبليغ عن اموال الغائبين

٢١. (أ) يجب على كل شخص او جماعة تضع يدها على مال مناط او تدير مالا مناطاً او تنتفع به ، ان ترسل الى القيم خلال ثلاثين يوما من نشر تعيينه بياناً مكتوباً يتضمن تفصيلات المال المناط. واذا كانت قد وضعت يدها عليه او ادارته او انتفعت به ، بدون موافقة القيم — بعد يوم النشر ، ففي مدى ثلاثين يوما من وضع اليد او الادارة أو الافادة . اما اذا صار المال مالا مناطاً بعد يوم النشر ، ففي ثلاثين يوما من الاناطة.

(ب) يجب على الشركة المسجلة في البلاد الاسرائيلية ، او التي لها فيها مكتب لنقل الاسهم أو مكتب لتسجيل الاسهم ، أن تقدم الى القيم في مدى ثلاثين يوما من يوم تعيينه، بيانا خطياً يتضمن التفصيلات الوافية عن جميع الاوراق المالية (وفي جملتها الاسهم وستوكات الاسهم ، وسندات الدين ، وستوكات سندات الدين ، والسفاتج) التي أصدرتها الشركة وتسجلت باسم غائب او لصالحه ، او كانت اليد موضوعة عليها لاجله او قبله ، وان كانت الاوراق المالية منسوبة كما ذكر فيما سبق ، لشخص صار غائبا بعد يوم نشر تعيين القيم فيجب على الشركة ان تقدم الى القيم البيان المذكور ، في مدى ثلاثين يوما من صيرورة الشخص غائباً .

(ج) يجب على الشركة العادية التي من بين اعضائها غائب او غائبون وعلى كل شريك فيها ، أن يقدموا الى القيم في مدى ثلاثين يوما من نشر تعيينه ، بيانا خطياً يتضمن التفصيلات الوافية من حصة كل شريك غائب في الشركة وعن سائر حقوقه فيها وازاء الشركاء . وان كان الشريك قد اصبح غائبا بعد تاريخ نشر تعيين القيم ، فيجب على الشركة وعلى كل شريك فيها ان يقدموا البيان المذكور في مدى ثلاثين يوما من اليوم الذي اصبح فيه الشريك غائبا .

(د) من يجب عليه بمقتضى هذه المادة ان يقدم بيانا الى القيم ، عليه من حين لآخر تقديم تقارير وكشوف حسابات او مستندات اخرى، او معلومات اضافية تتعلق بالمال الملزم بتقديم بيان عنه كلما طلب ذلك منه القيم .

(ﻫ) اذا طلب القيم من شخص أن يقدم له خلال المدة المحددة في الاعلان، تقارير وكشوف حسابات او مستندات اخرى او معلومات اضافية، وفقا لما ورد في الفقرة (د) فعلى ذلك الشخص تلبية الطلب الوارد في الاعلان .

ملحق رقم (8)

قانون العودة[1]



قانون العودة الإسرائيلي، 1950 *

حق العودة

1. يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل.

تأشيرة الهجرة

2. (أ) تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر.
(ب) تمنح تأشيرة مهاجر لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار بإسرائيل، إلا إذا ثبت لوزير الهجرة أن الطالب –
(1) يعمل ضد الشعب اليهودي، أو
(2) من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور أو أمنه.

شهادة مهاجر

3. (أ) إن اليهودي الذي قدم إلى إسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته بالاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في إسرائيل، أن يحصل على شهادة مهاجر.
(ب) إن التحفظات المفصلة في المادة 2 (ب) تسري كذلك على منح شهادة مهاجر، غير ان الشخص لا يعد معرضاً صحة الجمهور للخطر بسبب مرض أصيب به بعد قدومه إلى إسرائيل.

السكان والمولودون

4. كل يهودي هاجر إلى إسرائيل قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في إسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فإن حكمه كحكم من هاجر وفقاً لهذا القانون.

تنفيذ وأنظمة

5. وزير الهجرة مكلف بتنفيذ هذا القانون، ويحق له أن يضع أنظمة بصدد كل ما يتعلق بتنفيذه وكذلك بمنح تأشيرات مهاجر وشهادات مهاجر للقاصرين لغاية سن الثامنة عشرة.

دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

موشى شبيرا
وزير الهجرة

يوسف شبرينساك
رئيس الكنيست
ورئيس الدولة بالوكالة

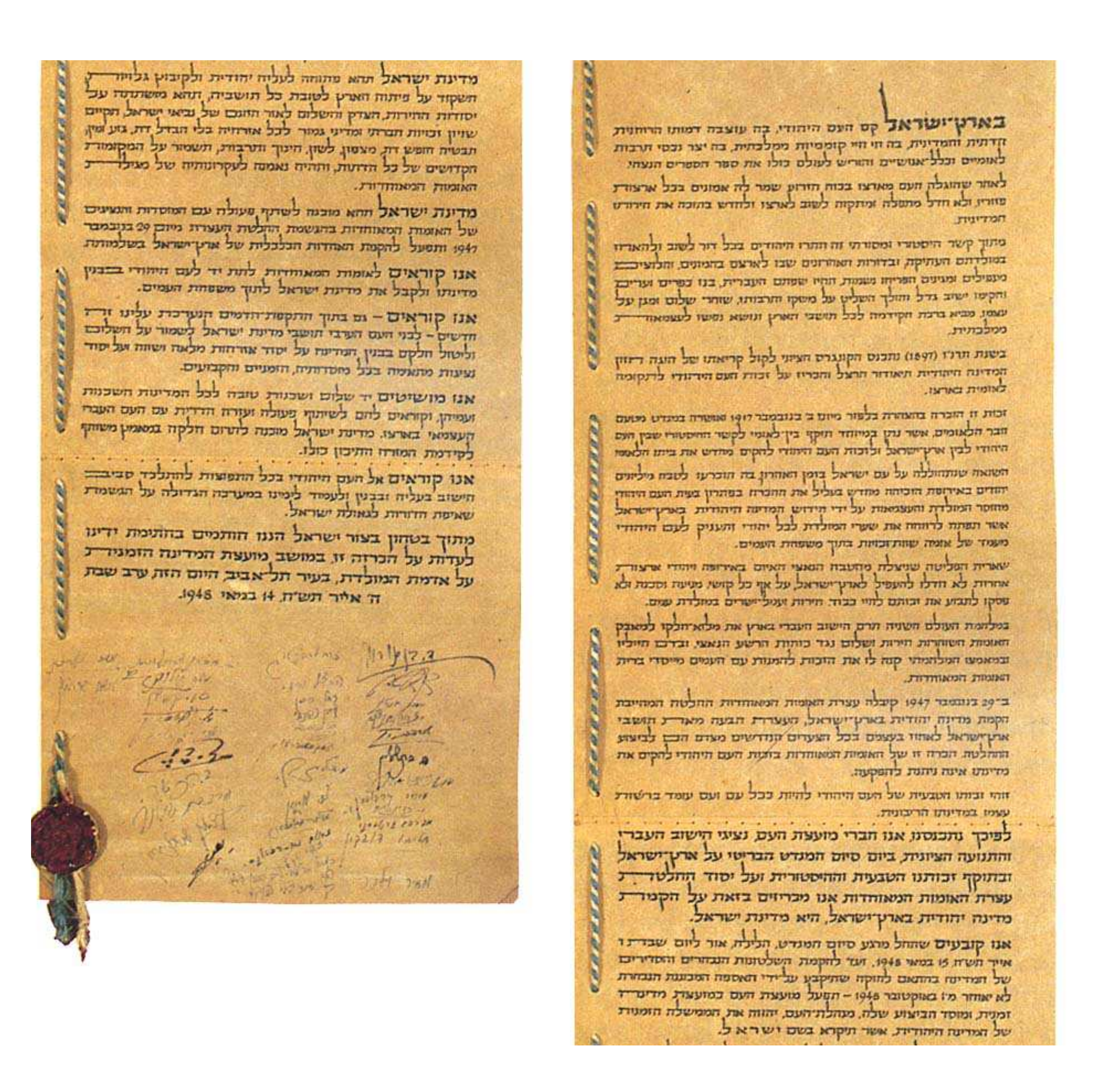
* أقرته الكنيست في 20 تموز 5710 (في 5 تموز 1950)
المصدر: "الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين"، العدد 51 (6 تموز/يوليو 1950)، ص 196.

1

(1) http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Law_of_return.pdf

ملحق رقم (9)

نص وثيقة إعلان قيام (دولة إسرائيل)(1)



בארץ־ישראל קם העם היהודי, בה עוצבה דמותו הרוחנית, הדתית והמדינית, בה חי חיי קוממיות ממלכתית, בה יצר נכסי תרבות לאומיים וכלל־אנושיים והוריש לעולם כולו את ספר הספרים הנצחי.

לאחר שהוגלה העם מארצו בכוח הזרוע שמר לה אמונים בכל ארצות פזוריו, ולא חדל מתפלה ומתקוה לשוב לארצו ולחדש בתוכה את חירותו המדינית.

מתוך קשר היסטורי ומסורתי זה חתרו היהודים בכל דור לשוב ולהאחז במולדתם העתיקה; ובדורות האחרונים שבו לארצם בהמונים, וחלוצים, מעפילים ומגינים הפריחו נשמות, החיו שפתם העברית, בנו כפרים וערים, והקימו ישוב גדל והולך השליט על משקו ותרבותו, שוחר שלום ומגן על עצמו, מביא ברכת הקידמה לכל תושבי הארץ ונושא נפשו לעצמאות ממלכתית.

בשנת תרנ"ז (1897) נתכנס הקונגרס הציוני לקול קריאתו של הוגה חזון המדינה היהודית תיאודור הרצל והכריז על זכות העם היהודי לתקומה לאומית בארצו.

זכות זו הוכרה בהצהרת בלפור מיום ב' בנובמבר 1917 ואושרה במנדט מטעם חבר הלאומים, אשר נתן במיוחד תוקף בין־לאומי לקשר ההיסטורי שבין העם היהודי לבין ארץ־ישראל ולזכות העם היהודי להקים מחדש את ביתו הלאומי.

השואה שנתחוללה על עם ישראל בזמן האחרון, בה הוכרעו לטבח מיליונים יהודים באירופה, הוכיחה מחדש בעליל את ההכרח בפתרון בעית העם היהודי מחוסר המולדת והעצמאות על ידי חידוש המדינה היהודית בארץ־ישראל, אשר תפתח לרווחה את שערי המולדת לכל יהודי ותעניק לעם היהודי מעמד של אומה שוות־זכויות בתוך משפחת העמים.

שארית הפליטה שניצלה מהטבח הנאצי האיום באירופה ויהודי ארצות אחרות לא חדלו להעפיל לארץ־ישראל, על אף כל קושי, מניעה וסכנה, ולא פסקו לתבוע את זכותם לחיי כבוד, חירות ועמל־ישרים במולדת עמם.

במלחמת העולם השניה תרם הישוב העברי בארץ את מלוא־חלקו למאבק האומות השוחרות חירות ושלום נגד כוחות הרשע הנאצי, ובדם חייליו ובמאמצו המלחמתי קנה לו את הזכות להמנות עם העמים מייסדי ברית האומות המאוחדות.

ב־29 בנובמבר 1947 קיבלה עצרת האומות המאוחדות החלטה המחייבת הקמת מדינה יהודית בארץ־ישראל; העצרת תבעה מאת תושבי ארץ־ישראל לאחוז בעצמם בכל הצעדים הנדרשים מצדם הם לביצוע ההחלטה. הכרה זו של האומות המאוחדות בזכות העם היהודי להקים את מדינתו אינה ניתנת להפקעה.

זוהי זכותו הטבעית של העם היהודי להיות ככל עם ועם עומד ברשות עצמו במדינתו הריבונית.

לפיכך נתכנסנו, אנו חברי מועצת העם, נציגי הישוב העברי והתנועה הציונית, ביום סיום המנדט הבריטי על ארץ־ישראל, ובתוקף זכותנו הטבעית וההיסטורית ועל יסוד החלטת עצרת האומות המאוחדות אנו מכריזים בזאת על הקמת מדינה יהודית בארץ־ישראל, היא מדינת ישראל.

אנו קובעים שהחל מרגע סיום המנדט, הלילה, אור ליום שבת ו' אייר תש"ח, 15 במאי 1948, ועד להקמת השלטונות הנבחרים והסדירים של המדינה בהתאם לחוקה שתיקבע על־ידי האספה המכוננת הנבחרת לא יאוחר מ־1 באוקטובר 1948 – תפעל מועצת העם כמועצת מדינה זמנית, ומוסד הביצוע שלה, מנהלת־העם, יהווה את הממשלה הזמנית של המדינה היהודית, אשר תיקרא בשם ישראל.

מדינת ישראל תהא פתוחה לעליה יהודית ולקיבוץ גלויות; תשקוד על פיתוח הארץ לטובת כל תושביה; תהא מושתתה על יסודות החירות, הצדק והשלום לאור חזונם של נביאי ישראל; תקיים שויון זכויות חברתי ומדיני גמור לכל אזרחיה בלי הבדל דת, גזע ומין; תבטיח חופש דת, מצפון, לשון, חינוך ותרבות; תשמור על המקומות הקדושים של כל הדתות; ותהיה נאמנה לעקרונותיה של מגילת האומות המאוחדות.

מדינת ישראל תהא מוכנה לשתף פעולה עם המוסדות והנציגים של האומות המאוחדות בהגשמת החלטת העצרת מיום 29 בנובמבר 1947 ותפעל להקמת האחדות הכלכלית של ארץ־ישראל בשלמותה.

אנו קוראים לאומות המאוחדות לתת יד לעם היהודי בבנין מדינתו ולקבל את מדינת ישראל לתוך משפחת העמים.

אנו קוראים – גם בתוך התקפת־הדמים הנערכת עלינו זה חדשים – לבני העם הערבי תושבי מדינת ישראל לשמור על השלום וליטול חלקם בבנין המדינה על יסוד אזרחות מלאה ושוה ועל יסוד נציגות מתאימה בכל מוסדותיה, הזמניים והקבועים.

אנו מושיטים יד שלום ושכנות טובה לכל המדינות השכנות ועמיהן, וקוראים להם לשיתוף פעולה ועזרה הדדית עם העם העברי העצמאי בארצו. מדינת ישראל מוכנה לתרום חלקה במאמץ משותף לקידמת המזרח התיכון כולו.

אנו קוראים אל העם היהודי בכל התפוצות להתלכד סביב הישוב בעליה ובבנין ולעמוד לימינו במערכה הגדולה על הגשמת שאיפת הדורות לגאולת ישראל.

מתוך בטחון בצור ישראל הננו חותמים בחתימת ידינו לעדות על הכרזה זו, במושב מועצת המדינה הזמנית, על אדמת המולדת, בעיר תל־אביב, היום הזה, ערב שבת, ה' אייר תש"ח, 14 במאי 1948.

---

(1) https://knesset.gov.il/docs/images/megila.jpg

نص وثيقة إعلان (استقلال إسرائيل)[1]

"نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها أكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والقومية والانسانية وأورث العالم أجمع كتاب الكتب الخالد. وعندما أجْلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجره بأسره ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه، وفي العصور الأخيرة أخذوا يعودون إلى بلادهم بآلاف مؤلفة من طلائع ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذا في النمو وهو يشيد اقتصاده ومَرَافقه وثقافته وينشد السلام مدافعا عن ذماره ويزف بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد متطلعا إلى الاستقلال القومي.

وفي عام 5657 حسب التقويم العبري الموافق عام 1897 ميلاديا انعقد المؤتمر الصهيوني تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهودية المرحوم ثيودور هرتسل وأعلن حق اليهود في النهضة الوطنية في بلادهم.

وقد أعترف بهذا الحق في وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني عام 1917. وتمت المصادقة على هذا الحق في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي أكسب بصفة خاصة مفعولية دولية للصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل ولما يستحقه الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي.

إن المحرقة النازية التي حلت باليهود في الآونة الأخيرة والتي راح ضحيتها الملايين من يهود أوروبا، لقد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودي المحروم من الوطن والاستقلال بواسطة استئناف الدولة اليهودية في أرض إسرائيل لتفتحَ باب الوطن على مصراعيه من أجل كل يهودي وتؤمن للشعب اليهودي حياة أمة متساوية الحقوق مع سائر الأمم في العالم.

(1) https://knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm

إن البقية المتبقية التي أنقذت من المجزرة النازية الفظيعة في أوروبا مع يهود سائر البلدان لم يكفوا عن اللجوء إلى أرض إسرائيل رغم جميع الصعوبات والعراقيل والأخطار. ولم ينقطعوا عن المطالبة بحقهم في حياة من الكرامة والحرية والعمل الشريف في وطنهم.

وفي الحرب العالمية الثانية ساهم المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل بنصيبه الكامل في نضال الأمم نصيرة الحرية والسلام ضد قوى الظلم النازية، وقد اكتسب اليهود بدماء جنودهم وبجهودهم الحربية حق اعتبارهم من الشعوب التي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتحدة.

وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قرارا ينص على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وطالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أهالي أرض إسرائيل

باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأنفسهم.

إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للإلغاء. إنه لمن الحق الطبيعي للأمة اليهودية في أن تكون أمة مستقلة في دولتها ذات السيادة مثلها في ذلك مثل سائر أمم العالم.

وعليه، فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب. ممثلو السكان اليهود في البلاد وممثلو الحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي بمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل في "دولة إسرائيل".

وإننا لنقرر أنه ابتداء من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلة، ليلة 6 أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري، الموافق 15 أيار عام 1948 ميلاديا، وإلى أن تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقا للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد لا يتأخر عن مطلع تشرين الأول عام 1948، يقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة الموقت وتكون هيئته التنفيذية، أي مديرية الشعب – هي الحكومة الموقتة للدولة اليهودية التي تسمى إسرائيل.

تفتح دولة إسرائيل أبوابها من أجل الهجرة اليهودية ومن أجل جمع الشتات، تدأب على ترقية البلاد لصالح سكانها جميعا وتكون مستندة إلى دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل. تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا بين جميع رعاياها من غير

تغيير في الدين والعنصر والجنس وتؤمن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

إن دولة إسرائيل لمستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر في 29 تشرين الثاني عام 1947. كما أنها مستعدة للعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها.

إننا نناشد الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة للشعب اليهودي في تشييد دولته وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم.

إننا ندعو أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل – رغم الحملات الدموية علينا خلال شهور – إلى المحافظة على السلام والقيام بنسيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها الموقتة والدائمة.

إننا نمدّ يد السلام وحسن الجوار لجميع البلدان المجاورة وشعوبها وندعوهم إلى التعاون مع الشعب اليهودي المستقل في بلاده، وإن دولة إسرائيل مستعدة لأن تساهم بنصيبها في مجهود مشترك لرقي الشرق الأوسط بأسره.

إننا ندعو الشعب اليهودي في جميع مهاجره إلى التكاتف والالتفاف حول يهود هذه البلاد في الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في كفاحهم العظيم لتحقيق أمنية الأجيال وهي – تحرير إسرائيل.

إننا بعد الاعتماد عليه سبحانه وتعالى، نثبت تواقيعنا على هذا الإعلان في اجتماع مجلس الدولة الموقت في أرض الوطن، في مدينة تل أبيب اليوم، يوم الجمعة الخامس من شهر أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري الموافق الرابع عشر من شهر أيار عام 1948 ميلاديا".

تواقيع أعضاء (مجلس الشعب) – 37 توقيعا.

السيد دافيد بن غوريون، السيد دانييل أوسطر، السيد مردخاي بنطوف، السيد يتسحاق بن تسفي، السيد إلياهو برلين، السيد فريتص برنشتين، الحاخام فولف غولد، السيد مئير غاربوفسقي، السيد يتسحاق غرينبويم، الدكتور أبراهام غرنوفسقي، السيد إلياهو دوفرين، السيد

مئير فيلنر– كوفنر، السيد زيراح فرهابتيغ، السيد هرتسل وردي، السيدة راحيل كوهين، الحاخام كلمان كهانا،السيد سعديا كوفاشي، الحاخام يتسحاق مئير لفين، السيد مئير دافيد لفينشتين، السيد تسفي لوريا، السيدة غولدا مئيرسون، السيد ناحوم نير، السيد تسفي سيغال، الحاخام يهودا ليف هكوهين فيشمان، السيد دافيد تسفي بنكاس، السيد أهرون تصيزلينغ، السيد موشيه كولودني، السيد إليعزر كبلان، السيد أبراهام كتسانلسون، السيد فليكس روزنبليط، السيد دافيد ريمز، السيد بيرل رابتور، السيد مردخاي شاتنر، السيد بن– تسيون شطرنبرغ، السيد بخور شيطريت، السيد موشيه شابيرا، السيد موشيه شرتوق.

ملحق رقم (10)

نتائج انتخابات الكنيست

الكنيست الأولى: (1949/1/25 – 1951/7/30)[1]

اسم الكتلة	الأصوات التي نالتها بالنسبة المئوية (%)	عدد المقاعد
الماباي	35.7	46
المابام	14.7	19
الجبهة الدينية الموحدة	12.2	16
الحيروت	11.5	14
حركة الصهيونيين العموميين	5.2	7
الحزب التقدمي	4.1	5
اليهود السفاراديم وطوائف اليهود من الأصل الشرقي	3.5	4
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	3.5	4
القائمة الديمقراطية للناصرة	1.7	2
قائمة المحاربين	1.2	1
فيتسو	1.2	1
إتحاد اليهود من الأصل اليمني	1.0	1

(1) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1_s.htm

الكنيست الثانية: (1951/7/30–1955/7/26)[1]

اسم الكتلة	الأصوات بالنسب المئوية (%)	عدد المقاعد
حزب عمال إسرائيل (الماباي)	37.3	45
حركة الصهيونيين العموميين	16.2	20
حزب العمال الموحد (المابام)	12.5	15
هبوعيل هميزراحي	6.8	8
حركة الحيروت	6.6	8
الحزب الشيوعي الإسرائيلي	4.0	5
الحزب التقدمي	3.2	4
قائمة ديمقراطية لعرب إسرائيل	2.4	3
أغودات يسرائيل	2.0	3
اليهود السفاراديم وطوائف اليهود الشرقيين	1.8	2
عمال بلاد إسرائيل	1.6	2
هميزراحي	1.5	2
تقدم وعمل	1.2	1
اتحاد يهود اليمن	1.2	1
زراعة وتطوير	1.1	1

(1) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist2_s.htm

الكنيست الثالثة: (1955/7/26 - 1959/11/3)[1]

اسم الكتلة	الأصوات بالنسب المئوية (%)	عدد المقاعد
حزب عمال إسرائيل (الماباي)	32.2	40
حركة الحيروت	12.6	15
حركة الصهيونيين العموميين	10.2	13
الجبهة الدينية الوطنية	9.1	11
أحدوت هعفوداه – بوعالي تسيون	8.2	10
حزب العمال الموحد (المابام)	7.3	9
الجبهة الدينية التوراتية	4.7	6
الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)	4.5	6
الحزب التقدمي	4.4	5
قائمة ديمقراطية لعرب إسرائيل	1.8	2
تطور وعمل	1.5	2
زراعة وتطوير	1.1	1

(1) http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist3_s.htm

Abstract

The political situation in (Israel) (1948-1956)

Since the establishment of the (Israel) state on the occupied Arab Palestinian territory in 1948, and as a culmination of the Zionist Colonial Replacement movement efforts, and its own displacement policy through massacres and killings which have met with the tendency of mandate authorities to establish the Zionist entity in Palestine, at the same time of the Palestinian dispersion case and the fragmentation of the Arab situation.

Earlier, the Zionist movement sought to set some Zionist Political Institutions up in Palestine, so that it has established Osevat Hanfajaram (Representatives Association) to be as a representative of the Jews in Palestine in 1918, and secreted Fa’ad Leumi (National Council) to be its own executive arm in 1920, After that, the Zionist movement had established the Jewish Agency which then became as a parallel government to the mandate government, all the agency’s facilities have been transferred to the Israel state’s institutions by its announcement. The agency has been helped in its settlement and Replacement activities several institutions such as Alkerin Kimmitt (Jewish National Fund), Histadrut and Karin Hayesod (Constitutive Fund), and the Kibbutzim. Beside these institutions, many political parties involved in the process of Jews representation, they strongly participated in the settlement operation to accomplish the state institutions and replace the Jewish population instead of the Arab one. Despite the plurality and division of these parties, they had the consensus on general principles of Zionism.

By the declaration of the State on 14th May 1948, The Israeli partisan scene was divided into two main Parties the right-wing (both national and religious), and the left-wing (Labor) particularly the Mapai party that ruled Israel at its declaration, the viewpoints and attitudes of the parties were different about Arabs, the participation of the parties took several forms in the nascent state institutions. In spite of the division in the right and left – wings and the fact that labor Mabai party is the ruler, some right-wing parties were as permanent partners for the Mabai party in its governmental coalitions, while many of the left-wing parties remained outside these coalitions.

The Zionist leadership drafted the political system of the nascent state to ensure clear control on who stands at the top of this system, since

the declaration of the state The Zionist leadership was keen to complete the process of parliamentary elections (Knesset) despite conditions that the state experienced. However, the Israeli leadership has colluded not to write a constitution for Israel to keep the government with free hands in controlling public affairs, and in the expansion at the expense of the Arab countries process. Even though the judicial system declared about its independence, it contributed to legitimize the occupation process without taking Arab side in their legitimate rights.

Multi-party in the Israeli arena imposed that the government should be in the form of coalitions which is led by Mapai party, seven governments were formed through three Knesset elections in the period between 1948-1956. Despite of the successive governments, the political performance of governments showed a semblance of stability because of the similarity judgment partners every time, and the presence of Ben Gurion’s strong personality at the top of most of these governments which reinforced the dominance of the state against the Zionist Organization Devices. Ben Gurion’s personality was the greatest impact on the formulation of an authoritarian regime, and the collection of all the powers and functions that were practiced by the Zionist bodies in the hands of (state) nascent.